الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحـــة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

من طرف:

دردوري رابح

عنوان الأطروحة:

أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2020)

أطروحة مناقشة بتاريخ ..... أمام لجنة المناقشة المشكلة من:

الرقم	اللقب و الاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	جبار بو كثير	أستاذ	أم البواقي	رئيسا
02	عبد الوحيد صرارمة	أستاذ	أم البواقي	مشرفا
03	ليليا بن منصور	أستاذ	خنشلة	عضوا
04	محمد جصاص	أستاذ	قسنطينة2	عضوا
05	أحمد نصير	أستاذ	الوادي	عضوا
06	فاتح بن نونة	أستاذ محاضرة أ	أم البواقي	عضوا

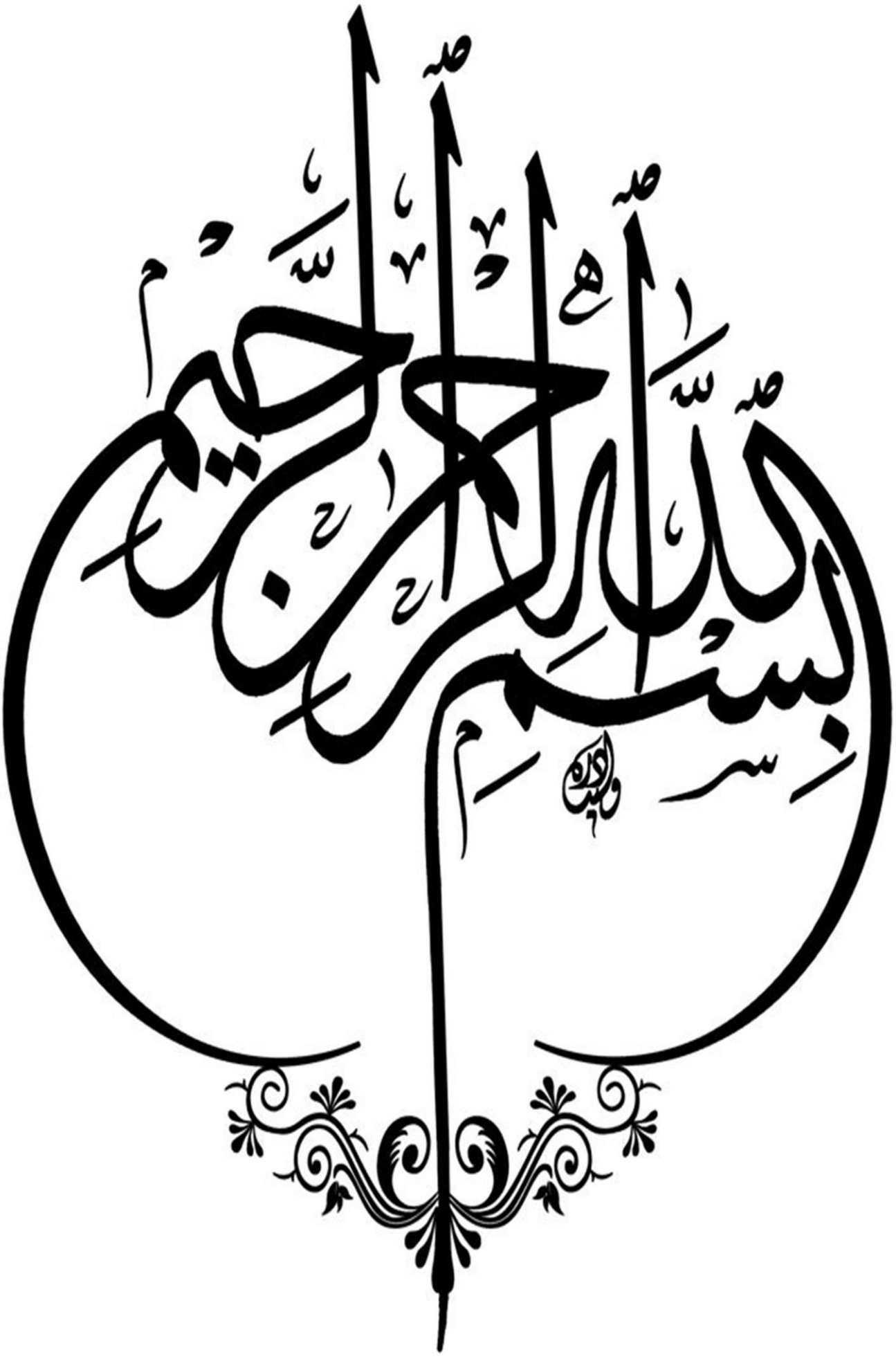
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى روح أبي الغالي،

سائلاً الله أن يتقبله كحسنة جارية تضاف إلى ميزان حسناتك وينير قبرك برحمته..

إلى أمي الحبيبة، التي لم تتوقف عن دعمي وتشجيعي بصلواتها ودعواتها المستمرة، حفظك الله وبارك فيكِ وأدامكِ نعمة في حياتي.

إلى أخوتي عبد الغني وأحمد، الذين كانوا دائمًا سندي ودعمي في كل مراحل حياتي.

إلى زوجتي الكريمة، التي كانت دائماً بجانبي، تحملت الكثير من أجلي، لكِ مني كل الامتنان.

إلى أبنائي الأعزاء، الطيب مرام البراء ويمنى، أنتم النور الذي يضيء حياتي،

إلى أخواتي العزيزات، شكراً لكنّ على الحب والدعم الذي لا ينضب،

إلى أصدقائي وزملائي الأعزاء، شكراً لكم على وجودكم المستمر ودعمكم وتشجيعكم لي، أنتم كنز لا يقدر بثمن.

وإلى كل طالب علم وباحث عن المعرفة.

رابح دردوري

الشكر والتقدير

إن الشكر والحمد لله وحده الذي ليس لقضائه دافع ولا لعطائه مانع، صاحب الفضل والمنه، نحمده ونشكره على أن تفضل علينا بإتمام هذا العمل البحثي، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

أتقدم بخالص الشكر ووافر الاحترام وعظيم التقدير والامتنان والعرفان، للذي أرشدني وتفضل بالإشراف على هذه الأطروحة وقام بتوجيهي وتقديم النصح لي، وكان له أبلغ الأثر في إنجاز هذا العمل طيلة فترة إعداداها، أستاذي الأستاذ الدكتور: **عبد الوحيد صرارمة**.

لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الأطروحة، وأثروا هذا العمل بملاحظاتهم القيمة وآرائهم الرشيدة. جزاهم الله خيرًا وبارك في جهودهم.

ومن دواعي سروري ووفائي أن أتقدم بالشكر والامتنان وأبلغ التقدير إلى الأساتذة الذين كانت لهم البصمة الواضحة طيلة مسيرتي الجامعية، والذين قدموا لي الدعم لا متناهي وأسدوا إلى نصحا وإرشادا وقدموا لي يد المساعدة والمساندة العلمية والمعنوية وساهموا في إتمام هذا البحث، وأخص بالشكر: الأستاذ الدكتور: **محمد مسعودي**، الأستاذ الدكتور: **إبراهيم قعيد**، الدكتورة: **مروى رمضاني**.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان للسيد: **عبد الوهاب واري**، مدير عام شركة كرورسما، على تقديمه كل التسهيلات والدعم الذي ساهم بشكل كبير في إنجاز هذا البحث.

رابح دردوري

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة ما بين (1980-2020) وذلك من خلال بناء نموذج قياسي وفق منهجية الانحدار الذاتي للابطاءات الزمنية الموزعة (ARDL) لتقدير الأثر بين أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي (التضخم، النمو الاقتصادي، البطالة، ميزان المدفوعات، النفقات العامة، وسعر الصرف) في كلا الأجلين القصير والطويل، حيث أكدت النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية لأسعار النفط مع النمو الاقتصادي، النفقات العامة، التضخم، وميزان المدفوعات، بينما ترتبط أسعار النفط مع البطالة وسعر الصرف بعلاقة سلبية، ولتقليل تأثيرات هذه الصدمات وجب على الجزائر العمل على تنويع اقتصادها من خلال تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات والاهتمام بمصادر الطاقة البديلة لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، الجزائر، نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الزمنية الموزعة (ARDL).

تصنيف JEL: C51, N17, H72, F32, J64, P24, O4, P28.

Résumé

Cette étude vise à mesurer et à analyser l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur les indicateurs de stabilité économique en Algérie pour la période allant de 1980 à 2020. Pour ce faire, un modèle économétrique a été construit en suivant la méthodologie autorégressive à retards distribués (ARDL), afin d'estimer l'impact des prix du pétrole sur divers indicateurs de stabilité économique, tels que l'inflation, la croissance économique, le chômage, la balance des paiements, les dépenses publiques et le taux de change, à court et à long terme. Les résultats de l'étude confirment l'existence d'une relation positive entre les prix du pétrole et la croissance économique ainsi que les dépenses publiques. Pour atténuer les effets de ces fluctuations, l'Algérie doit travailler à diversifier son économie en favorisant les investissements hors secteur des hydrocarbures et en portant attention aux sources d'énergie alternatives, afin de réduire sa dépendance au pétrole en tant que principale source de revenus.

Mots-clés: prix du pétrole, indicateurs de stabilité économique, Algérie, modèle autorégressif à retards distribués (ARDL).
JEL Classification: C51, N17, H72, F32, J64, P24, O4, P28.

Abstract

This study aimed to measure and analyze the impact of oil price fluctuations on economic stability indicators in Algeria for the period between 1980 and 2020. This was achieved by building an econometric model using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology to estimate the effect of oil prices on economic stability indicators, including inflation, economic growth, unemployment, the balance of payments, public expenditure, and the exchange rate, in both the short and long terms. The study's results confirmed a positive relationship between oil prices and economic growth, public expenditure, inflation, and the balance of payments. However, oil prices were found to have a negative relationship with unemployment and the exchange rate. To mitigate the impact of these shocks, Algeria should work on diversifying its economy by encouraging investment outside the hydrocarbons sector and focusing on alternative energy sources to reduce dependence on oil as a primary source of revenue.

Keywords: Oil prices, economic stability indicators, Algeria, Autoregressive Distributed Lag model (ARDL).

JEL Classification: C51, N17, H72, F32, J64, P24, O4, P28.

الفهارس

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
الشكر والتقدير	
ملخص	
فهرس المحتويات	II - I
قائمة الجداول	IV - III
قائمة الأشكال	VI - V
قائمة الرموز والاختصارات	VII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة	**أ – و**
الفصل الأول: مراجعات الأدبيات السابقة	**61 - 1**
تمهيـــــد الفصـــل	2
المبحث الأول: مدخل عام حول أسعار النفط	3
المطلب الأول: ماهية أسعار النفط	3
المطلب الثاني: اتجاهات أسعار النفط في السوق العالمية وآليات التسعير	5
المطلب الثالث: محددات أسعار النفط	11
المبحث الثاني: الإطار النظري لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي	15
المطلب الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي	15
المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي	17
المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي	48
المطلب الأول: أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط	48
المطلب الثاني: أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط	55
خلاصـــــة الفصـــل	60
الفصل الثاني: منهجية الدراسة	**101 - 62**
تمهيـــــد الفصـــل	63
المبحث الأول: عينة الدراسة	64
المبحث الثاني: التحليل النظري والاقتصادي لمتغيرات الدراسة	67

المطلب الأول: نماذج ومتغيرات الدراسة	67
المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي لأسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2020)	69
المبحث الثالث: النماذج والمقاربات القياسية المعتمدة في معالجة بيانات الدراسة	86
المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية	86
المطلب الثاني: اختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الإبطاء (ARDL)	93
خلاصـــــة الفصـــل	100
الفصل الثالث: النتائج ومناقشتها	**151 - 102**
تمهيـــــد الفصـــل	103
المبحث الأول: نتائج تقدير أثر سعر النفط على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1980-2020)	104
المطلب الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)	104
المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج أثر سعر النفط على ميزان المدفوعات	105
المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل	108
المبحث الثاني: نتائج تقدير أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2020)	112
المطلب الأول: نتائج تقدير أثر سعر النفط على النفقات العامة خلال الفترة (1980-2020)	113
المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2020)	120
المبحث الثالث: نتائج تقدير أثر سعر النفط على التضخم خلال الفترة (1980-2020)	127
المطلب الأول: نتائج تقدير أثر سعر النفط على سعر الصرف خلال الفترة (1980-2020)	127
المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج التضخم خلال الفترة (1980-2020)	134
المبحث الرابع: نتائج تقدير أثر سعر النفط على البطالة خلال الفترة (1980-2020)	142
المطلب الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)	142
المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج أثر سعر النفط على البطالة	143
المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل	146
خلاصـــــة الفصـــل	150
خاتمة	**161 - 152**
قائمة المراجع	182 - 162
الملاحق	193 - 183

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الأول: مراجعة الأدبيات السابقة	
1.1	وضعيات ميزان المدفوعات بحسب مقاربة إدارة الطلب	41
	الفصل الثاني: منهجية الدراسة	
1.2	العينة المستخدمة في الدراسات السابقة والدراسة الحالية	64
2.2	تحديد وتعريف متغيرات الدراسة	68
3.2	المتغيرات المستخدمة في الدراسات السابقة والدراسة الحالية	83
4.2	النموذج المستخدم في الدراسات السابقة والدراسة الحالية	97
	الفصل الثالث: النتائج ومناقشتها	
1.3	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية حسب ديكي فولر (ADF)	104
2.3	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية حسب اختبار Zivot & androws	104
3.3	اختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج ميزان المدفوعات	107
4.3	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test)	108
5.3	تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج ميزان المدفوعات	109
6.3	تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج ميزان المدفوعات	111
7.3	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية حسب ديكي فولر (ADF)	113
8.3	اختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج النفقات العامة	116
9.3	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test)	117
10.3	تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج النفقات العامة	118
11.3	تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج النفقات العامة	119
12.3	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية حسب ديكي فولر (ADF)	120
13.3	اختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج النمو الاقتصادي	123
14.3	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test)	124
15.3	تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج النمو الاقتصادي	125
16.3	تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج النمو الاقتصادي	126
17.3	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية حسب ديكي فولر (ADF)	128
18.3	اختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج سعر الصرف	130

19.3	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test)	132
20.3	تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج سعر الصرف	132
21.3	تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج سعر الصرف	133
22.3	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية حسب اختبار Zivot & androws	135
23.3	اختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج التضخم	137
24.3	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test)	139
25.3	تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج التضخم	139
26.3	تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج التضخم	140
27.3	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية حسب ديكي فولر (ADF)	142
28.3	اختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج البطالة	145
29.3	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test)	146
30.3	تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج البطالة	147
31.3	تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج البطالة	148

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
	الفصل الثاني: منهجية الدراسة	
1.1	شكل توضيحي لمتغيرات الدراسة	68
2.1	تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)	69
3.1	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر للفترة (1980-2020)	71
4.1	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1980-2020)	73
5.1	تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (1980-2020)	75
6.1	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1980-2020)	77
7.1	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (1980-2020)	79
8.1	تطور سعر صرف العملات الأجنبية في الجزائر للفترة (1980-2020)	81
9.1	السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة	87
10.1	منهجية ديكي فولر المطور في اختبار جذر الوحدة	92
	الفصل الثالث: النتائج ومناقشتها	
1.3	اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج ميزان المدفوعات	105
2.3	نتائج تقدير نموذج (ARDL) الخاص بميزان المدفوعات	106
3.3	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ميزان المدفوعات	107
4.3	اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج النفقات العامة	114
5.3	نتائج تقدير نموذج (ARDL) الخاص بالنفقات العامة	115
6.3	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج النفقات العامة	116
7.3	اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج النمو الاقتصادي	121
8.3	نتائج تقدير نموذج (ARDL) الخاص بالنمو الاقتصادي	122
9.3	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج النمو الاقتصادي	123
10.3	اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج سعر الصرف	129
11.3	نتائج تقدير نموذج (ARDL) الخاص بسعر الصرف	129
12.3	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج سعر الصرف	130
13.3	اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج التضخم	136
14.3	نتائج تقدير نموذج (ARDL) الخاص بالتضخم	136

15.3	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج التضخم	137
16.3	اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج البطالة	143
17.3	نتائج تقدير نموذج (ARDL) الخاص بالبطالة	144
18.3	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج البطالة	145

الرمز	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
POIL	Oil prices	أسعار النفط
BC	Current account balance	رصيد الحساب الجاري
BOT	Balance of trade balance	رصيد الميزان التجاري
ER	exchange rate	سعر الصرف
GE	Government expenditures	النفقات العامة
INF	Inflation	التضخم
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
UN	Unemployment	البطالة
BP	Balance of Payments	ميزان المدفوعات
ARDL	Auto Regressive Distributed Lag	نماذج الانحدار الذاتي الموزعة
OLS	Ordinary Least Square	المربعات الصغرى العادية
ADF	Augmented Dickey–Fuller	اختبار ديكي فولر المطور
Z&A	Zivot & androws unit root test	اختبار جذر وحدة زيفوت وأندروز
UECM	Unrestricted Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد
AIC	Akaike Information Criterion	معيار أكايك للمعلومات
SIC	Schwarz Information Criterion	معيار شوارتز للمعلومات
HQ	Hannan–Quinn Information Criterion	معيار حنان كوين للمعلومات
FPE	Final Prediction Error Criterion	معيار خطأ التنبؤ النهائي
ECM	Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ
CUSUM	Cumulative Sum of Recursive Residual	اختبار المجموع التراكمي للبواقي
CUSUM SQ	Cumulative Sum of Squares Recursive Residual	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي
VAR	Vector Auto Regression	نموذج الانحدار الذاتي
QQR	Quantile Regression	نموذج الانحدار الكمي
CGE	Computable General Equilibrium Models	نماذج التوازن العام
SVAR	Structural Vector Auto Regression	الانحدار الذاتي الهيكلي المتجه
VECM	Vector Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ المتجه

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	متغيرات الدراسة	184
02	نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	185
03	نتائج اختبارات تشخيص جودة النموذج	186
04	نتائج اختبار منهج الحدود (Bounds test)	190
05	نتائج معلمة تصحيح الخطأ	191
06	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير	192
07	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	193

مقدمة

يعتبر الاقتصاد العالمي شبكة من الأنشطة الاقتصادية المترابطة الممتدة بين مختلف القارات، مما جعله يتأثر بعدة عوامل من بينها الأزمات الاقتصادية والحروب والأوبئة، السياسات الاقتصادية للدول والتجارة الدولية والتي عززت هذا الترابط بين الاقتصادات الوطنية إلى درجة تجعل من التغيرات في اقتصاد دولة ما يؤثر على اقتصادات الدول الأخرى، ولعلى سعر النفط أهم المؤشرات التي تتأثر بالأحداث العالمية كون النفط همزة الوصل بين الاقتصادات العالمية باعتباره المنتج الأكثر تداولا في العالم.

يعتبر النفط أهم العوامل الفاعلة في الاقتصاد العالمي مما يجعل أسعاره تؤثر في الأداء الاقتصادي للدول بشكل كبير مقارنة بالسلع الأخرى المتداولة دوليا، كما يمكن اعتبار النفط المدخل الوحيد للإنتاج الذي يمكن أن يؤثر إيجابا وسلبا على النمو الاقتصادي من خلال تكاليف الإنتاج والنقل والتوزيع مما ينعكس على النشاط الاقتصادي العام قد تصل إلى تغيرات جذرية في الاقتصاد بناء على نوعية الاقتصاد، فارتفاع أسعار النفط في حالة الدول المصدرة يعزز الإيرادات العامة والتي تنعكس بدورها على النفقات العامة للدولة من خلال الانفاق الحكومي على البنية التحتية والخدمات العامة مما يعزز النمو الاقتصادي، ويخفض معدلات البطالة، ويرفع من رصيد ميزان المدفوعات، أما في حالة الدول المستوردة للنفط فارتفاع الأسعار يرفع من تكاليف الإنتاج والنقل مما يرفع من التضخم ويخفض من النمو الاقتصادي وينعكس سلبا على رصيد ميزان المدفوعات، من هنا يمكن القول إن أسعار النفط تلعب دورا محوريا في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، كما تعتبر عاملا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول، خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.

يعتبر الاستقرار الاقتصادي هدفا حيويا تهدف إليه كل الدول كونه القاعدة الأساسية لضمان رفاهية وازدهار المجتمعات، فالاقتصاد المستقر يخلق بيئة مواتية للنمو والتطور، كما يعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي تحديا مستمرا تواجهه العديد من البلدان، وذلك لأنه يتأثر بعوامل متعددة مثل التغيرات العالمية، والسياسات الداخلية، والتطورات التكنولوجية، ومع ذلك، فإن الاستقرار الاقتصادي يظل هدفا مهما يسعى إليه القادة السياسيون والمجتمع الدولي بشكل عام.

يتحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال تبني مجموعة من السياسات والإجراءات المتكاملة، كما تعمل هذه السياسات على تحقيق توازن مالي ونقدي من خلال عمل الحكومات على إدارة الإيرادات والنفقات بشكل فعال لتجنب العجز والديون المتراكمة، بينما تشرف البنوك المركزية على التحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة للسيطرة على التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدول إلى تنويع اقتصاداتها لتقليل الاعتماد على قطاع واحد، وذلك عبر تطوير قطاعات متعددة مثل الصناعة، التكنولوجيا، والسياحة، كذلك تشجيع الاستثمار يعتبر أيضا من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار، بخلق بيئة جاذبة للاستثمارات من خلال تحسين البنية التحتية، تقديم حوافز مالية وضريبية، وتبسيط الإجراءات القانونية، كما أن الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين التعليم والتدريب المهني يلعب دورا حيويا في تأهيل القوى العاملة وتلبية متطلبات سوق العمل الحديث، هذه الجهود المتكاملة تساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستوى الرفاهية للمجتمع.

يعتمد الاقتصـاد الجزائري على مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصـادية تتمثل في: المحروقات، الصـناعة، الزراعة، والخدمات، لكن يعتبر قطاع المحروقات المحرك الأسـاسـي للاقتصـاد الجزائري، لأنه يمثل مصـدرا رئيسـيا للعائدات الحكومية وموردا استراتيجيا تحتاج إليه باقي القطاعات الاقتصادية.

شـهد الاقتصـاد الجزائري منذ الاسـتقلال تطورات كبيرة وتحولات جذرية متأثرة بعوامل داخلية وخارجية متعددة، حيث تعد الجزائر واحدة من أكبر الدول الإفريقية من حيث المسـاحة وتتمتع بموارد طبيعية متنوعة خاصـة النفط والغاز الطبيعي اللذين يشكلان العمود الفقري للاقتصـاد الوطني، فمنذ اكتشـاف النفط في الجزائر منتصـف القرن العشـرين، أصـبح هذا المورد الطبيعي المحرك الرئيسـي للاقتصـاد الوطني، حيث يعد النفط مصـدرا أسـاسـيا للإيرادات الحكومية من خلال صـادراته التي تشـكل الجزء الأكبر من عائدات الدولة، ونظرا لاعتماد الجزائر الكلي على قطاع المحروقات هذا ما جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية.

شـهدت الجزائر على مدى العقود الماضية، فترات من النمو الاقتصـادي السـريع بفضـل ارتفاع أسـعار النفط مما أتاح للحكومة تمويل مشـاريع تنموية ضـخمة وتحسـين مسـتوى المعيشـة، في المقابل، تسـببت فترات انخفاض الأسعار في أزمات اقتصادية حادة وأجبرت البلاد على تبني سياسات تقشفية أثرت سلبا على النمو الاقتصـادي والاسـتقرار الاجتماعي، إلى جانب ذلك، تواجه الجزائر تحديات اقتصـادية عديدة، مثل ارتفاع معدلات البطالة، تباطؤ النمو الاقتصـادي، لهذا من الضـروري التوجه نحو تنويع الاقتصـاد لتقليل الاعتماد على النفط، وتعد هذه التحديات جزءا من الجهود المسـتمرة لتحقيق تنمية اقتصـادية مسـتدامة واسـتقرار اقتصـادي في مواجهة التقلبات المسـتمرة في أسـعار النفط، فعند ارتفاع أسـعار النفط تتزايد إيرادات الحكومة مما يعزز الإنفاق العام ويدفع بعجلة النمو الاقتصـادي إلى الأمام ويؤدي إلى تحقيق فائض في الميزانية والميزان التجاري وتقوية سـعر صـرف الدينار الجزائري، فهذا الفائض يمكن الحكومة من تمويل مشـاريع تنموية وبنى تحتية وتحسـين الخدمات العامة، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في المقابل، يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع الإيرادات الحكومية، مما يفرض تقليصا في الإنفاق وتأجيل المشاريع التنموية ويؤدي إلى عجز مالي وتجاري وضغوط على العملة المحلية، مما يرفع معدلات التضـخم ويزيد من البطالة، أيضـا يؤثر انخفاض عائدات النفط على قدرة الحكومة على الحفاظ على الاسـتقرار المالي والاجتماعي، ويزيد من التحديات الاقتصـادية والاجتماعية، فهذه العلاقة الوثيقة بين أسعار النفط والاستقرار الاقتصادي تبرز الحاجة الملحة لتنويع الاقتصاد الجزائري لتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز القطاعات الأخرى مثل الصناعة، الزراعة، السياحة والخدمات، وتحسين مناخ الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية مما سيساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام واستقرار أكبر على المدى الطويل.

أولا: الإشكالية الرئيسية للدراسة

يعتبر الاسـتقرار الاقتصـادي في الجزائر هدفا أسـاسـيا للحكومة، حيث تسـعى الدولة إلى تحقيق التوازن في النشـاط الاقتصـادي وضـبط الأسـعار والتضـخم وتوفير فرص العمل للمواطنين، لكن لاعتماد الاقتصـاد الجزائري بشـكل كبير على قطاع المحروقات يجعله عرضـة لتقلبات أسـعار النفط في الأسـواق العالمية، لذلك، تعمل الحكومة

على تنويع مصادر الدخل وتطوير القطاعات الأخرى، بهدف تحقيق استقرار اقتصادي أكبر، بالإضافة إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وذلك لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز الثقة في السوق، فمن خلال هذه الجهود المتكاملة تسعى الجزائر إلى بناء اقتصاد مستقر ومتنوع يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

جعلت أهمية وحيوية أسعار النفط منها هدفا للعديد من الباحثين لدراسة تأثير تقلباتها على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعليه فقبل طرح الإشكالية الرئيسية المتعلقة بالدراسة، نستعرض ما تطرقت إليه بعض الدراسات السابقة:

ناقشـــت دراســـات (ماحي محمد، قطاف عبد القادر، 2019) (Ho Thuy Tien, 2022) (Nasir M, Et Al, 2019) (Shahriyar Mukhtarov, Et Al, 2020) تأثير تقلبات أسـعار النفط على متغيرات الاقتصـادية الكلية (النمو الاقتصـادي، ميزان المدفوعات، التوظيف، التضـخم، سـعر الصـرف، والتصدير)؛

كما تناولت دراســات (عبد الرحمن محمد الزهراني، 2022) (مومني لمياء، 2019/2018) (عدناني خولة، وآخـرون، 2019) (لمـوتي محـمـد، 2023) (Guntur Anjana Raju, Shripad Ramchandra BENHABIB) (MAYIS G. GÜLALIYEV, Et Al, 2022) Marathe, 2020) (Anthony Msafiri Nyangarika, Bao-jun Tang, 2018)(Abderrezak, Et Al, 2014) (Cherakrak Samir, Et Al, 2020) أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي والتضخم وأسعار الصرف؛

بينما عالجت دراســات (لياس عايدة، محرز نور الدين، 2021) (بلغربي فاطيمة، مداحي محمد، 2022) تأثير ميزان مدفوعات الجزائري بتقلبات أسعار النفط، كما ناقش (Rezgar Feizi, Et Al, 2022) أثر أسعار النفط وأســعار الصــرف على الموازنة الحكومية، كذلك درس (بلوافي عبد المالك، 2020/2019) أثر تطورات أسعار البترول في توجيه سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر؛

في حين تطرق (مدوري حادة، مكيديش محمد، 2021) العلاقة بين كوفيد19 وســعر النفط وبين ســعر الصــرف الفعلي الحقيقي في الجزائري خلال سـنة الوباء 2020، كما درس (بن مسـعود عطاء الله، رقاب طارق، 2016) العلاقة بين البطالة وأسعار النفط في الجزائر، كذلك ناقشت (Obi Ben, Et Al, 2016) أهم القنوات التي ينتقل من خلالها أثر صدمات أسعار النفط في الاقتصاد النيجيري.

على ضوء ما سبق ولتوضيح العلاقة الرابطة بين أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري وبالتحديد خلال الفترة الزمنية ما بين (1980-2020) باستخدام نموذج (ARDL) يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي (ميزان المدفوعات، النفقات العامة، النمو الاقتصادي، سعر الصرف، التضخم، البطالة) في الجزائر للفترة (1980-2020)؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية للدراسة

وتتفرع من الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات؟
- ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة للدولة؟
- ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي؟
- ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف؟
- ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم؟
- ما هو أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة المتعلقة بفهم وتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، تم صياغة الفرضيات التالية:

- تؤثر أسعار النفط إيجابيا على ميزان المدفوعات في الجزائر؛
- تؤثر أسعار النفط إيجابيا على النفقات العامة في الجزائر؛
- تؤثر أسعار النفط إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال قناتي النفقات العامة وميزان المدفوعات؛
- تؤثر أسعار النفط سلبا على سعر صرف العملات الأجنبية؛
- تؤثر أسعار النفط إيجابيا على معدلات التضخم في الجزائر من خلال قناتي النفقات العامة وسعر الصرف؛
- تؤثر أسعار النفط سلبا على معدلات البطالة في الجزائر من خلال قناة النفقات العامة.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الأطروحة إلى تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر من عام 1980 إلى 2020 باستخدام النماذج القياسية وذلك من خلال دراسة التغيرات في أسعار النفط وتقييم تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، سعر الصرف، ميزان المدفوعات، والنفقات العامة، ويمكن تلخيص أهم الأهداف المرجوة من الدراسة فيما يلي:

- دراسة التغيرات في أسعار النفط خلال الفترة من 1980 إلى 2020 وتحديد العوامل المؤثرة على هذه التقلبات سواء كانت محلية أو دولية؛
- تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؛

- تحديد القنوات الرئيسية التي من خلالها تؤثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مثل قناة النفقات العامة وقناة سعر الصرف؛
- تحديد الفترات التي شهدت تقلبات حادة في أسعار النفط وتحليل تأثيراتها على الاقتصاد الجزائري مع التركيز على الفترات التي شهدت أزمات اقتصادية نتيجة لهذه التقلبات؛
- تقديم اقتراحات لتعزيز تنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الصناعة والزراعة والسياحة؛
- تقديم إضافة معرفية إلى الأدبيات الاقتصادية من خلال دراسة حالة الجزائر كدولة تعتمد بشكل كبير على النفط مما يساعد الباحثين والمحللين على فهم ديناميكيات الاقتصاديات المعتمدة على الموارد الطبيعية.

خامسا: أهمية الدراسة

تعتبر دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ذات أهمية كبيرة نظرا للاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية، وفهم تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الوطني يساعد في وضع استراتيجيات لتقليل من اعتماد عليه وتعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال تحليل فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة في مواجهة تقلبات أسعار النفط، بالإضافة إلى ذلك تساهم الدراسة في التخطيط الاقتصادي المستقبلي، حيث تساعد في وضع خطط مستدامة لتنويع الاقتصاد وتعزيز القطاعات الأخرى، كما تزيد من القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال تقديم تحليل دقيق للأزمات السابقة.

سادسا: منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على كل من المنهج الوصفي والتاريخي والاستقرائي التحليلي لمعالجة هذا الموضوع، فالمنهج الوصفي يعتمد عليه في وصف الظاهرة وتحليل عناصرها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، حيث برز هذا المنهج بشكل كبير في الإطار النظري للدراسة وذلك من خلال عرض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بأسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، والمنهج التاريخي تم فيه عرض مسار تطور أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي (التضخم، النمو الاقتصادي، البطالة، ميزان المدفوعات سعر الصرف، النفقات العامة) خلال الفترة (1980-2020) للاقتصاد الجزائري، أما المنهج الاستقرائي التحليلي فقد تم الاعتماد عليه خصوصا في الدراسة التطبيقية والقياسية من خلال استخدام منهجية تحليل السلاسل الزمنية ونماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل البيانات الاقتصادية السنوية من عام 1980 إلى 2020، حيث تم جمع البيانات من مصادر رسمية مثل البنك المركزي الجزائري، وزارة المالية، ومنظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما سيساعد استخدام هذه المنهجية في تحقيق دقة عالية في النتائج وضمان إمكانية تطبيقها في السياسات الاقتصادية، وسيتم مناقشة منهجية البحث بأكثر تفصيل في فصل المنهجية.

سابعا: حدود الدراسة

باعتبار أن حدود الدراسة تنقسم إلى حدود موضوعية ومكانية وزمانية فبالنسبة لهذا الموضوع كانت على النحو التالي:

- **الحدود الموضوعية:** تتمثل في المتغيرات التي تناولها هذا الموضوع وهي أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي.
- **الحدود المكانية:** فقد ركزت الدراسة على الاقتصاد الجزائري كنموذج للدراسة.
- **الحدود الزمانية:** فقد اختيرت الدراسة الفترة الزمنية ما بين (1980-2020).

ثامنا: هيكل الدراسة

حرصا على تقديم بحث موضوعي يتبع منهجا علميا سليما، تم اعتماد منهجية (IMRAD) للبحث العلمي في هذه الدراسة، بهدف الوصول إلى أهداف الدراسة واختبار الفرضيات المعتمدة والإجابة على الإشكالية المطروحة، بناء على ذلك تم تقسيم الأطروحة إلى ثلاثة فصول، يمكن استعراضها على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** مراجعة الأدبيات السابقة، والذي ضم تحت طياته ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول بعنوان مدخل عام حول أسعار النفط، والمبحث الثاني الإطار النظري لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي، أما المبحث الثالث العلاقة النظرية بين أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي؛
- **الفصل الثاني:** الطريقة والأدوات في هذا الفصل، سنتناول المنهجية البحثية والأدوات المستخدمة لدراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى 2020، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول كان بعنوان عينة الدراسة، والمبحث الثاني التحليل النظري والاقتصادي لمتغيرات الدراسة، أما المبحث الثالث فقد تناول النماذج والمقاربات القياسية المعتمدة في الدراسة؛
- **الفصل الثالث:** النتائج ومناقشتها وقد بوب هذا الفصل إلى أربعة مباحث، فالمبحث الأول تناول نتائج تقدير أثر سعر النفط على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1980-2020)، والمبحث الثاني تناول نتائج تقدير أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2020)، والمبحث الثالث تناول نتائج تقدير أثر سعر النفط على التضخم خلال الفترة (1980-2020)، أما المبحث الرابع فتناول نتائج تقدير أثر سعر النفط على البطالة خلال الفترة (1980-2020).

الفصل الأول

مراجعة الأدبيات السابقة

تمهيـــــــــد الفصـــل:

يعتبر قطاع المحروقات في الدول المنتجة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث يحتل النفط مكانة اقتصادية عالمية ويعد أحد أبرز موارد الطاقة في العالم بالنظر للخصـــائص والمزايا التي يتمتع بها مقارنة مع مصـــادر الطاقة الأخرى ويمثل مورد اقتصادي استراتيجي تحتاج إليه مختلف القطاعات الاقتصادية.

عليه فإن قطاع المحروقات يلعب دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري فهو يمثل المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضـعف المسـجل في مسـتويات نمو القطاعات غير النفطية خاصـة قطاعي الصـناعة والزراعة، ونظرا لاعتماد الاقتصادي الجزائري على النفط أصبحت هناك علاقة ارتباط تشابكية بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات حتى أصبح تحديد وضعية الاستقرار أو الاختلال في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي تتوقف على حركة أسعار البترول وعوائده.

لذلك فقد ارتأينا من خلال هذا الفصـــل توضـــيح المقاربة النظرية للعلاقة بين أســـعار النفط ومؤشـــرات الاستقرار الاقتصادي من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مدخل عام حول أسعار النفط

المبحث الثاني: الإطار النظري لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول: مدخل عام حول أسعار النفط

لقد احتل النفط مكانة عالمية ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في شتى المجالات، فتأثيرات النفط بلغت جميع أوجه النشاط الاقتصادي وأصبح يؤثر بشكل رهيب في التجارة الدولية وهذا ما جعله من المواضيع الأكثر أهمية في عالمنا، فهو أداة محورية تمكن من تحقيق نمو اقتصادي مزدهر والتقدم التكنولوجي والتنمية الاقتصادية بمختلف أبعادها ومستوياتها، ونظرا للأهمية الكبيرة التي أصبح يحظى بها النفط من طرف دول العالم منذ اكتشافه باعتباره سلعة استراتيجية هامة تتواجد في مناطق معينة دون الأخرى، والذي أدى إلى خلق سوق دولية للنفط يتم تبادل فيها بين الدول المنتجة والمستهلكة له، عليه سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على مفهوم أسعار النفط وأنواعها ومحدداتها، بالإضافة إلى اتجاهات أسعار النفط في السوق العالمية وآليات التسعير.

المطلب الأول: ماهية أسعار النفط

تعد أسعار النفط أحد المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العالمي، حيث تؤثر على تكاليف الوقود والطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية مثل النقل والصناعة والزراعة والتجارة، كما يمكن أن تؤثر أسعار النفط على سياسات الحكومات وقرارات الاستثمار وأداء الشركات المتعلقة بالطاقة.

الفرع الأول: مفهوم أسعار النفط

لقد تم استخدام مفاهيم متعددة للسعر في مختلف فترات تاريخ النفط المليء بالأحداث، كما تطبق هذه المفاهيم المختلفة على المعاملات التي تتم في نقطة زمنية محددة، والتي قد تشمل في بعض الأحيان نفس المشترين والبائعين ونوع النفط الخام نفسه. (Mabro, 1984, p. 01)

حيث عرفه (هويدي صالح، 2017، صفحة 97) أنه القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبر عنه بالوحدة الأمريكية، كما عرفه (البيرماني و حسن، 2019، صفحة 279) بأنه مؤشر مالي لتحديد القيمة التبادلية للنفط عند وضع توازن الطلب والعرض بهدف توجيه السوق النفطي، في حين يعتبره (حسين سعود، علي طالب، و هادي رشيد، 2022، صفحة 485) بأنه قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة متأثرة بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقوى الفاعلة في السوق.

الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط

اكتسبت أسعار النفط الخام الدولي العديد من التسميات المختلفة حيث كل سعر نفطي له ميزة عن باقي الأنواع الأخرى ولتوضيح أكثر لمفهوم سعر النفط يستوجب علينا التطرق إلى أنواع سعر النفط كما يلي:

أولا: السعر المعلن: هو سعر برميل النفط الخام الذي تعلن عنه الشركات عند فوهة البئر النفطي، ومع تزايد نشاط الشركات خارج الولايات المتحدة الامريكية اضحى سعر النفط المعلن يدل على سعر برميل النفط الخام عند منصات التصدير، كما تم الإعلان عن هذه الأسعار لأول مرة على المستوى العالمي من قبل شركة ستاندارد

أويل نيوجيرسي الأمريكية في عام 1880 واستمرت شركات النفط الكبرى في العمل بها حتى عام 1973، عندما قامت منظمة أوبك بتحديد أسعار نفطها الخام، لذا، يمكن القول إن الأسعار المعلنة ليست بالضرورة تعكس قيمة النفط كمورد مهم وحيوي، بل كانت تفرض بواسطة الشركات لحساب الأرباح والضرائب، بمعنى آخر كانت هذه الأسعار مجرد أسعار دفترية. (سعد فهد، 2021، صفحة 377؛ حسين سعود، علي طالب، و هادي رشيد، 2022، صفحة 486)

ثانيا: السعر المتحقق: وهو السعر المعلن بعد أن يطرح منها الحسومات والخصومات، نضرا لمشاكل في موقع ونوعية المنتج وهي حسومات الموقع الجغرافي وحسومات المحتوى الكبريتي وحسومات درجة الكثافة. (سعد فهد، 2021، صفحة 377)

ثالثا: سعر الإشارة: ظهر هذا النوع في فترة الستينيات بعد ظهور الأسعار المتحققة الى جانب الأسعار المعلنة ويمكن أن يؤخذ باتجاهين هما: (جعفر عبد الرضا، 2011، صفحة 87)

- أن سعر الإشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق وبذلك يمثل سعر الاشارة النقطة الوسطى بين السعرين (المعلن والمتحقق)، ويمكن التوصل إلى سعر الاشارة عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة كما حصل بين الجزائر وفرنسا عام 1965؛
- يعني سعر الاشارة متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرات أو اشارة لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة كثافة النفوط من نفط الإشارة، ونفوط الاشارة عديدة منها: النفط العربي الخفيف، نفط الاوبك، نفط غرب تكساس، نفط برنت، نفط بحر الشمال.

رابعا: سعر التكلفة الضريبية: تأخذ بهذا السعر الشركات النفطية العاملة على الأراضي النفطية التي تقوم باستخراج النفط ومن ثم شرائه منها بسعر يعادل تكلفة انتاجه مضاف اليها عائد الحكومة والمتمثل في الضريبة على الدخل. (الشامي، الموسوي، و مهدي، 2023، صفحة 358)

خامسا: السعر الفوري: يقصد به سعر برميل النفط المتبادل آنيا في السوق البترولية الحرة ويجسد قيمة السلعة البترولية المتبادلة بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة فورية، حيث بدأ السعر الفوري يظهر وينشط بعد أن أخذت السوق الفورية تمثل نسبة مهمة في تجارة النفط الخام الدولية، والأسواق الفورية تمثل مؤشرا لحركة الأسعار في العالم والأسواق الفورية عديدة منها: سوق روتردام، سنغافورة. (جعفر عبد الرضا، 2011، صفحة 87؛ بلهوشات و بن الحبيب، 2020، صفحة 04)

سادسا: سعر التحويل: هو سعر تبادل النفط الخام بين شركتين تتبع شركة أم واحدة أو من خلال انتقال الانشطة من نقل وانتاج وغيرها لشركة واحدة. (دهان حمزه و ناجي محمد، 2022، صفحة 491)

سابعا: السعر الإسمي: وهو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية. (السعدون، 2013، صفحة 138)

ثامنا: السعر الحقيقي: وهو يمثل أما القيمة الحقيقية للسعر الاسمي مخصومة منه معدلات التضخم أو كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من الخارج بالسعر الاسمي للبرميل. (جعفر عبد الرضا، 2011، صفحة 88)

تاسعا: السعر الآجل: وتعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على أن يسلم النفط الخام بعد فترة لاحقة، فنقول مثلا أن سعر برميل النفط الخام لصفقة تعقد في 2022/10/25 على أن تسلم في 2024/10/25. (السعدون، 2013، صفحة 139)

عاشرا: سعر البرميل الورقي: وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية والتي تقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولية، وهي عبارة عن عقود النفط الآجلة التي يقوم المستثمرون ببيعها وشرائها وتداولها بين المضاربين، على سبيل المثال، تقوم شركة نفط أمريكية بتوقيع عقد مع الجزائر لشراء مليون برميل من النفط سيتم تسليمه بعد شهرين بسعر 50 دولار للبرميل، ثم تقوم هذه الشركة ببيع العقد لشركة أخرى بمبلغ 60 دولار للبرميل، ويمكن أن يتم بيع العقد لمستثمر ثالث ورابع وهكذا، وبالتالي يستخدم المستثمرون (المضاربون) مبالغ كبيرة في تداول البرميل الورقي والاستفادة من التغيرات في أسعار النفط نتيجة لهذه المضاربات وليس للأسباب الاقتصادية الحقيقية أو الأسباب السياسية. (جعفر عبد الرضا، 2011، صفحة 88)

الحادي عشرة: السعر المرجعي: يتم تحديد أسعار النفط وفق هذا المفهوم على أساس أسعار منتجاته المكررة والتي تسمى برميل أوبك. (دهان حمزه و ناجي محمد، 2022، صفحة 491)

المطلب الثاني: اتجاهات أسعار النفط في السوق العالمية وآليات التسعير

مرت أسعار النفط بعدة محطات عبر التاريخ، فقد عرفت هذه الأسعار تغيرات كبيرة على مدى العقود الأخيرة من القرن العشرين، كما شهدت تطورات كبيرة خلال بدايات القرن الواحد والعشرون، ومنه سيتم التطرق لأهم مراحل التي مرت بها أسعار النفط على النحو التالي:

الفرع الأول: اتجاهات أسعار النفط في السوق العالمية من (1970 إلى 2020)

بداية من منتصف الأربعينيات من القرن الماضي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت أسواق النفط العالمية تحولات جذرية، وكان من أبرز سمات هذه الفترة السيطرة المطلقة للشركات النفطية الأجنبية المعروفة باسم "الأخوات السبع"، فكانت هذه الشركات تسيطر على إنتاج النفط ضمن عقود "الامتيازات" التي منحتها الدول المصدرة للنفط بحيث تحصل على حق استخراج وتصدير النفط من مناطقها ومع مرور الوقت وتصاعد الطلب على النفط بدأت الدول المصدرة للنفط في المنطقة تطالب بالمزيد من السيطرة على مواردها الطبيعية، حيث عام 1960 تأسست منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وهي مؤسسة تعمل على تنسيق سياسات الدول المنتجة للنفط وضمان حقوقها في تحديد سياسات الإنتاج والأسعار (عبد الستار عبد الجبار، 2015، صفحة 06، 07)، ولهذا يعتبر انخفاض وارتفاع أسعار النفط منذ بداية السبعينيات وحتى الوقت الحاضر من أهم العوامل التي أثرت على الاقتصادات المنتجة والمستوردة للنفط، فتلك التقلبات السعرية شكلت مصدرا رئيسيا للاختلالات

والتحديات التي واجهت الدول النفطية والاقتصادات العالمية بشكل عام، وللتوضيح أكثر قمنا بتقسيم تطورات أسعار النفط إلى مراحل وهي:

أولا: المرحلة الأولى من (1970 إلى 1979): على الرغم من نشأة (أوبك) في عام 1960 التي كان الهدف الرئيسي من تشكيلها هو إنشاء نوع من التحكم في سوق النفط من خلال تنسيق البلدان المختلفة فيما يتعلق ببنية عقود المعادن، ومع ذلك بقي التحكم في سعر النفط الخام بيد الشركات المتعددة الجنسيات حتى عام 1973، وفي الواقع كانت الشركات الكبرى فقط هي القادرة على التحكم في إنتاج النفط الخام جنبا إلى جنب مع تدفق عمليات الشراء من قبل المصافي التي كانت مملوكة لنفس الشركات تقريبا، وفي 1973 شهد سوق النفط العالمي تحولا تاريخيا، فقامت الدول العربية بفرض حظر تصدير النفط إلى الدول التي دعمت إسرائيل، حيث تولت منظمة أوبك التحكم في أسعار النفط الخام وبدأت بنشر قائمة بأسعارها السنوية والتي كانت تعتمد دائما على نوع النفط الخام المعروف بـ "العربي الخفيف" كسعر قياسي، وعلى وجه الخصوص تولت المملكة العربية السعودية بصفتها الدولة الرئيسية المنتجة للنفط ضبط إمدادات النفط الخام "أرابيان لايت" في السوق لتحقيق استقرار سعره حول القيمة التي نشرتها أوبك (Hamilton, 2009, pp. 179-206)، مما أدى إلى مضاعفة أسعار النفط أربع أضعاف حيث ارتفع من 2.70 دولار للبرميل في سبتمبر 1973 إلى 13 دولار للبرميل في جانفي 1974، كما استقر بين 12 و15 دولار للبرميل من 1974 إلى 1978، لترتفع ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 بسبب حرب الخليج الأولى من 13 دولار للبرميل إلى 32 دولار خلال أشهر قليلة مما أدى إلى إنفجار أزمة نفطية ثانية. (العقون و مخاليف، 2018، صفحة 153)

ثانيا: المرحلة الثانية من (1980 إلى 2000): بعد اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية في سبتمبر 1980 تراجع إنتاج الدول النفطية في منظمة أوبك بشكل كبير، فانخفض الإنتاج إلى 22.480 مليون برميل يوميا في عام 1981 مقارنة بمستواه البالغ 29.7 مليون برميل يوميا في عام 1978، وهذا الانخفاض يعود بشكل رئيسي إلى تراجع إنتاج العراق وإيران بسبب الحرب ونتيجة لذلك شهدنا زيادة أخرى غير مسبوقة في أسعار النفط، حيث وصلت إلى 32 دولارا للبرميل في عام 1981 مقارنة بـ 13 دولارا للبرميل في عام 1978، وهذه الزيادة في الأسعار كان لها تأثير كبير على الاقتصادات العالمية وأسعار الطاقة وتسببت الأحداث الجيوسياسية والعسكرية في تقلبات كبيرة في سوق النفط وأثرت على الاستقرار الاقتصادي والسياسي عالميا. (قطوش و بن لوكيل، 2017، صفحة 180)

خلال فترة من عام 1980 إلى عام 1986 شهدنا ارتفاعا في أسعار النفط بسبب زيادة الاستكشاف والإنتاج خارج أوبك، فالدول غير الأعضاء في أوبك أدخلت إلى السوق كميات كبيرة من النفط حيث ازداد الإنتاج بمقدار 10 مليون برميل يوميا، وهذا تسبب في زيادة العرض العالمي من النفط وتدني الطلب على نفس المنتج مما أثر في تدهور الأسعار، ولم تكن أوبك قادرة على التحكم في هذا الارتفاع الكبير في الإنتاج خارج المنظمة، وهو ما أدى إلى ضغوط على الأسعار وتأثيرات سلبية على اقتصادات الدول المنتجة والمستهلكة للنفط،

وفي ديسمبر من عام 1986 وقعت أوبك اتفاقا بشأن أسعار النفط بهدف تحديد سعر 18 دولارا للبرميل، ولكنه بدأ بالانهيار بالفعل في يناير من عام 1987 وظلت الأسعار ضعيفة، فهذا الاتفاق لم يستمر طويلا وفشل في تحقيق الاستقرار في أسواق النفط مما أدى إلى استمرار تراجع الأسعار. (Williams, 2023, pp. 05, 06)

بعد غزو العراق للكويت في أغسطس 1990 ارتفعت أسعار النفط بشكل حاد لتتجاوز أسعار برنت في فترة قصيرة إلى 40 دولارا للبرميل، ومع ذلك لم تستمر هذه الزيادة لفترة طويلة بسبب توافر إمدادات إضافية للسوق وانتهاء السيطرة العراقية على الكويت، حيث حدث انهيار مفاجئ في الأسعار إلى ما دون 20 دولارا للبرميل في يناير 1991 وعادت الأسعار إلى مستوياتها السابقة، وعلى الرغم من نجاح أوبك في تنظيم الحصص واستعادة استقرار الأسعار في عام 1996 إلا أن هذا الاستقرار لم يدم طويلا، ففي نهاية التسعينيات تدهورت الأسعار إلى أدنى مستوياتها عند أقل من 10 دولارات للبرميل في ديسمبر 1998، ويعزى هذا الانهيار جزئيا إلى أزمة المال الآسيوية، بالإضافة إلى سوء تقدير منظمة أوبك لحجم الطلب العالمي مما أدى إلى زيادة حصص الإنتاج في عام 1997، فقامت أوبك بتقليص إنتاجها في عام 1999 مما أدى إلى ارتفاع الأسعار مرة أخرى إلى 27.6 دولارا للبرميل في عام 2000. (العقون و مخاليف، 2018، صفحة 153، 154)

ثالثا: المرحلة الثالثة من (2001 إلى 2020): مرة أخرى يبدو أن أوبك قد تجاوزت الهدف المطلوب، ففي عام 2001 أدى تراجع الاقتصاد الأمريكي وزيادة الإنتاج خارج أوبك إلى تباطؤ الأسعار، وردا على ذلك دخلت أوبك مرة أخرى في سلسلة من تقليصات حصص الأعضاء بتخفيض إنتاجها بمقدار 3.5 مليون برميل بحلول 1 سبتمبر 2001، وفي أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 هبطت أسعار النفط الخام بشكل كبير، ومع حلول منتصف نوفمبر تراجعت أسعار البيع الفوري للنوع الأمريكي الرئيسي "ويست تكساس إنترميديت" بنسبة 35% في الظروف العادية حيث كان من المتوقع أن يؤدي انخفاض الأسعار بهذا الحجم إلى جولة أخرى من تخفيضات الحصص لكن نظرا للظروف السياسية قررت أوبك تأجيل التخفيضات الإضافية حتى يناير 2002، بعد ذلك خفضت حصتها بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا وانضمت إليها عدة منتجين غير أعضاء في أوبك بما في ذلك روسيا التي وعدت بتخفيضات إنتاج مجتمعة تبلغ 462.500 برميل إضافية، وقد أثر ذلك بالطريقة المطلوبة حيث ارتفعت أسعار النفط لتصل إلى حوالي 25 دولارا للبرميل بحلول مارس 2002، وفي منتصف العام بدأ المنتجون غير الأعضاء في أوبك في استعادة حصص الإنتاج الخاصة بهم مع استمرار الأسعار في الارتفاع ووصلت مخزونات النفط في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أدنى مستوى في 20 عاما في وقت لاحق من العام (Williams, 2023, p. 07)، أما في عام 2003 ارتفعت أسعار النفط بنسبة 15% مقارنة بعام 2002 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: تعليق الصادرات النفطية من العراق والأزمة العرقية في نيجيريا، بالإضافة إلى انقطاع الإمدادات في فنزويلا نتيجة الإضراب العام وتزايد المخاوف من نقص في الإمدادات بسبب التوتر في الشرق الأوسط، كما تشهد أسعار النفط العالمية ارتفاعا كبيرا منذ عام 2004 حيث بلغت أسعار البرميل 69.1 دولار في عام 2007 مقابل 23.1 دولار في عام 2001، أي بنسبة زيادة بلغت 199% وصلت الأسعار اليومية إلى 147 دولارا

للبرميل خلال عام 2008، ثم بدأت في الهبوط بداية عام 2009 لتصل إلى 32 دولارا للبرميل بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2008 التي أثرت على الموازنة العامة لاقتصادات الدول المصدرة للنفط. (عبد الستار عبد الجبار، 2015، صفحة 12)

بعد أزمة عام 2008 وتعافي الاقتصاد العالمي ارتفع الطلب العالمي على النفط وارتفعت أسعار النفط بشكل كبير، فكان هذا الارتفاع يعكس النمو الاقتصادي والاستعداد للطلب على النفط من قبل دول مختلفة مما أثر على التوازن في سوق النفط ودفع الأسعار للارتفاع، وبالفعل ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات قياسية في تلك الفترة ووصلت إلى 106 دولار في عام 2012، وأدى ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الفترة الماضية إلى زيادة استثمارات في صناعة النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي استفادت من التطور التكنولوجي في استخراج النفط الصخري باستخدام أحدث التطورات التقنية الحديثة، مما أدى إلى زيادة إنتاج النفط الشمالي الأمريكي من النفط الصخري من 10.9 مليون برميل يوميا في عام 2012 إلى 14.6 مليون برميل يوميا في عام 2015، وهذه الزيادة في الانتاج أدت إلى ارتفاع المخزون النفطي في السوق العالمية مما نتج عنه انخفاض الأسعار بدءا من النصف الثاني من سنة 2014 لتبلغ أقل من 50 دولار للبرميل في جانفي 2015 وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ الانهيار المؤقت سنة 2008، وقد استمرت الأسعار في الانخفاض لتصل إلى 30 دولار للبرميل نهاية 2015 وبداية 2016. (هويدي صالح، 2017، صفحة 98، 99؛ بلهوشات و بن الحبيب، 2020، صفحة 06)

مع إطلاق تحالف بين منظمة أوبك ومنتجين آخرين من خارجها، أبرزهم روسيا في تجمع عرف باسم أوبك+ في نوفمبر 2016 بدأ سعر النفط بالتحسن مع المباشرة في خفض الإنتاج، بالرغم من التخبط وحصول حرب نفطية بين السعودية وروسيا ارتفع سعر البرميل في أبرز محطاته إلى 45 دولارا في جوان 2017، وفي أكتوبر 2018 سجل 86 دولارا، في حين بلغ في ديسمبر 2019 68 دولارا، ومع بدء انتشار كورونا وبدء الإغلاقات العالمية تراجع سعر النفط وتزايدت المخزونات النفطية إلى حد التخمة، فسجل البرميل أدنى مستوياته في إبريل 2020. (زمبور السعدي، 2022، الصفحات 945-951)

الفرع الثاني: آليات تسعير النفط

شهد تسعير النفط منذ بداية اكتشافه عدة تغيرات حيث بدأت بالاحتكار ثم دخلت مرحلة المنافسة إلى أن ظهرت منظمة أوبك التي فرضت سلطتها في تحديد الأسعار، لكن مع التحولات العميقة في السياسة والاقتصاد العالمي انتقلت السوق إلى مرحلة تحديد الأسعار بشكل أكثر اعتمادا على القوى السوقية والعرض والطلب، فهذه التطورات في تسعير النفط تعكس تعقيد صناعة النفط والتحديات التي تواجهها على مر العصور لتطوير آلياتها ونظمها لتلبية متطلبات الأسواق العالمية المتغيرة والتحديات الجديدة، وعليه سنحاول عرض مختلف النظم التي اعتمدت في التسعير على النحو التالي:

أولا: التسعير في ضل هيمنة الشركات السبع الكبرى: هي مجموعة من الترتيبات والأنظمة الرسمية التي وضعتها الشقيقات السبع لتحديد أسعار برميل النفط الخام بطريقة تخدم مصالح الشركات النفطية الأجنبية على حساب الطرف المنافس لها وذلك بالتحكم في الإنتاج والنقل والتوزيع والتسعير مما يقلل من شدة المنافسة بين النفوط ذات التكلفة المرتفعة وتلك ذات التكلفة المنخفضة مثل المنافسة بين النفط الأمريكي مع نفط الخليج العربي، ويمكن تصنيف نظم تسعير النفط الخام في ضل مرحلة احتكار الشركات السبع الكبرى إلى ما يلي:

I. نظام الأسعار المعلنة: ساد هذا النظام خلال الفترة الممتدة من 1880 إلى 1936 في عهد شركة "Standard Oil" عندما كانت تحتكر الصناعة النفطية آنذاك، ولذلك كانت هي الوحيدة التي تحدد السعر عند آبار الإنتاج ليتم التداول به بشكل رسمي (مانع، 2019/2018، صفحة 51)، وقد تميزت أسعار النفط في هذه المرحلة بالثبات والاستقرار.

II. نظام نقطة الأساس الوحيدة في خليج المكسيك: تم تطبيق نظام نقطة الأساس الأحادية عام 1936 عبر اتفاق بين ثلاث شركات نفطية كبرى وهي: شركة ستاندرد اويل نيوجيرسي وشركة رويال داتش وشركة شل، وقد تم تحديد سعر معلن قدره 1.09 دولار لبرميل النفط الخام الأمريكي، ويتميز نظام نقطة الأساس الأحادية بأن السعر العالمي للنفط الخام يتحدد بالسعر المعلن في خليج المكسيك في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير، ويتم إضافة تكلفة النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم للسعر النهائي، بالتالي يكون على المستورد دفع سعر برميل النفط الخام المعلن في خليج المكسيك مضافا إليه أجور النقل من تلك المنطقة إلى ميناء المستورد بغض النظر عن جهة أو ميناء المصدر لذلك النفط سواء كان قريبا أو بعيدا عنه. (جعفر عبد الرضا، 2011، صفحة 89)

III. نظام نقطتي الأساس المزدوج: في عام 1945 بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة للنفط، وجاء هذا نتيجة انتباه البحرية البريطانية للارتفاع الكبير في أسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وتحت ضغوطات الحكومة البريطانية لم تجد الشركات سوى الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثابتة لتسعير النفط، كما تم تحديد نقطة "عابدان" في إيران بنفس مستوى السعر في خليج المكسيك، ولم يمض وقت طويل حتى طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من الشركات النفطية العالمية تحديد سعر الأساس بناء على "راستنورة" في السعودية وذلك نظرا لزيادة صادراتها من المنطقة، وهكذا بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة حيث حددت أسعار النقطة الجديدة في الخليج العربي بحدود مقاربة لأسعار نقطة الأساس السابقة في خليج المكسيك، فأصبح بإمكان المشترين أن يدفعوا أسعارا معلنة محددة مضافا إليها مصاريف الشحن والتأمين من أقرب خليجين إليهم، كما تم معادلة نقطة منطقة الخليج العربي وخليج المكسيك بميناء "ميناك" بنابولي الإيطالية. (عدناني، 2022/2021، صفحة 29؛ حمادي، 2009/2008، صفحة 55)

IV. نظام نقطة الأساس الأحادية المتعادلة: في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تم اعتماد نظام نقطتي الأساس المزدوجة مع تغيير منطقة التعادل لأسعار النفط في سوق المكسيك والخليج العربي من "نابولي" الإيطالية إلى ميناء "ساوثمبتون" في إنجلترا، بمعنى آخر أن ثمن شراء النفط العربي يساوي السعر المعلن في الخليج العربي مضافا إليه

تكلفة النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساوثمبتون، إلى أن استقر الحال في نظام التعادل باستحداث نقطة تعادل جديدة هي ميناء نيويورك، وتعادل هذه النقطة السعر المعلن لنفط البحر الكاريبي بسعر النفط العربي في الخليج حتى يدخلا السوق العالمية بسعر واحد مع إضافة كلفة النقل والشحن والتأمين، ولقد توجيه بعض الانتقادات للنظام المزدوج للأسعار في بعض الدول المستهلكة للنفط وأهمها ارتفاع السعر المعلن لبرميل النفط الخام المنتج في الخليج العربي مقارنة بنفقات انتاجه والمعروفة بالانخفاض وكذلك ارتفاع تكاليف النقل. (مانع، 2019/2018، صفحة 52؛ جعفر عبد الرضا، 2011، صفحة 91)

ثانيا: التسعير في ضل هيمنة الشركات الوطنية ومنظمة أوبك: في فترة الخمسينات من القرن الماضي شهدت الدول النفطية ظهور وتنامي الوعي بأهمية حماية ثرواتها النفطية من استغلال الشركات البترولية، فبدأت هذه الدول تسعى للحفاظ على مصالحها والتحكم في موارد النفط، في تلك الفترة شهدت تراجع الهيمنة الاحتكارية لشركات النفط الكبرى مما أدى إلى تقلص تأثيرها على سوق النفط العالمية، مما أثرت على الأسعار بشكل كبير مما أدى إلى تغير نظم التسعير في هذه المرحلة والتي نذكرها على النحو التالي:

I. نظام قاعدة التسعير المحققة: ظهر هذا النظام للوجود أواخر الخمسينات وكان يعتمد على سعر النفط الأمريكي في خليج المكسيك، حيث تزامن مع ظهور الشركات الوطنية التي كانت تعمل بهذا السعر بدل السعر المعلن من خلال تقديم تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها المشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن كون الصفقات كانت طويلة الأجل وبكميات كبيرة. (حمادي، 2009/2008، صفحة 56)

II. نظام قاعدة سعر الإشارة: في عام 1960 تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي كانت تهدف إلى منع انخفاض أسعار النفط وتقليل تراجع العائدات النفطية وتزايدت هيمنتها وحجم احتياطاتها خلال تلك الفترة مما ساهم في انتعاش الأسعار تحت سيطرتها على سوق النفط، ونظرا لاختلاف الخامات بناء على الخصائص الفيزيائية والكيميائية والجغرافية فقد فرض سعر الإشارة للنفط العربي الخفيف من قبل أوبك، وهو سعر يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المحقق. (Mabro, 1984, p. 26)

III. نظام قاعدة السعر الرسمي: في هذه المرحلة قامت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وخاصة الدول العربية بإجراء تصحيح هيكلي لأسعار النفط بناء على مصالحها، وقد أدى ذلك إلى زيادة السعر المعلن للنفط وفقا لمصالحها الخاصة، وفي أكتوبر 1973 قررت دول الخليج العربي وإيران وقف توريد النفط مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة 70% وأصبحت منظمة أوبك المسؤولة عن تحديد أسعار النفط باستخدام القاعدة السعرية الرسمية، بحيث يتم تحديد السعر بناء على مكونات سلة أوبك النفطية وهي مجموعة متنوعة من الخامات التي تنتجها دول الأعضاء، وهذا الأمر أدى إلى تحكم أوبك في عملية تسعير النفط وجعلها تمتلك سيطرة حصرية على القرارات السعرية. (حمراشيد عمر و غالي صبر، 2022، صفحة 158)

ثالثا: التسعير في ظل قانون العرض والطلب: في عام 1983 قامت منظمة أوبك باتخاذ إجراءات للحد من التدهور في سوق النفط حيث واجهت آنذاك تحديات جمة نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع الطلب عليه، ومن

أجل استعادة التوازن وتحقيق استقرار الأسعار قامت أوبك بتخفيض الإنتاج وإدخال نظام الحصص لتحديد حصة إنتاج النفط لكل دولة عضو في أوبك ومع ذلك لم تكن هذه الإجراءات كافية لتحسين الوضع بالكامل واستمر التدهور في أسعار النفط وتراجع الإيرادات مما دفع أوبك إلى تغيرت استراتيجيتها في نهاية عام 1985، حيث توقفت عن التسعير الرسمي لأسعار النفط وبدأت تعتمد على أسعار السوق استنادا إلى العرض والطلب الفعليين، فهذا النهج ساعد في تحقيق أكثر مرونة في أسعار النفط وتجنب تدهور الأسعار بشكل مفرط، حيث تواجه أوبك تحديات مستمرة للحفاظ على التوازن في سوق النفط وتحقيق استقرار الأسعار نتيجة التغيرات المستمرة في العرض والطلب والظروف الاقتصادية والجيوسياسية. (رجب، 2012، صفحة 78)

المطلب الثالث: محددات أسعار النفط

في الأعوام الأخيرة شهدت أسعار النفط تقلبات كبيرة بينما في الأوقات السابقة كانت تعرف بـــ "أسعار المنتِج"، حيث يتم تحديدها من قبل مجموعة من المنتجين الرئيسيين في سوق البترول، وفي البداية كانت الشركات النفطية البريطانية والأمريكية الكبيرة هي المسؤولة عن تحديد الأسعار المعلنة بين عامي 1928 و1973، ثم أخذت منظمة أوبك دورا قياديا في تحديد الأسعار الرسمية من عام 1973 إلى 1987، أما اليوم فإن أسعار النفط تماما مثل أسعار جميع السلع الأخرى تحدد بواسطة السوق وفقا لعوامل نتطرق إليها على النحو التالي:

الفرع الأول: الطلب على النفط

الطلب على النفط يشير إلى كمية النفط ومنتجاته البترولية التي يرغب المستهلكون والصناعات في شرائها واستخدامها لتلبية احتياجاتهم الطاقوية، وهو يعبر عن المستوى الكمي والنوعي للنفط ومشتقاته المطلوبة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة (بلقلة، 2015/2014، صفحة 24)، كما يرى (Ghouri, 2001, pp. 339-355) أن الطلب هو مفهوم ديناميكي يشير إلى إستجابة المستهلكين لتغيرات الأسعار والعوامل الأخرى على مدار فترة زمنية محددة، فعندما تحدث تغيرات في أسعار النفط قد يتأثر الطلب على النفط ومنتجاته، ويعتمد ذلك على عدة عوامل وهي كما يلي:

أولا: النمو الاقتصادي: النفط والطاقة بشكل عام يعتبران عنصرا رئيسيا ضمن مراحل عملية الإنتاج، فالتقدم الاقتصادي الحاصل حاليا يرتبط بشكل أساسي باستخدام الطاقة التي تعتبر مؤشرا على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتما إلى زيادة الطلب العالمي على النفط، وبالتالي يترتب عليه ارتفاع السعر، ومن الجانب الآخر إن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وبالتالي ينخفض سعره (بلقلة، 2015/2014، صفحة 28)، حيث يرتبط النفط والطاقة بشكل وثيق بالاقتصاديات العالمية ويعدان عاملا حيويا في تحقيق الازدهار والتطور الاقتصادي، وبالتالي فإن مستقبل أسعار النفط يعتمد بشكل كبير على التوازن بين العرض والطلب العالمي على النفط والتطورات الاقتصادية العالمية.

ثانيا: سعر النفط: يعتبر سعر النفط الخام من العوامل المحددة للطلب على النفط الخام والعلاقة بينهما عكسية، فمن المعروف تاريخيا أن أي انخفاض في سعر النفط يقابله سعي الدول المستهلكة إلى زيادة الطلب على النفط، سواء في صورته الخام أو في شكل منتجات نفطية مشتقة، لكن هناك اختلاف في قاعدة سعر النفط، حيث تحاول الدول المنتجة للنفط اعتماد استراتيجية لتحديد سعر النفط بشكل يختلف عن بقية السلع الأخرى نظرا لتنوع التكاليف في الصناعة النفطية، وبالتالي كلما ارتفعت تكاليف هذه الصناعة ارتفع سعر النفط ولجأت الدول المستهلكة إلى تطوير بدائل للنفط مما يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي عليه وهو ما يؤثر على الأداء الاقتصادي للدول المنتجة للنفط، من جهة أخرى تعتبره الدول المستهلكة للنفط سلعة عادية تخضع لقانون العرض والطلب والذي بإمكانها التأثير على سعرها. (حمادي، 2009/2008، صفحة 70، 71)

ثالثا: الاستقرار السياسي والامني: تتناقص إمدادات النفط في العالم بسبب الحروب والإرهاب والأنشطة القومية التي تنشأ نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، حيث يؤثر عدم الاستقرار السياسي خاصة في مناطق إنتاج النفط مثل الشرق الأوسط بشكل كبير على إنتاج النفط وسعره، كما يمكن أن تنشأ هذه التوترات بسبب الصراعات التاريخية الطويلة بين الدول والقبائل، والاختلافات الدينية، والسيطرة على السلطة والموارد القيمة مثل البترول، وعلى سبيل المثال ارتبطت التوترات المتعلقة بإيران بأعلى أسعار النفط في التاريخ، وقد أدت تهدئة هذه التوترات إلى تخفيض الأسعار من مستوياتها القياسية العالية، كما رافق تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن إسرائيل قد تهاجم إيران إضافة إلى أحداث أخرى تتعلق بإيران، بدءا من إختبارات الصواريخ إلى تهدئة التوترات السياسية، زيادات وانخفاضات في أسعار النفط في يوليو 2008، كل هذا يعتبر أن أخبار الاضطرابات في مناطق إنتاج النفط وتلك المرتبطة بأنشطة النفط في جميع أنحاء العالم تؤدي إلى إرتفاع أسعار النفط بسبب إرتفاع الطلب عليه. (Gyagri, Amarfio, & Marfo, 2017, p. 12)

رابعا: سعر السلع البديلة للنفط: السلع البديلة أو المنافسة يمكن أن تؤثر إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، فعندما تكون السلع البديلة غير قادرة على المنافسة بأسعار منافسة لسعر البترول فإنها لا تقلل من الطلب على النفط وبالتالي تحافظ على استمرار طلب النفط، أما عندما تكون السلع البديلة قادرة على المنافسة وتقدم بدائل مجدية واقتصادية للنفط فإنها يمكن أن تقلل من الطلب على النفط، فمثلا، قد يتمكن الفحم الحجري أو الغاز الطبيعي من تزويد الطاقة بأسعار منافسة مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر للطاقة، ومن بين السلع البديلة والمنافسة للنفط يمكن أن نذكر الفحم الحجري، والغاز الطبيعي، والطاقة الشمسية، والطاقة الذرية، فهذه السلع تمثل بدائل ممكنة للاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة، وقد تؤدي إلى تحقيق التوازن في سوق الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط وتأثيراته على الاقتصاد العالمي والبيئة. (ماحي، 2020/2019، صفحة 37)

خامسا: المناخ: تؤثر التغيرات الموسمية في الطقس على الطلب على النفط مشابه لمعظم السلع الأخرى، ففي فصل الشتاء يتم استهلاك المزيد من زيت التدفئة، بينما في فصل الصيف يستخدم المزيد من البنزين بسبب زيادة حركة القيادة للناس، على الرغم من أن الأسواق تعرف متى يتوقعون هذه الفترات المزدحمة بالطلب إلا أن سعر النفط

يرتفع ويتذبذب بشكل موسمي كل عام، وقد تؤثر الظروف الجوية القاسية مثل الأعاصير والتسونامي والعواصف الرعدية خاصة في المناطق الرئيسية لإنتاج النفط على منشآت الإنتاج والبنية التحتية مما يعطل إمدادات النفط ويؤدي إلى زيادة الأسعار، فعندما ضرب إعصار كاترينا الولايات المتحدة الجنوبية في عام 2005 وأثر على 19% من إمدادات النفط الأمريكية، ارتفع سعر برميل النفط بمقدار 3 دولارات، وفي مايو 2011 تسببت فيضانات نهر المسيسيبي أيضا في تقلب أسعار النفط. (Gyagri, Amarfio, & Marfo, 2017, p. 13)

سادسا: سعر صرف الدولار: يتم تداول النفط الخام عالميا بالدولار الأمريكي بينما يستخدم المستهلكون العملات المحلية لشراء منتجات البترول، فعندما يتراجع الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى تستفيد الدول التي لديها عملات أخرى مرتفعة القيمة بشراء النفط بأسعار أقل، بينما يدفع المستهلكون في الدول التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي سعرا أعلى لبرميل النفط نفسه، لذلك تؤثر التغيرات في قيمة الدولار الأمريكي على الطلب العالمي على النفط، فتراجع قيمة الدولار الأمريكي مقابل تحسن قيمة العملات الأخرى سيقلل من تكلفة شراء الدولار مما يزيد من الطلب على النفط الخام بعملات أخرى غير الدولار. (Gyagri, Amarfio, & Marfo, 2017, p. 11)

سابعا: النمو السكاني: عامل السكان هو أحد العوامل المؤثرة في الطلب على النفط فعندما يكون عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط، حيث يحتاج للمزيد من النفط لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، وعلى الرغم من أن العامل السكاني مهم في تحديد الطلب على النفط إلا أن تأثيره يكون نسبيا ويتعلق بشكل متكامل مع باقي العوامل الأخرى خاصة مستوى الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للدول، فعلى سبيل المثال، تشكل الدول المتقدمة صناعيا نسبة صغيرة من سكان العالم وهم 18% لكنهم يستهلكون حوالي 70% من إجمالي احتياجات العالم من النفط، بينما يشكل بقية سكان العالم 82% ويستهلكون نسبة أقل تبلغ حوالي 30% من احتياجات العالم من النفط. (عدناني، 2022/2021، صفحة 30)

ثامنا: المضاربة على النفط: تعد المضاربة إحدى الظواهر التي تؤثر في صناعة النفط حاليا، حيث تكونت صناديق للمضاربة في النفط مما جعله أحد سلع المضاربة، وتقوم عمليات المضاربة في النفط على التوقعات المستقبلية للأسعار التي تعتمد على مجموعة من العوامل الاقتصادية الكلية والسياسية والمناخية، فعندما تشير التوقعات إلى احتمال ارتفاع أسعار النفط يبدأ المضاربون في شراء النفط بكميات كبيرة مما يدفع بالأسعار للارتفاع بشكل أكبر، وعندما تتغير التوقعات وتشير إلى احتمال انخفاض الأسعار يبدأ المضاربون في بيع النفط مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار بشكل كبير، وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة نطاق التقلبات السعرية في أسعار النفط بسبب تأثير اتجاهات المضاربة (جعفر عبد الرضا، 2011، صفحة 94)، بالتالي يتأثر الطلب العالمي على النفط بمجموعة متنوعة من العوامل ويتفاعل العامل السكاني مع هذه العوامل الأخرى في تحديد حجم الطلب واستهلاك النفط حول العالم.

الفرع الثاني: العرض على النفط

يعتبر العرض أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على أسعار النفط، بحيث يشير العرض البترولي إلى الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها من النفط سواء كان ذلك من النفط الخام أو المنتجات النفطية، وذلك بأسعار محددة وخلال فترة زمنية محددة. (قطوش و بن لوكيل، 2017، صفحة 183)، وعليه يتأثر العرض النفطي بعدة عوامل خارجية نوضحها من خلال النقاط التالية:

أولا: الطلب على النفط وسعره: يعتبر الطلب على النفط والسعر السائد له من أهم المحددات للعرض النفطي، فالعرض النفطي يعتمد بشكل كبير على الطلب من المستهلكين، حيث يتم تحديد كمية الإنتاج والمخزون استنادا إلى الطلب الحالي والمتوقع في السوق، وما يوضح ذلك هو دور منظمة أوبك في تحديد حصص إنتاج أعضائها بهدف تحقيق التوازن في السوق، فعندما يزداد الطلب العالمي على النفط وترتفع أسعاره قد تزيد أوبك من إنتاج أعضائها لتلبية الطلب المتزايد، وبالمقابل في حالة انخفاض الطلب وانخفاض أسعار النفط يمكن أن تخفض أوبك حصص الإنتاج للحفاظ على التوازن في السوق (بلقلة، 2015/2014، صفحة 30)، وعليه فإن تأثير الطلب على النفط على العرض النفطي يعتبر أمرا مترابطا ومتداخلا، فعندما يزداد الطلب على النفط يؤدي ذلك بشكل عام إلى زيادة الضغط على العرض النفطي.

ثانيا: الاحتياطي النفطي والطاقة الانتاجية: تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط، فالاحتياطات النفطية تمثل كمية النفط المعروفة والمؤكدة رسميا والتي يمكن استخراجها باستخدام التقنيات الحالية، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة زاد الاعتقاد بأن هناك قدرة إضافية لزيادة الإنتاج في المستقبل، أما الطاقة الإنتاجية فتعتمد على قدرة الشركات والدول على استخراج النفط وإنتاجه بشكل فعال، وإذا كانت الآبار القائمة تعمل بطاقتها القصوى ولا يزال هناك إمكانية لزيادة الإنتاج، فمن الممكن زيادة إنتاج النفط عن طريق رفع إنتاجية الآبار الحالية أو حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا، كما يمكن أن تسهم التطورات التكنولوجية والابتكارات في زيادة الاحتياطات والقدرة الإنتاجية، فعلى مر الزمن تحسنت التقنيات المستخدمة في استخراج وإنتاج النفط مما أدى إلى زيادة الاستفادة من الموارد النفطية المتاحة. (ماحي، 2020/2019، صفحة 41)

ثالثا: السياسات الحكومية: تعتبر الحكومات حول العالم من أهم الجهات التي تؤثر في قطاع النفط نظرا لسيطرتها على 94% من احتياطيات والإمدادات النفط المثبتة في العالم ولأنها تتخذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات في مجال الاستكشاف والإنتاج مما تؤثر بشكل كبير على عرض النفط وبالتالي على أسعار النفط على المستوى العالمي. (Gyagri, Amarfio, & Marfo, 2017, pp. 11, 12)

رابعا: المصادر البديلة للنفط وأسعارها: تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في التأثير على العرض النفطي والطلب عليه، فعندما تكون أسعار المواد البديلة منخفضة وجودتها مرتفعة يتزايد الاهتمام بتلك المواد ويتبنى المستهلكون استخدامها بدلا من النفط التقليدي، فهذا التحول يمكن أن يقلل من الطلب على النفط مما يؤدي

إلى تقليل العرض النفطي، وبالمثل عندما تكون أسعار المواد البديلة مرتفعة أو تكون جودتها منخفضة قد ينخفض الاهتمام بتلك المواد ويستمر الطلب على النفط التقليدي وفي هذه الحالة يزداد العرض النفطي (ماحي، 2020/2019، صفحة 41)، بالتالي تؤثر أسعار وجودة المواد البديلة للنفط في التوازن بين العرض والطلب على النفط ويمكن أن يؤدي تحول الاهتمام باتجاه تلك المواد إلى زيادة أو انخفاض في العرض النفطي.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي

يعد الاستقرار الاقتصادي مفهوم حيوي وأساسي في عالم الاقتصاد، حيث يعبر عن الوضع المرغوب الذي تسعى إليه مختلف الاقتصاديات حول العالم ويهدف إلى تحقيق التوازن والثبات في أداء الاقتصاد والمحافظة على استقرار مؤشراته المهمة على مدار الوقت، كما أنه محط اهتمام الحكومات والمؤسسات الاقتصادية إذ يعتبر أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية، لذا سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته وأنواعه، بالإضافة إلى المؤشرات الرئيسية لقياس الاستقرار الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي

يعد الاستقرار الاقتصادي أكثر ما تسعى الدول إلى تحقيقه والحفاظ عليه سواء كانت متقدمة أو ناميه فهو من الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية التي تعكس حجم وقوة الاقتصاد والقدرة التنافسية لدولة، فقد نال هذا المفهوم اهتماما كبيرا في الآونة الأخيرة في الأدبيات الاقتصادية، فهو مزيج من التوازن الداخلي والخارجي بمعنى العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي المستقر المصحوبة بانخفاض معدلات التضخم وتحقيق التوازن المالي فضلا عن التوازن الخارجي الذي يظهر جليا في وضع ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

شهد الاستقرار الاقتصادي الكلي تغيرات كبيرة على مدى العقود الماضية فخلال فترة ما بعد الحرب والتي كان يهيمن عليها التفكير الكينزي، حيث كان الاستقرار الاقتصادي يعني في الأساس مزيجا من التوازن الخارجي والداخلي والذي في الحقيقة ينطوي على التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي المستقر إلى جانب انخفاض التضخم، ومع مرور الوقت نجد أن التوازن المالي واستقرار الأسعار أصبحا محورين رئيسيين في السياسات الاقتصادية ليحل محل التركيز الكينزي على النشاط الاقتصادي الحقيقي. (Ocampo, 2005, p. 01)

يرى (HERBERT, 2015, p. 1159) أن الاستقرار يعني انخفاض معدلات البطالة وعدم وجود حركات حادة أو تراكمية في مستويات الأسعار العامة حيث يرى أنه ليس تعريفا دقيقا ولكنه كاف بما فيه الكفاية لجميع الأغراض العملية، كما يعرفه (Lebari, 2018, p. 02) بأنه يشير إلى عدم وجود تقلبات مفرطة في المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسية حيث تعتبر الاقتصاد مستقرا إذا كان يظهر معدل نمو ثابتا نسبيا ومعدل تضخم منخفضا وثابتا نسبيا ومعدل فائدة منخفضا وثابتا نسبيا وسعر صرف مناسب ومستقر، وعرفه (Dressler & Burns, 2004, pp. 01, 02) أيضا بأنه الاستقرار الاقتصادي الكلي هو النمو المستدام للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في الغالب يتماشى مع الاستقرار الاقتصادي الكلي،

ويرى (Fischer, 1992, p. 172) أنه يمكن وصف الإطار الاقتصادي الكلي على أنه مستقر عندما يكون معدل التضخم منخفضا وقابلا للتنبؤ ومعدلات الفائدة الحقيقية مناسبة والسياسة المالية مستقرة ومستدامة وسعر الصرف الحقيقي تنافسي وقابل للتنبؤ ويعتبر وضع ميزان المدفوعات قابل للتحقق.

من خلال ما سبق ذكره من تعاريف يمكن القول إن الاستقرار الاقتصادي يعني أن الاقتصاد يتميز بعدم وجود تقلبات حادة ومتكررة في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال استخدام سياسات اقتصادية مناسبة تهدف إلى تحقيق معدلات نمو ثابتة، وفي نفس الوقت تحافظ على معدلات منخفضة للتضخم والبطالة، كما يتمثل الاستقرار الاقتصادي أيضا في وجود توازن في ميزان المدفوعات وسعر صرف مناسب ومستقر، هذه العوامل تسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد وتقليل الاهتزازات التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي والاستقرار العام للبلد.

الفرع الثاني: أهمية الاستقرار الاقتصادي

تسعى الدول مهما كان حجم اقتصاداتها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لما له من أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، والذي يتمثل في تحقيق معدلات منخفضة أو مقبولة للتضخم وتحقيق معدلات نمو موجبة ومقبولة ومعدلات بطالة منخفضة ومستوي معيشي أفضل، وكذا الاستقرار في أسعار الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات وتجنب الأزمات بمختلف أنواعها وتحقيق الاستقرار في النظام المالي والمصرفي. (بن الدين، 2010/2009، صفحة 72)

تعزيز الاستقرار الاقتصادي يعتبر جزء من تجنب الأزمات الاقتصادية والمالية والتذبذبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي والتضخم العالي والتقلبات المفرطة في أسواق الصرف الأجنبي والمالية، كما يمكن أن يزيد عدم الاستقرار من التوتر والشكوك ويثبط الاستثمار ويعيق النمو الاقتصادي ويؤثر على مستوى المعيشة، فضلا عن التحدي الذي يواجه صانعي السياسات وهو تقليص عدم الاستقرار في بلدهم وفي الخارج دون التأثير على قدرة الاقتصاد على تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الإنتاجية والتوظيف والنمو المستدام. (International Monetary Fund, 2017, p. 01)

بالنسبة للأفراد والأسر والمجتمعات يعتبر الاستقرار الاقتصادي بأنه القدرة على تحقيق الحاجات الأساسية وتحقيق الازدهار، حتى في ظل التقلبات الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، كما يساهم الاستقرار الاقتصادي الكلي في حماية حقوق العمال وأسواق العمل والقطاع الزراعي ويدعم الأفراد والشركات بحيث يشعرون بالثقة والقدرة على التنبؤ وللاستثمار في المستقبل بمستويات مقبولة من المخاطر والاستفادة من عائدات استثماراتهم، كذلك يتيح للاقتصاد مرونة لمواجهة الصدمات، وبشكل عام تبرز أهمية الاستقرار الاقتصادي في كونه محركا للتقدم الاقتصادي حتى في ظل التقلبات والتحديات التي تواجه الاقتصاد. (سي بشير، 2023/2022، صفحة 50)

الفرع الثالث: أنواع الاستقرار الاقتصادي

إن الاستقرار الاقتصادي يمكن أن يكون محليا أو دوليا، لهذا يتم تميز نوعين من الاستقرار الاقتصادي نذكرها على النحو التالي:

أولا: استقرار اقتصادي داخلي: التوازن الداخلي يعنى بأن يكون الإنتاج الفعلي قريبا من الإنتاج المحتمل، أي نمو اقتصادي مستقر، وأن يكون معدل البطالة منخفضا وأن يتحقق الاستقرار في الأسعار، كذلك يعتبر التوازن الداخلي هدفا اقتصاديا هاما حيث يحقق الاقتصاد الكلي أداء جيدا عندما يكون هذا التوازن محققا، وعندما يكون هناك توازن داخلي يكون هناك استفادة من الإمكانات الاقتصادية الكاملة للبلد مع معدلات بطالة منخفضة واستقرار في مستويات الأسعار، فيتطلب تحقيق هذا الهدف تنظيم فعال للسياسات الاقتصادية. (Hansen, 2021, p. 03)

ثانيا: استقرار اقتصادي خارجي: يتضمن مفهوم الاستقرار الخارجي كل من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات لأن عدم التوازن في الحساب الجاري قد لا يسبب حركات مضطربة في أسعار الصرف إذا ما تم إتمامه بتدفقات رأسمالية مستدامة، وعمليا يكون بالتركيز في المقام الأول على عدم التوازن في الحساب الجاري وعدم مطابقة أسعار الصرف الحقيقية. (Gervais, Schembri, & Suchanek, 2011, p. 01)

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي هي العناصر التي تستخدم لقياس وتحليل حالة الاستقرار الاقتصادي لدولة أو اقتصاد ما، بحيث توفر هذه المؤشرات نظرة عامة عن الوضع الاقتصادي وقدرة الاقتصاد على تحقيق التوازن والاستقرار في مختلف المجالات، فقد تكون بعض المؤشرات المشتركة للاستقرار الاقتصادي على النحو التالي:

الفرع الأول: النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من أحد أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية في مختلف دول العالم إلى الوصول إليه، بحيث يعتبر مؤشر أساسي يقيس مدى تطور إقتصادياتها وعليه يجب توفير كل الشروط والمتطلبات الأساسية لتحقيقه وفق الأهداف الموضوعة، لذا سيتم التطرق إلى تعريف النمو الاقتصادي مع ذكر أهم أنواعه ومحدداته ومعرفة كيفية قياسه.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي: قد تختلف مفاهيم النمو الاقتصادي بين الاقتصاديين والمفكرين، ويمكن أن يكون هناك تفاوت في التركيز على بعض الجوانب والعناصر المختلفة، لذا سنحاول التطرق للبعض منها والتي جاءت على النحو التالي:

تقدم التفسيرات المختلفة لمفهوم "النمو الاقتصادي" سمات كمية ونوعية، فالسمة الكمية تظهر لنا التغييرات في كمية السلع والخدمات المنتجة وتعكس ديناميكية هذه التغييرات، أما السمة النوعية فتشير إلى إمكانيات النظام الاقتصادي في تلبية الاحتياجات المتزايدة للمجتمع نظرا لأنه عملية غير ثابتة ومتحركة ومتغيرة فإنه دائما له مؤشر رقمي لتاريخ معين. (Poliduts & Kapkaev, 2015, p. 62)

يرى (Ivic, 2015, p. 55) أن النمو الاقتصادي يتضمن التغييرات في الإنتاج المادي خلال فترة زمنية عادة لمدة سنة واحدة، وفي النظرية الاقتصادية يشير مفهوم النمو الاقتصادي إلى زيادة سنوية في الإنتاج المادي المعبر عنه بالقيمة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي يمكن تحقيق النمو الاقتصادي، في حين يرى (HALLER, 2012, p. 06) أن النمو الاقتصادي بالمعنى المحدود هو زيادة الدخل القومي للفرد، وينطوي على تحليل هذه العملية وخصوصا من الناحية الكمية، وبالمعنى الأوسع يتضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي، الناتج القومي الإجمالي، والدخل القومي، وبالتالي زيادة الثروة الوطنية بما في ذلك القدرة الإنتاجية المعبرة عنها بالحجم الكلي والنسبي للفرد ويشمل أيضا التعديلات الهيكلية في الاقتصاد.

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الطويلة الأمد في إمكانيات الاقتصاد لتوريد واستهلاك السلع والخدمات، كما يعتبر أمرا أساسيا لزيادة الرفاهية الاجتماعية حيث يدعم على حد سواء شراء الأفراد للسلع والخدمات وتوفير خدمات الحكومة. (Bank for International Settlements, 2010, p. 01)

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي: هناك عدة أنواع للنمو الاقتصادي يمكن تمييزها استنادا إلى العوامل التي تساهم في تحقيقها وطبيعتها والتي نذكر منها:

I. النمو الاقتصادي الطبيعي: وجوهر هذا الفكر مشتمل في أعمال العالم والاقتصادي البريطاني روي هارود الذي قدم مفهوم النمو الاقتصادي الطبيعي بشكل أساسي وهو نمو السكان وزيادة احتياجاتهم، وأيضا رغبة كل فرد في تلبية احتياجاتهم المادية والروحية بأكملها مع استخدام جميع الفرص المحتملة للنمو الاقتصادي، وهو يحدث بشكل تلقائي وعفوي دون تخطيط. (Poliduts & Kapkaev, 2015, p. 63)

II. النمو الاقتصادي العابر: هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية ويكون ناتجا عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته ويمثل هذا النمط من النمو حالة الدول النامية وهو يحصل دوما في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة حيث نجده في أحسن حالاته نمو بلا تنمية. (شوشوي، 2021/2020، صفحة 33)

III. النمو الاقتصادي الشامل: يشير إلى استراتيجية النمو التي تستند إلى التوسع في عوامل الإنتاج، وعلى هذا النحو فإن تراكم رأس المال وزيادة قوة العمل يرفع معدل نمو الإنتاج الإجمالي، ومع ذلك بسبب التقلصات التدريجية وتكون تأثيرات النمو هذه بدون تأثير دائم على الدخل الفردي. (Irmen, 2005, pp. 1427, 1428)

IV. النمو الاقتصادي المكثف: يتحقق هذا النمو من خلال زيادة معدل نمو الإنتاج (الدخل) أكثر من زيادة معدل نمو السكان، فعندما يتحقق النمو الاقتصادي المكثف يعني ذلك أن الناتج الإجمالي يزيد بوتيرة أسرع من نمو السكان مما يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي والمستوى المعيشي للأفراد. (سي بشير، 2023/2022، صفحة 67)

ثالثا: محددات النمو الاقتصادي: محددات النمو الاقتصادي هي العوامل التي تؤثر على معدل واتجاه نمو الاقتصاد، فهذه المحددات قد تكون داخلية أو خارجية وتتفاعل مع بعضها البعض لتحديد مستوى النمو الاقتصادي، ومن بين أهم محددات النمو الاقتصادي نذكر ما يلي:

I. رأس المال المادي: يشير إلى الأصول الملموسة المستخدمة لتطوير أو بناء السلع والخدمات النهائية، كما أنه عنصر أساسي لمعظم عمليات التصنيع، على عكس رأس المال البشري قد يتناقص قيمته مع مرور الوقت بسبب الاستخدام المستمر للعناصر الفعلية مثل الآلات والمعدات والمركبات والحواسيب والمباني وما إلى ذلك في عمليات الإنتاج. (Johnson & Vaidya, 2023)

II. رأس المال البشري: الدراسات الحديثة تفترض أن المهارات والخبرة المتواجدة في قوى العمل تعتبر نوعا من رأس المال البشري ويمكن أن يتأثر رأس المال البشري بعائدات متناقصة وقد يتمتع العمال المدربين والمهرة بدخل أعلى على المدى الطويل ولكن قد لا يتمتعون بمعدلات نمو دخل أعلى بشكل دائم، ومن جهة أخرى، قد يكون الاستثمار في رأس المال البشري له تأثير دائم أكثر إذا رافق ذلك الاستثمار البحث والتطوير المكثف ومعدل أسرع للتقدم التكنولوجي أو إذا تيسر اعتماد التكنولوجيات الجديدة بفضل قوى العمل المهرة، الأدلة السجلية تساعد في التمييز بين النظريات المتنافسة. (Kuznets, 1973, p. 248)

III. التقدم التكنولوجي: ويشمل التغييرات في عمليات الإنتاج أو إدخال منتجات جديدة بهدف زيادة الإنتاج أو زيادة الإنتاج من نفس كمية الإدخالات، وأهم التطورات التكنولوجية في العالم الحديث حدثت في مجال الإلكترونيات، الحواسيب، الاتصالات، صناعة الطيران ومجالات أخرى، إذا فالتغيير التكنولوجي هو عملية مستمرة تتضمن تحسينات صغيرة وكبيرة وتظهر تلك الحقيقة في أن معظم الدول المتقدمة تحصل على الملايين من البراءات، كما تركز التطورات التكنولوجية المدنية على زيادة إسهامها في مستويات المعيشة في الاقتصادات السوقية وعلى الرغم من أنها قد تكون أقل إثارة للإعجاب من التطورات العسكرية والصناعية إلا أنها لا تزال تسهم بشكل كبير في تحسين المعيشة. (Ivic, 2015, pp. 56, 57)

IV. الموارد الطبيعية: هي العناصر الأساسية التي تمثل ثروات الأرض الطبيعية مثل الغابات والمعادن ومصائد الأسماك والمياه، وتعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية ويمكن أن ينتفع بها، وهناك اختلاف في وجهات نظر الباحثين حول أهمية الموارد الطبيعية في دعم النمو الاقتصادي، فبعضهم يرونها عنصرا أساسيا وحاسما في عملية التنمية ويربطون بين تحقيق النمو في بعض الدول المتقدمة وتوفر الموارد الطبيعية الهامة بهذه البلدان، في المقابل يرون البعض الآخر أن الموارد الطبيعية ليست بالضرورة تملك كل هذه الأهمية حيث يمكن لبعض الدول تحقيق مستويات مرتفعة من النمو رغم أنها ضعيفة في الموارد الطبيعية، بالمقابل هناك دول نامية تمتلك موارد طبيعية هامة ولكنها لم تحقق المستوى المطلوب من النمو. (ولد عمري، 2016/2015، الصفحات 12, 13)

V. القوى العاملة: ينتج عن النمو السكاني زيادة في حجم العمالة النشطة، حيث يعتبر العمل من العوامل التقليدية المؤثرة في النمو الاقتصادي، فتزيد مدخلات العمل في عملية الإنتاج نتيجة زيادة حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة عدد ساعات العمل وتؤدي هذه الزيادة إلى زيادة المخرجات من الناتج من خلال ارتفاع مساهمة العمل في حصيلة عملية الإنتاج. (القريشي، 2017، صفحة 45)

رابعا: قياس النمو الاقتصادي: الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للقيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية لبلد ما خلال فترة زمنية محددة وعادة ما تكون هذه الفترة سنة أو ثلاثة أشهر، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بجمع القيمة المضافة لجميع المؤسسات الحاضرة في الاقتصاد، فهو يعكس الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع، بالإضافة إلى القيمة الإجمالية للإنفاق على السلع والخدمات، كما يعتبر الناتج المحلي الإجمالي مقياسا هاما لأداء الاقتصاد ويساعد على فهم حجم النشاط الاقتصادي وتحليل تغيراته على مدى الوقت وتتيح لنا هذه المعلومات فهم الاتجاه العام للاقتصاد ومدى نجاحه في تلبية احتياجات المجتمع، ويمكن التعبير على معدل نمو الناتج من خلال المعادلة التالية: (ولد عمري، 2016/2015، صفحة 14)

$$TC_r^t = \frac{GDP_r^t - GDP_r^{t-1}}{GDP_r^{t-1}}$$

حيث أن: TC_r^t: تمثل معدل النمو الحقيقي، GDP_r^t: تمثل الناتج الإجمالي الحقيقي في الفترة t.

الفرع الثاني: التضخم

إن التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها معظم دول العالم في الوقت الحالي لما لها من آثار اقتصادية خطيرة على اقتصاديات الدول، لذا سنحاول تعريف هذه الظاهرة مع ذكر أسباب حدوثها مع ذكر أنواعها ومعرفة كيف يتم قياسها.

أولا: تعريف التضخم: التضخم هو معدل ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وبطريقة أخرى هو معدل انخفاض قيمة العملة وقد وصف بأنه "كثير من الدولارات تطارد قلة من السلع"، فهو يعكس فكرة أن زيادة كمية النقود المتداولة دون زيادة مقابلها من السلع والخدمات يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، حيث يزداد الطلب على السلع المحدودة بسبب توفر المزيد من النقود في السوق. (Stanley, 2022, p. 01)

كما يعتبر التضخم بأنه زيادة مستمرة في مستوى الأسعار العامة أي ارتفاع مستمر في أسعار معظم السلع والخدمات، ويمكن أن يحدث التضخم نتيجة لعدة عوامل ولكن السبب الأساسي لحدوث التضخم هو وجود كمية كبيرة من المال تتنافس لشراء السلع المتوفرة بأسعارها الحالية مما يسمح لتلك الأسعار بالارتفاع، كذلك التضخم يقيس التغيرات في مستوى أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد ويعكس الظاهرة التي تجعل القيمة الاسمية للعملة تفقد قيمتها مع مرور الوقت. (Kevin, 2000, p. 01; OECD, 2022, p. 07)

وفقا لكر اوثر "التضخم هو حالة تتم فيها انخفاض قيمة المال أي ارتفاع الأسعار". وهو مصطلح مثير للجدل للغاية وقد خضع للتعديل منذ تم تعريفه لأول مرة عند الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد، ففي البداية كانوا يقصدون به ارتفاعا متسارعا في الأسعار نتيجة لزيادة مفرطة في كمية المال، وهذا التعريف يوضح أن التضخم يحدث عندما تتزايد أسعار السلع والخدمات بشكل مستمر مما يجعل قيمة النقود تتناقص مع مرور الوقت، كما أن الاقتصاديين الكلاسيكيين اعتبروا أن أي زيادة غير متوازنة في كمية المال تؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار، وهذا ما سموه بالتضخم، ومع مرور الوقت أصبح فهمنا للتضخم أكثر تعقيدا وتنوعا وأدى ذلك إلى تعديل تعريف

التضـخم ليشـمل أسـباب أخرى قد تؤدي إلى زيادة الأسـعار، مثل تغيرات في الطلب والعرض وتكاليف الإنتاج والعوامل الهيكلية الاقتصادية الأخرى. (Salim, 2019, pp. 343, 344)

من خلال التعاريف التي تم طرحها سابقا نستنتج بأن التضخم هو عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

ثانيا: أنواع التضخم: هناك عدة أنواع من التضخم بناء على الأسباب والظروف التي يحدث فيها، فمن بين هذه الأنواع نذكر:

I. التضخم الكامن: وهو التضخم الذي يجب التعامل معه في المستقبل، فالتضخم الكامن يوجد في أي وقت ممثل بالادخار الزائد الذي يحتفظ به الجمهور والأرصدة النقدية الزائدة والأوراق المالية التي تحتفظ بها الشركات والتي يرغبون في استخدامها للاستهلاك والاستثمار في المستقبل القريب، حيث تتعرض فيه الأسعار لضغوط تضخمية ومع ذلك تحافظ على استقرارها وهذا بسبب التدخل المباشر للدولة للحد من ارتفاع الأسعار وتجميده. (Bernstein, 1950/1951, p. 04)

II. التضخم المكشوف: هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات دون تدخل من الدولة أو السلطات النقدية، ويحدث التضخم المكشوف نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر من زيادة العرض المتاح مما يؤدي إلى زيادة الأسعار. (ششوي، 2021/2020، صفحة 54)

III. التضخم الزاحف: يسمى أيضا بالمعتدل حيث يتصف بارتفاع بطيء في الأسعار في حدود 2% سنويا وخلاله يكون الطلب معتدلا حيث يمكن حصول ارتفاع نسبيا على المدى الطويل قد لا يصل إلى 15% خلال عشر سنوات وهو ما حصل في البرازيل والأرجنتين خلال الفترة (1970-1980). (هتهات، 2006، صفحة 37)

IV. التضخم الجامح: يعتبر من أخطر أنواع التضخم، وأهم ما يميزه أنه ينشأ نتيجة التوسع غير الطبيعي في كمية النقود، ففي منتصف السبعينيات من القرن الماضي تعزز اهتمام العالم بالتضخم الجامح بسبب ارتفاع معدلات التضخم في جميع أنحاء العالم، وخاصة في الثمانينيات عندما بدأت تظهر دلائل واضحة في البلدان النامية وخاصة في أمريكا اللاتينية حيث بلغ معدل التضخم 50% شهريا، ففي بلد واحد على الأقل بوليفيا تجاوز هذا الحد الأدنى فعليا، ولكن الأهم من ذلك هو أن وجود العديد من التشابهات بين التجارب الحديثة والحالات الكلاسيكية قاد المراقبين من جهة إلى إعادة صياغة الفكرة بأن التضخم الجامح ينشأ في أوقات الثورات والحروب وما شابه، ومن جهة أخرى إلى إعادة النظر في مفهوم التضخم الجامح، فبالفعل هو مجرد كلمة أخرى في لغة الاقتصاديين للدلالة على ارتفاع التضخم، وكما لاحظ كاجان بنفسه مؤخرا فإنه يجب ألا تكون إلا "زيادة متطرفة جدا في السعر العام للسلع والخدمات" وأنه لا يوجد عتبة محددة لتحديد ذلك. (Franco, 1989, p. 08)

V. التضخم المكبوت: يصف الوضع الذي يكون فيه الطلب الكلي على الإنتاج الحالي وخدمات العمل تفوق العروض الكلية المقابلة بالأجور والأسعار الحالية، فالتضخم المكبوت هو العكس تماما للانكماش المكبوت حيث

تفوق العروض الكلية للإنتاج وخدمات العمل الطلب الكلي، وكلاهما يعالج بالتقنين، ففي التضـــخم المكبوت يتم تقنين عمليات شـراء السـلع وخدمات العمل، أما في الانكماش المكبوت يتم تقنين عمليات البيع. (Barro & Grossman, 1974, p. 87)

VI. التضخم المستورد: هو زيادة مستوى الأسعار المحلية نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات والمواد المستوردة من السوق العالمية، سواء كانت هذه السلع والخدمات والمواد متوسطة الصنع أو نهائية الاستخدام أو كانت طبيعية أو مصـنعة أو خدمات، ببسـاطة يعكس التضـخم المسـتورد مدى تأثير الأسـعار الدولية والعوامل الخارجية على المســتوى العام للأســعار المحلية، بحيث ينتقل من الدول الصــناعية المتقدمة إلى الدول النامية. (Kamel & Mhamed, 2021, p. 579)

ثالثا: أسباب التضخم: تتعدد أسباب التضخم في الاقتصاد وتشمل العديد من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، ومن بين الأسباب الشائعة للتضخم نذكر ما يلي:

I. التضخم الناشئ عن جذب الطلب: التضخم الناتج عن الطلب الزائد، وهو وضع يوصف عادة بـ "كثير من النقود يتنافس على قلة من السلع"، ووفقا لهذه النظرية تزيد زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي من السلع عن المستوى المطلوب منه من التسبب في ارتفاع التضخم والأسعار، ويمكن تفسير هذه النظرية في إطار نظرية الكمية النقدية البسيطة والتي تقول إن الأسعار ترتفع بنسبة تتناسب مع زيادة كمية المال المتداول عند تحقيق مستوى كامل للإنتاج، فإن مضاعفة كمية المال ستؤدي إلى مضاعفة مستوى الأسعار وبالتالي يتقدم التضخم بنفس معدل زيادة الكمية النقدية في هذا التحليل، ويفترض أن العرض الكلي ثابت ويوجد دائما توظيف كامل في الاقتصـــاد عند زيادة كمية المال، فيتم إنشاء مزيد من الطلب على السلع لكن إمدادات السلع لا يمكن زيادتها بسبب التوظيف الكامل للموارد وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذه الزيادة في الطلب لها عدة أسباب: (Alam, 1956, pp. 01, 02; Prateek, Avni, & Manoj, 2022, p. 2981)

1- نمو اقتصادي توسعي: عندما يحدث نمو اقتصادي إيجابي بسبب الثقة في السياسات المالية والنقدية للحكومة يشارك المستهلك بشكل كبير في أنشطة الاستثمار والشراء في الاقتصاد، فتسبب هذه الثقة في زيادة التوقعات بتحسين مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل ومعدل العائد على الاستثمار في المستقبل القريب، وبالتالي يكون الأفراد مستعدين لاستدانة أكثر دون الحصول على معلومات صحيحة عن الأسواق مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار حيث ينشئ هذا الوضع ارتفاعا ثابتا وتدريجيا في حالة التضخم.

2- زيادة الكمية النقدية الموسعة: هذه الظاهرة تحدث نتيجة لطباعة كميات هائلة من النقود مما يؤدي إلى زيادة التضخم بمعدل زائد وبالنهاية قد يتسبب في التضخم المفرط، وهذا النوع من توسع الائتمان يؤدي إلى تقليل قيمة النقود بشكل عام مما يقلل من قدرة النقود على الاعتماد عليها.

3- السياسة المالية المساعدة للحكومة: وفقا لنظرية كينز يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي وتقليل الضرائب إلى تحسين الطلب في السوق بشكل كبير، حيث يحصل المزيد والمزيد من الأشخاص على فرص عمل بالإضافة إلى

زيادة مستوى الدخل المتاح وبالتالي يزيد ميلهم الاستهلاكي، فعندما يتوفر المزيد من الدخل التصرفي للمستهلك فإنهم يكونون على استعداد لإنفاق المزيد مما يؤدي إلى زيادة الأسعار العامة لمجموعة محددة من السلع والخدمات.

4- البحث التكنولوجي والابتكار: الاختراقات التكنولوجية التي تسهل حياة البشر من خلال الابتكار التكنولوجي تشعر دائما بالإثارة في السوق، حيث يطالب الناس بالمنتجات التي تحتوي على تقنيات تحسن الحياة، بشكل عام يؤدي هذا النوع من الروح الحديثة إلى زيادة الطلب على المنتج ونقص العرض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

II. التضخم الناشئ عن التكاليف: هو التضخم الذي يحدث نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج ويعرف بالتضخم الذي تحركه التكاليف ويتسبب في حدوث هذا النوع من التضخم زيادة الأجور التي تفرضها النقابات العمالية وزيادة الأرباح التي يحققها أصحاب العمل، فلم يكن هذا النوع من التضخم ظاهرة جديدة وكان موجودا حتى خلال العصور الوسطى، ولكن تجدد ظهوره في الخمسينات ومرة أخرى في السبعينات كسبب الرئيسي للتضخم، وأطلق عليه أيضا اسم "التضخم الجديد"، وله عدة مسببات نذكر منها: (Alam, 1956, p. 03; Prateek, Avni, & Manoj, 2022, p. 2982)

1- التضخم الناجم عن ضغط الأجور: يحدث تأثيرات تضخمية متسلسلة نتيجة زيادة الأجور الحقيقية للعمال مما يضطر الشركات لدفع أجور أعلى وتحصيل أسعار أكثر من منتجاتها وخدماتها للحفاظ على نسبة ملائمة من هوامش الربح وسيؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة إنتاج السلع.

2- أسعار الصرف: يعتبر تخفيضات قيمة العملة أو الحالة التي ينخفض فيها قيمة العملة بالنسبة لسعر صرفها مقابل العملات الأخرى، ويمكن أن تحدث هذه التخفيضات بسبب عوامل مختلفة مثل الفروقات في أسعار الفائدة، عدم الاستقرار السياسي، تجنب المخاطر من قبل المستثمرين، والأسس الاقتصادية التي تجعل الطلب غير مرن مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

3- الاحتكار: في الاقتصاد عندما تتمكن منظمة ما من تحقيق حالة الاحتكار يمكنها التأثير على أسعار السلع والخدمات الحالية عن طريق إحداث نقص في العرض، ومنه سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المعنية ويسبب زيادة التضخم الناجم عن ضغط التكاليف نتيجة للنقود والأحداث الاستثمارية التكهنية.

4- الكوارث الطبيعية: تسبب بعض الكوارث الطبيعية غير المتوقعة في زيادة التضخم الناجم عن ضغط التكاليف، وتشمل هذه الأحداث حرائق، زلازل، فيضانات، إعصار، جفاف وغيرها، إذا تسببت الكوارث الكبيرة في أضرار غير مسبوقة للمرافق الإنتاجية وعرقلة توفر عوامل الإنتاج فقد يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة الإنتاج.

III. التضخم الهيكلي أو البنيوي: حيث ينشأ هذا التضخم بسببين، أولا: انعدام مرونة كل من الأجور والاسعار وكونها عصية على الانخفاض، وثانيا: تغير بنية الطلب، فالأجور في كثير من الدول لا يمكن تخفيضها دون حد معين، كما أن أسعار المنتجات في الكثير من الأحيان لا تحدد وفق آلية العرض والطلب بل تحدد على ضوء تكاليف الإنتاج وإضافة هامش ربح بنسبة معينة لهذا فإن هذه الأسعار لا تكون قابلة للانخفاض في كل

الأحوال، فإذا حصل انخفاض مفاجئ في الطلب فإنه لا يتسبب بالضرورة بخفض الأسعار بل بتقليص الإنتاج وتخفيض الطلب. (ششوي، 2021/2020، صفحة 57)

رابعا: قياس التضخم: التضخم كغيره من الظواهر الاقتصادية، لتحديد مستواه تستعمل الحكومات عدة مؤشرات ومقاييس لقياس معادلته، كما أنه يخلف آثارا اقتصادية واجتماعية عديدة تسعى الدولة جاهدة للحد منها من خلال وضع مجموعة من السياسات والإجراءات، وتوجد العديد من المؤشرات والمعايير المستخدمة لقياس التضخم نذكر منها ما يلي:

I. الرقم القياسي لأسعار المستهلكين: هو مؤشر يقيس معدل تغير أسعار السلع والخدمات التي يتم استهلاكها من فترة إلى أخرى، حيث يتم جمع الأسعار من المتاجر أو الأماكن التجارية الأخرى، والطريقة العادية للحساب هي أن يتم أخذ متوسط تغيرات الأسعار من فترة إلى فترة للمنتجات المختلفة باستخدام المبالغ المتوسطة التي تنفقها الأسر عليها كأوزان، فهي مؤشرات إحصائية رسمية تنتج عادة من قبل هيئات الإحصاء الوطنية، كما أنه يستخدم على نطاق واسع كمقياس بديل للتضخم للاقتصاد ككل ويرجع ذلك جزئيا إلى تواتر وتوقيت إنتاجه، فلقد أصبحت إحصائية رئيسية لأغراض صنع السياسة الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية. (Graf, 2020, p. 01)

1- الرقم القياسي لـــ لاسبير: يعرف أيضا باسم أسلوب سنة الأساس، وهو الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس، ويحسب باستخدام الصيغة التالية: (Mehrhoff, 2015, p. 13)

$$P_L = \frac{\sum_{i=1}^{n} P_i^t q_i^0}{\sum_{i=1}^{n} P_i^0 q_i^0}$$

حيث أن: $\sum_{i=1}^{n} P_i^t q_i^0$: تمثل كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة، $\sum_{i=1}^{n} P_i^0 q_i^0$: تمثل كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس.

2- الرقم القياسي لـــ باش: حيث يتم ترجيح الأسعار في فترة المقارنة وفترة الأساس بكميات المقارنة، ويكتب بالشكل التالي: (Mehrhoff, 2015, p. 13)

$$P_P = \frac{\sum_{i=1}^{n} P_i^t q_i^t}{\sum_{i=1}^{n} P_i^0 q_i^t}$$

حيث أن: $\sum_{i=1}^{n} P_i^t q_i^t$: تمثل كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة، $\sum_{i=1}^{n} P_i^0 q_i^t$: تمثل كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس.

3- الرقم القياسي لـــ فيشر: كما يسمى بالرقم القياسي الأمثل وهو عبارة عن الجذر التربيعي لحاصل ضرب الرقم القياسي لـ لاسبير في الرقم القياسي لـ باش ويكتب: (International Labour Office, 2004, pp. 05, 06)

$$P_F = \sqrt{P_L * P_P}$$

II. معيار الفجوة التضخمية: الفجوة التضخمية هي مصطلح اقتصادي مهم ذكر بتحليل كينز للتضخم، ويهدف حساب الفجوة التضخمية إلى قياس الضغوط على مستوى الأسعار، ويستند كينز في تحليله للفجوة التضخمية إلى تحديد فائض الطلب في أسواق السلع، وهو عبارة عن حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع، وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية فيما يلي: (بن زروق، 2021/2020، الصفحات 57-60؛ دعمي و تباني، 2020، صفحة 175)

1- معيار فائض الطلب الكلي: تقاس الفجوة التضخمية وفقا معيار فائض الطلب الكلي من خلال الفرق بين الطلب الكلي محسوبا بالأسعار الجارية، والعرض الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة، أي أن الفجوة التضخمية تعبر عن الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد، ويمكن صياغة فائض الطلب وفقا للمعادلة التالية:

$$DX = (cp + cg + I + E) - y$$

حيث أن: DX: تمثل إجمالي فائض الطلب، cp: تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية، cg: تمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية، I: تمثل الاستثمار الاجمالي بالأسعار الجارية، E: تمثل الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية، y: تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

2- معيار الإفراط النقدي: يستند هذا المعيار إلى نظرية النقدية الحديثة لفريدمان الذي يرى أن تغير نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو العامل الأساسي الذي يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار، ويعتبر "فريدمان" أن الاستقرار في مستوى الأسعار في المدى الطويل يتحقق فقط عندما تتمكن السلطات النقدية من تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود، وهو الحجم الذي يحافظ فيه على مستوى الأسعار السائد في بداية الفترة الزمنية المحددة، والحجم الأمثل لكمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج القومي ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائدة في فترة الأساس، ويمكن صياغة حجم الإفراط النقدي استنادا لنظرية كمية النقود المعاصرة على النحو التالي:

$$M_{ext} = Q_0 * Y_t - M_t$$

حيث أن: M_{ext}: تمثل حجم الإفراط النقدي، Q_0: تمثل متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار، Y_T: تمثل حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة، M_T: تمثل كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

III. معامل الاستقرار النقدي: يستند معامل الاستقرار النقدي على النظرية الكمية للنقود، هذا المؤشر يبين وجود ضغط تضخمي في حالة الزيادة في الكتلة النقدية والتي لا يقابلها زيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي من السلع، ويمكن كتابته بالصيغة التالية: (دعمي و تباني، 2020، صفحة 175)

$$B = (\Delta M/M) - (\Delta y/y)$$

حيث أن: B: تمثل معامل الاستقرار النقدي أو معامل الضغط التضخمي، $(\Delta M/M)$: تمثل نسبة التغير في الكتلة النقدية M2، $(\Delta y/y)$: تمثل نسبة التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

الفرع الثالث: البطالة

تعتبر البطالة من أهم العوائق التي تواجه الدول بغض النظر عن مستوى تقدمها الاقتصادي، كما أن ارتفاع معدلات البطالة يمكن أن يؤثر سلبا على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام، لذلك تعمل الدول على اتباع سياسات اقتصادية مختلفة للحد من معدلات البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ومنه سنتطرق إلى تعريف ظاهرة البطالة مع ذكر أهم أنواعها والاثار المترتبة عنها وأخيرا طرق قياسها.

أولا: تعريف البطالة: فكرة تعدد المفاهيم الاقتصادية بشكل عام والبطالة بشكل خاص لم تكن غير معترف بها، فقد قام ديفيد فرايدي بتطبيق هذا المفهوم فيما يتعلق بنظرية القيمة وفريدريك ميلز على البطالة قبل عدة سنوات، وعبر سولومون بلوم عن ذلك بشكل أفضل: "وفقا للقاعدة العامة لجميع التعريفات الاقتصادية، فإنه لا يجب تعريفها بشكل مطلق ... ولكن بالنظر إلى الوعي الاجتماعي في وقت معين وبناء على الاستخدامات التي سيتم وضع التعريف عليها" (Long, 1942, pp. 05, 06)، لذلك سنحاول التطرق وعرض لبعض التعاريف كتالي:

يعتبر الشخص عاطلا عن العمل عندما يكون قادرا وعلى استعداد للعمل وجاهز له (أي أنه يبحث بنشاط عن فرصة عمل) ولكنه لا يجد وظيفة، كما يعتبر عدد الأشخاص العاطلين عن العمل في الاقتصاد هو عدد الأشخاص الذين ينطبق عليهم هذا الوصف، بالمقابل تعرف القوى العاملة الإجمالية على أنها عدد الأشخاص العاملين بالإضافة إلى عدد الأشخاص العاطلين عن العمل ضمن فئة الأعمار من 18 إلى 60 عاما. (Englama A. , 2001, p. 02)

في حين يري (Stewart, 1950, p. 55) أن تعريف البطالة المستخدم في قياس مكتب التعداد السكاني بسيط جدا، "يشمل الأشخاص البطالين عن العمل أولئك الذين لم يعملوا على الإطلاق خلال أسبوع المسح، وكانوا يبحثون عن عمل"، يتمتع هذا التعريف بالجدارة باعتباره الأساس التعريفي لقياس البطالة الحالي دون تغيير، باستثناء التغييرات الطفيفة في إجراءات القياس لمدة عشر سنوات في التقرير الشهري عن القوى العاملة، لكن من منظور أخر ترى (تيكاري، 2017/2016، صفحة 25) أن البطالة تحدث في حالة وجود خلل في سوق العمل أو في نشاط وأداء رواده، كما أن البطالة كمفهوم يناقض مفهوم العمل وهي تعني "فائض العمالة داخل بناء النسق الاجتماعي أو الصناعي وعدم توافر عدد الأعمال التي تستوعب هذا الفائض فتحدث ظاهرة البطالة"، ونجد هنا أن (NAFTANAILA, BRAGA, & ZARNESCU, 2016, p. 54) يعرف البطالة على أنها حالة فائض في سوق العمل حيث يفوق العرض الطلب على العمالة، وهذا يعني أن جزءا من السكان لا يستطيعون إيجاد وظيفة على الرغم من رغبتهم في العمل، كما يرى (Long, 1942, p. 06) أن البطالة تميل إلى أن تكون للأشخاص الغير قابلين للتوظيف، إما بشكل مطلق أو مقارنة بالأجور التي يطالبون بها، وحسب (NAFTANAILA, BRAGA, & ZARNESCU, 2016, pp. 54, 55) فإن كارل ماركس يرى البطالة طوعية وليست نتيجة لإرادة أو رغبة البطالين والعمال الذين قد يفضلون الاستفادة من إعانة البطالة مهما كانت صغيرة بدلا من راتب مرض، لكنها نتيجة إرادة أصحاب العمل وأصحاب رأس المال الذين يفضلون دائما

أن يكون هناك عدد معين من البطالين للضغط على العمال الآخرين بحيث يقبلوا بأدنى أجور ممكنة، ويطلق كارل ماركس على هذا الجزء من البطالة "الجيش الصناعي الاحتياطي لرأس المال"، إنهم يقفون عند أبواب الشركات أو يصطفون يوميا في وكالات التوظيف ينتظرون لإيجاد فرصة عمل.

ثانيا: أنواع البطالة: هناك عدة أنواع للبطالة خاصة تلك التي عرفتها البلدان الرأسمالية بحيث تختلف هذه الأنواع والأشكال طبقا لجوانب اهتمام الباحثين وبناءا على معايير التصنيف المتبعة والمدة التي تعانيها الفئات المتعطلة عن العمل، يمكننا التعرف على أنواع البطالة الأكثر انتشارا كالتالي:

I. البطالة الاحتكاكية: وهي البطالة التي تحدث بسبب تحرك الأفراد من منطقة إلى أخرى أو من وظيفة إلى أخرى وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل، كما تعرف البطالة الاحتكاكية بأنها مستوى البطالة الذي لا يمكن تخفيضه بشكل كبير على المدى القصير عن طريق الزيادة في الانفاق الإجمالي. (سومية، 2017/2016، صفحة 02؛ Bureau of Labor Statistics, 1959)

II. البطالة الهيكلية: هي نوع من البطالة التي تنجم عن تحولات هيكلية في الاقتصاد مثل التغيرات الديموغرافية أو التكنولوجية، أي يتحدد بسبب عدم تطابق متطلبات أصحاب العمل مع مهارات العمال وخصائصهم المتاحة، بحيث تعتبر البطالة الهيكلية نوعا دائما وإمكانية تحسينها تكون فقط في المدى الطويل. (NAFTANAILA, BRAGA, & ZARNESCU, 2016, pp. 56, 57)

(**البطالة الدورية:** يرى (Schmitt & Kris, p. 03) أن البطالة الدورية تشير إلى البطالة الناتجة عن انخفاضات مؤقتة في الطلب (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، أو التصدير) المرتبطة بالدورة الاقتصادية، كما يضيف(Ireland, 2013, p. 01) بأن البطالة الدورية تشير إلى البطالة الإضافية التي تحدث خلال فترات الركود الاقتصادي (الانكماش الاقتصادي).

III. البطالة المقنعة: هي حالة توظف فيها عدد أكبر من الأشخاص لأداء وظيفة يمكن أداؤها بنفس الكفاءة بواسطة عدد أقل من العمال، على سبيل المثال، يشغل عشرة عمال في زراعة مساحة محدودة من الأرض الزراعية التي يمكن زراعتها بواسطة سبعة عمال، يعني ذلك أن جميع العمال العشرة لا يعملون بكامل طاقتهم، وفي مثل هذه الحالة إذا تم سحب ثلاثة منهم ومنحهم وظيفة بديلة فإن الإنتاج الإجمالي للمزرعة لن يتأثر، أي إن الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال هي صفر وهؤلاء العمال لا يساهمون في الإنتاج الإجمالي، كما نشهد هذه الظاهرة في البلدان النامية المكتظة بالسكان. (DARSHANA, 2018, p. 87)

IV. البطالة السافرة: تعني وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه لكنهم لا يجدون وظائف يعملون بها وتعود هذه الظاهرة لعدة أسباب، منها النمو الاقتصادي السريع الذي لا يتوازن مع زيادة في فرص العمل، وعدم التوسع في الأنشطة الاقتصادية القائمة التي توفر وظائف جديدة، واستخدام التكنولوجيا والآلات بدلا من العمالة،

كما تعرف هذه البطالة أيضا بالبطالة الناتجة عن نقص الطلب الكلي في الاقتصاد. (خوجة علامة، 2016/2015، صفحة 107)

V. البطالة الاجبارية: والتي دعا إليها "كينز" وهي ظاهرة يكون فيها العمال على استعداد للعمل بالأجر السوقي أو أقل منه ولكنهم يمنعون من ذلك بسبب عوامل خارجة عن سيطرتهم، أي يجبرون على ترك عملهم دون إرادتهم، فالبطالة الاجبارية في المفهوم الكينزي ليست فائض في العرض من العمالة بل هي أزمة نقص في الطلب، وتحدث عند حالة توازن تم الحصول عليها عند تقاطع منحنى الطلب والعرض، ونقطة التقاطع تكون على الجانب الأيسر من المنطقة التي تصبح فيها المرونة في عرض العمالة لأجور النقود محدودة. (Yasuhito, 2021, p. 01; Davar, 2015, pp. 08, 09)

VI. البطالة الاختيارية: تعني وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل ولكن ليس لديهم الرغبة في العمل عند مستوى الأجر الحالي، يعني ذلك أنه بالرغم من توفر وظائف متاحة إلا أن هؤلاء الأفراد لا يرغبون في العمل فيها لأن مستوى الأجور في هذه الوظائف أقل من المستوى الذي يتمنونه، فيمكن أن يكون سبب وجود هذا النوع من البطالة هو وجود نقابات عمالية قوية تسعى إلى تحديد أجور العمال عند مستوى أعلى من الأجر التوازني، كما يمكن أن يرجع السبب إلى توفر تعويضات بطالة عالية أو لحيازة الشخص على مداخيل جانبية تجعله غير محتاج للعمل. (بوزار و كسيرة، 2014، صفحة 36)

VII. البطالة الموسمية: هي مصطلح يصف الوضع الذي يجد فيه العمال عملا فقط خلال فترات محددة ومتوقعة من ازدياد الطلب على العمالة، ولكنهم يجدون أنفسهم بدون عمل خارج هذه الفترات، يحدث هذا بشكل أكثر شيوعا في القطاع الزراعي، ولكنه يحدث أيضا في قطاعات أخرى مثل الصيد، السياحة. (International Labour Office, "Towards the right to work A GUIDEBOOK FOR DESIGNING INNOVATIVE PUBLIC EMPLOYMENT PROGRAMMES", 2012, p. 07)

ثالثا: الآثار المترتبة عن البطالة: يترتب على ظاهرة البطالة العديد من الآثار منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لا يمكن إهمالها، فهي تشكل السبب الرئيسي لمعظم المشكلات المجتمعات والدول، وعليه نتطرق لأهم هذه الآثار كما يلي:

I. الآثار الاجتماعية: تترتب على البطالة عواقب فورية ومنها تقليل الدخل وزيادة الوقت الذي يقضيه الشخص في الأنشطة غير المرتبطة بسوق العمل مثل الترفيه، وبالتالي بالنسبة لمستوى الرضا بالنشاط المهني الرئيسي تميل البطالة إلى أن تسبب آثارا نفسية سلبية بما في ذلك فقدان الهوية والثقة بالنفس وزيادة التوتر الناجم عن الضغوط العائلية والاجتماعية، بالإضافة إلى عدم اليقين المتزايد بشأن وضعهم في سوق العمل المستقبلي، فتكون الآثار النفسية للبطالة أقل إذا كانت آفاق العمل المستقبلية أفضل أو إذا كان هناك دعم أكبر من الأسرة والمجتمع، فيميل أولئك الذين لديهم شريك عمل إلى أن يشعروا بأقل ضغط وبالتالي يتمتعون بمزيد من الرضا بنشاطهم العملي الرئيسي والدخل والوقت الفراغي، كما تخفف العلاقات العائلية والاجتماعية من التوتر والقلق الناجم عن فقدان

الوظيفة، بالنسبة للكثيرين يوفر العمل مصادر هامة للعلاقات الاجتماعية، ولذلك يعتمد مستوى الرضا والآثار الصحية للبطالة أيضا على ظروف الأسرة والاجتماع المحيطة بالأفراد المبطلين، وهناك بعض الأدلة على أن الدعم العائلي والاجتماعي يعزز الرضا والصحة البدنية بينما العزلة الاجتماعية تكون ضارة، وقد تكون البطالة عاملا مؤثرا في ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع، فعندما يواجه الأفراد صعوبة في العثور على فرص عمل ويجدون أنفسهم بدون دخل منتظم يمكن أن يدفعهم ذلك إلى اللجوء إلى أنشطة غير قانونية لتلبية احتياجاتهم المالية الأساسية. (AHN, GARCÍA, & JIMENO, 2004, p. 02)

II. الآثار الاقتصادية: إن البطالة لها آثار اقتصادية واجتماعية كبيرة، فعدم استغلال عنصر العمل يؤدي إلى فقدان الفرص المتاحة لتلبية الاحتياجات التي يمكن أن توفرها القوة العاملة الفعالة والمتاحة، والبطالة تعتبر هدرا للموارد البشرية وتعد خسارة للاقتصاد، كما تؤثر البطالة على القدرة الادخارية للأفراد وتزيد من معدلات التضخم وتسبب في زيادة الفقر وانخفاض النمو الاقتصادي. كذلك تحمل تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة لإعادة تأهيل العاطلين عن العمل وتقديم الدعم الاجتماعي لهم، ويعتمد حجم هذه التكاليف على سياسات وإجراءات الدولة في التعامل مع البطالة وتقديم الإعانات والدعم للعاطلين. (غردي ، 2012، صفحة 05)

III. الآثار السياسية: تؤدي تداعيات البطالة إلى تأثيرات سلبية على الوضع السياسي والأمني إلى زيادة التوترات والاحتقان في المجتمع، وعندما يواجه الكثير من الأفراد صعوبة في العثور على وظائف وفرص عمل، فقد ينتج عن ذلك احتجاجات واضطرابات اجتماعية تؤثر على الاستقرار السياسي، قد تتسبب البطالة في دفع بعض الأفراد إلى الانزلاق نحو التطرف والإرهاب، فعندما يفقد الأفراد الأمل في الحصول على فرص عمل وحياة أفضل، وقد ينجذبون إلى الأفكار المتطرفة ويشاركون في أعمال إرهابية، كما قد تشجع البطالة البعض ممن يعانون من البطالة إلى محاولة الهجرة غير الشرعية بحثا عن فرص عمل وحياة أفضل في دول أخرى، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم مشكلات الهجرة. (رحيمي، قرقاد، و العايب، 2008، صفحة 149، 150)

فالبطالة وعدم الاستقرار الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية تؤثر على استقرار الدولة وقوة حكوماتها، فارتفاع عدد العاطلين عن العمل وتفاقم الوضع الاقتصادي يمكن أن يسبب عدم الرضا والغضب بين المواطنين مما قد ينجرون إلى تنظيم احتجاجات واضطرابات للمطالبة بالحصول على فرص عمل وحياة أفضل وهذا قد يؤدي إلى تقلبات سياسية وتغييرات في الحكومة.

رابعا: قياس البطالة: لفهم وتحليل مشكلة البطالة يجب حساب معدل البطالة، وهو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة، وعلى الرغم من بساطة هذا المعدل إلا أن حسابه يواجه العديد من التحديات، أولها التحديات المفاهيمية المتعلقة بتحديد معنى البطالة ومدى تضمين هذا المصطلح لمجموعة مركبة من اختيارات الأفراد والظروف الخاصة بكل اقتصاد. (ششوي، 2021/2020، صفحة 85)

يعد معدل البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسات الاقتصادية وتقيم فعاليتها ولا يمكن معالجة مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها، عادة ما يقاس معدل البطالة

بصفة دورية ومنتظمة من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع، ويكتب كالاتي: (Ireland, 2013, p. 02)

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عددالافراد العاطلين}}{\text{عدد الافراد النشطين}} \times 100$$

I. الافراد العاطلين: هم الأشخاص القادرين على عمل ولا يعملون بالرغم من إرادتهم وبحثهم عنه لكن لا يجدونه.

II. الافراد النشطين: تتكون هذه الفئة من العاطلين والعاملين وبالتالي فهي مجموعة القادرين عن العمل.

الفرع الرابع: الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة من أهم التنظيمات المالية المعاصرة حيث تحدث تأثيرا بارزا على الهيكل الاقتصادي، كما تقوم الموازنة العامة بجمع الجوانب الحيوية للإنفاق والإيرادات الحكومية مما يجعلها تعكس بدقة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي، وعليه سنحاول شرح الموازنة العامة من خلال تعريفها وذكر أهم خصائصها مع التطرق لهيكلها وبنيتها وطرق عجزها.

أولا: تعريف الموازنة العامة: تمثل الموازنة العامة صورة شاملة للحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة في فترة زمنية معينة، فهي تعكس التحديات والفرص التي تواجهها الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي.

عرفها (EURASIAN HARM REDUCTION NETWORK, p. 02) بأنها خطة سنوية للحكومة تحدد الإيرادات والنفقات العامة المخطط لها وعادة ما تتم الموافقة عليها من قبل أعلى هيئات الحكومة مثل البرلمان ومجالس البلديات والمجالس الإقليمية والمحلية، المعروفة باسم السلطة التشريعية، وأضاف (universal health coverage, 2023, pp. 01, 02) الموازنة العامة هي خطة مالية معبرة بالأرقام تغطي فترة زمنية (عادة سنة مقسمة إلى شهور) مستقبلية تشمل التقديرات للنفقات العامة المتوقع أن تنفقها الحكومة خلال السنة، وكذلك تقديرات للإيرادات العامة التي يتوقع أن تحصل عليها الدولة، والهدف من الموازنة العامة هو تحقيق الأهداف التي وضعت في الخطة الاقتصادية وتحقيق التوازن الاقتصادي بين الإيرادات والنفقات، وتنتج الموازنات عادة سنويا إلا أن الموازنات المتداولة تضيف أشهرا إضافية إلى نهاية الفترة بحيث تكون هناك دائما موازنة تغطي 12 شهرا للعمل وبدلا من ذلك قد يتم إعادة توقع الموازنات.

ثانيا: خصائص الموازنة العامة: بشكل عام تعد الموازنة العامة أداة رئيسية للحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وضمان الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة مما يجعلها تتميز بعدة خصائص هامة نذكر أهمها كما يلي:

I. الموازنة نظرة توقعيه مستقبلية: الموازنة العامة تتضمن تقديرا احتماليا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة محددة، وتشمل ما يتوقع أن تنفقه السلطة التنفيذية على مختلف البرامج والمشاريع والخدمات العامة وما يتوقع أن

تحصله من إيرادات من مصادر مختلفة مثل الضرائب والرسوم والاقتراض. (البستي، علون، و عطية، 2019، صفحة 169)

II. الموازنة العامة مرتبطة بفترة زمنية محددة: تعبر الموازنة العامة عن خطة عمل الحكومة والتي تعكس البرامج التي ترغب في تنفيذها والمشاريع التي ترغب في تحقيقها، كما تعتبر الأداة الرئيسية للتخطيط المالي على المدى القصير لتنفيذ برامج الدولة الاقتصادية على المدى الطويل، كذلك تعد الخطة الفرعية ضمن الخطة العامة للدولة التي تحتوي على البرامج والأهداف الشاملة، حيث تهدف الموازنة إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الخطة العامة للدولة للسنة المحددة. (مداحي، 2020، صفحة 105)

III. الموازنة العامة وثيقة تشريعية: بعدما تعكف الحكومة على وضع خطة الموازنة العامة يتم تقديمها للسلطة التشريعية للنقاش والموافقة، فيتضمن هذا الاعتماد الموافقة على توقعات الحكومة بالنسبة للنفقات والإيرادات العامة للسنة المستقبلية، وبذلك تصبح الموازنة العامة نهائية وملزمة بعد الموافقة عليها والتصديق عليها من قبل السلطة التشريعية. (زغبة، صلاح، و بلقلة، 2021، صفحة 286)

IV. الموازنة تعبير عن أهداف الدولة: تعتبر الموازنة العامة أداة حيوية يستخدمها الدول والحكومات لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ففي ظل التحول النموذجي للدولة من دورها كدولة حارسة إلى دولة متداخلة وراعية وتتحمل الدولة واجبات إضافية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولقد أصبحت الموازنة العامة تلعب دورا متعدد الأوجه في الدولة الحديثة، بعيدا عن تلك التي كانت تؤديها في زمن الدولة الحارسة التي تتمثل وظائفها التقليدية، فتتجسد هذه الأدوار في كون الموازنة وسيلة لتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة وأداة رئيسية للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية داخلها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (مداحي، 2020، صفحة 105)، وتأتي أهمية الموازنة العامة من دورها في توجيه النفقات وتحديد الإيرادات للدولة وتخصيص الموارد المالية للبرامج التنموية والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز التقدم وتحسن مستوى المعيشة للمواطنين، وتعد الموازنة العامة بذلك أداة استراتيجية تهدف لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في الدولة.

V. الموازنة العامة ممارسة ادارية: تتطلب الموازنة العامة من السلطة التنفيذية اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية والمالية لتمكينها من تنفيذ السياسة المالية للدولة، يتم في ذلك تعيين المسؤوليات المتعلقة بالقرارات المطلوبة في عملية التنفيذ بطريقة آمنة لمختلف الهيئات الإدارية والتنفيذية، فتنفذ الاعتمادات المصادق عليها مقابل أوجه إنفاق محددة لضمان تحصيل الإيرادات التمويلية اللازمة لتمويل النفقات العامة على النحو المبين في الموازنة العامة، ويتم بذلك ضمان استقرار وتوازن المالية العامة للدولة وتحقيق الأهداف المرسومة في الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة. (سي بشير، 2023/2022، صفحة 70)

ثالثا: هيكل وبنية الموازنة العامة: تتكون الموازنة العامة من الإيرادات العامة والنفقات العامة نتطرق لهما فيما يلي:

I. الإيرادات العامة: تمثل جميع الموارد التي تحصل عليها الدولة بصفتها السيادية، سواء أكانت نظير الخدمات التي تقدمها للأفراد (الرسوم) أو بدون مقابل (الضرائب)، بالإضافة إلى إيرادات أملاك الدولة والقروض العامة سواء كانت داخلية أو خارجية، وتعد المصادر الطبيعية مثل إيرادات تصدير النفط الخام مصدرا هاما وأساسيا في جانب الإيرادات العامة للدولة إذ تشكل نسبا مرتفعة من إجمالي إيرادات الموازنة العامة. (بن البار و شريط، 2017، صفحة 226)

II. النفقات العامة: هي المصروفات التي تقوم بها الدولة لتلبية حاجات المجتمع وإشباع الاحتياجات العامة وتمثل كمية معينة من المال يتم صرفها خلال فترة زمنية محددة، تتضمن هذه المصروفات تكاليف مختلفة، مثل الرواتب والأجور، التعليم، الصحة، البنية التحتية، الدفاع والأمن، وغيرها من البرامج والمشاريع العامة التي تهدف إلى تحسين حياة المجتمع وتوفير الخدمات الأساسية. (بوجلال، 2018، صفحة 244، 245)

رابعا: عجز الموازنة العامة: تعد ظاهرة عجز الموازنة العامة من أهم المشكلات الاقتصادية المعاصرة التي تواجهها أغلب الدول سواء المتقدمة أو النامية، فهي تعتبر من أهم المواضيع التي يولي لها الاقتصاديين اهتماما كبيرا وذلك لما تمثله من أهمية على مستوى الاقتصاد الوطني، ولفهم عجز الموازنة العامة يتم التطرق لبعض المفاهيم المتعلقة بها على النحو التالي:

I. تعريف عجز الموازنة العامة: يمكن تعريف العجز الحكومي بأنه يتمثل في الفارق السلبي (موازنة توسعية) بين المصاريف التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقها زيادة في المداخيل، وبصفة عامة يحدث العجز الحكومي عندما تكون النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، أي أن الحكومة تزيد نفقات الدولة عن حجم مواردها الذاتية أو غير قادرة على تخفيض الإنفاق أو فرض ضرائب إضافية، ويمكن أن يكون العجز الحكومي ناتجا عن عدة عوامل، مثل زيادة الإنفاق الحكومي لتمويل مشاريع التنمية أو البرامج الاجتماعية وتراجع الإيرادات الحكومية بسبب انخفاض النمو الاقتصادي أو تراجع أسعار الموارد الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية والمالية التي تؤثر على الاقتصاد الوطني. (توبين، 2015، صفحة 172)

II. أنواع عجز الموازنة العامة: لعجز الموازنة العامة عدة أنواع نذكر منها:

1- العجز الهيكلي: يتمثل في عجز معدلات نمو الإيرادات العامة في مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم أو مؤقت. (دردوري، 2013، صفحة 105)

2- العجز المقدر: يسمى أيضا بالعجز المخطط أو المقصود، وهو الذي تسمح به الدولة في الموازنة بحدود وشروط معينة وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده، حيث تقوم الدولة بصورة مقصودة بزيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة العادية وقد يطول ويقصر أحيانا حسب الظروف والحاجة إليه. (بن البار و شريط، 2017، صفحة 227)

3- العجز المؤقت: العجز المؤقت في الموازنة العامة ويسمى أيضا بالعجز الموسمي، ويحدث نتيجة أسباب طارئة أو غير عادية أو بسبب خطأ في تقدير بعض عناصر الموازنة العامة، فيمكن أن يكون هذا النوع من العجز مؤقتا ويزول بزوال السبب الذي أدى إلى حدوثه. (بن البار و شريط، 2017، صفحة 227)

III. معالجة العجز في الموازنة العامة: وهو عبارة عن الإجراءات التي تقوم بها الدولة لتحقيق التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة، كأن تلجأ الدولة الى التمويل القصير الأجل مثل الاقتراض الداخلي الذي يؤدي إلى امتصاص وسائل الدفع الزائدة لدى الافراد وهذا الإجراء قد لا يسبب تضخم في الأسعار لكن يمكن أن يتسبب في انخفاض الاستثمار الخاص بسبب ارتفاع معدلات الفائدة. (المومني، 2014، صفحة 279)

كما يمكن أن يكون تمويل عجز الموازنة العامة بعدة طرق منها تخفيض النفقات العامة، الزيادة في الضرائب، فرض ضرائب جديدة، الاقتراض من الدول الأخرى، أو اللجوء إلى الإصدار النقدي ولكل من الطريقتين الأخيرتين تبعات على الاقتصاد والاخلال به، فالقروض الخارجية تخفض في سعر صرف العملة المحلية مما يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات، كما إن الإصدار النقدي يعتبر من أسهل الطرق التي يمكن أن تلجأ لها الدولة لتغطية نفقاتها، كما تظهر سلبية الإصدار النقدي في حالة الافراط فيه وخاصة إذا كان لا يصاحبه إنتاج حقيقي وبالتالي تدهور قيمة النقود نتيجة التضخم المالي، لذا يجب على الدولة أن تتصرف في حدود إمكانياتها ولا تتحمل ما يمكن الاستغناء عنه وإن كانت للدولة موارد كافية. (شردود و جليد، 2022، صفحة 56، 57)

الفرع الخامس: ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات يمثل النافذة التي يتطلع منها الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد العالمي والعكس بالعكس، فهو السجل الذي يسجل فيه جميع العمليات الاقتصادية التي تربط بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي من خلال علاقات تبادلية تكون فيها هناك دائنين ومدينين، ويشمل ميزان المدفوعات حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال بين الدول ويتيح للدولة فهم كيفية تدفق الأموال والموارد عبر الحدود وكيفية تأثير هذه العمليات على الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي.

أولا: مفهوم ميزان المدفوعات: ولقد تعددت تعاريف ميزان المدفوعات لكنها تبقى تصب في مفهوم واحد، لهذا سنتطرق للبعض منها كتالي:

يتم تعريف ميزان المدفوعات لدولة عادة على أنه سجل للعمليات بين مقيميها والمقيمين الأجانب خلال فترة محددة، ويتم تسجيل كل عملية وفقا لمبادئ محاسبة القيد المزدوج مما يعني أن المبلغ المشارك فيه يسجل على كل من الجانبين الاثنين لحسابات ميزان المدفوعات، وبالتالي يجب أن تكون مجاميع الجانبين الاثنين في حسابات ميزان المدفوعات الكاملة دائما متساوية، ومن هذا المعنى يظل ميزان المدفوعات دائما متوازنا. (Fieleke, 1976, p. 03)

جاء في تعريف (Mosbacher, Darby, Young, & Carson, 1990, p. 01) بأنه ملخص إحصائي للمعاملات الدولية، وتعرف هذه المعاملات على أنها نقل ملكية لشيء له قيمة اقتصادية يمكن قياسها

بالعملة بين مقيمي دولة ومقيمي دولة أخرى، فيمكن أن يتضمن هذا النقل السلع والتي تتألف من السلع الملموسة والمرئية أو المنتجات والخدمات، والتي تتألف من السلع غير الملموسة التي تنتج وتنقل وتستهلك في نفس الوقت والدخل (والذي يصنف أحيانا في "الخدمات")، والمطالبات المالية والالتزامات لبقية العالم بما في ذلك التغييرات في أصول الاحتياطي التي تحتفظ بها السلطات النقدية المركزية للبلد.

أما صندوق النقد الدولي فيعرفه على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاد دولة ما وذلك نتيجة تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو نتيجة هجرة الأفراد، ويشمل هذا السجل أيضا التغيرات في قيمة المكونات التي تحتفظ بها من ذهب نقدي وحقوق السحب خاصة تلك التي تأتي من الصندوق وكذلك حقوقها والتزاماتها تجاه بقية العالم. (خروف، ثوامرية، و فريحة، 2020، صفحة 22)

في حين عرفه (European central bank, 2003, p. 10) على أنه بيان إحصائي يلخص بشكل منهجي لفترة زمنية معينة المعاملات الاقتصادية للاقتصاد مع باقي دول العالم، وتعرف المعاملة بذاتها على أنها تدفق اقتصادي يعكس إنشاء قيمة اقتصادية، أو تحويلها، أو تبادلها، أو نقلها، وتشمل تغييرات في ملكية السلع و/أو الأصول المالية أو الالتزامات المالية، وكذلك توفير الخدمات وتوفير العمالة ورأس المال، وحسب (Priyatharsiny, 2017, p. 581) فإن ميزان المدفوعات هو توازن للمعاملات النقدية الدولية خلال فترة زمنية محددة، حيث يشمل جميع المعاملات بين سكان البلد وغير السكان الخاصة بالسلع والخدمات والدخل والمطالب المالية والتزاماتها تجاه بقية العالم والتحويلات.

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات: يمكن بشكل كبير تقدير الوضع الاقتصادي لأي دولة من خلال تحليل ميزان المدفوعات، وفيما يلي بعض الأسباب الرئيسية التي تبرز أهمية ميزان المدفوعات بشكل كبير:

I. التجارة: يوفر ميزان المدفوعات معلومات قيمة بخصوص التجارة الدولية للبلدان في السلع والخدمات، فالفائض في الحساب الجاري يشير إلى أن البلد يصدر منتجات وخدمات أكثر مما يستورده، وهو عادة يعتبر مؤشرا إيجابيا لتنافسيته التجارية، وعلى العكس من ذلك، يشير عجز الحساب الجاري إلى أن البلد يستورد أكثر مما يصدر، وهو ما قد يشير إلى ضعف في سياسات التجارة والقدرة التنافسية. (Manzano, Pablo, Vigonte, & Abante, 2023, p. 02)

II. يعكس قوة الاقتصاد: إن هيكل هذه المعاملات يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقدرته على التكيف مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، فهو يعكس حجم وتوزيع الصادرات والواردات مع اعتبار العوامل المؤثرة عليها مثل حجم الاستثمارات ومستوى التوظيف والأسعار والتكاليف. (الحاج العربي، 2022/2021، صفحة 85)

III. صرف العملات الأجنبية: يرتبط ميزان المدفوعات بشكل وثيق باحتياطيات العملات الأجنبية للبلدان، والتي تعتبر أساسية للحفاظ على استقرار أسواق العملات، فيمكن أن يفرض العجز المستمر في ميزان المدفوعات ضغطا على احتياطيات العملات الأجنبية للبلد مما قد يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة وارتفاع معدل التضخم،

بالمقابل يمكن أن يعزز الفائض المستمر قوة احتياطيات العملات الأجنبية للبلد ويدعم استقرار عملته. (Manzano, Pablo, Vigonte, & Abante, 2023, p. 03)

IV. أداة مهمة في التحليل الاقتصادي: يعد ميزان المدفوعات وسيلة مهمة لأنه يظهر الموقف الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال تقديم تحليل لقوة أو ضعف اقتصاد تلك الدولة وتوضيح التغيرات المختلفة التي تحدث، كما يعتبر مصدرا مهما للمعلومات مما يجعله قاعدة بيانات يمكن الاستفادة منها في التنبؤ بالسوق المحتمل واتخاذ القرارات الاقتصادية بناء على تحليل دقيق وشامل للتدفقات المالية والاقتصادية بين الدول. (بومدين، 2021/2020، صفحة 97)

V. اتخاذ القرارات السياسية: يقدم ميزان المدفوعات معلومات قيمة لصناع السياسات والمحللين لتقييم الوضع الاقتصادي والتوقعات للدولة من خلال مراقبة ميزان المدفوعات، فيمكن لصناع السياسات التعرف على مجالات الضعف الاقتصادي ووضع سياسات للتعامل معها بما في ذلك سياسات التجارة، وحوافز الاستثمار، والسياسات الاقتصادية الكبرى مثل السياسات النقدية والمالية. (Manzano, Pablo, Vigonte, & Abante, 2023, p. 03)

VI. الاستثمار: يتتبع ميزان المدفوعات أيضا تدفقات رؤوس الأموال بين البلدان والتي تعتبر أساسية لتمويل الاستثمار والنمو الاقتصادي، ففائض حساب رؤوس الأموال يشير إلى أن البلد يجذب مزيدا من الاستثمارات الأجنبية مما يستثمره في الخارج مما يمكن أن يعزز من النمو الاقتصادي والتنمية، بينما يشير عجز في حساب رؤوس الأموال إلى أن الحكومة تستثمر أكثر في الخارج مما تجذبه من الخارج، وهو ما قد يشير إلى مناطق تحتاج إلى تحسين في بيئة الاستثمار والقدرة التنافسية. (Manzano, Pablo, Vigonte, & Abante, 2023, pp. 02, 03)

ثالثا: هيكل ميزان المدفوعات: ميزان المدفوعات يتكون من عدة تقسيمات تسلط الضوء على مختلف جوانب العلاقات المالية والاقتصادية بين الدولة وبقية العالم، لهذا سنتطرق لها حسب تقسيم صندوق النقدي الدولي في الطبعة السادسة له 2009 (INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2009, pp. 01- 06)، وتشمل هذه التقسيمات:

I. عموديا: ويقسم إلى قسمين رئيسيين هما: (العيدي، 2002/2001، صفحة 07)

1- الجانب الدائن: الجانب الدائن في ميزان المدفوعات هو الجانب الذي يعكس التدفقات المالية التي تحصلها الدولة من جراء دخول العملة الأجنبية سواء كان ذلك من خلال صادرات البضائع والخدمات أو تدفقات مالية أخرى مثل الاستثمارات الأجنبية.

2- الجانب المدين: الجانب المدين في ميزان المدفوعات يتم فيه تسجيل كل عملية تترتب عليها التزام بدفع مبالغ مالية إلى العالم الخارجي، وهذا يشمل جميع النشاطات والمعاملات التي تستدعي دفع أموال من دولة معينة إلى دول أخرى، سواء كانت هذه الأموال مرتبطة بواردات البضائع والخدمات أو غيرها من الالتزامات المالية.

II. أفقيا: فينقسم إلى الموازين والحسابات التالية:

1- الحساب الجاري: يتم من خلاله تتبع المعاملات المتعلقة بالاستيراد والتصدير من المنتجات والخدمات، وتدفقات الدخل (مثل الأجور والأرباح والأرباح الموزعة)، والتحويلات (مثل الحوالات المالية والمساعدات الخارجية) (Manzano, Pablo, Vigonte, & Abante, 2023, p. 03)، ويتكون من مجموعة من الحسابات المهمة:

أ- حساب السلع والخدمات (الميزان التجاري): حساب السلع والخدمات يظهر المعاملات المتعلقة بالعناصر التي تعكس نتائج أنشطة الإنتاج، ويركز هذا الحساب على اللحظة التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات بين فرد مقيم وغير مقيم، وفي المقابل تركز الحسابات الوطنية على نقاط أخرى مثل الإنتاج، والاستهلاك، أو الاستخدام في تشكيل رأس المال. (INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2009, p. 149)

ب- حساب الدخل الأولي: يمثل هذا الحساب العائد الذي يتراكم للوحدات المؤسسية عن مساهمتها في عملية الإنتاج أو لتوفير الأصول المالية وتأجير الموارد الطبيعية لوحدات مؤسسية أخرى، ويشمل تعويض العاملين أي الرواتب والأجور والفوائد للعمالة الموسمية والعاملين غير المقيمين، بالإضافة إلى ذلك يتضمن العائد على الاستثمار الذي يتكون من الأرباح والمكاسب والأرباح المعادة استثمارها والفوائد على الديون والعائد على الاستثمارات المحفظة. (Bank of Jamaica, 2015, p. 13)

ج- الدخل الثانوي: يعرض الدخل الثانوي التحويلات الحالية بين المقيمين وغير المقيمين ويغطي هذا الحساب المعاملات مثل الضرائب على الدخل، والتحويلات المالية للعمالة، والأقساط والمطالبات في التأمين على غير الحياة (Bank of Jamaica, 2015, p. 13).

2- حساب رأس المال: يقيس الحساب الرأسمالي المعاملات في الأصول المالية بين المقيمين وغير المقيمين، ويمكن أن تبادل هذه الأصول بموارد حقيقية أو أصول مالية أخرى أو أنها قد تمثل التعويضات للتحويلات غير الجانبية، فتشمل الأصول المالية المطالبات الدولية القابلة للدفع بالنقود، مثل القروض، وودائع البنوك، والسندات، والسندات التجارية، والشيكات، والديون الحكومية والخاصة، والأوراق المالية الخاصة بالشركات، ففي حالة الاستثمار المباشر في الخارج من قبل الموطنين المقيمين في الدولة أو من قبل المقيمين الأجانب، كما أن الأصول المادية أو الحقيقية التي تمتلك لإنتاج الدخل تعتبر مطالبات مالية على البلد الذي يوجد فيه الأصل (INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2009, p. 09)، وحسب مفهوم (Robinson, 2004, p. 12) تشمل التحويلات الرأسمالية نقل ملكية الأصول الثابتة ونقل الأموال المرتبطة بالتخلص أو الاستحواذ على الأصول الثابتة وإلغاء الديون من قبل الدائنين ويتضمن الاستحواذ أو التخلص من الأصول غير المنتجة وغير المالية بشكل رئيسي العناصر مثل البراءات وعقود الإيجار، بحيث يشمل أيضا شراء وبيع الأراضي من قبل السفارات الأجنبية وينقسم حساب رأس المال إلى:

أ- حساب رأس المال طويل الأجل: يتناول العمليات الرأسمالية التي تمتد لفترة زمنية تتجاوز السنة وتتضمن عمليات الاستثمار المباشر في الخارج ويعتبر تصديرا لرأس المال، وبالتالي يتم تسجيل هذه العمليات في الجانب

المدين من حساب رأس المال طويل الأجل بينما يسجل قيد مقابل في الجانب الدائن من حساب رأس المال قصير الأجل. (العيدي، 2002/2001، صفحة 10، 11)

ب- حساب رأس المال قصير الأجل: حساب رأس المال قصير الأجل يسجل فيه التغير الصافي في المعاملات التي تتم خلال فترة زمنية لا تتجاوز سنة، وتشمل الأصول النقدية، وودائع البنوك، والكمبيالات، والأوراق المالية قصيرة الأجل، والاعتمادات التجارية. (العيدي، 2002/2001، صفحة 11)

3- الحساب المالي: يسجل المعاملات التي تتضمن أصولا والتزامات مالية والتي تحدث بين السكان المقيمين وغير المقيمين، ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية، والقطاعات، والأدوات، والأفراد التي يتم استخدامها لتسجيل معاملات التمويل الدولي الصافية، يتم تصنيف الحساب المالي وفقا للأدوات والفئات الوظيفية (INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2009, p. 133)، ويشتمل على ما يلي:

أ- الاستثمار المباشر: هو فئة من الاستثمارات الدولية تتضمن كيان مقيم في اقتصاد واحد يقوم بالاستحواذ على 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة الاقتراعية في مؤسسة موجودة في اقتصاد آخر ويتمتع بصوت فعال في الإدارة، ويشار إلى الكيان المقيم بصفته المستثمر المباشر والمؤسسة هي مؤسسة الاستثمار المباشر، فتشمل مكونات الاستثمار المباشر: رأس المال الأسهم، والأرباح المستثمرة من جديد، والمعاملات بين الشركات الفرعية. (Robinson, 2004, p. 13)

ب- الاستثمار في المحفظة: يشمل المعاملات في أوراق الأمان الخاصة بحقوق الملكية وأوراق الأمان الديوانية فيما يتعلق بحقوق الملكية، ويشار إلى أن استثمار المحفظة يعني امتلاك أقل من 10% من قوة التصويت لمشروع مقام في بلد آخر، وتشمل أوراق الأمان والسندات المالية وأدوات السوق المالية والمشتقات المالية، فالسمة الأساسية لهذه الأدوات هي قابليتها للتداول، وهذا يعني أن هذه الأدوات تقدم للمستثمرين مرونة لتحويل رأس المال المستثمر من أداة إلى أخرى .(Robinson, 2004, p. 13)

ج- الاستثمارات الأخرى: تغطي حصص الملكية الأخرى، والعملة والودائع، والقروض ونظم التأمين، ومعاشات التقاعد، والضمانات الموحدة، والائتمانات والسلف التجارية، وحقوق السحب الخاصة هو فئة متبقية تشمل جميع المعاملات المالية التي لم يتم تغطيتها في الاستثمار المباشر، والاستثمار في المحفظة أو الأصول الاحتياطية، فتشمل هذه الفئة ائتمانات التجارة (الائتمان المباشر الممنوحة من قبل الموردين لمشترين السلع والخدمات)، والقروض لتمويل التجارة، والقروض الأخرى والسلف، والعقود المالية، ونظم التأمين، ومعاشات التقاعد، وحقوق السحب الخاصة. (الحاج العربي، 2022/2021، صفحة 99)

ح- الاحتياطات: تمثل العملات الأجنبية التي تكون متاحة للدولة لتمويل عدم التوازن في المعاملات مع باقي دول العالم، فزيادة في الاحتياطات لدولة (تحسب كمدين) تشير إلى وجود فائض من المعاملات غير الاحتياطية المتبقية مما يشير إلى وجود فائض عام في ميزان المدفوعات والعكس بالعكس. (Robinson, 2004, pp. 13, 14)

4- حساب السهو والخطأ: على الرغم من أن حسابات ميزان المدفوعات متوازنة بالمبدأ إلا أن الاختلالات تحدث عمليا نتيجة للنقائص في بيانات المصدر وعمليات التجميع، ويعتبر هذا الاختلال سمة شائعة في بيانات ميزان المدفوعات، ويسمى بصافي السهو والخطأ ويجب تحديده على حدة في البيانات المنشورة ولا ينبغي تضمينه بشكل غير مميز في بنود أخرى، ويتم استنتاج صافي السهو والخطأ كميزان الإقراض/الاستدانة الصافي ويمكن استنتاجه من الحساب المالي مقرونا بنفس البند المستنتج من الحسابين الجاري وحساب رأس المالي، وبالتالي يشير قيمة إيجابية لصافي السهو والخطأ. (INTERNATIONAL MONETARY FUND, 2009, p. 11)

وبصورة أخرى ووفقا لمبدأ القيد المزدوج، حيث تسجل كل عملية تتم في البلاد مرتين في ميزان المدفوعات مرة في الجانب المدين ومرة في الجانب الدائن أو العكس، وبهذه الطريقة يتحقق توازن في الحسابات الجزئية لميزان المدفوعات، حيث يتساوى إجمالي البنود المدينة مع إجمالي البنود الدائنة (صافي المدفوعات يكون متوازنا)، ومع ذلك يكون من النادر أن يحدث هذا التوازن في الواقع العملي، وهنا يستخدم حساب السهو والخطأ لتصحيح الاختلال بين الجانبين عبر تسجيل مبالغ إضافية أو تقليلها في الجانب الأصغر في ميزان المدفوعات، فيظهر هذا الحساب في الجانب الأصغر من ميزان المدفوعات، وتكمن أسباب عدم التوازن بين القيدين إما في أخطاء في تقدير قيمة السلع والخدمات المتبادلة بسبب اختلاف أسعار صرف العملات أو بسبب التغير في قيمة العملة نتيجة عوامل مثل تقلبات أسعار الصرف، مثلا عندما يزيد سعر عملة دولة ما التي تستورد من دولة أخرى يتطلب من الواردات ودفع مبلغ أكبر مقدما، وعلى العكس يكون ذلك دخلا إضافيا للدولة المصدرة ويتم تسجيله في الجانب المدين من حساب السهو والخطأ لرأس المال. (ششوي، 2021/2020، صفحة 107، 108)

رابعا: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات: يعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية لأي دولة، بحيث من الضروري أن يتوازن جانبيه في آخر فتراته لكن هذا التوازن لا يبين الأهمية الحقيقية لميزان المدفوعات، فالتوازن من الناحية المحاسبية يكون دائما نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية، وبالتالي فإن الاختلال المقصود به الذي يمس هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي، حيث أن التوازن الاقتصادي تفسره عمليات معينة ومنه يظهر العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

I. التوازن في ميزان المدفوعات: يعتبر التوازن في ميزان المدفوعات هدفا مهما للدول والاقتصادات، حيث يشير إلى أن تدفقات العملات والأصول بين الدول تكون متوازنة على المدى الطويل، فالتوازن يشير إلى استدامة الاقتصاد وقدرته على تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، وعلى العكس عدم التوازن يمكن أن يشير إلى وجود مشكلات في الاقتصاد مثل فائض تجاري غير مستدام أو عجز في الميزان التجاري أو اختلالات أخرى تحتاج إلى معالجة من قبل السياسات الاقتصادية، ونميز بين نوعين من التوازن وهما:

1- التوازن المحاسبي: فالتوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات لأي دولة يشير إلى ضرورة تحقيق توازن بين مجموع المتحصلات أو العوائد ومجموع المدفوعات في الحسابات، فيتم تحقيق هذا التوازن من خلال إضافة بند السهو

والخطأ الذي يمثل تفاوتا محاسبيا قد يظهر في البيانات نتيجة لعدم الكمال أو الأخطاء في جمع المعلومات والتجميع، ويتم تسجيل العمليات المختلفة في ميزان المدفوعات وفقا لقاعدة القيد المزدوج المعتمدة في المحاسبة، حيث يتم تسجيل كل عملية بشكل مزدوج في الجانب المدين والجانب الدائن من الحسابات. (خيضر و حميداتو، 2017، صفحة 206)

2- التوازن الاقتصادي: المعروف أيضا بالتوازن الحقيقي أو التوازن الخارجي لميزان المدفوعات، فهو يتعلق ببعض الجوانب أو الحسابات داخل ميزان المدفوعات، ويتم حسابه من خلال مقارنة القيمة الإجمالية للجانب الدائن مع القيمة الإجمالية للجانب المدين لكل حساب على حدة، ويهدف هذا التوازن إلى تقدير العجز أو الفائض الاقتصادي للدولة في ميزان المدفوعات، فيتم حساب التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات من خلال مقارنة إيرادات البلد من المعاملات الجارية ورؤوس الأموال المستقلة مع مدفوعات البلد الناجمة عن المعاملات الجارية ورؤوس الأموال المستقلة، إذا كانت القيم متساوية بين الجانب الدائن والجانب المدين، فإن الميزان يكون في حالة توازن اقتصادي وهذا التوازن يشير إلى أن البلد لا يواجه عجزا أو فائضا اقتصاديا في ميزان مدفوعاته بالنسبة للحسابات التي تمثلها هذه المقارنة. (بومدين، 2021/2020، صفحة 125، 126)

II. الاختلال في ميزان المدفوعات: بعد استعراضنا لمفهوم التوازن في ميزان المدفوعات يتبين أن حدوث التوازن هو حالة نادرة، ويمكن تصنيف حالات ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الفائض، العجز، والتوازن، حيث يعد كل من الفائض والعجز حالتي انحراف عن التوازن في ميزان المدفوعات.

1- مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات: يمكن القول أن هناك خلل في ميزان المدفوعات إذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين أي وجود فائض، حيث أن وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يعتبر أمر غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية لأنه يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل القومي، كما يمكن أن يكون هناك خلل في ميزان المدفوعات عندما تكون قيمة الجانب المدين أكبر من قيمة الجانب الدائن أي وجود عجز، فالعجز المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تناقص احتياطات الذهب والأرصدة النقدية، وإن اختلال ميزان المدفوعات يأخذ عدة أشكال، قد يكون الاختلال مؤقت يدوم لفترة قصيرة أو دائم يستمر لفترة طويلة.

واختلال ميزان المدفوعات يحدث عندما يكون هناك فارق بين الجانب المدين والجانب الدائن، فإذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات وهذا يمكن أن يكون غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية كما ذكرت حيث يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل القومي، وعلى الجانب الآخر، إذا كان الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن يحدث عجز في ميزان المدفوعات وهذا قد يؤدي إلى تناقص الاحتياطيات النقدية والذهب. (بسدات، 2016، صفحة 246، 247)

غالبا ما يميز بين حالتين أساسيتين عند مناقشة الاختلالات التي قد تحدث في ميزان المدفوعات، هما الاختلال المؤقت والاختلال الهيكلي، وبالإضافة إلى ذلك الاختلال المستمر كحالة أخرى.

أ- الاختلال المؤقت: يمكن اعتبار هذا النوع من الاختلال طبيعيا، حيث لا يكون ضـــرورة أن يكون مرتبطا بالبنية الاقتصـادية للبلد أو بترتيباته الاقتصـادية، ويعود ذلك إلى أنه يتلاشـى بسـرعة بمجرد انحسـار أسـبابه، فعلى سبيل المثال قد تتسبب بعض التغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة العالمية أو أسعار بعض العملات الرئيسية الدولية أو تحولات في الظروف السـياسـية في تدفق كميات كبيرة من رؤوس الأموال القصـيرة الأجل إلى خارج البلد دون تلقي تدفقات مماثلة في الاتجاه المعاكس، فهذه الوضعية يمكن أن تؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات لهذه البلدان، حيث ينفق مزيد من العملات للخارج مما يتم تحقيقه من دخل وعندما تنحســر أســباب هذا النقص في التوازن قد يتعافى ميزان المدفوعات تدريجيا ويعود إلى التوازن (خيضــر و حميداتو، 2017، صــفحة 207)، وبهذا يمكن اعتبار هذا النوع من الاختلالات مرتبطا بعوامل خارجية مؤقتة أكثر منه مرتبطا ببنية الاقتصـــاد الوطني، ولذلك فإنه يمكن أن يعبر عن حالة طبيعية ومؤقتة لا تشـير بالضـرورة إلى مشـاكل هيكلية في الاقتصـاد، ويندرج ضمن هذا الاختلال، الاختلال العارض، الدوري، الموسمي الاتجاهي.

ب- الاختلال المســـتمر: غالبا ما يلاحظ هذا النوع من الاختلال في الدول المتقدمة نتيجة بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية المستمرة على مر السنوات، فيمكن أن تتضمن هذه الأزمات ظروفا كالتضخم الجامح وعدم التمكن من التصدي له في الأجل القصير، أو يمكن أن ينجم هذا النوع من الاختلال عن تغيرات جذرية تؤثر على جوانب من النشـاط الاقتصـادي الوطني سـواء كان داخليا أو خارجيا مما يتطلب حلا أسـاسـيا يسـتغرق سـنوات لتحقيقه، وقد ينجم هذا النوع أيضـــا من الأزمات الاقتصـــادية الدورية التي قد تمتد على مدى فترة زمنية طويلة. (تقرارت، هلال، و بن زعمة، 2022، صفحة 25)

ج- الاختلال الهيكلي: الاختلال الهيكلي للدولة يعتبر من أبرز وأعمق أشـكال الاختلالات الاقتصـادية، حيث يعكس انعكاسـات هامة تتعلق بالبنية الاقتصـادية الأسـاسـية للدولة، ويتسـبب هذا الاختلال في عدم القدرة على اســتعادة التوازن في المعاملات الخارجية، حيث يســتنفد الاحتياطيات الأجنبية للدولة دون أن تكون قادرة على تصحيح الفجوة في ميزان المدفوعات الخارجية لديها، وتكمن أسباب العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات في عوامل ذات طابع هيكلي تؤثر على القدرة الاقتصـــادية للدولة، وتتعلق هذه العوامل بقدرتها على التصـــدير أو اســـتيراد السـلع والخدمات، وأيضـا بقدرتها على جذب رؤوس الأموال وسـداد التزاماتها الدولية، وتترتب على هذا الاختلال آثار طويلة المدى مما يجعل من الصـعب معالجته باسـتخدام الأدوات التقليدية التي تلجأ إليها الدول عادة للتعامل مع العجز الطارئ (سـوهير، 2022/2021، صـفحة 46، 47)، بصـفة عامة يظهر الاختلال الهيكلي تحديات أكبر للاقتصاد الوطني نظرا لطبيعته الجذرية وتأثيراته الممتدة على مدى طويل.

III. أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات: لاختلال ميزان المدفوعات العديد من الأسباب المختلفة والمتنوعة، فهي تشـمل العوامل الاقتصـادية والمالية والسـياسـية، إليك بعض الأسـباب الشـائعة لاختلال ميزان المدفوعات: (قدي، 2011، الصفحات 223-226)

1- مقاربة إدارة الطلب: تهتم بالمجاميع الضـرورية لأحداث التوازن الاقتصـادي، كعلاقة التوازن الداخلي بالتوازن الخارجي مع إعتبار التوازن الأول أساس التوازن الثاني.

أ- التفسـير النقدي: يعود العجز في التوازنات الخارجية للبلد المعني إلى الزيادة (الإفراط) في الإصـدار النقدي، ويمكن تفسير ذلك انطلاقا من الفرضيات التالية:

- تساوي الكمية المعروضة من العملة مع الكمية المطلوبة منها: $M_0 = Md$
- المعروض النقدي الإجمالي يتمثل في مجموع الائتمان الداخلي المقدم للاقتصـاد والخزينة، وتغير للاقتصـاد والخزينة، وتغير الاحتياطات الأجنبية. $M_0 = \Delta C + \Delta R$
- بما أن طلب العملة دالة ثابتة بالنسبة للدخل والعرض الداخلي للائتمان مراقب من طرف السـلطات النقدية، فإن التغيرات التي تحدث على مستوى الاحتياطات الأجنبية هي التي تؤدي إلى التوازن بين كميات النقد المعروضة وكميات النقد المطلوبة.

والجدول الموالي يمثل وضعيات ميزان المدفوعات بحسب مقاربة إدارة الطلب:

الجدول رقم (1.1): وضعيات ميزان المدفوعات بحسب مقاربة إدارة الطلب

الحالة	وضعية ميزان المدفوعات	الطلب النقدي وتغيرات الائتمان الداخلي	تغيرات الاحتياطات الأجنبية
الحالة (1)	عجز	$\Delta C \rangle MD$	$\Delta R \langle 0$
الحالة (2)	فائض	$\Delta C \langle MD$	$\Delta R \rangle 0$

المصدر: (قدي، 2011، صفحة 224)

معنى ذلك أن قيام السلطات النقدية بالتوسع النقدي يؤدي في ظل إقتصاد تسوده حالة الاستخدام الكامل إلى تخلص الأعوان الاقتصـادية من موجوداتها السـائلة بشـراء سـلع أو سـندات من الخارج مما يؤدي إلى تدهور الاحتياطات الخارجية وعليه يتحقق العجز في هذه الحالة نتيجة الإصـدار المفرط للنقود، وقد يؤدي العرض النقدي الفائض إلى التأثير على مسـتوى الأسـعار حيث يزداد الطلب الداخلي والخارجي وهذا الأخير يعمل على تقليص موجودات الدولة من العملة الأجنبية، كما يتضـح جليا أن سـبب العجز في ميزان المدفوعات هو التوسـع الهام في الائتمان وعدم التطابق بين طلب العملة والعرض الداخلي لها.

ب- التفسـير المالي (الامتصـاص): يعتمد هذا التحليل على آلية الدخل في تفسـير الاختلال وربطه بعامل الامتصاص من خلال ما يلي: $Y = C + I + G + X - M$

فمن خلال معادلة الدخل السابقة يمكن إستنتاج العلاقة التالية: $(X - M) = Y - (C + I)$

لنفرض أن: $B = (X - M)$: تمثل الرصـيد الجاري، $A = (C + I)$: تمثل الامتصـاص الذي يعبر عن الجزء من الدخل المخصص للاستهلاك والاستثمار.

ومن نستخلص العلاقة التالية: $B = Y - A$

وبالتالي العجز الحاصل في ميزان المدفوعات ناتج عن الزيادة المفرطة في عامل الامتصاص (A) الذي يمثل الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار مقارنة بالدخل الوطني أو الانتاج المحلي $(A > Y)$.

2- مقاربة إدارة العرض: نتيجة للانتقادات من طرف الدول المتخلفة، خاصة فيما يتعلق بتفسير الاختلالات والعودة إلى التوازنات الخارجية المعتمدة من طرف الصندوق من خلال حصر أسباب الاختلال في تزايد الطلب الكلي، وتقليص المعالجة في الضغط على هذا الأخير الشئ الذي يحرم البلد من الحصول على عملات أجنبية في المدى المتوسط والطويل الأجل، ظهرت المدرسة البنيوية التي رفضت الطرح الأول وأرجعت المشكل إلى أشكال البنيات الخاصة بإقتصاديات العالم الثالث الذي ذهبت ضحية الدول المصنعة، وترى أن الحل يكمن في تكثيف دور الدولة من خلال سياسات إقتصادية تقضي على تصلب الجهاز الانتاجي وجعله أكثر مرونة للعرض الداخلي، ولقد تبني الصندوق منذ منتصف السبعينيات بعض ملاحظات هذه المدرسة نتيجة تعرض الكثير من الدول إلى حالات العجز وتزامنها مع إنتشار الفجوات التضخمية، بالمقابل عدم كفاءة سياسة إدارة الطلب في معالجة الاختلالات، فأتجه إلى الاهتمام بجانب العرض أخذا بعين الاعتبار الصدمات الخارجية مع تركيزه على الداخلية منها، ومن جملة هذه الأسباب نذكر ما يلي:

- ارتفاع معدل الديون الخارجية (إرتفاع معدلات الفائدة، وإرتفاع أسعار النفط بشكل حاد)؛
- فشل نماذج التنمية؛
- تدهور شروط التبادل الدولي؛
- تغير بنية العلاقات الاقتصادية الدولية؛
- الظروف الطبيعية.

خامسا: آليات إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات: قد يتعرض ميزان المدفوعات لاختلالات مما يستلزم اتخاذ حلول من خلال إجراءات تتخذها وتضعها السلطات النقدية، وتشمل هذه السياسات عدة مقاربات التي حاولت تحليل التأثيرات الاقتصادية المحتملة لتغيرات في أسعار الصرف من أجل تصحيح التفاوتات في ميزان المدفوعات، لتحقيق ذلك سنتطرق بإيجاز إلى أهم هذه المقاربات كما يلي:

I. منهج المرونات لتعديل الاختلال في ميزان المدفوعات: في الفترة من العشرينيات حتى ستينيات القرن العشرين عندما كان نظام قاعدة الذهب يسيطر على النظام النقدي العالمي قام الاقتصاديون بتطوير منهجين تقليديين لفهم تأثير تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، وقد ركز هؤلاء الاقتصاديون على دراسة تأثيرات هذه التغييرات على الاقتصاد من خلال منهجين رئيسيين وهما: "منهج المرونات" و"منهج الاستيعاب"، وكان هذا في وقت لم تكن تدفقات رأس المال الدولية تلعب دورا مهما في سوق الصرف الأجنبي، حيث افترض أن هذه التدفقات تهدف أساسا لتمويل المعاملات الدولية المتعلقة بالسلع والخدمات، ولتحقيق تعديل ناجح في الميزان التجاري نتيجة لتخفيض قيمة العملة يجب أن تتوفر بعض الشروط والعوامل المهمة، فواحدة من هذه الشروط هي ما تم ذكره بشرط مارشال وليرنز للتخفيض الناجح، وهذا الشرط يفترض أن مجموع مرونة الطلب السعرية على

الواردات والصادرات يجب أن يفوق الواحد الصحيح، والجدير بالذكر أن هذا الشرط يعتمد على بعض الافتراضات المهمة، مثل ثبات مستوى الدخل وتكاليف الإنتاج وأن العرض من الصادرات والواردات هو تام المرونة، وهي افتراضات قد تكون غير واقعية في بعض الحالات. (قرقب و لكصاسي، 2021، صفحة 546)

II. منهج الاستيعاب: بعد الحرب العالمية الثانية ظهر تحليل جديد يأخذ بعين الاعتبار تأثير كل من الأسعار والدخل عند دراسة مشكلات المدفوعات الخارجية، فمنذ عام 1945 بدأت معظم الاقتصاديات المتقدمة تتحول نحو حالة تشغيل كامل أو حالة قريبة جدا منها، وبالتالي بدأ العرض الكلي يظهر بجمود ولم يعد بإمكانه التغلب على مستويات الأسعار والأجور بشكل مستقل عن وضع ميزان المدفوعات، وهذا ما أدى إلى ظهور حاجة ملحة لتحليل مشكلات ميزان المدفوعات في سياق التشغيل الكامل والتضخم، فقد أطلق على هذا التحليل مصطلح "الاستيعاب"، ويعتبر منهج الاستيعاب نتيجة طبيعية لمحاولة معالجة النقائص التي عانى منها منهج المرونات، وهذه النقائص أثرت على تحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والوضعية العامة لميزان المدفوعات، ويفترض هذا المنهج سيادة حالة التوظيف غير الكامل (البطالة) على نطاق واسع لتشمل جميع الدول تقريبا، فاستبعاد كافة عناصر ميزان رأس المال من التحليل والتركيز فقط على الميزان الجاري في ميزان المدفوعات، فالصادرات تتم من الانتاج الجاري، ثبات أسعار السلع والأجور النقدية وسعر الفائدة، سريان ثبات الغلة في العملية الإنتاجية، توفر احتياطي صرف أجنبي لدى الدولة، استقرار الدخل الوطني عند مستوي أقل من التشغيل الكامل للموارد. (الحاج العربي، 2022/2021، صفحة 133، 134)

III. المنهج النقدي: تطور المنهج النقدي لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات وذلك بمشاركة النقاد من مدرسة شيكاغو مثل جونسن وماندل، يستند هذا المنهج إلى تسليط الضوء على دور النقود والعرض والطلب عليها في معالجة مشكلة العجز والفائض في ميزان المدفوعات، يبدأ المنهج بتعريف ميزان المدفوعات على أنه هو ظاهرة نقدية لا حقيقية، ويؤكد هذا المنهج على أن الاختلال في ميزان المدفوعات هو اختلال في رصيد وليس اختلال تدفق، ويستند المنهج النقدي على افتراض اقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي، كما أن التحليل المقدم لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف الثابت، في حين أهمل المنهج النقدي دور الموازنة الحكومية في تأثيرها على ميزان المدفوعات، كما يفترض أن السلطات النقدية تستطيع السيطرة على العرض النقدي. (خيضر و حميداتو، 2017، صفحة 210؛ قرقب و لكصاسي، 2021، صفحة 550)

الفرع السادس: سعر الصرف

يعد سعر الصرف عاملا أساسيا في تشكيل مسار الاقتصاد الوطني واستقراره يساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام بينما عدم استقراره يمكن أن يؤدي إلى تبعات سلبية تؤثر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعي، كما يعتبر سعر الصرف أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك لتأثيره البالغ على الاقتصاد الوطني بشكل شامل، حيث تأثيره لا يقتصر فقط على القطاع الخارجي بل يمتد أيضا إلى القطاع الداخلي وذلك نتيجة للتأثير المتبادل والمتشابك بين أسواق الاقتصاد الوطني المكونة له.

أولا: تعريف سعر الصرف: عندما نشتري سلعا أو نستثمر في بلد آخر يتطلب ذلك الحصول على عملة تلك البلد لإكمال هذه العملية ونفس الأمر ينطبق عندما يستثمر الأجانب في الاقتصاد المحلي أو يشترون منتجاته، حيث يتطلب منهم الحصول على العملة المحلية، فإحدى مزايا التجارة الخارجية على التجارة المحلية هو عدم استخدام وحدة عملة مشتركة تتعامل بها على المستوى الدولي، كما هو الحال في التجارة المحلية التي تخضع لنظام نقدي واحد يشمل عملة وطنية موحدة، ونظرا لأن كل دولة تمتلك الوحدة النقدية التي تعتمدها للتعبير عن قيمة كل سلعة كان من الضروري أن يسبق أو يرافق أو يكمل كل تبادل للسلع والخدمات والأصول المالية تبادل العملات للبلدان المشاركة في هذه المعاملات، وبالتالي ينشأ ما يعرف بسعر صرف العملات الأجنبية (saheb Alshukri & Hussein Ali, 2022, p. 503) وهو السعر الذي يتم به تبادل عملة واحدة مقابل عملة أخرى في سوق صرف العملات الأجنبية، ويعرف أيضا أنه سعر عملة دولة معينة مقابل عملات دول أخرى (PARKIN, 2011, p. 618)، والسعر هو مثل أي سعر آخر يتم التعامل معه في نظرية الأسعار ولكن بفارق يمنح هذا السعر أهمية قصوى حيث يربط بين نظامي سعرين لبلدين مختلفين (saheb Alshukri & Hussein Ali, 2022, p. 503)، ويمثل سعر الصرف المرآة التي تظهر بوضوح العلاقة بين صادرات الدولة وارداتها كما يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع مختلف دول العالم إذا ما ترك حرا دون قيود إدارية مباشرة أو غير مباشرة (بعلول، 2018/2017، صفحة 03)، ففي عملية التبادل التجاري لبعض الدول يجب أن يكون هناك وسيلة لتحويل العملة الواحدة إلى الأخرى من أجل حدوث التجارة الدولية والأسعار التي يتم بها هذه التحويلات تسمى أسعار الصرف. (Baumol & Blinder, 2010, p. 746)

من هذا المعنى يعد سعر الصرف هو ثمن عملة معينة مقابل عملة أخرى، حيث إن إحدى العملتين هي سلعة والأخرى هي النقد الذي يقيس تلك السلعة، وهناك طريقتان للنظر إلى أي من العملتين كسلعة، الطريقة المحلية تكون الطريقة المباشرة أما بالنسبة للطريقة غير المباشرة فإن السلعة هي العملة المحلية وتقاس وحدتها بوحدة العملة الأجنبية. (saheb Alshukri & Hussein Ali, 2022, p. 503)

سعر الصرف هو السعر الذي يعبر عن قيمة عملة واحدة بالنسبة لعملة أخرى، فإنه مؤشر اقتصادي كبير يستخدم في تحديد أداء الاقتصادات بشكل عام، ويظل سعر الصرف متغيرا أساسيا في أي اقتصاد ويؤدي دورين مزدوجين في الحفاظ على التنافسية الدولية وكمرجع إسمي للأسعار المحلية، فعادة ما يحدد سعر الصرف وفقا لاتفاقيتين رئيسيتين، الطريقة المباشرة أو الغير مباشرة، تعبر الطريقة المباشرة عن سعر الصرف كسعر العملة المحلية بالنسبة لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، على سبيل المثال $1=N305، بينما تعبر الطريقة الغير مباشرة عن سعر الصرف كسعر العملة الأجنبية بالنسبة لوحدة واحدة من العملة المحلية، على سبيل المثال $0.003=N1. (Central Bank Of Nigeria, 2021, p. 01)

ثانيا: وظيفة سعر الصرف: يتميز سعر الصرف بالعديد من الوظائف التي يؤديها في عمليات التبادل التجاري والأنشطة الاقتصادية الأخرى نذكر أهمها كما يلي:

I. الوظيفة القياسية: الوظيفة القياسية لسعر الصرف هي ربط الأسعار الدولية بالأسعار المحلية من خلال سعر الصرف، فيمكن للمنتج المحلي أن يعبر عن الأسعار الدولية باستخدام العملة المحلية ومن ثم يمكن مقارنة الأسعار المحلية مع الأسعار الدولية. (شاني الفتلاوي و داوود النواب، 2023، صفحة 243)

II. وظيفة تطويرية: يتم استخدام سعر الصرف لزيادة حجم الصادرات إلى مناطق محددة من خلال خفض قيمة عملة الصادرات، فهذا التخفيض يجعل السلع المصدرة أرخص بالمقارنة مع سلع الشركاء التجاريين وهذا ما يشجع على زيادة الطلب على تلك السلع، ومثالا على ذلك هو التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن قيمة اليوان الصيني منخفضة مقارنة بالدولار الأمريكي مما يجعل السلع الصينية أكثر جاذبية من الناحية السعرية للمشترين في الولايات المتحدة ودول أخرى، وهذا يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات الصينية إلى تلك الدول بينما يمكن أن يؤثر هذا التبادل أيضا على حجم الصادرات الأمريكية إلى الصين وغيرها من البلدان. (خيضر و حميداتو، 2017، صفحة 203)

III. وظيفة توزيعية: سعر الصرف يؤدي هذه الوظيفة على مستوى الاقتصاد العالمي من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية، بحيث يساهم في إعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين مختلف دول العالم، فيقوم سعر الصرف بدعم الوظيفة التوزيعية للتجارة الخارجية من خلال تسهيل تبادل الثروات الوطنية عبر عمليات التجارة، وبما أن سعر الصرف مرتبط بالتجارة الخارجية فإن تغيير قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية يمكن أن يؤثر على حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك المركزية في البلدان الأخرى، حيث يتم تأثير على القوة الشرائية والقدرة على تحمل المخاطر والاستقرار الاقتصادي للدول، وبالتالي يلعب سعر الصرف دورا هاما في تشكيل التوازنات الاقتصادية العالمية وتوزيع الثروات والدخل بين الدول. (كمال طه و عباس عبد الله، 2023، صفحة 358)

ثالثا: صيغ سعر الصرف: سعر الصرف يتباين في أشكال متعددة تكشف عن قدرة التنافس بين الدول، بالإضافة إلى مراعاة تأثير التدابير الحكومية المختلفة مثل الرسوم الجمركية والضرائب والحوافز والدعم المالي المرتبطة بالعملات الدولية، ومن خلال هذا يمكن تصنيف صيغ سعر الصرف على النحو التالي:

I. سعر الصرف الإسمي: يقصد به السعر الذي يعبر من خلاله عن قيمة وحدة من العملة الأجنبية بالنسبة لوحدات من العملة المحلية أو العكس أي سعر العملة المحلية بالنسبة لوحدات من العملة الأجنبية، وينقسم إلى قسمين هما: (عباس عبد الله و كمال طه، 2023، صفحة 70)

1- سعر الصرف الرسمي: هو السعر الذي يتبع في المبادلات التجارية الرسمية والمعتمدة رسميا.

2- سعر الصرف الموازي: هو السعر الذي يستخدم في الأسواق الموازية أو السوداء وقد يكون هناك أكثر من سعر صرف بالنسبة لنفس العملة في الوقت نفسه.

II. سعر الصرف الحقيقي: بشكل أساسي يمكن تعريف سعر الصرف الحقيقي على أنه سعر الصرف الإسمي الذي يأخذ في الاعتبار اختلافات التضخم بين البلدان، ويمكن استخدامه كمؤشر للقدرة التنافسية في التجارة الخارجية للبلد، كما يقيس سعر الصرف الحقيقي السعر النسبي للسلع، وأكثر تعريف شامل لسعر الصرف الحقيقي

يتمثل في النسبة بين مستوى الأسعار الأجنبية إلى المحلية على حد سواء معبرة بالعملة المحلية، فإذا احتوى كل مؤشر للأسعار على سلع غير قابلة للتداول وسلع صالحة للتصدير وسلع قابلة للاستيراد، فإن أي تغييرا في سعر الصرف الحقيقي يمكن أن يعكس التغييرات في النسبة المئوية للسلع غير القابلة للتداول في البلدين وتغييرات في شروط التجارة (Kıpıcı & Kesriyeli, 1997, p. 01; Claassen, 1990, p. 64)، ويمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية: سعر الصرف الحقيقي= (مؤشر الأسعار المحلية × سعر الصرف الاسمي) / (مؤشر الأسعار الجنبية).

III. سعر الصرف الفعلي: هو مؤشر يقيس متوسط التغير لسعر صرف عملة دولة معينة بالنسبة لعدة عملات أخرى خلال فترة زمنية محددة، ببساطة يمثل مؤشر سعر الصرف الفعلي متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، كما يظهر تحسن أو تطور سعر صرف العملة المعنية بالنسبة لأسعار صرف مجموعة من العملات الأخرى. (خيضر و حميداتو، 2017، صفحة 202)

IV. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: والذي يقيس تطور قيمة العملة لبلد ما معدلة وفقا لمستوى الأسعار مقابل سلة من شركائه التجاريين، فهو مؤشر يستخدم بشكل متكرر في البحوث الاقتصادية النظرية والتطبيقية وتحليل السياسات، ويستخدم لأغراض متنوعة بما في ذلك تقدير القيمة التوازنية للعملة، والتغير في تنافسية الأسعار أو التكاليف، وعوامل تدفقات التجارة، أو الحوافز لإعادة توجيه الإنتاج بين القطاعات التجارية وغير التجارية، ويقدم معلومات حول تكلفة أو تنافسية الأسعار لبلد مع شركائه التجاريين ومع مراعاة تطورات الأسعار والتكاليف في الاقتصادات المعنية، فإذا كان التغيير في سعر الصرف الفعال الحقيقي سلبيا فإن الاقتصاد يكتسب تنافسية مقارنة بشركائه التجاريين، والعكس بالعكس. (DARVAS, 2021, p. 02; Giusti & Zoppè, 2017, p. 01)

V. سعر الصرف التوازني: هو سعر الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي والذي تحدده قوى العرض والطلب، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو، كما أن الصدمات النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على مستواه التوازني، ويعتمد تحديد السعر التوازني على تغيرات سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي. (محمد اسعد، خميس عبد، و روكان عواد، 2019، صفحة 740)

رابعا: أنظمة سعر الصرف: هو مجموعة من الأسس والقواعد التي تحدد كيفية تحديد سعر صرف العملة المحلية، فتلك القيمة المعتمدة تسمى سعر الصرف الاسمي، وهذا السعر يمكن أن يتم تحديده بمقابلة العملة المحلية مع عملة أجنبية أو مجموعة من العملات الأجنبية، أو يمكن أن يكون مقابل وزن محدد من سلعة ما مثل الذهب، ويقوم نظام سعر الصرف بتنظيم تدخلات السلطات النقدية في سوق الصرف، بهدف التأثير على تقلبات أسعار الصرف أو الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يستهدف نظام سعر الصرف سعر صرف معين، حيث تقوم السلطات النقدية باتخاذ تدابير للوصول إلى هذا الهدف، مثل التدخل في السوق بشراء

أو بيع العملة المحلية (بومدين، 2021/2020، صـــفحة 31)، وعليه يمكن الاختيار بين أنواع مختلفة من أنظمة سعر الصرف تعتمد على أهداف السياسة الاقتصادية والتحديات التي تواجهها البلد والتي نذكر منها ما يلي:

I. نظام سـعر الصـرف الثابت: تبنى نظام سـعر الصـرف الثابت قاعدة الذهب في صـورة المسـكوكات الذهبية كشـكل أول لقاعدة الذهب، ففي هذا النظام كانت العملات تكون مدعومة بكميات من الذهب وتأخذ شـكل مسكوكة من الذهب، واستخدم هذا النظام في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين واستمر حتى قيام الحرب العالمية الأولى، كما عاد هذا النظام في منتصـف عشـرينات القرن الحالي، حين عادت الدول الأوروبية إلى استخدام قاعدة الذهب ولكن بصورة السبائك الذهبية، وفي نظام الصرف الذهبي تقيد الدولة عملتها الوطنية بوزن محدد من الذهب وترتبط العملات المختلفة ببعضـــها ببعض من خلال الاحتفاظ بســـعر ثابت للذهب بالنقد الوطني، وهذا النظام كان يهدف إلى تحقيق اســـتقرار القيمة النقدية والتجارية بين الدول المختلفة. (صـــحراوي، 2010/2009، صفحة 19)

في هذا النظام يقوم البنك المركزي أو الحكومة أو السـلطة النقدية بتثبيت سـعر صـرف العملة المحلية مقابل بعض العملات، وغالبا ما يستخدم الدولار الأمريكي لربط سعر صرف العملة المحلية معه وهناك بعض الدول التي تستخدم بعض العملات الأخرى المصاحبة مثل الين الياباني واليورو أو في بعض الأحيان مقابل سلة من العملات، وتتم هذه الإجراءات من أجل الوصـول إلى اسـتقرار أسـعار صـرف العملة المحلية بصـورة كبيرة مع باقي العملات الأخرى، ولأجل هذا يقوم البنك المركزي بشراء وبيع العملة المحلية مقابل العملات الأخرى التي تم ربط سعر صرف العملة المحلية بها من أجل الوصول إلى أكبر درجة من الاستقرار للعملة المحلية في سوق العملات، كما يتم في العادة تثبيت سـعر صـرف العملة إلى ذهب أو لعملة تتمتع بمواصـفات معينة كالقوة والاسـتقرار أو لسـلة من العملات وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين أو من حقوق السحب الخاصة كما هو الشـأن بالنسـبة لليورو باعتباره امتدادا لسـلة العملات. (بومدين، 2021/2020، صـفحة 34؛ حمريط، 2017/2016، صفحة 14)

ومع تطور الأوضـاع الاقتصـادية والتحولات العالمية تراجع نظام الصـرف الثابت مع مرور الوقت وانتقلت العديد من الاقتصـــادات إلى أنظمة ســـعر الصـــرف المرتبطة أو العائمة، ويعود هذا التحول جزئيا إلى التحديات والتغيرات في الاقتصاد العالمي وتحولات السياسة النقدية والاقتصادية.

II. نظام سعر الصـرف المرن: الاقتصـادي ميلتون فريدمان يعتبر مؤيدا لنظام الصـرف المرن، ويعتقد فريدمان بأن النظام المرن يتفوق على النظام الثابت، ففي هذا النوع من الأنظمة يتغير سـعر الصـرف بشـكل أكبر من النظام الثابت، بحيث تتيح السـلطات النقدية التي تمثلها البنوك المركزية لقوى السـوق أن تحدد سـعر صـرف العملة المحلية، وبمعنى آخر تترك العملة "عائمة" لتجد سعر صرفها في سوق الصرف التنافسي والحر، بشكل دقيق يتم تحديد سعر العملة في السوق وفقا لقوى العرض والطلب، وبناء على ذلك فإن هذه العملة ليست مقيدة بعملة دولية أو معيار دولي مثل الذهب، ففي أنظمة الصرف المرنة يتراوح سعر الصرف بين سعر الصرف الحر الذي يتم تحديده بشكل

كامل بواسطة السوق وبين السعر المدار الذي يمكن أن يتدخل فيه البنك المركزي أحيانا، كما أن في الدول التي تطبق هذا النظام يجب أن تكون سوق الصرف والأسواق المالية الأخرى متطورة بشكل كبير من أجل استيعاب الصدمات دون تغييرات جذرية في سعر الصرف، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتوفر أدوات مالية تساعد في تجنب المخاطر المرتبطة بتقلبات سعر الصرف، ويتبع معظم الاقتصاديات المتقدمة نظم صرف مرنة، وذلك أيضا معظم الاقتصاديات الناشئة. (بدراوي، 2015/2014، صفحة 27؛ بعلول، 2018/2017، صفحة 27، 28؛ صحراوي، 2010/2009، صفحة 28)

III. نظام سعر الصرف الوسيط: هي عبارة عن مزيج بين النظامين الثابت والمرن فهي تأخذ الاستقرار من الأنظمة الثابتة واستقلالية السياسة النقدية من الأنظمة المرنة، أي أن البنك المركزي يمكنه التدخل لتحديد تحركات أسعار الصرف بشكل مسبق وذلك للحد من تقلبات هذه الأسعار، ومن مؤيدي هذا النظام الاقتصادي راينهارت وكروغمان وويليامسون، بحيث يرون بأن نظام الصرف الوسيط يعتبر أحسن من نظام الصرف الثابت أو نظام الصرف المرن وذلك لأنها بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصا معتبرة لاقتصاد البلد من أجل مواجهة الصدمات الخارجية والتي تضم عناصر ثابتة وعناصر مرنة، ففي هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا بحدود معينة في كلا الاتجاهين، وبالتالي فإن هذا النظام يتوسط النظامين الثابت والحر فهو لا يمتاز بالجمود كما في الأول ولا يسمح التذبذب بشكل كبير بما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجار الوطنية كما في الثاني. (بدراوي، 2015/2014، صفحة 22؛ بن عبيزة، 2017/2016، صفحة 44)

المبحث الثالث: العلاقة النظرية بين أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

تؤدي عوامل مثل وجود احتياطي نفط كبيرة في مناطق معينة من العالم واختلاف تكاليف استخراج النفط وعدم التوازن بين العرض والطلب على النفط إلى تقلبات في أسعار النفط، كما تتسبب قرارات الدول المصدرة للنفط في الغالب في تقلبات سوق النفط مما تؤثر على الاقتصادات للدول المصدرة والمستوردة للنفط بطرق مختلفة، حيث تؤدي الزيادات في أسعار النفط إلى زيادة في إيرادات تصدير الطاقة وإيرادات الميزانية الحكومية في الدول المصدرة للنفط بينما يكون لها تأثيرات سلبية على تكاليف الإنتاج والرصيد الخارجي والنمو والقدرة الإنتاجية في الدول المستوردة للنفط (Çemrek & Bayraç, 2021, p. 112)، وعلى ضوء ما سبق سنتطرق للعلاقة بين سعر النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول المصدرة والدول المستوردة كل على حدى.

المطلب الأول: أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط

تم التطرق في هذا المطلب للعلاقة القائمة بين أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط، وهذا لكون النفط المصدر أساسي للدخل وأهم عنصر لتشكيل الثروة بالنسبة للدول المصدرة.

الفرع الأول: أسعار النفط والنمو الاقتصادي

تســـهم إيرادات النفط بشـــكل كبير في أداء الاقتصـــاد في الدول النامية من خلال توفير موارد مالية للاستثمارات، لهذا تعتبر إيرادات النفط المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط، كما تحظى التغيرات المفاجئة في الأسعار بتأثيرات كبيرة على نموها الاقتصادي، بالإضافة إلى أن إيرادات النفط من الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للنفط تكون مرتفعة بشكل متناسب برغم من أن هذه الدول تعرف بافتقارها للتنوع في الأنشطة الاقتصادية والصناعية باعتبارها اقتصادات مصدرة، وبالتالي يحدث البحث عن احتياطي جديدة أو زيادة إنتاج النفط تغييرا في هيكل القطاعات الإنتاجية والتصديرية لصالح النفط، فهناك عدة آليات تمتد من خلالها تأثيرات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي منها: تأثير أسعار النفط على السياسة المالية حيث يمكن أن تزيد الإيرادات المالية الإضافية من ارتفاع أسعار النفط من إمكانية تنفيذ سياسات مالية تحفز النمو وتدعم الاستثمار، كما أن أسعار النفط العالية تزيد من الدخل القومي الحقيقي من خلال زيادة أرباح الصادرات بسبب انتقال الثروة من الدول المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة للنفط مما يزيد من القوة الشرائية للفرد والأسر في الدول المصدرة، علاوة على ذلك عندما ترتفع قيمة العملة المحلية نتيجة لزيادة إيرادات النفط يمكن أن تؤثر إيجابيا على الاســـتثمار والإنتاج، كما يمكن أن تشجع العملة المرتفعة على تحفيز الاستثمار من خلال تقديم فرص أفضل لاستيراد المواد الوسيطة بأسعار أقل، ظف على ذلك يمكن أن تزيد أسعار النفط العالية من ربحية قطاع الطاقة مما يعزز فرص الاستثمار والنمو في هذا القطاع وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ورأس المال في هذا القطاع وقطاعات الأعمال المرتبطة به. (Bolganbayev, Myrzabekkyzy, Baimaganbetov, & al, 2021, p. 433; Çemrek & Bayraç, 2021, p. 112; Berument, Ceylan, & Dogan, 2010, p. 152)

يلعب النفط دورا مهما في النمو الاقتصادي لدى أغلبية الدول المنتجة والمصدرة له نظرا لاعتمادهم الكبير على مداخيل صادراته في تمويل مشاريعهم التنموية، ويعتبر ذو أثر إيجابي في حالة ارتفاعه وذو أثر سلبي في حالة انخفاضه، وهناك ضرورة للتمييز بين آثار صدمات أسعار النفط في المدى القصير والطويل، فارتفاع أسعار النفط في المدى القصير له آثار إيجابية على الناتج ولكن هذا الارتفاع له آثار سلبية في المدى الطويل، وهذا ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بلعنة الموارد، فيمكن التعبير عنه أيضا بالمرض الهولندي، كما أن الانهيار الحاد في معدلات الأسعار دون ما هو متوقع يؤدي الى انخفاض مفاجئ في الإيرادات النفطية للدول المصدرة للنفط ويكون الخطر بليغا خاصة في الدول ذات الاقتصاد الريعي مثل الجزائر والتي يعتمد دخلها وناتجها الداخلي بشكل كبير على إيرادات النفط حيث تصل أحيانا إلى 99% من اجمالي ناتجها الداخلي، ويكمن هذا الخطر في تأثيره على معدلات النمو الاقتصادي خاصة إذا استمر هذا التدهور مدة طويلة، فعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو، حيث تقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها ويعتبر التقدم التكنولوجي والزيادة في رأس المال وتحسين مستوى التعليم الأسباب الرئيسية للنمو الاقتصادي، حيث تشكل عوائد النفط بالنسبة للدول المصدرة للنفط المصدر الأساسي لتحويل برامج التنمية الشاملة فيها، إذ تغذي العوائد النفطية موازين حكوماتها

بقسط كبير من مواردها وتساهم في بناء الاحتياطي النقدي للاقتصاد الوطني. (بلقاسم، 2017، صفحة 158؛ بكادي، 2021، صفحة 08؛ قطاف و ماحي، 2019، صفحة 13)

وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن أن نخلص إلى أن زيادة أسعار النفط تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة أرباح الصادرات على الرغم من أن جزءا من هذا المكسب قد يتم تعويضه لاحقا من خلال خسائر ناتجة عن انخفاض الطلب على الصادرات بشكل عام بسبب الركود الاقتصادي الذي يتعرض له شركاء التجارة، والخطر الذي يواجه هذه الدول هو أنه إذا ارتفعت الأسعار بشكل كبير وظلت مرتفعة فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المستهلكة قد ينخفض مما يقلل من الطلب على النفط، بالإضافة إلى أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة في ميزانيات التنقيب والتطوير حول العالم، ومع اكتشاف النفط الجديد وإدراجه في السوق يزيد العرض وقد يؤدي ذلك إلى تخفيض الأسعار مما يؤثر سلبا على نمو الدولة المصدرة للنفط، كما يمكن أن تحفز أسعار النفط العالية أيضا الدول الصناعية على تطوير واستخدام وقود بديل (بدائل النفط) بشكل أكثر تنافسية مما قد يقلل من الطلب على النفط بشكل محتمل. (Ghalayini, 2011, p. 131)

الفرع الثاني: أسعار النفط والتضخم

في الوقت الحالي يعتبر النفط الخام على نطاق عالمي مصدرا مهما واستراتيجيا وهو ذو أهمية بالغة لكل من الدول المستوردة والمصدرة، فاستخدام عائدات النفط الضخمة لتحسين البنية التحتية من قبل الحكومات أدى إلى زيادة مذهلة في مستوى الاستهلاك وتحسين معايير الحياة في الدول المصدرة، من ناحية أخرى أن زيادة أو انخفاض أسعار النفط والصدمات النفطية بشكل عام هي واحدة من أهم القضايا المناقشة في الأوساط الاقتصادية، حيث يمكن أن تؤثر صدمات أسعار النفط على أنشطة الاقتصاد في البلدان بطريقتين، من ناحية يمكن أن تؤثر في مستوى العرض والتي تتجلى في التأثير على القدرة الإنتاجية للبلد، ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤثر صدمات النفط على الطلب الكلي في البلد مما يؤثر على الأنشطة الاقتصادية على المدى القصير، كما أشارت الأبحاث الاقتصادية إلى أن الصدمات النفطية السلبية وكذلك الإيجابية ضارة للدول المصدرة، ففي مواجهة تقلبات أسعار النفط تقوم الدول المصدرة بتنفيذ سياسات متباينة فعندما تزيد عائدات النفط بشكل كبير تزيد نفقات الحكومات وإمداد النقود من خلال الخزائن الأجنبية للبنك المركزي وتزداد كمية الاستيراد، وعلى العكس عندما تنخفض إيرادات النفط تواجه الحكومات عجزا في الميزانية وتقترض من البنك المركزي وتفرض مزيدا من القيود على استيراد السلع والخدمات، ومنه أدت هذه الشروط إلى تضخم غير مقيد بنسبة مئوية، فالمشكلات الشائعة التي تحدث في الدول المصدرة للنفط عند انخفاض أسعار النفط تعود أساسا إلى الاعتماد القوي على صادرات النفط والغاز وتعرف هذه الظاهرة باسم "المرض الهولندي" حيث تعاني البلد من تأثير سلبي للإيرادات الأجنبية الكبيرة المستمدة من وفرة مورد طبيعي معين، كما يقلص انخفاض أسعار النفط مباشرة من الدخل في الدول المصدرة للنفط التي تعتمد على قطاعي النفط والغاز مما يؤدي إلى انخفاض قوي في سعر صرف العملة المحلية ويجعل الواردات أكثر تكلفة بالعملة المحلية وبالتالي تسبب التضخم المستورد في البلد، كما تواجه الدول المصدرة للنفط التي تعتمد بشكل كبير على

الواردات مثل المملكة العربية السعودية تضخما عاليا بسبب زيادات أسعار النفط أيضا، حيث تعتبر زيادة أسعار النفط زيادة في تكاليف الإنتاج للمنتجات المستوردة في الدول المصدرة للنفط. (Abounoori, Nazarian, & Amiri, 2014, p. 662; Hajiyev & Rustamov, 2019, p. 183)

كما وثقت العديد من الدراسات قد يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تضخم على الأقل جزئيا، ومع ذلك تؤثر أسعار النفط المرتفعة بأشكال متنوعة على اقتصادات الدول، ففي حالة بلد مصدر للنفط يعتبر ارتفاع أسعار النفط صدمة إيجابية تعزز الاقتصاد المحلي ولكنها عموما تخلق ضغوطا أعلى للتضخم في الاقتصاد المحلي من خلال ثلاث قنوات تمر من خلالها تقلبات أسعار النفط إلى التضخم، أولا، تشير قناة التكلفة إلى أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة التكاليف ونظرا لأن أسعار الطاقة تخضع للرقابة والدعم بشكل صارم في البلدان المصدرة للنفط تزيد تكاليف الإنتاج في الاقتصاد ليس لأن السلطات تعدل أسعار الطاقة وفقا للأسواق الدولية ولكن لأن أسعار السلع المستوردة المتوسطة والنهائية تتكيف مع ارتفاع أسعار النفط، أما القناة الثانية تعمل من خلال تدهور شروط التجارة وسعر الصرف إذا لم تدار بشكل مناسب ويؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تقوية العملة المحلية لدى دول مصدرة للنفط من خلال تآكل تنافسية القطاع غير النفطي من ناحية أخرى قد يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تخفيض قيمة العملة المحلية لدى دول مصدرة للنفط عن طريق وضع ضغط إضافي على التضخم المحلي، ونسمي القناة الثالثة "القناة الطلبية"، وهي عموما ذات صلة بالبلد المصدر للنفط، يمكن اعتبار قناة الإنفاق المالي كواحدة من القنوات الأكثر تأثيرا والتي يتم من خلالها توزيع إيرادات النفط عبر مختلف القطاعات، كما يمكن أن يؤدي الإنفاق الميزانية الزائد إلى تفجير ضغوط التضخم خلال فترات انتعاش أسعار النفط. (Karimli, Jafarova, Aliyeva, & Huseynov, 2016, p. 02)

الفرع الثالث: أسعار النفط والبطالة

البطالة هي واحدة من أهم القضايا الاقتصادية التي تواجهها جميع الحكومات بسبب التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تفرضها على اقتصاداتها، وبالتالي تسعى الحكومات إلى اتخاذ سياسات مناسبة وفعالة تعزز معدلات التوظيف، فحاليا يقوم صانعو السياسات بدراسة مختلف العوامل والظواهر التي قد تؤثر على معدلات البطالة مثل التأثير المحتمل لصدمات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي من خلال مختلف القنوات لاقتراح سياسات جديدة لتحسين معدل التوظيف. (DRIOUCHE & HAMRIT, 2020, p. 30)

كما تشير النظرية إلى أن زيادة أسعار النفط يجب أن تكون نعمة للبلدان المصدرة للنفط على شكل زيادة في إيرادات الحكومة، وزيادة الاستثمار في المرافق البنية التحتية، وتحسين التوقعات الاقتصادية، وتوفير وظائف أفضل، وتقليل الفقر، ومع ذلك في معظم الأوقات يبدو أن العكس هو الحال، ونظرا للنتائج المستخرجة من الدراسات الأخيرة تم تقديم بعض التفسيرات المعقول فأحد الأسباب المنسوبة إلى تفاقم الوضع البطالة في البلدان المصدرة للنفط بسبب زيادة أسعار النفط، كما جرى مناقشته هو مشكلة المرض الهولندي التي تميز بها العديد من البلدان ذات الموارد وخاصة تلك البلدان النامية، والمرض الهولندي الذي يعزى إلى ماكس كوردن وبيتر نيري يحدث

عندما يؤدي القطاع الرائج إلى تراجع في قطاعات الاقتصـــاد القابلة للتداول الأخرى مثل القطاعات الزراعية والصناعية، وينشأ انكماش القطاعات الحقيقية لأن الإيرادات المحققة من مبيعات منتجات القطاع الرائج تؤدي إلى زيادة كبيرة في قيمة العملات للبلدان ذات الموارد تؤدي هذه الزيادة في سعر الصرف إلى إعادة توجيه العمل بعيدا عن القطاعات غير الرائجة إلى القطاع الرائج، ففي معظم الحالات قد لا يكون للقطاع الرائج القدرة على استيعاب العمال من القطاعات غير الرائجة وهذا يؤدي عادة إلى حدوث البطالة، وهناك قناة أخرى هي من خلال زيادة أسعار القطاعات غير الرائجة أو القطاعات غير التجارية تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج في تلك القطاعات والتي بدورها تجعلها غير تنافسية في السوق الدولية وبالتالي ستنخفض القدرة على توظيف المزيد من العمال وسيتبع ذلك البطالة، بالإضافة إلى أنها تقدم تفسير قوي آخر هو طبيعة جودة المؤسسات في معظم الدول المصدرة للنفط، ففي العديد من هذه الدول جودة المؤسسات لا تزال منخفضة وهذا بسبب تفشي الفساد بشكل كبير، ويوضح مؤشر الإدراك للفساد (CPI) الصادر في عام 2019 أن معظم الدول المصدرة للنفط (خاصة في أفريقيا وبعض أجزاء من آسيا) تتسم بمستوى عال من الفساد، على سبيل المثال تصنف نيجيريا البلد الرائد في إنتاج وتصدير النفط في إفريقيا في المرتبة 146 من بين 180 دولة في عام 2019، ونفس الأمر بالنسبة لأنغولا (146) وهي ثاني أكبر منتج للنفط في إفريقيا، أما في آسيا تصنف المملكة العربية السعودية، والكويت، وإيران، والعراق، واليمن على التوالي في المراتب 51، 85، 146، 162، و177، ففي مثل هذه البلدان التي تتسم بمستوى عال من الفساد قد لا تؤدي زيادة أسعار النفط الخام إلى أي نتائج مرغوبة لأن المزيد من الإيرادات التي تراكمت للحكومات قد تتم تحويلها لتحقيق مكاسب شخصية أو قد لا يتم استخدامها لتوفير المرافق البنية التحتية التي ستؤدي إلى النمو الاقتصادي والتوظيف، وعلاوة على ذلك يكون عدم الاستقرار السياسي أكثر بروزا أو انتشارا في معظم الدول المصدرة للنفط. (Raifu, 2021, pp. 01, 02)

الفرع الرابع: أسعار النفط والموازنة العامة

تعتبر الموازنة احدى الأدوات الرئيسية التي تعكس الوجه السياسي والاقتصادي والمالي والتي تمثل خطة الدولة المالية لسنة قادمة، فتحتوي الموازنة على جانبي النفقات والايرادات العامة وتستطيع الدولة من خلالها القيام بوظائفها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والموازنة قائمة على تقديرات النفقات والايرادات لسنة مالية مقبلة، فإن تركيز الدول المصدرة للنفط على واردات النفط الخام في تمويل موازناتها سوف يجعلها معرضة بين الحين والأخر إلى أزمات مالية تؤثر على المشاريع القائمة والمستقبلية في الاقتصاد الوطني، في الوقت الذي نلاحظ فيه أن إيرادات النفط تمثل الجزء الأكبر والأهم في تمويل موازنات هذه الدول ولو استبعدنا هذه الإيرادات من موازنة الدول المصدرة للنفط لكان نسبة العجز أكبر. (فاروق كريم البياتي و بن ناصر بن الحميد عبيدة، 2022، صفحة 125)

تواجه الحكومات تحديات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل نمو التوظيف، والسيطرة على الأسعار، وضبط الإنفاق بما يتناسب مع الإيرادات، بحيث تتدفق إيرادات النفط إلى الدول المصدرة سنويا ولكن تواجه دوما

مشكلة عجز الميزانية التي تسبب عدم التوازن في اقتصاد هذه الدول وقد يكون ذلك بسبب سوء التسيير في توجيه تخصيصات الأموال، كما أن السياسات المالية تكون فعالة فقط إذا كانت أدوات هذه السياسات أي الإيرادات والإنفاق الحكومي والعلاقة بينهما متناسبة في الدول المصدرة للنفط، كذلك يؤدي الاعتماد على إيرادات النفط في الميزانية إلى عدم فعالية السياسات المالية ويقلل بشكل كبير من تأثير الضرائب في تقليل العجز، بالإضافة إلى أن اقتصادات الدول النامية الغنية بالنفط تأثرت بشكل كبير مؤخرا بانفجار فقاعة أسعار النفط الخام في السوق الدولية وقد أثار ذلك الاضطراب بشأن كيفية استجابة الدول الرئيسية لهذه الصدمات اقتصاديا على المدى القصير، حيث تؤثر حركات أسعار النفط على إيرادات النفط والطاقة ذات الصلة وبالتالي على ميزانية الحكومة في بعض الحالات بشكل كبير، ففي الشرق الأوسط وأفريقيا تشكل الإيرادات المرتبطة بالنفط أكثر من نصف دخل الحكومة حيث تتراوح أسعار الكسر المالي للموازنة بين 54 دولارا للبرميل في الكويت و184 دولارا لليبيا، ويمكن أن تضغط فقدان إيرادات النفط الناتج عن انخفاض أسعار النفط على ميزانيات الحكومة وهو ما يتطلب تخفيضات في الإنفاق ما لم تكن هناك وسائد مالية متاحة للاستخدام، وفي بعض البلدان يمكن تخفيف الضغوط المالية جزئيا من خلال صناديق الثروة السيادية الكبيرة أو الأصول الاحتياطية. (Monjazeb, Choghayi, & Rezaee, 2014, p. 97; Baffes, Kose, Ohnsorge, & Stocker, 2015, p. 34)

إذا ظلت أسعار النفط منخفضة نسبيا مقارنة بالسنوات القليلة الماضية أو لفترة طويلة من الزمن، فإن الدول المصدرة للنفط ستضطر إلى ضبط السياسة المالية ويمكن أن يحدث هذا التعديل على الجانب الإنفاقي وجانب الإيرادات، على الجانب الإنفاقي يمكن تقليل الإنفاق الحالي والإنفاق على مشروعات الاستثمار الطفيفة دون أن يعوق ذلك آفاق النمو طويلة المدى أو جهود التنويع، أما من ناحية الإيرادات يمكن التفكير في تقديم أو توسيع الضرائب لضمان الاستدامة المالية وسيكون من المفيد أيضا على المدى المتوسط توسيع قاعدة الإيرادات من خلال تطوير نظام ضريبي فعال مما يقلل من اعتماد الموازنات العامة على إيرادات النفط ويعزز سيطرة السلطات على الإيرادات العامة. (Sturm, Gurtner, & Alegre, 2009, p. 06)

الفرع الخامس: أسعار النفط وميزان المدفوعات

أثبتت أزمتا النفط الأولى والثانية بشدة أهمية تغيرات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي الكلي، منذ ذلك الحين اهتمت العديد من الدراسات بالعلاقة بين أسعار النفط ومتغيرات الاقتصاد الكلي، ونرى أن النماذج الزمنية تظهر بوضوح أن عجز الحساب الجاري لا يعني بالضرورة سوءا للاقتصاد وقد يكون حتى من الطبيعي أن يحدث عجزا في الحساب الجاري في بعض الفترات بدلا من الاستمرار في الحفاظ على توازن الحساب الجاري، ومع ذلك لا يعني هذا أن التفاوتات الزائدة في الحساب الجاري دائما خالية من الضرر وقد تشكل مخاطر ليس فقط على الدولة بل أيضا على الاقتصاد العالمي، عليه ستكون هناك علاقة وثيقة بين سعر النفط ورصيد الحساب الجاري في الدول المصدرة، من الواضح أن تغيير أسعار النفط سيؤدي إلى زيادة متساوية أو متناسبة في عائدات الصادرات لذلك ستؤدي زيادة في الأسعار إلى تحسين الحساب الجاري في الدول، على سبيل المثال قبل أزمة

الاقتصاد العالمي الأخيرة استمتعت بعض الدول المصدرة للنفط بفائض كبير في الحساب الجاري بسبب ارتفاع أسعار النفط، وبشكل عام تؤدي التأثيرات المباشرة لزيادة أسعار النفط إلى آثار إيجابية نتيجة لزيادة الإيرادات، ومع ذلك ينبغي أن تكون التأثيرات غير المباشرة لزيادة أسعار النفط سلبية للاقتصاد المصدر للنفط، أي أن زيادة أسعار النفط العالمية تمثل صدمة سلبية لمصدري النفط مما يؤدي إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي وبالتالي يقلل من صادراتهم من النفط. (Turan, Karakas, & al, 2020, pp. 55, 56; Bibi, Haq, & Rashid, 2021, p. 517)

من جهة تكون تداعيات انخفاض أسعار النفط على حسابات مصدري النفط أوضح ومن المرجح أن تكون أكبر على المدى القصير وقد تميل استجابات سعر الصرف لصدمة شروط التجارة إلى تخفيف تأثيرها على الحساب الجاري، كما تميل المكاسب (أو الخسائر) المتعلقة بالنفط إلى تعزيز زيادات (أو انخفاضات) في الإنفاق التي ستعوض جزئيا التأثير الأولي على الحساب الجاري، ومن جهة أخرى يعتبر مستوى نضج إنتاج النفط يؤثر على سلوك الحساب الجاري، فعلى سبيل المثال ستحتاج الدولة المنتجة الجديدة للنفط إلى استثمارات أكبر في البنية التحتية النفطية وواردات أكبر وبالتالي ستكون لديها موقف أسوأ في الحساب الجاري مقارنة بمنتج النفط الذي يتمتع بتاريخ أطول في الإنتاج، ومن ناحية أخرى ستكون الدولة التي أنتجت النفط لمدة أطول قد تراكمت لديها ثروة أكبر لتكون قادرة على تحمل عجز أعلى في الحساب الجاري. (Alwerfalli, 2022, p. 45; Morsy, 2009, p. 03)

الفرع السادس: أسعار النفط وسعر الصرف

يعتبر سعر صرف العملة ممرا رئيسيا يتم من خلاله نقل تقلبات أسعار النفط المتداولة بالدولار الأمريكي إلى الاقتصاد الحقيقي والأسواق المالية، وتؤثر زيادة سعر النفط على ثروة الأمة حيث تؤدي إلى نقل الدخل من الدول المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة للنفط من خلال تغيير في شروط التجارة، ومن خلال تغيير في الميزان التجاري والذي من المتوقع أيضا التغيير أسعار الصرف، تجادل العديد من الدراسات بأن زيادة أسعار النفط للدولة المصدرة للنفط تؤدي إلى زيادة في السعر النسبي للسلع وهذا يؤدي إلى رفع في قيمة سعر الصرف، في حين وجب على الدول المصدرة للنفط الاخذ بعين الاعتبار الدور الذي يمكن أن تلعبه اختيارات نظام صرف العملات الأجنبية في عملية التوازن، لهذا يبدو أن أسعار الصرف العائمة تحمل مخاطر أكثر من الأسعار الثابتة حيث يمكن تغييرها بشكل منتظم لهذا السبب قد تختار الدول أسعار صرف ثابتة من أجل تقليل درجة التقلب وتشجيع التجارة والاستثمار الدولي، كما تترتب على التقلب في أسعار النفط عواقب متفاوتة على مختلف البلدان. (Nouira, Hadj Amor, & Rault, 2018, p. 02; Englama, Duke, Ogunleye, & Umar Isma'il, 2010, p. 33)

تؤثر أسعار النفط على أسعار الصرف بشكل رئيسي من خلال آلية انتقال ثنائية الاتجاه تشمل كل من سلسلتي العرض والطلب، فمن الجانب العرضي تؤثر زيادات أسعار النفط بشكل سلبي على الإنتاج نظرا لأن النفط يعتبر عاملا أساسيا في عملية الإنتاج أي زيادة في سعر عامل الإنتاج ستزيد من تكلفة إنتاج السلع غير

المتداولة مما سيؤدي إلى زيادة أسعار السلع غير المتداولة وبالتالي ارتفاع قيمة سعر الصرف، بالمقابل من الجانب الطلبي يتأثر سعر الصرف بشكل غير مباشر من خلال علاقته بالدخل المتاح وبالتالي يقلل ارتفاع أسعار النفط من قوة الإنفاق لدى المستهلكين وهذا سيؤدي إلى تقليل الطلب على السلع غير المتداولة مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض أسعارها وتخفيض سعر الصرف. (El Abed, Hadj Amor, Nouira, & Rault, 2016, p. 03)

بصورة أخرى ترتبط سياسة الإنفاق العام في الدول المصدرة للنفط بقطاع المحروقات حيث يؤدي ارتفاع العوائد الحكومية الناتجة عن زيادة أسعار النفط إلى زيادة الإنفاق العام خاصة في قطاع السلع غير التجارية وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى تحويل المورد من قطاع السلع التجارية إلى قطاع السلع غير التجارية مما يتسبب في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. (براكني، ركابي، و مدور، 2019، صفحة 56)

المطلب الثاني: أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط

تطرقنا في هذا المطلب للعلاقة القائمة بين أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الدول المستوردة، على اعتبار أن النفط يمثل المادة الأولية التي تعتبر كمدخلات للمؤسسات الإنتاجية بالنسبة للدول المستوردة.

الفرع الأول: أسعار النفط والنمو الاقتصادي

يمثل النفط واحدا من أهم العوامل الاقتصادية في اقتصاد العالم، وسوق النفط الخام هو أكبر سوق للسلع في العالم ما يجعل تغيرات أسعار النفط أكثر إثارة للاهتمام ليس فقط تأثيرها المباشر على النشاط الاقتصادي، وعلى عكس سلع أخرى يعتبر النفط العنصر الوحيد الذي يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي وسلبي على النمو الاقتصادي لدرجة قد تصل حتى إلى أن تؤدي إلى ركود تقلب أسعار النفط يقمع النمو من خلال قنوات متعددة بدءا من زيادة تكلفة الإنتاج إلى توقعات التضخم. (González & Nabiyev, 2009, p. 05)

تلقى العلاقة بين سعر النفط والنمو الاقتصادي اهتماما كبيرا في علم الاقتصاد الكلي ونمذجة السياسات، ومع ذلك تبقى العلاقة الدقيقة غير محددة بشكل جيد خاصة بالنسبة للدول المستوردة للنفط، فالنتائج المستخلصة من الدراسات حول العلاقة المباشرة بين سعر النفط والنمو الاقتصادي ليست متجانسة عبر الأدبيات الحالية، وتختلف الدراسات حول هذا الموضوع بالنسبة للبلدان ومجموعات البلدان والمتغيرات والتقنيات المستخدمة في التحليل وبالتالي تختلف النتائج التجريبية وأحيانا تكون في تناقض على الرغم من أن المراجعة النظرية أكدت أن ارتفاع سعر النفط يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط، كما أن هناك مجموعة كبيرة من الأبحاث تشير إلى أن تقلبات أسعار النفط تحمل عواقب ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي ومن المتوقع أن تكون هذه العواقب مختلفة في الدول المستوردة للنفط مقارنة بالدول المصدرة للنفط، في حين يجب اعتبار زيادة أسعار النفط أمرا جيدا في الدول المصدرة للنفط وأمرا سيئا في الدول المستوردة للنفط، وبما أن النفط الخام هو عامل أساسي في الإنتاج بالتالي تؤدي زيادة أسعار النفط إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يدفع الشركات إلى تقليل

الإنتاج، علاوة على ذلك تؤثر أسعار النفط بشكل سلبي على الاستثمار من خلال زيادة تكاليف الشركات، ومن الجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى التأثيرات المتداولة بالفعل لأسعار النفط على العرض والطلب، تؤثر تغيرات أسعار النفط على أسواق صرف العملات الأجنبية والتضخم مما يؤدي إلى آثار غير مباشرة على النشاط الحقيقي. (Akinsola & Odhiambo, 2020, p. 129; Rodríguez & Sánchez, 2004, p. 07)

فالتأثير المباشر لزيادة أسعار النفط في حالة الدول المستوردة هو خسارة في الدخل، وهذه الخسارة تعتمد على كثافة استخدام النفط في الإنتاج وتعتمد أيضا على التأثير الثانوي على التضخم الأساسي نتيجة لتغيرات في أسعار النفط وعلى مدى ارتفاع أسعار الوقود ردا على زيادة أسعار النفط وكثافة استهلاك الوقود في الاقتصاد، وتأثير ارتفاع الأسعار على أشكال أخرى من الطاقة التي تتنافس مع النفط أو التي تولد من النفط، مثل الكهرباء، فإذا ارتفعت أسعار منتجات النفط وكان المستهلكون غير قادرين أو غير راغبين في تقليل استهلاك منتجات النفط قد يقلل المستهلكون من الإنفاق على سلع وخدمات أخرى مما قد يؤدي إلى تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وكلما زاد ارتفاع أسعار النفط واستمرت الأسعار مرتفعة لفترة أطول زاد تأثيرها على الاقتصاد بشكل عام، من ناحية أخرى إذا فسرت السلطات النقدية زيادة تكاليف النفط على أنها تضخم عام في الأسعار فقد يتخذون سياسات مقيدة يمكن أن تبطئ من النمو الاقتصادي. (Ghalayini, 2011, p. 132)

الفرع الثاني: أسعار النفط والتضخم

من الناحية النظرية هناك علاقة إيجابية بين سعر النفط ومعدل التضخم هذا لأن النفط يعد مدخلا رئيسيا لأي اقتصاد فإذا ارتفع سعره (تكاليف المدخلات) فإنه بالتأكيد سيؤدي إلى تأثير إيجابي على سعر منتجاته النهائية (التكاليف)، بحيث تم إجراء العديد من الأبحاث في نقاط زمنية مختلفة تشير إلى وجود علاقة قوية بين أسعار النفط والتضخم، ومن الملاحظ أيضا من الأدبيات المتاحة أن هناك نتائج متباينة وذلك باختلاف الأدوات المستخدمة مع اختلاف الدولة، ففي مجموعة الدول المستوردة للنفط تأثير تغير سعر النفط على معدل التضخم لا تكون مباشرة ولكنها تزيد بشكل غير مباشر من تكاليف إنتاج المصدرين والتي بدورها تتزامن مع معدلات الصرف الحقيقية لتكوين أكبر الصدمات على التضخم بدلا من الدخل. (Sarmah & Bal, 2021, p. 127)

أثر الزيادات في أسعار النفط الدولية على التضخم فقد لقت انتباه صانعي السياسات في تصميمهم للسياسات واتخاذ القرارات، حيث يمكن أن يؤثر تحرك سعر النفط على تنفيذ السياسة النقدية السليمة والأداء الاقتصادي، لذا من المهم فهم تأثير انتقال أسعار النفط على الأسعار المحلية ويعرف التأثير الذي تشهده صدمات أسعار النفط على التضخم باسم "انتقال الأسعار"، وقد تم توثيقه بشكل جيد في التقارير التاريخية والأوراق البحثية، حيث أن تغييرات أسعار النفط يمكن أن تكون لها تأثير كبير على الاقتصاد خاصة فيما يتعلق باستقرار الأسعار المحلية ومع ذلك قد تختلف النتائج من بلد إلى بلد ومن فترة إلى أخرى، وأن تأثير أسعار النفط قد يكون في أشكال مباشرة وغير مباشرة ومؤثرة ثانية، على سبيل المثال قد تؤدي أسعار النفط الأعلى في البلدان المستوردة للنفط إلى زيادة في القلق بشأن عدم اليقين حول تخفيض مستقبلي في التوظيف والدخل الحقيقي مما يجعل

المستهلكين يزيدون من التوفير التحفظي وبالتالي تقليل الاستهلاك في هذه الحالة يتأثر إنفاق المستهلكين مباشرة بتغيرات أسعار النفط، أما التأثير غير المباشر لسعر النفط يتعلق بالأنماط المتغيرة في الإنفاق على الاستهلاك قد يتسبب التأثير غير المباشر الذي يؤدي إلى تغيير نمط الإنفاق المذكور أعلاه في تحفيز تحولات قطاعية عبر الاقتصاد يحدث ذلك لأن تغييرات في الإنفاق على الاستهلاك ستؤدي إلى إعادة توجيه العمالة ورأس المال من القطاعات الانكماشية إلى القطاعات المتوسعة هذا ما يعرف بتأثير إعادة التخصيص، وأخيرا قد تولد زيادة في أسعار النفط تأثيرا مؤثرا ثانيا في حين يمكن للشركات أن تنقل تكلفة الإنتاج المتزايدة إلى المستهلكين من خلال زيادة أسعار السلع والخدمات، كما يمكن للعمال أيضا أن يطلبوا أجورا أعلى لتعويض تكاليف المعيشة المتزايدة وقد يؤدي هذا الدوران بين الأجور والأسعار بدوره إلى زيادة التضخم. (KOH, LIM, & SEK, 2020, pp. 01, 02)

الفرع الثالث: أسعار النفط والبطالة

منذ أوائل الثمانينيات درست النظريات الاقتصادية التأثيرات القصيرة والطويلة الأمد لحركات أسعار النفط على معدلات البطالة من جانب الطلب، بحيث تؤدي صدمة إيجابية في أسعار النفط غالبا إلى زيادة معدل التضخم وتلزم البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة، نتيجة لذلك سترتفع التكاليف الحقيقية للإنتاج مما يؤدي بالتالي إلى تقليل العرض من السلع والخدمات، أي تقليل العرض الإجمالي للإنتاج مع تقليل الطلب على القوى العاملة وبالتالي زيادة معدلات البطالة. (Cheratian, Farzanegan, & Goltabar, 2019, p. 02)

كما تعتبر البطالة واحدة من أهم المؤشرات الرئيسية لدراسة الاقتصاد الكلي حيث يجب تقدير الأسباب التي تسببها بعناية، بالإضافة إلى التأثير الاقتصادي السلبي لزيادة معدلات البطالة هناك أيضا تأثير اجتماعي سلبي من زيادة معدلات البطالة، فعندما يكون أقل عدد من الأشخاص لديهم دخل يكون أقل عدد من الأشخاص قادرين على إنفاق الأموال بنفس الطريقة كما كانوا يفعلون ذلك مما سيضر بالشركات وفي النهاية يسبب المزيد من البطالة، أما تاريخيا استخدم سعر النفط كمؤشر لأداء الاقتصاد وقياس آخر جيد لأداء الاقتصاد هو معدل البطالة، وقد تبين أن الاقتصادات الكبيرة قد تعرضت لركود كبير بسبب صدمات أسعار النفط حيث يستخدم النفط في إنتاج العديد من المنتجات وأيضا في نقل البضائع مما يعني أن زيادة سعر النفط ستجعل الإنتاج والنقل أكثر تكلفة بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، ووفقا للنظريات ستؤدي التغييرات في أسعار النفط وعدم اليقين في سعر النفط وأسعار الفائدة إلى تغييرات في معدل البطالة من خلال بعض الآليات المختلفة، كما سبق ذكره ستؤدي الزيادة في سعر النفط إلى تقليل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المستوردة للنفط مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، وأن انخفاض هامش الربح بسبب تكلفة الإنتاج الأعلى الناجمة عن زيادات في أسعار النفط وأسعار الفائدة يؤدي إلى تخفيض الأجور مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، وبصورة أخرى أن الطلب على النقد يزيد مما يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة وإذا لم تتمكن السلطات النقدية من تلبية هذا الطلب المالي المتزايد تزيد أسعار الفائدة المرتفعة من السعر الحقيقي للمنتجات وسيشتري الأشخاص أقل مما يقلل من ربح الشركات مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، وتشرح نظرية الخيارات الحقيقية التي وضعها برنانكي (1983) أن التغييرات

الكبيرة في سعر النفط تؤدي إلى عدم اليقين بشأن سعر النفط في المستقبل مما قد يؤدي إلى تأجيل الاستثمارات من قبل الشركات، وتأجيل الاستثمار له تأثير سلبي على الإنتاج والتوظيف مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة. (Sköld, 2020, pp. 01, 02)

الفرع الرابع: أسعار النفط والموازنة العامة

تأثير سعر النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية تلقى اهتماما كبيرا من قبل الاقتصاديين منذ صدمات النفط في سبعينيات القرن الماضي، وقد أدى ذلك إلى وفرة من الدراسات التي حاولت وصف العلاقة السببية بين صدمات النفط والأنشطة الاقتصادية خصوصا في البلدان المتقدمة المستوردة للنفط، فزيادة سعر النفط يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يسبب تباطؤا في الإنتاج والإنتاجية للبلد، ويزيد سعر النفط المرتفع من مستوى الأسعار العامة ويقلل في النهاية من الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق وبالتالي يقلل من الطلب، لذا بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط سيؤذي سعر النفط الخام العالي اقتصادها وقد يزيد من عجز ميزانيتها، بصورة أخرى يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة تكاليف المدخلات ويقلل من الطلب غير النفطي ويخفض الاستثمار، فبالنسبة للبلدان المستوردة للنفط قد تنخفض إيرادات الضرائب ويمكن أن تزيد عجز الميزانية، وللسيطرة على الضغوط التضخمية قد تقوم الحكومات بتقييد العرض النقدي مما يؤدي بدوره إلى زيادة أسعار الفائدة فيمكن أن يؤدي ضغط زيادة الأسعار إلى زيادة الأجور ويمكن أن تؤدي هذه بدورها إلى البطالة، وعليه تعتمد مقدار وتوقيت مثل هذه التأثيرات على هيكل الاقتصاد وطبيعة استجابة الحكومة. (Zukarnain & Sofian, 2017, p. 134; Bacon & Kojima, 2008)

أن العجز المالي في البلدان المستوردة للنفط نتيجة لانخفاض الدخل سيزداد تفاقمه في البلدان النامية مثل الهند وإندونيسيا التي تستمر في تقديم الدعم المباشر لمنتجات النفط لحماية الأسر الفقيرة والصناعة المحلية، حيث يميل عبء الدعم إلى الزيادة مع ارتفاع الأسعار الدولية مما يزيد من الضغط على ميزانيات الحكومة ويزيد من التوترات السياسية والاجتماعية. (International Energy Agency, 2004, p. 14)

الفرع الخامس: أسعار النفط وميزان المدفوعات

الحساب الجاري هو جزء أساسي من ميزان المدفوعات والذي يعد أمرا حيويا في التحليل الاقتصادي وهو أحد المؤشرات الحيوية لصحة دولة لأنه يقدم معلومات قيمة حول التحولات في السياسة الاقتصادية الكلية والصدمات الأخرى المستقلة. (Omoregie & Ikpesu, 2019, p. 86)

مع تصاعد التهديدات لاستقرار الاقتصاد العالمي تعتبر التوازنات الحسابية الجارية واحدة من الموضوعات القائمة على النقاش الحار بين قضايا التجارة الدولية منذ بداية القرن الواحد والعشرين، حيث توصلت الدراسات إلى أن سعر النفط غير المتوقع والعالي الاضطراب هو القوة الدافعة وراء هذه المسألة، بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسات حول هذا الموضوع أيضا إلى اتفاق على أن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل مختلف على الحساب الجاري للدول المستوردة للنفط وتتسبب تقلبات أسعار النفط في عدم التوازن، وعلى سبيل المثال من الجانب

المعروض يزيد ارتفاع أسعار النفط من عدم التوازن في الميزان التجاري وبالتالي يزيد عجز الحساب الجاري والذي يؤدي بدوره إلى تدهور الوضع الصافي للأصول الأجنبية للدول المستوردة للنفط، بينما من الجانب الطلبي تميل زيادة سعر النفط إلى تقليل الدخل المتاح للأفراد والربحية للشركات مما يقلل من الطلب المحلي، بالإضافة إلى ذلك ميل زيادة عجز الحساب الجاري إلى إضعاف سعر صرف العملة وبالتالي يقلل من الطلب المحلي ويؤدي تخفيض سعر صرف العملة إلى إعادة الحساب الجاري إلى التوازن، كما أنه لا يمكن تقليل الإنفاق الاستهلاكي على الفور بعد صدمات أسعار النفط، حيث يكون التأثير الأولي في الأجل القصير لزيادة أسعار النفط هو تدهور حساب الجاري، وفي الفترة التالية مع تقليص الإنفاقات الاستهلاكية مع مرور الوقت يتحسن الحساب الجاري ويعود إلى الحالة القبلية للصدمة أو يتحول إلى فائض. (Bibi, Haq, & Rashid, 2021, p. 517; Varlik a & Berument, 2020, p. 01)

الفرع السادس: أسعار النفط وسعر الصرف

الأسس النظرية للارتباط بين سعر النفط الخام وأسعار الصرف تستند إلى، أولا: قانون السعر الواحد ويفترض أن خصائص التجانس للنفط الخام تشير إلى أن تخفيض قيمة الدولار الأمريكي سيقلل من أسعار النفط في سوق النفط العالمي لدعم هذا الافتراض، افترضت بلومبرغ وهاريس (1995) أن تخفيض قيمة الدولار الأمريكي سيفيد الأجانب من خلال خفض أسعار النفط مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية وبالتالي الطلب على النفط، ثانيا: يعرض الارتباط بين سعر النفط الخام وأسعار الصرف قناة تأثير الثروة، فأوضح غولوب (1983) وكروغمان (1983) أن الطلب على النفط في الدول المستوردة للنفط لا يتأثر بشكل كبير وبالتالي يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى نقل الثروة من الدول المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة للنفط، ثالثا: يظهر تأثير شروط التجارة ويحدد الارتباط بين سعر النفط الخام وأسعار الصرف استنادا إلى استخدام البلد للسلع المتداولة وغير المتداولة بمعنى الحفاظ على السلع غير المتداولة ثابتة بين اقتصادين، حيث يؤدي زيادة سعر النفط إلى زيادة أسعار السلع المتداولة في البلد المستورد للنفط مقارنة بالبلد المصدر للنفط وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية في البلد المستورد للنفط، بالإضافة إلى أن مؤيدو قناة المرونة يجادلون بأن نقل التغييرات في سعر النفط إلى سعر الصرف يعتمد على مرونة الطلب على الاستيراد للنفط في دولة معينة إذا كان طلب الاستيراد للنفط في دولة ما مرنا وارتفع سعر النفط فيمكنها تقليص طلبها على النفط مما يميل إلى تعزيز عملتها أو على الأقل تعديل تأثير زيادة سعر النفط، من ناحية أخرى إذا كان الطلب على الاستيراد غير مرن يؤدي ارتفاع سعر النفط إلى تراجع عملة اقتصاد الدولة المستوردة للنفط، نظريا يمكن الفهم أن صدمة إيجابية في سعر النفط من المتوقع أن تكون لها تأثير ايجابي على عملة اقتصادات الدول المصدرة للنفط، بينما يعتمد التأثير على سعر صرف الاقتصادات المستوردة على آليات تكيفها. (Nandelenga & Simpasa, 2020, p. 07; Abubakar, 2019, p. 05)

خلاصـــــــة الفصـــل:

قمنا من خلال هذا الفصـل بعرض أهم الأدبيات النظرية لكل من أسـعار النفط ومؤشـرات الاسـتقرار الاقتصادي بالإضافة إلى التأطير النظري للعلاقة بينهما وذلك وفق أهم الدراسات والأبحاث التي عالجت موضوع الدراسـة، بحيث تبين من خلال معالجة هذا موضـوع أن أسـعار النفط تلعب دورا حاسما في تحقيق الاسـتقرار الاقتصـادي الكلي للدول المعتمدة على النفط، ويمكن تلخيص أهم نتائج التي اسـتخرجت من هذا الفصـل في النقاط التالية:

يعتبر سعر النفط مؤشر مالي لتحديد القيمة التبادلية للنفط عند وضع توازن الطلب والعرض بهدف توجيه السوق النفطي؛

الاسـتقرار الاقتصـادي يعني أن الاقتصـاد يتميز بعدم وجود تقلبات حادة ومتكررة في مختلف المؤشـرات الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال استخدام سياسات اقتصادية مناسبة تهدف إلى تحقيق معدلات نمو ثابتة، وفي نفس الوقت تحافظ على معدلات منخفضة للتضخم والبطالة، كما يتمثل أيضا في وجود توازن في ميزان المدفوعات وسعر صرف مناسب ومستقر، هذه العوامل تسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد وتقليل الاهتزازات التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي والاستقرار العام للبلد؛

بالنسـبة لدول المصـدرة للنفط تؤدي زيادة أسـعار النفط إلى زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة أرباح الصـادرات، أما بالنسـبة للدول المسـتوردة أكدت أن ارتفاع سـعر النفط يؤثر بشـكل سـلبي على النمو الاقتصادي أي أن التأثير المباشر لزيادة أسعار النفط هو خسارة في الدخل؛

في حالة البلد المصدر للنفط يعتبر ارتفاع أسعار النفط صدمة إيجابية تعزز الاقتصاد المحلي ولكنها عموما تخلق ضغوطا أعلى للتضخم في الاقتصاد المحلي من خلال ثلاث قنوات يمر من خلالها تقلبات أسعار النفط إلى التضخم، أولا: قناة التكلفة، ثانيا: قناة سعر الصرف، ثالثا: قناة الإنفاق المالي، أما بالنسبة للدول المستوردة فقد يكون تأثير أسعار النفط في أشكال مباشرة وغير مباشرة ومؤثرة ثانية بدوره يؤدي إلى زيادة التضخم؛

بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط تعتبر زيادة أسعار النفط نعمة فهي تأتي في شكل زيادة في إيرادات الحكومة، وزيادة الاسـتثمار في المرافق البنية التحتية، وتحسـين التوقعات الاقتصـادية، وتوفير وظائف أفضـل، وتقليل الفقر وبالتالي تخفيض معادلات البطالة، أما في الدول المسـتوردة تؤدي التغييرات الكبيرة في سـعر النفط إلى عدم اليقين بشأن سعر النفط في المستقبل مما قد يؤدي إلى تأجيل الاستثمارات من قبل الشركات، وتأجيل الاستثمار له تأثير سلبي على الإنتاج والتوظيف مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة؛

في الدول المصـدرة للنفط تكون السـياسـات المالية فعالة إذا كانت أدوات هذه السـياسـات أي الإيرادات والإنفاق الحكومي والعلاقة بينهما متناسـبة، كذلك يؤدي الاعتماد على إيرادات النفط في الميزانية إلى عدم فعالية السياسات المالية ويقلل بشكل كبير من تأثير الضرائب في تقليل العجز، أما في البلدان المتقدمة المستوردة للنفط فزيادة سعر النفط يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يسبب تباطؤا في الإنتاج والإنتاجية للبلد ويزيد من مستوى

الأسعار العامة ويقلل من الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق وبالتالي يقلل من الطلب، لذا سيؤذي اقتصادها وقد يزيد من عجز ميزانيتها؛

في الدول المصدرة للنفط تكون هناك علاقة وثيقة بين سعر النفط ورصيد الحساب الجاري أي أن تغيير أسعار النفط سيؤدي إلى زيادة متساوية أو متناسبة في عائدات الصادرات لذلك ستؤدي زيادة في الأسعار إلى تحسين الحساب الجاري في الدول، أما في الدول المستوردة للنفط تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل مختلف على الحساب الجاري أي تتسبب تقلبات أسعار النفط في عدم التوازن، حيث يكون التأثير الأولي في الأجل القصير لزيادة أسعار النفط هو تدهور حساب الجاري؛

الدول المصدرة للنفط تعتبر سعر صرف العملة ممرا رئيسيا يتم من خلاله نقل تقلبات أسعار النفط المتداولة بالدولار الأمريكي إلى الاقتصاد الحقيقي والأسواق المالية، حيث تؤثر أسعار النفط على أسعار الصرف بشكل رئيسي من خلال آلية انتقال ثنائية الاتجاه تشمل كل من سلسلتي العرض والطلب، بينما في الدول المستوردة للنفط تبين أن الارتباط بين سعر النفط الخام وأسعار الصرف يستند إلى، أولا: قانون السعر الواحد، ثانيا: قناة تأثير الثروة، ثالثا: استخدام البلد للسلع المتداولة وغير المتداولة، بالإضافة مرونة الطلب على الاستيراد للنفط في دولة معينة، وعليه فيعتمد التأثير في سعر صرف على آليات تكيفها.

بعدما تم استنتاج أهم ما توصلنا إليه في الفصل الأول، سنقوم بعرض عينة والنموذج القياسي التي تناول موضوع الدراسة في الفصل الثاني المعنون بمنهجية الدراسة.

الفصل الثاني

منهجية الدراسة

تمهيـــــــد الفصـــل:

يعد التغير في أسعار البترول أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في العديد من الدول، وبالأخص في الدول المنتجة والمصدرة للبترول مثل الجزائر، حيث تعتمد الاقتصاديات البترولية بشكل كبير على عائدات البترول لتغطية نفقاتها العامة وتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم النمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق يعد فهم كيفية تأثير تغيرات أسعار البترول على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي أمرا بالغ الأهمية لواضعي السياسات والباحثين على حد سواء.

في هذا الفصل، سنقوم بتوضيح المنهجية المستخدمة في دراسة أثر تغيرات أسعار البترول على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، مع التركيز على تطبيق نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، حيث تتميز هذه النماذج بقدرتها على تحليل العلاقات الطويلة والقصيرة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية مما يجعلها أداة مناسبة لفهم تأثير التغيرات في أسعار البترول على مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر.

سنبدأ بتوضيح الإطار النظري للنماذج المستخدمة وتحديد المتغيرات الاقتصادية التي سيتم دراستها، ثم سنتطرق إلى مصادر البيانات وطريقة جمعها ومعالجتها، بعد ذلك، سنوضح خطوات بناء نماذج ARDL وتحليل النتائج المستخلصة منها، وأخيرا، سنناقش الفرضيات التي ستتم اختبارها من خلال هذا البحث وكيفية تفسير النتائج للوصول إلى استنتاجات مستنيرة تسهم في تحسين السياسات الاقتصادية في الجزائر.

تستند هذه الدراسة إلى بيانات زمنية تغطي فترة زمنية محددة، حيث سنقوم بتحليل تأثير تغيرات أسعار البترول على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي مثل معدلات النمو الاقتصادي، معدلات التضخم، ميزان المدفوعات، ومستويات البطالة، فمن خلال هذا التحليل نسعى إلى تقديم رؤية شاملة حول مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار البترول وكيفية تعزيز استقراره الاقتصادي في مواجهة هذه التقلبات.

انطلاقا مما سبق واتباعا للمنهجية المتبعة في الدراسة سوف نتطرق في هذا الفصل إلى عينة الدراسة المتمثلة في الاقتصاد الجزائري، كذا تتبع مسار متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى الأدبيات النظرية للأساليب القياسية التي تم من خلالها معالجة إشكالية الدراسة، وفي هذا الصدد قمنا بعملية المسح المكتبي لمجموعة من الدراسات السابقة، وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: عينة الدراسة

المبحث الثاني: التحليل النظري والاقتصادي لمتغيرات الدراسة

المبحث الثالث: النماذج والمقاربات القياسية المعتمدة في معالجة بيانات الدراسة

المبحث الأول: عينة الدراسة

تعد تقلبات أسعار النفط من العوامل الحاسمة التي تؤثر على الاقتصاديات العالمية، ولا سيما في الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالجزائر كواحدة من هذه الدول تأثرت بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط، مما جعل دراسة تأثير هذه التقلبات على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي أمرا بالغ الأهمية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى فهم وتحليل أثر تغيرات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى 2020، وذلك باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

يوضح الجدول (1.2) العينة المستخدمة في هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة، حيث يتبين أن معظم الدراسات ركزت على الاقتصاد الجزائري بفترات زمنية مختلفة، إن مقارنة العينة والفترات الزمنية لهذه الدراسات بالدراسة الحالية يعزز فهمنا لأهمية الفترة المختارة (1980-2020) في تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

يوضح الجدول التالي العينة المستخدمة حسب الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية كما يلي:

الجدول (1.2): العينة المستخدمة في الدراسات السابقة والدراسة الحالية

المرجع	عنوان الدراسة	البلد	حجم العينة
بلغربي فاطيمة، مداحي محمد	"أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2020)"	الجزائر	بيانات سنوية من 1990 إلى 2020
لياس عايدة، محرز نور الدين	" أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (2000-2019)"	الجزائر	بيانات سنوية من 2000 إلى 2019
بلوافي عبد المالك	"أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1971-2014)"	الجزائر	بيانات سنوية من 1971 إلى 2016
مومني لمياء	"أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر"	الجزائر	بيانات سنوية من 1990 إلى 2016
عدناني خولة، أقاسم حسناء، مقدم عبد الجليل	"أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر وقطر"	الجزائر، قطر	بيانات سنوية من 2000 إلى 2017
عبد الرحمن محمد الزهراني	"أثر التغيرات في أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية خلال الفترة الزمنية 1990-2020)	المملكة العربية السعودية	بيانات سنوية من 1990 إلى 2020
مدوري حادة، مكيديش محمد	"تأثير فيروس كوفيد-19 وسعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال سنة 2020"	الجزائر	بيانات أسبوعية من 28 فيفري إلى 25 ديسمبر 2020

BENHABIB Abderrezak, SI MoHAMMED Kamel, MALIKI Samir	"The relationship between oil price and the Algerian exchange rate"	الجزائر	بيانات شهرية من 2003 إلى 2013
Cherakrak Samir, Gaham Wahiba, Sabah Abah Noori Al-Mihyawi	"Impact of Oil Price Fluctuations on Inflation and the Exchange Rate of the Algerian Dinar, 1973-2016"	الجزائر	بيانات سنوية من 1973 إلى 2016
لموتي محمد	"أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر – دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (2000-2021)"	الجزائر	بيانات سنوية من 2000 إلى 2021
بن مسعود عطاء الله، رقاب طارق	"تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر – دراسة قياسية من 1970 إلى 2014"	الجزائر	بيانات سنوية من 1970 إلى 2014
ماحي محمد، قطاف عبد القادر	"انعكاسات أسعار النفط عبى المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول الأوبك خلال الفترة (2000-2015) دراسة قياسية استشرافية"	دول الأوبك	بيانات سنوية من 2000 إلى 2015
Shahriyar Mukhtarov, Sannur Aliyev, Javid Zeynalov	"The Effect of Oil Prices on Macroeconomic Variables: Evidence from Azerbaijan"	أذربجان	بيانات ربع سنوية من 2001 إلى 2018
Obi Ben, Awujola Abayomi, Ogwuche David	"Oil Price Shock and Macroeconomic Performance in Nigeria"	نيجيريا	بيانات سنوية من 1979 إلى 2017
Nasir M, Al-Emadi AA, Shahbaz M, Shawkat H	"Importance of Oil Shocks and the GCC Macroeconomy: A Structural VAR Analysis"	الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي	بيانات سنوية من 1980 إلى 2016
Anthony Msafiri Nyangarika, Bao-jun Tang	"Influence Oil Price towards Economic Indicators in Russia"	روسيا	بيانات سنوية من 1991 إلى 2016
Guntur Anjana Raju, Shripad Ramchandra Marathe	"Relationship Between Crude Oil prices and Macro-economic Variables: Evidence from BRICS Countries"	دول البريكس	بيانات ربع سنوية من 1999 إلى 2017
Rezgar Feizi, Khaled Ahmadzadeh, Bakhtiar Javaheri	"The Impact of Exchange Rate Fluctuations and the Oil Price Shocks on Government Budget: CGE Model Approach"	إيران	بيانات سنة 2011
Ho Thuy Tien	"Oil price shocks and Vietnam's macroeconomic fundamentals: quantile-on-quantile approach"	الفيتنام	بيانات سنوية من 1999 إلى 2020
MAYIS G. GÜLALIYEV, RAHIMA N. NURALIYEVA, RUHIYYA A. HUSEYNOVA, FIRUDIN E. HATAMOV, ALIKHANLI S. YEGANA, ELVIN S. ABDULLAYEV	"Assessing the Impact of the Oil Price Shocks on Economic Growth in Oil-Exporting Arab Countries"	الدول العربية المصدرة للنفط	بيانات سنوية من 2000 إلى 2018

الدراسة الحالية	"أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)"	الجزائر	بيانات سنوية من 1980 إلى 2020

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تلعب عينة الدراسة دورا حاسما في تحقيق دقة النتائج وإمكانية تعميمها على نطاق أوسع، كما يتضح من الجدول (1.2)، تتنوع العينات المستخدمة في الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية وحجم البيانات ونوعها، مما يعكس مدى تعقيد تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصادات المختلفة.

تشمل معظم الدراسات السابقة بيانات سنوية، مما يعكس توجها عاما في البحوث الاقتصادية التي تركز على التحليل الطويل الأجل لتقلبات أسعار النفط وتأثيرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية، على سبيل المثال، تناولت دراسة بلغربي فاطيمة ومداحي محمد تأثير تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال بيانات سنوية تمتد من عام 1990 إلى 2020، مما يتيح فهما شاملا للتحولات الاقتصادية على مدار ثلاثة عقود، وبالمثل، اعتمدت دراسة لياس عايدة ومحرز نور الدين على بيانات سنوية من 2000 إلى 2019، مركزة على العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، مما يعزز دقة التحليل من خلال استخدام نماذج إحصائية متقدمة.

من جهة أخرى، تتناول بعض الدراسات بيانات دورية مختلفة مثل البيانات الأسبوعية والشهرية والربع سنوية، مما يسمح بفحص تأثيرات قصيرة الأجل وتقلبات أكثر دقة، على سبيل المثال، استخدمت دراسة مدوري حادة ومكيديش محمد بيانات أسبوعية من 28 فيفري إلى 25 ديسمبر 2020 لدراسة تأثير فيروس كوفيد-19 وسعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري، مما يوفر فهما أكثر تفصيلا لتأثير الأحداث الجارية على الاقتصاد.

تشير الدراسات التي تعتمد على بيانات من دول مختلفة إلى أن تأثيرات تقلبات أسعار النفط ليست موحدة بل تتباين حسب السياق الاقتصادي والسياسي لكل دولة، فدراسة عدناني خولة وأقاسم حسناء ومقدم عبد الجليل التي تناولت تأثير أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وقطر، تقدم مثالا على كيفية اختلاف التأثيرات تبعا لاقتصاديات الدول المدروسة، بالمثل، استعرضت دراسة Shahriyar Mukhtarov وآخرين تأثير أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية في أذربيجان باستخدام بيانات ربع سنوية، مما يبرز أهمية تحليل البيانات الدورية لفهم ديناميكيات السوق.

أما الدراسة الحالية، فقد اختارت التركيز على الجزائر باستخدام بيانات سنوية من 1980 إلى 2020، مما يتيح تغطية طويلة الأجل وفهم أعمق للتحولات الاقتصادية على مدى أربعة عقود، هذا الاختيار يعكس أهمية الفترة الزمنية الطويلة لفهم التأثيرات التراكمية لتقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

في الختام، يتضح أن تنوع العينات المستخدمة في الدراسات السابقة يساهم في تقديم صورة شاملة ومعمقة لتأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصادات المختلفة. الدراسة الحالية، من خلال اعتمادها على بيانات سنوية طويلة الأجل، تهدف إلى تقديم تحليل شامل ومتكامل يمكن أن يكون مرجعا أساسيا لصناع القرار والباحثين في

مجال الاقتصاد الجزائري، وهذا النهج المتكامل يسمح بتطوير سياسات اقتصادية مستدامة تستند إلى فهم معمق للتأثيرات طويلة الأجل لتقلبات أسعار النفط، مما يعزز استقرار الاقتصاد الوطني في مواجهة التحديات العالمية والمحلية.

المبحث الثاني: التحليل النظري والاقتصادي لمتغيرات الدراسة

من أجل انجاز ومعالجة الاشكالية المطروحة الخاصة بالدراسة سنقوم في هذا المبحث بتحديد وتعريف متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى دراسة وتحليل تطور كل من أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2020.

المطلب الأول: نماذج ومتغيرات الدراسة

بالتركيز في عنوان الأطروحة وما تم التطرق له في الجانب النظري لدراسة يتضح جليا بأن المتغيرات الدراسة تتمثل أسعار النفط، التضخم، النمو الاقتصادي، البطالة، ميزان المدفوعات، النفقات العامة، وسعر الصرف.

من خلال هذا المطلب سيتم تبويب واستخدام النماذج التالية لتحقيق أهداف الدراسة المسطرة:

النموذج الأول: أثر سعر النفط على ميزان المدفوعات.

النموذج الثاني: أثر سعر النفط على النفقات العامة.

النموذج الثالث: أثر ميزان المدفوعات والنفقات العامة على النمو الاقتصادي.

النموذج الرابع: أثر سعر النفط على سعر الصرف.

النموذج الخامس: أثر النفقات العامة وسعر الصرف على التضخم.

النموذج السادس: أثر النفقات العامة على البطالة.

لتطبيق تلك النماذج تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي بيانات سنوية بعدد مشاهدات 40 مشاهدة في الجزائر، وعلى ضوء العينة المستخدمة في التحليل يمكن إعادة صياغة دوال النماذج السابقة كما يلي:

الصياغة الرياضية للنموذج الأول:

$$BC = c + a_1(POIL) + a_2(ER) + a_3(INF) + \varepsilon_t$$

الصياغة الرياضية للنموذج الثاني:

$$GE = c + a_1(POIL) + a_2(ER) + \varepsilon_t$$

الصياغة الرياضية للنموذج الثالث:

$$GDP = c + a_1(GE) + a_2(BC) + \varepsilon_t$$

الصياغة الرياضية للنموذج الرابع:

$$ER = c + a_1(POIL) + a_2(GE) + a_3(BOT) + \varepsilon_t$$

الصياغة الرياضية للنموذج الخامس:

$$LINF = c + a_1(LGE) + a_2(LER) + \varepsilon_t$$

الصياغة الرياضية للنموذج السادس:

$$LUN = c + a_1(LGE) + a_2(LGDP) + a_3(LINF) + \varepsilon_t$$

لتحديد وتعرف أكثر على المتغيرات المذكورة أعلاه في نماذج الدراسة وبتفصيل نستعين بالجدول التالي:

الجدول (2.2): تحديد وتعريف متغيرات الدراسة

المتغيرات	الترميز	وحدة القياس
أسعار النفط	PIOL	دولار أمريكي/ للبرميل ($/ للبرميل)
الرقم القياسي لأسعار المستهلك معبر عن التضخم	INF	الدينار الجزائري (دج)
الناتج المحلي الإجمالي معبر عن النمو الاقتصادي	GDP	الدينار الجزائري (دج)
معدل البطالة	UN	نسبة مئوية (%)
رصيد الحساب الجاري معبر عن ميزان المدفوعات	BC	نسبة مئوية (%)
النفقات العامة	GE	مليار دج
سعر الصرف العملات الأجنبية	ER	دولار أمريكي/ دج ($/ دج)
الميزان التجاري	BOT	الدينار الجزائري (دج)

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة

وقد تم استخراج وتجميع كل المعطيات الخاصة بالدراسة من:

- قاعدة بيانات منظمة الأوبك بالنسبة لأسعار النفط:

https://www.oapecorg.org/ar/Home/DataBank

- قاعدة بيانات البنك الدولي بالنسبة لتضخم، النمو الاقتصادي، البطالة، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، والميزان التجاري:

https://data.albankaldawli.org/

- قاعدة بيانات وزارة المالية بالنسبة لنفقات العامة

https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/impots-ar-3

كما يمكن توضيح متغيرات الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل (1.2): شكل توضيحي لمتغيرات الدراسة

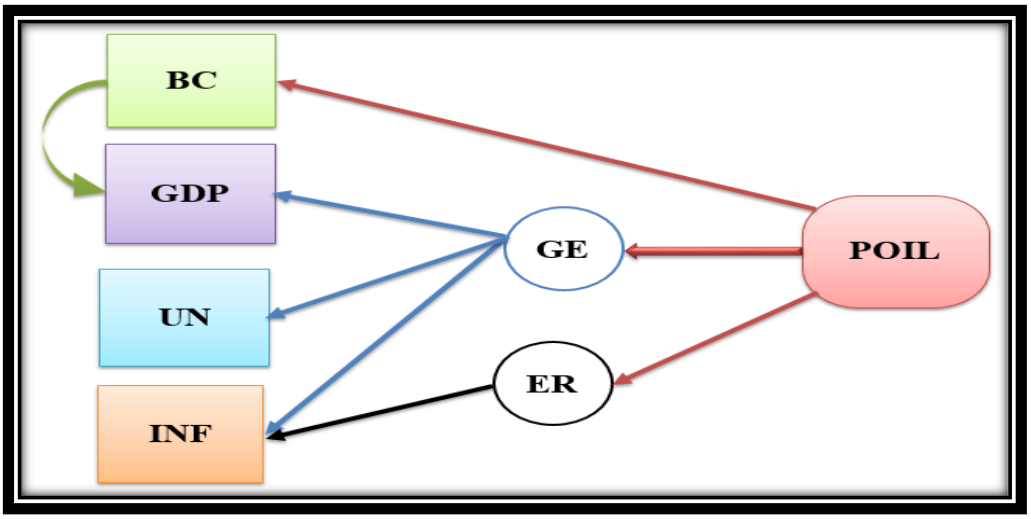

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المعلومات السابقة

المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي لأسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر للفترة (1980-2020)

بعد شرح كل متغيرات الدراسة (المستقلة والتابعة) وتحديدها بوضوح سيتم في هذا المطلب القيام بتحليل تطور هذه المتغيرات على مستوى الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة وبيان مدى استجابتها خلال حدوث الصدمات النفطية وأثناء وقوع الأزمات المالية في الجزائر.

الفرع الأول: تطور أسعار النفط في الجزائر للفترة ما بين (1980-2020)

يوضح الشكل التالي والملحق رقم (01) تطور أسعار النفط في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل (2.2): تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)

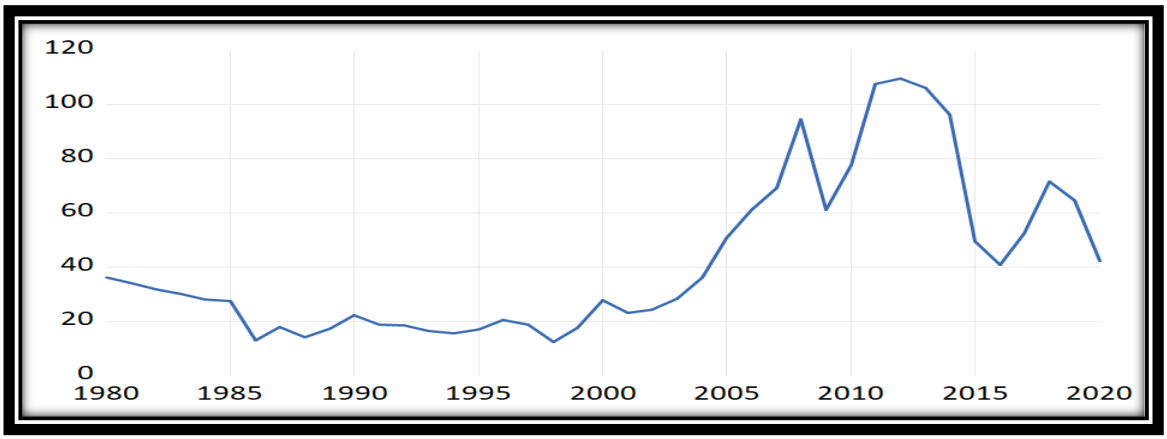

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات منظمة الأوبك أنظر الملحق رقم (01)

https://www.oapecorg.org/ar/Home/DataBank

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (1980-2020) بشكل ملحوظ حيث تراوحت قيمتها بين 36 دولار أمريكي للبرميل في سنة 1980 لتصل إلى 42.12 دولار أمريكي للبرميل خلال سنة 2020 بزيادة مقدارها 6.12 دولار للبرميل، كما بلغ أعلى مستوياته سنة 2012 بـ 109.5 دولار أمريكي للبرميل وأدنى مستوياته سنة 1998 بـ 12.3 دولار أمريكي للبرميل بفارق زيادة قدره 97.2 دولار أمريكي للبرميل.

عرفت الفترة ما بين (1980-2000) تذبذبا كبيرا في أسعار النفط تارة نحو الارتفاع وتارة نحو الانخفاض حيث تراوحت قيمته بين 36 دولار أمريكي للبرميل في سنة 1980 لينتقل إلى 27.6 دولار أمريكي للبرميل في سنة 2000، أي بانخفاض قدره 8.4 دولار أمريكي للبرميل، كما بلغ أعلى قيمة له خلال هذه الفترة سنة 1980 بـ 36 دولار أمريكي للبرميل وأدنى مستوى له سنة 1998 بـ 12.3 دولار أمريكي للبرميل، حيث نلاحظ من خلال الشكل انخفاضا مستمرا على مدار السنوات متتالية لأسعار النفط من سنة 1980 بقيمة 36 دولار أمريكي للبرميل ليصل إلى 13 دولار أمريكي للبرميل في سنة 1986، وهذا راجع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على الاقتصاد العالمي، وعليه فإن سوء تقدير منظمة الأوبك للإنتاج يعتبر من بين أسباب التي أدت لانخفاض أسعار النفط في بداية الثمانينيات، ليستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 1988 بقيمة 14.2

دولار أمريكي للبرميل نتيجة لسياسات أوبك الخاطئة وجشع دولها الأعضاء لزيادة إيرادات نفطها، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى سوء إدارة منظمة أوبك وانخفاض الطلب على البترول، كذلك المنافسة الشديدة التي واجهتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج من طرف الدول المنتجة للبترول من خارج المنظمة، بإضافة إلى تطور إنتاج بدائل البترول والفحم والغاز الطبيعي بسبب ارتفاع الأسعار الذي شهدته السوق البترولية في السبعينات، أيضا الاختلاف الحاصل بين دول الأوبك، أخيرا استخدام كل من السعودية والامارات والكويت لسياسة رفع الإنتاج احتجاجا على ارتفاع إنتاج الدول خارج المنظمة وخاصة بحر الشمال، ثم شهدت أسعار النفط تحسننا في سنتي 1989 و1990 بقيمة 17.3 دولار أمريكي للبرميل و22.3 دولا أمريكي للبرميل وهذا راجع لحرب الخليج الثانية (الحرب العراقية الكويتية) وتوقف تام لصادرات العراق والكويت بناءا على الحظر الاقتصادي الذي فرضته المنظمة، لكن هذا التحسن لم يدوم طويلا حيث انخفضت أسعار النفط في سنة 1991 لتصل إلى 18.6 دولار أمريكي للبرميل وهذا راجع لانتهاء الحرب بين العرق والكويت وهذا الانخفاض لم يتوقف بل استمر إلى غاية سنة 1995 ليصل إلى 16.9 دولار أمريكي للبرميل، وبعد تدخل منظمة الأوبك ونجاحها في ضبط الحصص استعادت أسعار النفط عافيتها سنة 1996 لتصل قيمتها إلى 20.3 دولار أمريكي للبرميل بفارق 1.7 دولار أمريكي للبرميل لكن هذا التعافي لم يدوم طويلا حيث انخفضت أسعار النفط سنة 1997 بقيمة 18.7 دولار أمريكي للبرميل ليبلغ أدنى قيمة له سنة 1998 بـ 12.3 دولار أمريكي للبرميل نتيجة تجاهل تأثيرات الأزمة المالية الأسيوية تزامنا مع قرار منظمة الأوبك برفع سقف إنتاجها وتراجع الطلب العالمي على النفط، لتقوم منظمة الأوبك بخفض إنتاجها بمقدار 03 ملايين برميل، وعليه حققت ارتفاعا ملحوظا في أسعار النفط في سنتي 1999 و2000 بـــ 17.5 دولار أمريكي للبرميل و27.6 دولار أمريكي للبرميل على التوالي وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحسن معدلات التضخم وانخفاض معدلات البطالة، حيث اتسمت أسعار النفط خلال هذه الفترة بالاعتدال في سنتي 1991 و1992 بـــ 18.6 دولار أمريكي للبرميل و18.4 دولار أمريكي للبرميل.

كما عرفت الفترة ما بين (2001-2020) تذبذبا ملحوظا بين الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط فبلغت قيمته سنة 2001 بـ 23.1 دولار أمريكي للبرميل لتبلغ سنة 2020 بـ 42.12 دولار أمريكي للبرميل بزيادة قدرها 19.02 دولار أمريكي للبرميل، كما بلغ خلال هذه الفترة أعلى قيمة له سنة 2012 بـــ 109.5 دولار أمريكي للبرميل وأدنى مستوى له سنة 2001 بقيمة 23.1 دولار أمريكي للبرميل، حيث نلاحظ من خلال الشكل الارتفاع المستمر لأسعار النفط من سنة 2001 إلى غاية سنة 2008 بمقدار 23.1 دولار أمريكي للبرميل و94.4 دولار أمريكي للبرميل على التوالي، وكان هذا الارتفاع نتيجة الطلب المتزايدة على النفط من قبل دول الشرق الأوسط، لينخفض في سنة 2009 ويصل إلى 61 دولار أمريكي للبرميل وهذا راجع للركود الاقتصادي الكبير الذي حصل عقب انفجار الذي أحدثته الأزمة المالية العالمية 2008 بسبب الانخفاض الحاد في أسعار العقارات مما أدى إلى تراجع وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم إلى أدنى مستوياتها وارتفاع معدلات

البطالة إلى أعلى مستوياتها، لكن لم يستمر هذا الانخفاض مطولا بل ارتفع في سنة 2010 بقيمة 77.4 دولار أمريكي للبرميل ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2012 بـ 109.4 دولار أمريكي للبرميل، لكن سرعان ما انخفضت أسعار النفط بشكل حاد جدا في سنوات التالية 2013، 2014، 2015، و2016 بقيم 105.9 دولار أمريكي للبرميل، 96.2 دولار أمريكي للبرميل، 49.5 دولار أمريكي للبرميل و40.7 دولار أمريكي للبرميل على التوالي، وهذا راجع لارتفاع سعر الصرف الدولار الأمريكي وتراجع الطلب على النفط من قبل الدول في المقابل زيادة المعروض منه وتوجه الأوبك نحو إنتاج النفط الصخري وهذا أدى إلى ظهور بوادر التباطؤ الاقتصادي، ليرتفع بشكل طفيف في سنتي 2017 و2018 بـ 52.4 دولار أمريكي للبرميل و71.44 دولار أمريكي للبرميل على التوالي، حيث لم يدوم هذا الارتفاع طويلا فقد انخفاض في سنتي 2019 و2020 بقيمة 64.49 دولار أمريكي للبرميل و42.12 دولار أمريكي للبرميل، وكان هذا الانخفاض بسبب الركود الذي خلفته الأزمة المالية الجديدة أو ما تعرف بأزمة كوفيد19 والتي أثرت على الاقتصاد العالمي بشكل عام وانتقل أثرها للاقتصاد الجزائري بشكل خاص، وعليه بدت آثار جائحة كورونا واضحة على الاقتصاد الجزائري فقد شهد تراجع كبير في معدل النمو الاقتصادي وزيادة في معدل البطالة بعد فقدان ملايين الوظائف في مختلف القطاعات، هذا ما أثر بشكل سلبي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

الفرع الثاني: تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر للفترة ما بين (1980-2020)

يوضح الشكل التالي والملحق رقم (01) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل (3.2): تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر للفترة (1980-2020)

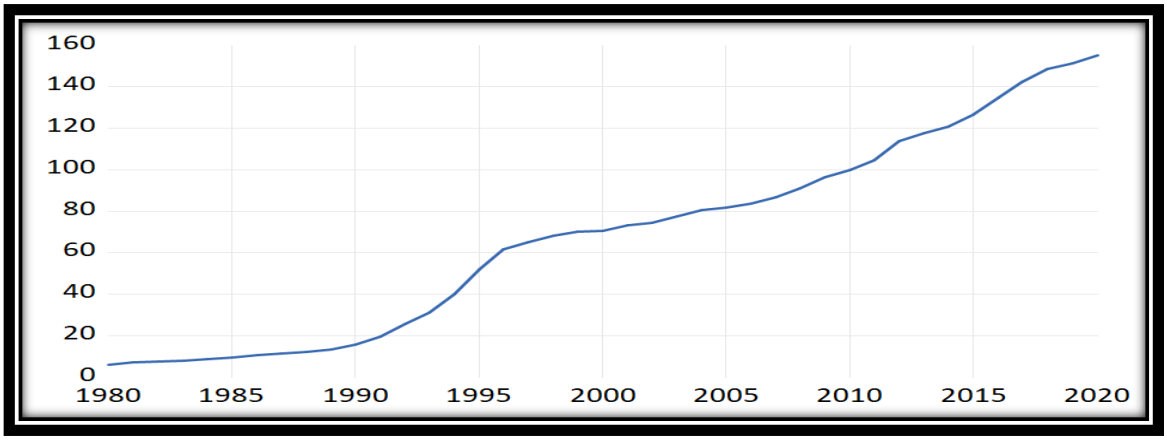

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي أنظر الملحق رقم (01)
https://data.albankaldawli.org/

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه حدوث تطورا مستمرا في أسعار التضخم في الجزائر طوال الفترة ما بين (1980-2020)، حيث ارتفع التضخم من 6.156025038 دج في سنة 1980 ليصل إلى 155.0172502 دج في سنة 2020، أي بزيادة مقدارها 148.861225162 دج، كما بلغ أعلى مستوياته سنة 2020 بـ 155.0172502 دج وأدنى مستوياته سنة 1980 بـ 6.156025038 دج.

عرفت الفترة ما بين (1980-2000) ارتفاعا مستمرا وحادا في التضخم حيث تراوحت قيمته بين 6.156025038 دج في سنة 1980 لينتقل إلى 70.438128 دج في سنة 2000، أي بزيادة قدرها 64.282102962 دج، كما بلغ أعلى قيمة له خلال هذه الفترة سنة 2000 بـ 70.438128 دج وأدنى مستوى له سنة 1980 بـ 6.156025038 دج، حيث نلاحظ من خلال الشكل الارتفاع الحاد والشديد للتضخم من سنة 1980 بـ 6.156025038 دج ليصل إلى 68.3907504 دج سنة 1998، لكن هذه الأسعار اتسمت بالاعتدال في أوائل الثمانينات أي بـ 7.05818082 دج، 7.51996298 دج، و7.968691499 دج في السنوات التالية 1981، 1982، و1983 على التوالي، ومنه يمكن إرجاع سبب هذا الارتفاع الحاد في الأسعار إلى أن الجزائر خلال هذه الفترة شهدت أزمة أمنية وسياسية حادة وأطلق عليه اسم "العشرية السوداء" والتي تسببت في عدم الاستقرار وتراجع الإنتاجية وزيادة التضخم، وعلى إثرها لجأت الجزائر للاستدانة المالية من المؤسسات النقد الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)، بالإضافة إلى انتهاج نظام اقتصاد السوق والبدء في تنفيذ برامج الاستقرار والتثبيت الاقتصادي، وخفض قيمة العملة التي الحقت الضرر بمستويات الأسعار والتي مست السلع الاستهلاكية المدعمة من قبل الدولة، أي رفع الدعم الحكومي وإجراء تحرير الأسعار، كذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض والطلب الكلي، وتدهور أسعار النفط التي نجم عليها حصول العديد من الأزمات التي أدت إلى انخفاض الإيرادات النفطية وحصول العجز في الميزانية العامة مما أدى إلى إجراء توجيهات توسيعية في الإصدار النقدي قصد تمويل هذا العجز، وهذا ما ساهم في زيادة وتيرة التضخم خلال هذه الفترة من سنة إلى أخرى، أيضا اتسمت السنتين الأخيرتين من هذه الفترة بميل نحو الاستقرار أي بـ 70.20003532 دج و70.438128 دج في 1999 و2000.

كما عرفت الفترة ما بين (2001-2020) ارتفاعا مستمرا في وتيرة التضخم حيث تراوحت قيمته بـ 73.41483508 دج سنة 2001 لتصل إلى 155.0172502 دج سنة 2020، أي بزيادة قدرها 81.60241512 دج، وبلغ أعلى قيمة له سنة 2020 بـ 155.0172502 دج وأدنى مستوى له سنة 2001 بـ 73.41483508 دج، حيث نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع كبير في الأسعار من 73.41483508 دج سنة 2001 إلى 117.5218381 دج سنة 2013، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى نمو الكتلة النقدية نتيجة ارتفاع أسعار النفط الذي أدى بدوره إلى زيادة حصيلة الإيرادات النفطية وتحسن الوضع المالي للميزانية العمومية، أيضا انطلاق تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) وبرنامج دعم النمو (2005-2009) والتي انجر عنهما زيادة حجم الانفاق الحكومي، بالإضافة إلى رفع أجور الوظيف العمومي وارتفاع تكاليف الانتاج والاستيراد، ورغم حدوث العديد من التغيرات والأزمات خلال هذه الفترة مثل الأزمة المالية العالمية 2008 إلا أنه لم يؤثر كثيرا على تغيرات الأسعار، واستمرت هذه الأسعار بالارتفاع دون توقف في باقية السنوات بـ 120.9498642 دج سنة 2014 ليصل إلى 155.0172502 دج سنة 2020، وهذا الارتفاع في أسعار التضخم راجع للانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط سنة 2014 مما أدى إلى انخفاض الإيرادات الحكومية وزاد من العجز المالي على

مستوى الميزانية العمومية، على إثرها واجهت الجزائر صعوبة في تمويل إنفاقها الحكومي لهذا لجأت السلطات الجزائرية لسياسة التمويل غير التقليدي، كما أدت جائحة كوفيد19 إلى تراجع النشاط الاقتصادي العالمي مما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري وزاد من ضغوط التضخمية، وتراجعت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها وزادت التكاليف على الحكومة، وهذا ما أدى إلى ارتفاع التضخم باستمرار خلال هذه الفترة.

الفرع الثالث: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة ما بين (1980-2020)

يوضح الشكل التالي والملحق رقم (01) تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل (4.2): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1980-2020)

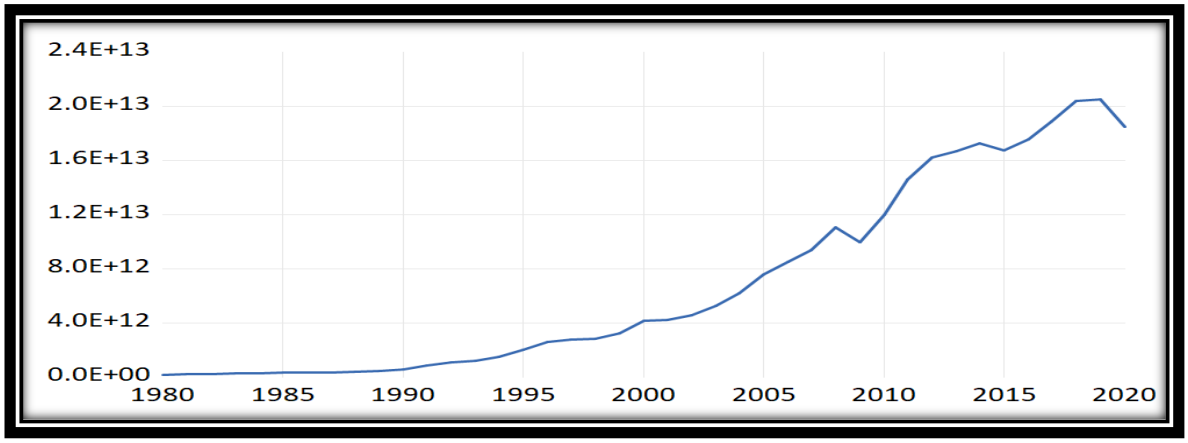

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي أنظر الملحق رقم (01)
https://data.albankaldawli.org/

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تذبذب طفيف في منحنى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020) حيث ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من 162500000000 دج في سنة 1980 ليصل إلى 18476900000000 دج في سنة 2020 بزيادة مقدارها 18314400000000 دج، كما بلغ أعلى مستوياته سنة 2019 بـ 20500200000000 دج وأدنى مستوياته سنة 1980 بـ 162500000000 دج، أي بزيادة قدرها 20337700000000 دج.

عرفت الفترة ما بين (1980-2000) ارتفاعا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي فقد تراوحت قيمته بين 162500000000 دج سنة 1980 ليصل إلى 4123510000000 دج سنة 2000 بزيادة قدرها 3961010000000 دج، فبلغ أعلى قيمة له خلال هذه الفترة سنة 2000 بـ 4123510000000 دج وأدنى مستوى له سنة 1980 بـ 162500000000 دج، حيث نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع مستمر في الناتج المحلي الإجمالي من سنة 1980 بـ 162500000000 دج ليصل إلى 844500000000 دج سنة 1991، لتتسم هذه المرحلة بالاعتدال خلال سنتي 1985 و1986 بـ 291300000000 دج و299500000000 دج على التوالي، ويرجع سبب ارتفاع النمو الاقتصادي لبرامج الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر أثناء هذه الفترة والمتمثلة في البرنامج الخماسي الأول (1980-1984) والبرنامج الخماسي الثاني (1985-1989) وهما مشرعان متكاملان وكان المراد منهما دعم وتوسيع إنتاج الاقتصاد الوطني وانعاش القطاعات الاقتصادية وإعادة

هيكلة المؤسسات المالية، وأخيرا معالجة الاختلالات التي ميزة الاقتصاد الوطني طيلة سنوات السبعينات مع بناء سوق وطنية داخلية نشطة، بالإضافة لحربي الخليج الأولى والثانية التي كانت نتيجتها ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياته، على رغم من هذا فقد شهدت الجزائر صدمة اقتصادية كبيرة بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 إلى أدنى مستوياته ليصل إلى 13 دولار أمريكي للبرميل، والذي انجرا عنه حصول فجوة على مستوى الاقتصاد الجزائري مما دفع بالسلطات الحكومية إلى إعادة النظر في خطتها التنموية واستراتيجية استثمارها، ونتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر برفقة صندوق النقد الدولي والتي أدت إلى ازدياد حصيلة الديون الخارجية وارتفع النمو الاقتصادي في السنوات التالية 1989، 1990، و1991 بـ 423300000000 دج، 555800000000 دج، و844500000000 دج على التوالي، واستمر هذا الناتج بالارتفاع في باقية فترات هذه المرحلة حيث بلغ سنة 1992 بـــ 1048200000000 دج ليصل إلى 4123510000000 دج سنة 2000، وهذا راجع لتبني الجزائر برامج إصلاحات اقتصادية جديدة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بهدف الخروج من الاقتصاد المخطط والتوجه نحو اقتصاد السوق وإنعاش الاقتصاد الجزائري وذلك ضمن برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي تتطلب مزيدا من التمويل للضائقة المالية آنذاك لجأت الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية للاقتراض مما أدى إلى تحسن النمو الاقتصادي في سنة 2000 وارتفاعه إلى أعلى مستوياته، لكن بسبب الانقلاب الأمني الخطير الذي عاشته البلاد (العشرية السوداء) أدى إلى تسجيل عجز في الميزانية العامة للدولة وانهيار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث رغم النمو الاقتصادي المعتبر الذي حققته الجزائر خلال هذه الفترة إلا أنه كان نتيجة الاستثمارات العمومية الضخمة الممولة بعائدات المحروقات.

كما عرفت الفترة ما بين (2001-2020) تذبذبا واضحا في الناتج المحلي الإجمالي صعودا ونزولا حيث تراوحت قيمته بـــ 4227110000000 دج سنة 2001 لينتقل إلى 18476900000000 دج سنة 2020 بزيادة قدرها 14249790000000 دج، وبلغ خلال هذه الفترة أعلى قيمة له سنة 2019 بـ 20500200000000 دج وأدنى مستوى له سنة 2001 بـــ 4227110000000 دج، حيث نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من سنة 2001 بـــ 4227110000000 دج ليصل إلى 11043700000000 دج سنة 2008، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط بشكل كبير خلال هذه الفترة مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية وتحسن النمو الاقتصادي، بالإضافة لاستخدم جزءا من هذه الإيرادات لتمويل برامج التنمية والاستثمار في البنية التحتية مع استمرار تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، ثم شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضا سنة 2009 بـــ 9968030000000 دج وهذا يرجع إلى تراجع نمو قطاع المحروقات بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة تراجع الطلب على النفط والغاز بفعل الأزمة المالية العالمية 2008، لكن لم يدوم هذا الانخفاض طويلا فقد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2010 بـ 11991600000000 دج ليبلغ 17228600000000 دج سنة 2014 وهذا التحسن في النمو الاقتصادي جاء تزامنا مع تطبيق الجزائر للبرنامج الخماسي لدعم التنمية (2010-2014)، لينخفض من جديد في سنة

2015 بـ 16712700000000 دج نتيجة حدوث صدمة نفطية وانهيار في أسعار النفط حيث أدت إلى تراجع الإيرادات الحكومية الجزائرية وحدوث ضـــغوط مالية مما جعل الحكومة الجزائرية تتبنى إجراءات إصـــلاحية جديدة تتمثل في دعم القطاعات خارج المحروقات (القطاع الفلاحي والصناعي) من أجل مواجهة تداعيات انخفاض أسعار النفط، بحيث لم يستمر هذا الانخفاض لناتج المحلي الإجمالي بل تحسن في سنة 2016 بـــ 17514600000000 دج ليصل في سنة 2019 إلى أعلى مستوياته بـــ 20500200000000 دج وهذا بفضل ارتفاع أسعار النفط وتحســـن الوضـــع الاقتصـــادي، حيث اتســـمت هذه المرحلة بالاعتدال في ســـنتي 2018 و2019 بـ 20393500000000 دج و20500200000000 دج على التوالي، لكن لا ريثما شـــهدت انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020 بـ 18476900000000 دج وهذا راجع للأثر الذي خلفته الأزمة اقتصادية عالمية كوفيد19 على الاقتصـــاد الجزائري من خلال تراجع الطلب العالمي على النفط وانخفاض أســـعاره مما زاد من حدة التحديات الاقتصادية.

الفرع الرابع: تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة ما بين (1980-2020)

يوضح الشكل التالي والملحق رقم (01) تطور معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل (5.2): تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (1980-2020)

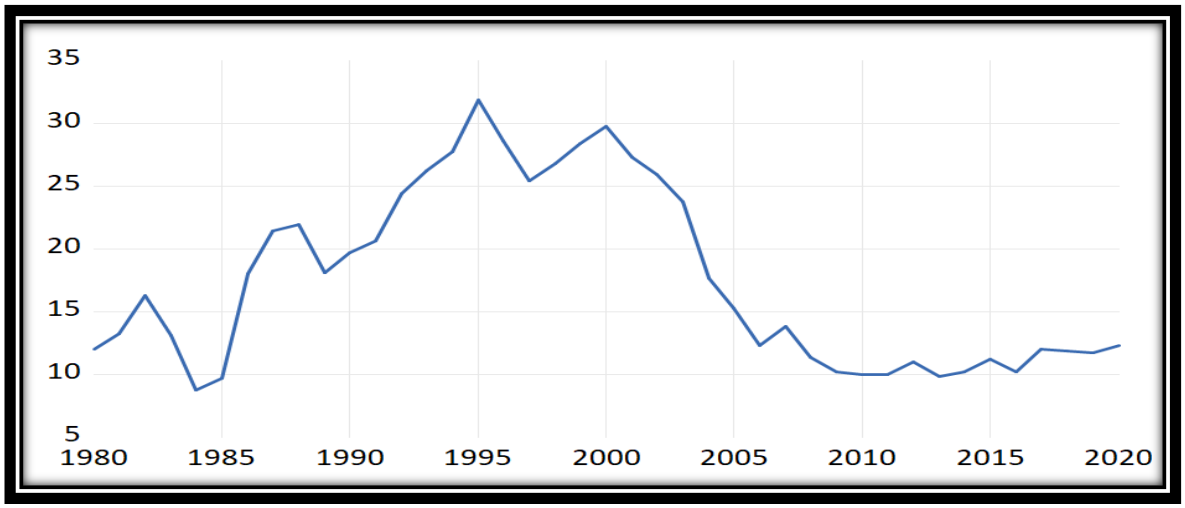

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي أنظر الملحق رقم (01)
https://data.albankaldawli.org/

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه ارتفاع معدل البطالة بشكل ضئيل جدا في الجزائر خلال الفترة (1980-2020) حيث تراوحت معدلاته بين 12% في ســنة 1980 ليصــل إلى 12.25% في ســنة 2020، أي بمعدل زيادة قدره 0.25%، كما بلغ أعلى مستوياته سنة 1995 بـــ 31.84% وأدنى مستوياته سنة 1984 بـــ 8.7% بزيادة مقدارها 23.14%.

عرفت الفترة ما بين (1980-2000) تذبذبا كبيرا وملحوظا في معدل البطالة تارة بين الارتفاع وتارة أخرى بين الانخفاض ليتراوح معدله بين 12% ســـنة 1980 ليصـــل إلى 29.77% ســـنة 2000 بمعدل زيادة قدره 17.77%، كما بلغ أعلى معدل له خلال هذه الفترة سنة 1995 بـــ 31.84% وأدنى معدل له سنة 1984 بـ

7.8%، حيث نلاحظ من خلال الشكل انخفاض مستمر لمعدل البطالة في أوائل الثمانينات من سنة 1980 بـ 12% إلى سنة 1984 بـــ 8.7%، ونرجع سبب هذا الانخفاض خلال هذه الفترة لتميزها بكثافة حجم الاستثمارات العمومية من خلال تنفيذ برنامج الخماسي الأول تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط نتيجة حرب الخليج الأولى (العراق والايران) والتي أدت إلى خلق مناصب شغل جديد، إلا أنه ابتداء من سنة 1985 ارتفعت معدلات البطالة بشكل حاد جدا بـ 9.7% إلى 21.9% سنة 1988، حيث اتسمت سنتي 1987، و1988 بالاعتدال في هذه الفترة بـــ 21.4% و21.9% على التوالي، ويمكن ارجاع سبب الارتفاع في معدل البطالة للانهيار الحاد الذي شهدته أسعار النفط سنة 1986 بـ 13 دولا أمريكي للبرميل والتي نتج عليها انخفاض في الإيرادات الحكومية وتقليص الإنفاق العام وزيادة معدلات البطالة نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية بحيث انعكست على وضعية التشغيل وأدت إلى تقليص الوظائف وكان هذا تزامنا مع تنفيذ المخطط الخماسي الثاني وارتفاع أسعار النفط الذي ساهم في تحسن معدل البطالة وانخفاضها سنة 1989 بـــ 18.1%، ولم يستمر هذا التحسن طويلا فقد ارتفعت معدلات البطالة بشكل حاد جدا في سنة 1990 بـ 19.7% لتبلغ أعلى مستوياتها سنة 1995 بـ 31.84%، وهذا الارتفاع الشديد في معدل البطالة راجع للظروف الآمنة والسياسية التي عاشتها البلاد آنذاك الذي أدى إلى تدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية وزيادة معدلات البطالة وارتفاع حجم المديونية الخارجية، وعلى إثرها قامت الجزائر بتبني برامج لتصحيح الاقتصادي بالاتفاق مع الصندوق النقد الدولي "برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني (1989-1992)، برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994-1995)، وبرنامج التعديل الهيكلي (1998-1995)" والتي هدفت إلى إعادة توجيه الاطار العام للاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، لينجر على هذا الإصلاح الاقتصادي الانخفاض في معدل البطالة في سنتي 1996 و1997 بـ 28.58% و25.43% على التوالي واستقرار الوضع الاقتصادي للبلاد، لكن ارتفعت معدلات البطالة من جديد من سنة 1998 بـــ 26.8% لتصل إلى 29.77% سنة 2000 وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط سنة 1998 إلى أدنى مستوياته بـــ 12.3 دولا أمريكي للبرميل والذي أدى لحدوث أزمة نفطية عالمية وزيادة معدل البطالة.

كما عرفت الفترة ما بين (2001-2020) تذبذبا شديدا في معدل البطالة بين الصعود ونزول فقد تراوح معدله بين 27.3% سنة 2001 ليصل إلى 12.25% سنة 2020، أي بمعدل انخفاض قدره 15.05%، فبلغ خلال هذه الفترة أعلى معدل له سنة 2001 بـــ 27.3% وأدنى مستوى له سنتي 2010 و2011 بـــ 9.96% و9.96% على التوالي، حيث نلاحظ من خلال الشكل انخفاض معدل البطالة من سنة 2001 بـ 27.1% ليبلغ سنة 2006 بـ 12.27%، وهذا التحسن راجع لارتفاع أسعار النفط الذي انعكس على تمويل التنمية الاقتصادية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي التي طبقته الجزائر خلال هذه الفترة من أجل توفير مناصب الشغل وفرص العمل وتحسين الأوضاع الاقتصادية، واستخدمت الحكومة جزءا من عائدات النفط لتنفيذ برامج تنموية ومشروعات كثيفة لامتصاص البطالة، فشهد معدل البطالة ارتفاعا طفيف في سنة 2007 بـــ 13.79% وهذا ناتج عن بوادر ظهور أزمة الرهن العقاري سنة 2008 التي أدت إلى انهيار الأسواق النفطية وزيادة معدلات البطالة، لكن سرعان

ما تحسن معدل البطالة وانخفاض من سنة 2008 بـــ 11.33% إلى 9.82% سنة 2013، بحيث اتسمت هذه الفترة بالاعتدال في سنتي 2010 و2011 بـ 9.96% و9.96% على التوالي، وكان هذا التحسن نتيجة ارتفاع في أسعار النفط وبرامج الإصلاح الاقتصادي "برنامج دعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي" التي نفذتها الجزائر في هذه الفترة والتي ساهمت في تحسن الوضعية الاقتصادية للبلاد وتحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وخفض معدل البطالة إلى مستويات مقبولة، إلا أن معدل البطالة تراجع في سنتي 2014 و2015 بـ 10.21% و11.21% على التوالي، وكان هذا الارتفاع نتيجة تدهور أسعار النفط وما حققه من تراجع حجم إيرادات الميزانية وكان السبب في عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استحداث استثمارات ومشاريع اقتصادية جديدة مع تقليص في عدد مناصب العمل وهذا ما انعكس بالسلب على النشاط الاقتصاد مما زاد من حجم القوى العاملة وضغط على سوق العمل وعليه حاولت الحكومة تنفيذ إصلاحات تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتحفيز القطاع الخاص، لترتفع بشكل طفيف جدا في سنة 2016 بـــ 10.2% واستمر هذا الانخفاض في معدل البطالة من سنة 2017 بـ 12% إلى 2019 بـ 11.7%، بحيث اتسم هذا المعدل بالاعتدال خلال هذه الفترة في سنتي 2018 و2019 بـ 11.88% و11.7% على التوالي، ليشهد معدل البطالة ارتفاعا من جديد في سنة 2020 بـ 12.25% بسبب أزمة كورونا 2019 التي أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة في الجزائر، وتأثر العديد من القطاعات الاقتصادية بشكل مباشر، وانخفاض أسعار النفط.

الفرع الخامس: تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة ما بين (1980-2020)

يوضح الشكل التالي والملحق رقم (01) تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل (6.2): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (1980-2020)

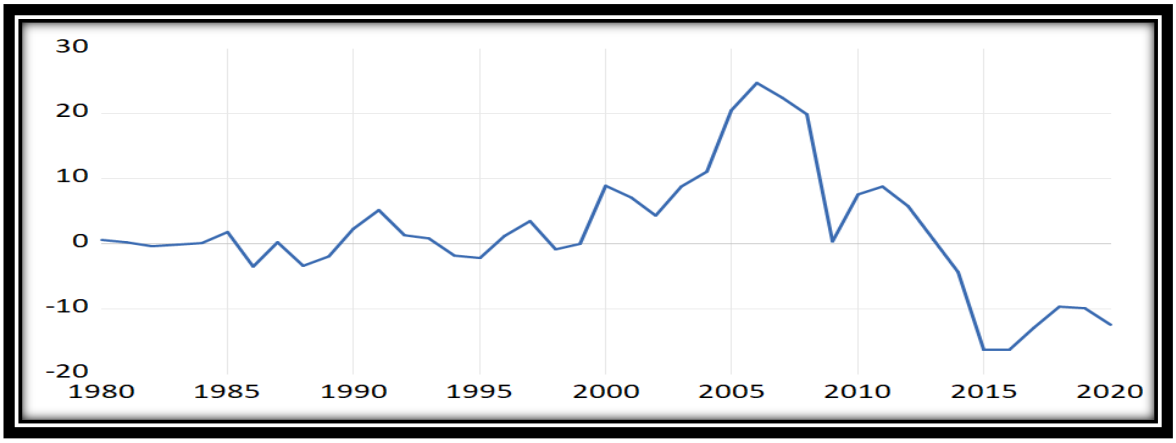

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي أنظر الملحق رقم (01)

https://data.albankaldawli.org/

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه وجود تذبذبا واضحا في منحنى رصيد ميزان المدفوعات تارة موجب وتارة أخرى سالب في الجزائر للفترة ما بين (1980-2020) حيث تراوح رصيده بين 0.59% في سنة 1980 ليصل إلى 12.48-% في سنة 2020 بعجز مقداره 13.07-%، كما بلغ أعلى رصيد له سنة 2006 بـــ 24.71% وأدنى رصيد له سنة 2016 بـ 16.37-%، بفارق زيادة قدره 41.37%.

عرفت الفترة ما بين (1980-2000) تذبذبا ملحوظا في رصيد ميزان المدفوعات بين العجز والفائض أين تراوح رصيده بين 0.59% سنة 1980 لينتقل إلى 8.93% سنة 2000 بزيادة مقدارها 8.43%، فبلغ أعلى رصيد له خلال هذه الفترة سنة 2000 بـ 8.43% وأدنى رصيد له سنة 1986 بـ 3.5-%، حيث نلاحظ من خلال الشكل انخفاض رصيد ميزان المدفوعات من سنة 1980 بـ 0.59% إلى سنة 1984 بـ 0.14% مع ظهور عجز في رصيده خلال هذه الفترة في سنتي 1982 و1983 بـ 0.41-% و0.71-% على التوالي، ليستمر هذا الانخفاض في رصيد ميزان المدفوعات من سنة 1985 بـ 1.75% ليصل في سنة 1989 بـ 1.94-%، حيث مرت هذه المرحلة بفترات عجز في سنوات التالية 1986، 1988، و1989 بـ 3.5-%، 3.45-%، و1.94-% على التوالي، وراجع هذا الانخفاض في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري لتأثره بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط وبرامج الإصلاحات الاقتصادية، حيث كانت الجزائر تتمتع بفائض في رصيد ميزان المدفوعات نتيجة لارتفاع أسعار النفط في بداية الثمانينات، لكن بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 شهدت الجزائر تدهورا كبيرا في رصيد ميزان المدفوعات وانخفضت إيرادات النفط بشكل حاد مما أدى إلى حدوث عجز كبير في الحساب الجاري، وعليه حاولت الحكومة الجزائرية تقليل العجز من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الاقتراض الخارجي مما زاد من حجم الديون الخارجية، ونتيجة لبرامج الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال هذه الفترة حققت فائض مرتفع في رصيد ميزان المدفوعات في سنتي 1990 و1991 بـ 2.29% و5.18% على التوالي، حيث اتسمت هذه الفترة باعتدال رصيد ميزان المدفوعات في سنتي 1982 و1983 بـ 0.41-% و0.17-% على التوالي، كذلك شهد رصيد ميزان المدفوعات انخفاضا حاد من سنة 1992 بـ 1.3% إلى سنة 1995 بـ 2.24-%، لتظهر فترتي عجز في رصيده في سنتي 1994 و1995 بـ 1.84-% و2.24-% على التوالي، وهذا الانخفاض راجع لتأثر رصيد ميزان المدفوعات بالأزمة الأمنية والسياسية الداخلية التي حدثت في الجزائر مما أدى إلى تراجع الاستثمار الأجنبي وتدهور أسعار النفط التي نجم عليها تراجع عوائد المحروقات، ونتيجة تبني الجزائر برنامج إصلاح اقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي الذي تضمن تحرير التجارة، تخفيض الدعم الحكومي، وتحسين بيئة الاستثمار مما أدى إلى حدوث فائض في رصيد ميزان المدفوعات في سنتي 1996 و1997 بـ 1.25% و3.45% على التوالي، وليحدث عجز من جديد في رصيد ميزان المدفوعات في سنة 1998 بـ 0.91-%، لكن لم يستمر هذا العجز طويلا فقد سجل رصيد ميزان المدفوعات فائضا في سنتي 1999 و2000 بـ 0.02% و8.93% على التوالي، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحسن الأوضاع الاقتصادية.

كما عرفت الفترة ما بين (2001-2020) تذبذبا كبيرا في رصيد ميزان المدفوعات حيث تراوح رصيده بين 7.06% سنة 2001 ليصل إلى 12.48-% سنة 2020 بعجز قدره 19.54-%، فبلغ أعلى رصيد له خلال هذه الفترة سنة 2006 بـ 24.71% وأدنى رصيد له سنة 2016 بـ 16.37-%، حيث نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع كبير جدا في رصيد ميزان المدفوعات من سنة 2001 بـ 7.06% إلى 24.16% سنة 2006 وهذا راجع لجملة البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى حصول فوائض متتالية في ميزان

المدفوعات واستفادت الجزائر من زيادة إيرادات النفط لتحسين الحساب الجاري وتقليل الدين الخارجي، بحيث استخدمت الحكومة الجزائرية جزءا من الفوائض المالية في الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع التنموية مما عزز الاقتصاد المحلي وحقق استقرار اقتصادي، ليشهد رصيد ميزان المدفوعات انخفاضا حادا من سنة 2007 بـ 22.49% إلى سنة 2009 بـــ 0.31% بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 التي أدت إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، ليرتفع هذا رصيد في سنتي 2010 و2011 بـــ 7.58% و8.84% على التوالي، وكان هذا الارتفاع نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية في البلاد بسبب استئناف ارتفاع أسعار النفط الذي ساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات، ولم يدوم هذا الارتفاع طويلا في رصيد ميزان المدفوعات لينخفض من سنة 2012 بـ 5.78% ليصل إلى 0.57% سنة 2013، ليحقق رصيد ميزان المدفوعات عجزا من سنة 2014 بـــ 4.33-% إلى سنة 2020 بـــ 12.48-%، وكان هذا العجز نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط وتفشي السريع لجائحة كوفيد19، اللذان تسببا في حدوث تدهور اقتصادي ودخوله في حالة ركود كبيرة وأثر سلبا على الطلب النفطي، مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية في الجزائر بشكل كبير وعجز في الحساب الجاري الذي زاد من عجز ميزان المدفوعات، وعليه تبنت الحكومة الجزائرية تدابير تقشفية لاحتواء العجز عن طريق التنويع الاقتصادي وزيادة حجم الصادرات غير النفطية، بالإضافة إلى خفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، حيث اتسم رصيد ميزان المدفوعات باعتدال خلال هذه الفترة في سنتي 2015 و2016 بـ 16.29-% و16.37-% على التوالي، كذلك اتسمت سنتي 2018 و2019 بالاعتدال في رصيد ميزان المدفوعات بـ 9.67-% و9.87-% على التوالي.

الفرع السادس: تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة ما بين (1980-2020)

يوضح الشكل التالي والملحق رقم (01) تطور النفقات العامة الجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل (7.2): تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (1980-2020)

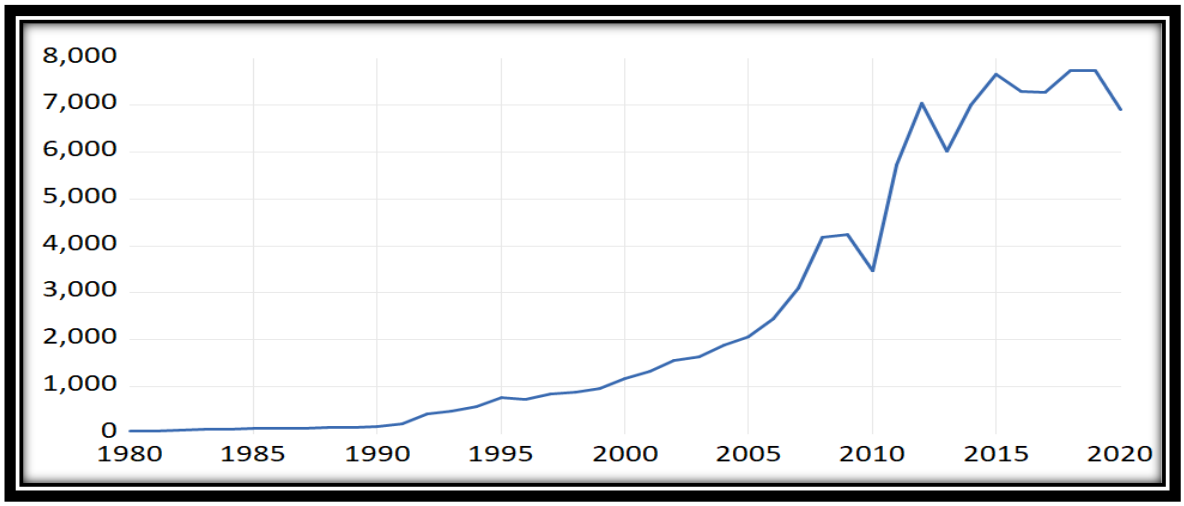

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات وزارة المالية أنظر الملحق رقم (01)

https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/impots-ar-3

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه وجود تطورا مستمرا وواضحا في منحنى النفقات العامة تارة ارتفاع وتارة أخرى انخفاض في الجزائر للفترة ما بين (1980-2020) حيث تراوحت قيمتها بين 44.02 مليار دج في سنة

1980 لتصـــل إلى 6902.8 مليار دج في ســـنة 2020 بزيادة قدرها 6858.78 مليار دج، كما بلغت أعلى مستوياتها سنة 2019 بـــ 7741.3 مليار دج وأدنى مستوياتها سنة 1980 بـــ 44.02 مليار دج، بفارق زيادة مقداره 7697.28 مليار دج.

عرفت الفترة ما بين (1980-2000) ارتفاعا مســتمرا في النفقات العامة أين تراوحت قيمتها بين 44.02 مليار دج سنة 1980 لتنتقل إلى 1178.12 مليار دج سنة 2000 بزيادة مقدارها 11341.1 مليار دج، فبلغت أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة سنة 2000 بـــ 1178.12 مليار دج وأدنى مستوى لها سنة 1980 بـــ 44.02 مليار دج، حيث نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع مستمر في النفقات العامة من سنة 1980 بـــ 44.02 مليار دج إلى سنة 1985 بـ 99.84 مليار دج، ليستمر هذا الارتفاع وتتضاعف حجم النفقات العامة من سنة 1986 بـــ 101.88 مليار دج إلى سنة 1995 بـــ 759.62 مليار دج، لكن نلاحظ انخفاض طفيف جدا في مستوى النفقات العامة سنة 1996 بـ 724.61 مليار دج، فلم يدوم هذا الانخفاض طويلا بل ارتفع حجم النفقات العامة من جديد بـــ 845.2 مليار دج سنة 1997 لتصل إلى 1178.12 سنة 2000، ويرجع هذا الارتفاع الكبير والمستمر للنفقات العامة في الجزائر لتأثرها بتدهور أسعار النفط في الثمانينات خاصة الأزمة النفطية سنة 1986 وسوء الأوضاع الأمنية والسياسية في التسعينات، التي أدت إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة خانقة تمثلت في اختلال التوازنات الداخلية والخارجية مما أدى إلى تراجع الإيرادات الحكومية وتقليص النفقات العامة، وعليه قامت الجزائر بتبني سياسة تقشفية تركز على ضبط الإنفاق لتقليل العجز المالي بحيث تم تأجيل العديد من المشاريع التنموية مما أثر سلبا على النمو الاقتصادي والبنية التحتية، واستمرت الجزائر في مواجهة تحديات اقتصادية كبيرة من خلال تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي كان أهمها ضرورة التقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

كما عرفت الفترة ما بين (2001-2020) تذبذبا كبيرا في حجم النفقات العامة بين الارتفاع والانخفاض فقد تراوحت قيمتها سنة 2001 بـ 1321.03 مليار دج ليبلغ سنة 2020 بـ 6902.8 مليار دج بزيادة مقدارها 5581.77 مليار دج، فبلغت أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة سنة 2019 بـــ 7741.3 مليار دج وأدنى مستوى لها ســـنة 1321.03 مليار دج، حيث نلاحظ من خلال الشـــكل ارتفاع النفقات العامة من ســـنة 2001 بـ 1321.03 مليار دج لتنتقل سنة 2008 بـ 4191.06 مليار دج، ويرجع هذا الارتفاع في النفقات العامة بسبب ارتفاع أسعار النفط تزامنا مع تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في الإيرادات النفطية، وعليه قامت السلطات الجزائرية بزيادة حجم الإنفاق على المشاريع الاستثمارية العمومية، لتشهد النفقات العامة انخفاض طفيف من سنة 2009 بـــ 4246.33 مليار دج إلى سنة 2010 بـ 3466.94 مليار دج نتيجة الأثر الذي خلفته أزمة الرهن العقاري 2008 على الاقتصـــادي العالمي وانتقال أثرها للاقتصاد الجزائري والتي تسببت في تدهور أسعار النفط وانخفاض الطلب العالمي عليه في الأسواق الدولية، وبالنظر لتحسن أسعار النفط تزامنا مع تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي ارتفعت النفقات العامة في سنتي 2011

و2012 بـ 5731.75 مليار دج و7040.16 مليار دج على التوالي، ليستمر حجم النفقات العامة بتضاعف من سنة 2013 بـــ 6024.14 مليار دج إلى سنة 2015 بـــ 7656.33 مليار دج، لكن نلاحظ انخفاض حجم النفقات العامة بشكل طفيف في سنة 2016 بـ 7297.49 مليار دج وسنة 2017 بـ 7282.7 مليار دج، وهذا راجع لانهيار أسـعار النفط في منتصـف سـنة 2014 والذي أدى لتراجع الإيرادات النفطية وزيادة العجز المالي ودخول السلطات الجزائرية في ضغوطات مالية جديدة، مما أجبر الحكومة على تبني إصلاحات اقتصادية جديدة تهدف إلى تنويع الاقتصـاد وزيادة الاسـتثمار في القطاعات غير النفطية وتقليل الاعتماد على النفط، وعلى ضـوء هذه الإصلاحات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية ارتفع حجم النفقات العامة في سنة 2018 بـــ 7732.1 مليار دج وسنة 2019 بـــ 7741.3 مليار دج، ولم يستمر هذا التحسن طويلا بل انخفضت النفقات العامة في سنة 2020 بـــ 6902.8 مليار دج بسبب جائحة كوفيد19 التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي وأسعار النفط، والتي أدت إلى انخفاض الإيرادات النفطية بشكل كبير وتوجيه الإنفاق نحو القطاعات الصحية والاجتماعية ورفع التدابير الوقائية، حيث اتسـمت النفقات العامة بالاعتدال خلال هذه الفترة في سـنتي 2016 و2017 بـ 7297.49 مليار دج و7282.7 مليار دج على التوالي، كذلك اتسـمت سـنتي 2018 و2019 بالاعتدال في حجم النفقات العامة بـ 7732.1 مليار دج و7741.3 مليار دج على التوالي.

الفرع السابع: تطور سعر صرف العملات الأجنبية في الجزائر للفترة ما بين (1980-2020)

يوضح الشكل التالي والملحق رقم (01) تطور سعر الصرف في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الشكل (8.2): تطور سعر صرف العملات الأجنبية في الجزائر للفترة (1980-2020)

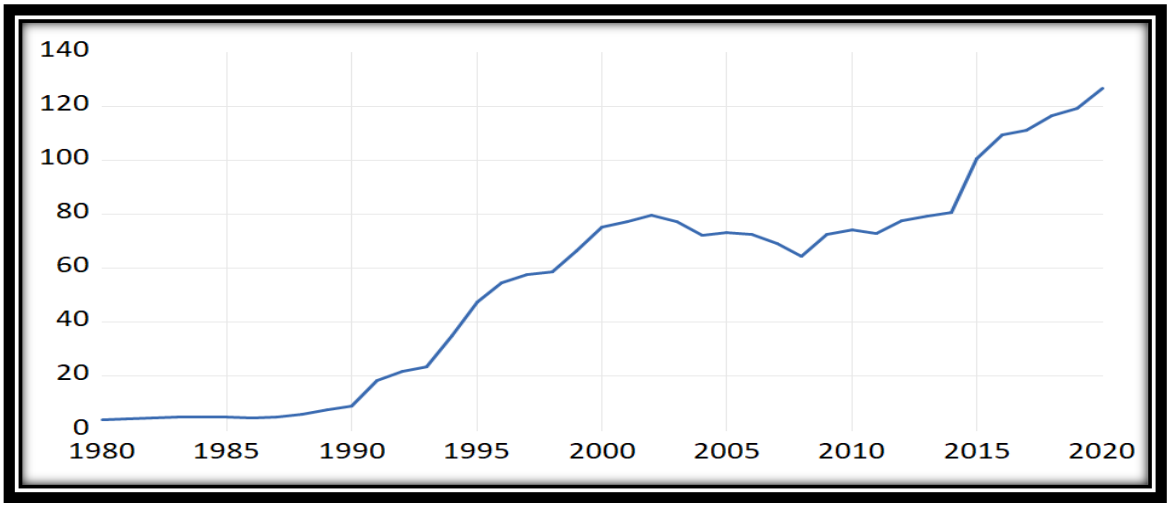

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي أنظر الملحق رقم (01)

https://data.albankaldawli.org/

نلاحظ من خلال الشـكل أعلاه حدوث تطورا مسـتمرا في منحنى سـعر الصـرف في الجزائر للفترة ما بين (1980-2020) حيث تراوحت قيمته بين 3.84 دولار أمريكي/ دج في سنة 1980 ليصل إلى 126.78 دولار أمريكي/ دج في سنة 2020 بزيادة قدرها 122.93 دولار أمريكي/ دج، كما بلغ أعلى مستوياته سنة 2020 بـ 126.78 دولار أمريكي/ دج وأدنى مستوياته سنة 1980 بـ 3.84 دولار أمريكي/ دج.

عرفت الفترة ما بين (1980-2000) ارتفاعا مستمرا في سعر الصرف حيث تراوحت قيمته بين 3.84 دولار أمريكي/ دج سنة 1980 لينتقل إلى 75.26 دولار أمريكي/ دج سنة 2000 بزيادة مقدارها 71.41 دولار أمريكي/ دج، فبلغ أعلى قيمة له خلال هذه الفترة سنة 2000 بـــ 75.26 دولار أمريكي/ دج وأدنى مستوى له سنة 1980 بـــ 3.84 دولار أمريكي/ دج، حيث نلاحظ من خلال الشكل التطور المستمر لسعر الصرف من سنة 1980 بـ 3.84 دولار أمريكي/ دج إلى سنة 1985 بـ 5.03 دولار أمريكي/ دج، ليتواصل هذا ارتفاع في سعر الصرف ويتضاعف من سنة 1986 بـ 4.7 دولار أمريكي/ دج إلى سنة 2000 بـ 75.26 دولار أمريكي/ دج، فنلاحظ خلال هذه الفترة حدوث انخفاض طفيف في سعر الصرف سنة 1986 بـــ 4.7 دولار أمريكي/ دج، وعليه أدى استقرار سعر الصرف في بداية الثمانينات إلى حدوث تحسن في قيمة الدينار الجزائري مقابل ضعف إنتاجية ومنافسة القطاع العام وخاصة القطاع غير النفطي، وفي سنة 1986 شهدت الجزائر حدوث صـــدمة نفطية عالمية أدت إلى تأكل عائدات التصـــدير وتحفيز الواردات مما جعل الحكومة الجزائرية تقترض من الخارج، ولمواجهة الانخفاض الحاد في عائدات النفط وتدهور الوضـــع الاقتصـــادي قام البنك الجزائري خلال هذه الفترة بإعادة النظر في تسيير سعر الصرف الدينار الجزائري وتبني سياسة صرف تسمح بتخفيض قيمة الدينار الجزائري، وبالنظر لتطور المستمر في سعر الصرف العملات الأجنبية (انخفاض قيمة الدينار الجزائري) أدى هذا إلى فقدان الدينار الجزائري قيمته أثناء هذه الفترة، وعليه وضعت السلطات الجزائرية برامج للإصلاح الاقتصادي تحت إشراف صندوق النقد الدولي والتي تضمنت تحرير سعر الصرف (تعويم سعر الصرف) وتبني سياسات مالية ونقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث اتسم سعر الصرف بالاعتدال خلال هذه الفترة في السنوات التالية 1981، 1982، 1983، و1984 بـــــ 4.32 دولار أمريكي/ دج، 4.59 دولار أمريكي/ دج، 4.79 دولار أمريكي/ دج، و4.98 دولار أمريكي/ دج على التوالي، كذلك اتسمت سنتي 1986 و1987 بالاعتدال في سعر الصرف بـ 4.7 دولار أمريكي/ دج و4.85 دولار أمريكي/ دج على التوالي.

كما عرفت الفترة ما بين (2001-2020) تذبذبا طفيفا في سعر الصرف صعودا ونزولا حيث تراوحت قيمته بين 77.22 دولار أمريكي/ دج في سنة 2001 ليصل إلى 126.78 دولار أمريكي/ دج سنة 2020 بزيادة مقدارها 49.56 دولار أمريكي/ دج، فبلغ أعلى قيمة له خلال هذه الفترة سنة 2020 بـ 126.78 دولار أمريكي/ دج وأدنى مستوى له سنة 2008 بـــ 64.58 دولار أمريكي/ دج، حيث نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع ضئيل في سعر الصرف من سنة 2001 بـ 77.22 دولار أمريكي/ دج إلى سنة 2002 بـ 79.68 دولار أمريكي/ دج وهذا يدل على أن البنك الجزائري اســـتمر في تخفيض قيمة الدينار الجزائري، حيث انخفض ســـعر الصرف من سنة 2003 بـ 77.39 دولار أمريكي/ دج إلى سنة 2008 بـ 64.58 دولار أمريكي/ دج وهذا ما أدى إلى تحسن قيمة الدينار الجزائري وزيادة الاحتياطات النقدية تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية بالإضافة إلى استمرار الجزائر في تطبيق إصلاحات اقتصادية مما ساعد في دعم استقرار سعر الصرف، حيث نلاحظ ارتفاع طفيف في سعر صرف العملات الأجنبية خلال هذه الفترة في سنة 2005 بـــ 73.28 دولار

أمريكي/ دج، ليرتفع ويتضاعف سعر الصرف بشكل كبير من سنة 2009 بـــ 72.65 دولار أمريكي/ دج ويبلغ أعلى مستوى له سنة 2020 بـــ 126.78 دولار أمريكي/ دج، فنلاحظ انخفاض طفيف لسعر الصرف في هذه الفترة سنة 2011 بـ 72.98 دولار أمريكي/ دج، ويرجع الارتفاع الدائم لسعر الصرف نتيجة تفاقم الأزمات المالية العالمية خلال هذه الفترة (أزمة الرهن العقاري 2008، الأزمة النفطية 2014، وأزمة كورونا 2019) مما أدى إلى قيام السلطات الجزائرية بمواصلة تخفيض قيمة الدينار الجزائري بسبب انخفاض الإيرادات النفطية وزيادة العجز المالي مع انتهاج سياسة التعويم في سعر الصرف.

يوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة وفقا للدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية كما يلي:

الجدول (3.2): المتغيرات المستخدمة في الدراسات السابقة والدراسة الحالية

المرجع	عنوان الدراسة	متغيرات الدراسة
بلغربي فاطيمة، مداحي محمد	"أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2020)"	أسعار النفط، ميزان المدفوعات
لياس عايدة، محرز نور الدين	" أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (2000-2019)"	سعر النفط، ميزان المدفوعات
بلوافي عبد المالك	"أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1971-2014)"	أسعار البترول، الانفاق العام، النمو الاقتصادي
مومني لمياء	"أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر"	أسعار البترول، النمو الاقتصادي، سعر الصرف
عدناني خولة، أقاسم حسناء، مقدم عبد الجليل	"أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر وقطر"	أسعار النفط، النمو الاقتصادي
عبد الرحمن محمد الزهراني	"أثر التغيرات في أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية خلال الفترة الزمنية 1990-2020)	أسعار النفط، النمو الاقتصادي، الرقم القياسي لأسعار المستهلك
مدوري حادة، مكيديش محمد	"تأثير فيروس كوفيد-19 وسعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال سنة 2020"	سعر النفط، سعر الصرف
BENHABIB Abderrezak, SI MoHAMMED Kamel, MALIKI Samir	"The relationship between oil price and the Algerian exchange rate"	سعر النفط، سعر الصرف
Cherakrak Samir, Gaham Wahiba, Sabah Abah Noori Al-Mihyawi	"Impact of Oil Price Fluctuations on Inflation and the Exchange Rate of the Algerian Dinar, 1973-2016"	سعر النفط، التضخم، سعر الصرف
لموتي محمد	"أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر – دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (2000-2021)"	أسعار النفط، التضخم

بن مسعود عطاء الله، رقاب طارق	"تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر – دراسة قياسية من 1970 إلى 2014"	أسعار النفط، البطالة
ماحي محمد، قطاف عبد القادر	"انعكاسات أسعار النفط عبى المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول الأوبك خلال الفترة (2000-2015) دراسة قياسية استشرافية"	أسعار النفط، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات
Shahriyar Mukhtarov, Sannur Aliyev, Javid Zeynalov	"The Effect of Oil Prices on Macroeconomic Variables: Evidence from Azerbaijan"	سعر النفط، النمو الاقتصادي، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، سعر الصرف
Obi Ben, Awujola Abayomi, Ogwuche David	"Oil Price Shock and Macroeconomic Performance in Nigeria"	سعر النفط، النمو الاقتصادي، التضخم، سعر الصرف
Nasir M, Al-Emadi AA, Shahbaz M, Shawkat H	"Importance of Oil Shocks and the GCC Macroeconomy: A Structural VAR Analysis"	سعر النفط، النمو الاقتصادي، التضخم، الميزان التجاري
Anthony Msafiri Nyangarika, Bao-jun Tang	"Influence Oil Price towards Economic Indicators in Russia"	سعر النفط، النمو الاقتصادي، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، سعر الصرف
Guntur Anjana Raju, Shripad Ramchandra Marathe	"Relationship Between Crude Oil prices and Macro-economic Variables: Evidence from BRICS Countries"	سعر النفط، النمو الاقتصادي، التضخم، سعر الصرف
Rezgar Feizi, Khaled Ahmadzadeh, Bakhtiar Javaheri	"The Impact of Exchange Rate Fluctuations and the Oil Price Shocks on Government Budget: CGE Model Approach"	سعر النفط، سعر الصرف، الموازنة العامة
Ho Thuy Tien	"Oil price shocks and Vietnam's macroeconomic fundamentals: quantile-on-quantile approach"	سعر النفط، سعر الصرف، النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، التضخم
MAYIS G. GÜLALIYEV, RAHIMA N. NURALIYEVA, RUHIYYA A. HUSEYNOVA, FIRUDIN E. HATAMOV, ALIKHANLI S. YEGANA, ELVIN S. ABDULLAYEV	"Assessing the Impact of the Oil Price Shocks on Economic Growth in Oil-Exporting Arab Countries"	أسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي
الدراسة الحالية	"أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)"	أسعار النفط، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، النفقات العامة، الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تلعب متغيرات الدراسة دورا أساسيا في تحديد أهداف البحث والتحليل، كما هو موضح في الجدول (3.2)، فإن الدراسة الحالية تتقاطع مع العديد من الدراسات السابقة من حيث التركيز على تأثير تقلبات أسعار

النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، هذا التشابه يعزز من موثوقية النتائج ويؤكد على أهمية العوامل المدروسة في فهم وتحليل الأداء الاقتصادي للبلاد.

تشير الدراسات السابقة إلى مجموعة واسعة من المتغيرات التي تشمل أسعار النفط، التضخم، النمو الاقتصادي، البطالة، ميزان المدفوعات، سعر الصرف، النفقات العامة، والميزان التجاري، تناول هذه المتغيرات في الدراسة الحالية يساهم في بناء إطار شامل لتحليل التأثيرات الاقتصادية لتقلبات أسعار النفط، فمثلا، دراسة بلغربي فاطيمة ومداحي محمد ركزت على العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات، مما يبرز أهمية هذا المتغير في فهم التوازن الاقتصادي للبلاد، كذلك، دراسة لياس عايدة ومحرز نور الدين استعرضت تأثير أسعار النفط باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، مما يقدم أدوات تحليلية قيمة لفهم العلاقات الاقتصادية المعقدة.

توسعت الدراسات اللاحقة مثل دراسة بلوافي عبد المالك التي استعرضت تأثير تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، مما يضيف بعدا جديدا للتحليل من خلال ربط النفقات العامة بالأداء الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك، تطرقت دراسات أخرى مثل دراسة مومني لمياء وعدناني خولة إلى العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي وسعر الصرف، مما يوضح التأثيرات المتعددة لهذه التقلبات على جوانب اقتصادية مختلفة.

إن التنوع في المتغيرات المدروسة يعكس تعقيد الاقتصاد الجزائري وأهمية فهم التفاعلات بين هذه المتغيرات لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام، فمثلا، دراسة عبد الرحمن محمد الزهراني التي ركزت على تأثير التغيرات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في السعودية، ودراسة مدوري حادة ومكيديش محمد التي تناولت تأثير فيروس كوفيد-19 وسعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري، تقدمان سياقات مقارنة تساعد في استنباط نتائج أكثر دقة وشمولية.

الدراسة الحالية تسعى إلى دمج جميع هذه المتغيرات لفهم أعمق لتأثير تقلبات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، هذا النهج المتكامل يتيح للباحثين وصناع القرار النظر في التأثيرات المتعددة للأحداث الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المحلي، على سبيل المثال، دراسة بن مسعود عطاء الله ورقاب طارق التي تناولت تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر تقدم دلالات حول كيفية تأثير التغيرات في سوق النفط على سوق العمل.

في الختام، يمكن القول إن الدراسة الحالية، من خلال تحليلها لمجموعة متنوعة من المتغيرات التي تمت دراستها في السابق، توفر رؤية شاملة ومتكاملة عن تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، هذا التحليل الموسع يمكن أن يساعد في تطوير سياسات اقتصادية أكثر فعالية واستدامة في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية، على ضوء هذا، يصبح من الضروري للمستقبل أن تدرج دراسات إضافية تتناول متغيرات جديدة أو تركز على فترات زمنية أحدث لتقديم نظرة محدثة ومستندة إلى بيانات حديثة، مما يساهم في تعميق فهمنا لتأثيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: النماذج والمقاربات القياسية المعتمدة في معالجة بيانات الدراسة

من أجل وضع وإعطاء إجابة دقيقة لمدى أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة المذكورة، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من البرامج الإحصائية التي تم بها معالجة دراستنا ومن بينها (EViews$_{12}$) بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في التحليل البيانات والمعطيات الخاصة بالدراسة، وكذلك الطرق والنماذج القياسية التي تقوم عليها دراسة من أجل تحديد العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة، وذلك بالاعتماد على منهج الحدود للتكامل المشترك المستند على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة (ARDL).

المطلب الأول: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

نتطرق في هذا الفرع إلى دراسة طبيعة واستقراريه السلاسل الزمنية التي تمثل إحدى أهم الطرائق الرياضية والإحصائية التي تتناول سلوك الظواهر المدروسة وتفسيرها عبر فترات زمنية ممتدة.

الفرع الأول: طبيعة استقرارية السلاسل الزمنية إحصائيا

تعرف السلسلة الزمنية احصائيا أنها سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشرة بالدليل (t) والذي يعود إلى مجموعة دليلية (T)، ويرمز للسلسلة الزمنية عادة بـ $\{Y(t), t \in T\}$، وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي (الزمن) والآخر متغير الاستجابة (قيمة الظاهرة المدروسة) ويمكن التعبير عليها رياضيا كالتالي: $\{Y = f(t)\}$، أما إذا كانت هناك عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) إلى جانب متغير الزمن مؤثرة في الظاهرة قيد الدراسة (Y) فنستخدم العلاقة الرياضية التالية: $\{Y = f(t,\ x_1, x_2, \dots\dots\dots, x_k)\}$. (حسن و شومان، 2013، صفحة 176)

كما تتكون بيانات السلاسل الزمنية من مشاهدات متغير واحد أو أكثر خلال فترة من الزمن منظمة بترتيب تسلسلي زمني مثل: سنوي، نصف سنوي، فصلي، شهري، أسبوعي، يومي، وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا، فعند بناء السلسلة الزمنية وقبل استخدامها في التحليل أو التنبؤ لابد من التأكد بأن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع، ويشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين سواء أكان إقليما أو ولاية أو مؤسسة وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة، فتجدر الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة ما لا تعطى جاهزة وقابلة للتحليل مباشرة حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة (السواعي، 2018، صفحة 28؛ شيخي، 2011، صفحة 195، 196)، لهذا تنقسم السلاسل الزمنية تبعا لخاصية الاستقرار إلى:

أولا: سلاسل مستقرة: وهي التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي لا يوجد فيها اتجاه عام نحو الزيادة أو النقصان على حد سواء (لا تحتوي على جذر الوحدة)، ولتكون

السلاسل الزمنية مستقرة بشكل تام يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية: (بقاص، 2020/2019، صفحة 77؛ بن ختم، 2016/2015، صفحة 130)

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $[E(Y_t) = E(Y_{t+m}) = \mu]$؛
- ثبات التباين عبر الزمن $[Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \delta^2]$؛
- التغاير المستقل عن الزمن: أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير $[Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = Y_k]$.

ثانيا: سلاسل غير مستقرة: وهي التي يتغير متوسطها باستمرارر، بالزيادة أو النقصان (تحتوي على جذر الوحدة)، ففي حالة كون السلسلة الزمنية غير مستقرة ستظهر لنا مشكلة تدعى الانحدار الزائف، ويقصد به وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما، أو بصوره عامة فإن الانحدار الزائف هو إذا كانت كل من (X) و(Y) تحتوي على جذر وحدة فإن تقدير المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لهذا الانحدار يؤدي إلى نتائج خاطئة كليا أو مضللة وغير صحيحة. (الجبوري، 2018، صفحة 76)

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لمعرفة ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أو غير مستقرة، فيجب اتباع الخطوات والأساليب التالية:

أولا: التحليل البياني: يعد رسم البيانات الخطوة الأولى في تحليل أي سلسلة زمنية، فمن خلال الرسم تكون لدينا فكرة جيدة عن استقرارية السلسلة من عدمها أي احتوائها على مركبة موسمية أو اتجاه عام أو قيم شاذة وعدم الاستقرارية الذي يقود إلى التحويلات الممكنة على البيانات، لذا فإن رسم السلسلة يوضح مدى حاجتها إلى التحويل المناسب لتستقر في متوسطها أو تباينها قبل أي تحليل، وعليه فإن هذا التحليل يعطي فكرة مبدئية وأولية حول ما إذا كانت سلسلة زمنية معينة ساكنة أم لا، وتجدر الإشارة إلى أن تحليل سلسلة زمنية دون رسمها أولا يعرض للكثير من المشاكل. (شبيب، 2016، صفحة 29؛ جيجاراتي، 2019، صفحة 355)

الشكل التالي يوضح بعض حالات تطور السلسلة الزمنية: (شعراوي، 2005، صفحة 108، 109)

الشكل (9.2): السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة

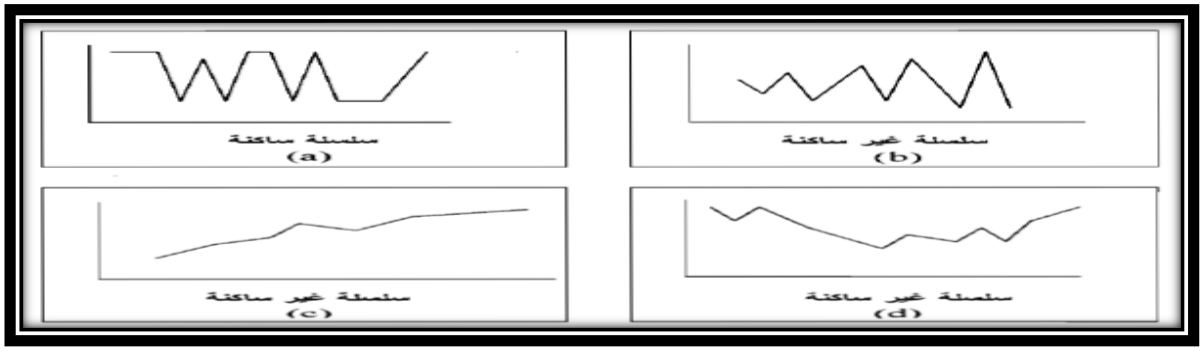

المصدر: (شعراوي، 2005، صفحة 109)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن بيانات السلسلة الزمنية في الشكل (a) تتأرجح بشكل ثابت حول خط وسط ثابت تقريبا قد يكون هذا دليل تقريبي للاعتقاد باستقراريه السلسلة، أما بالنسبة للسلسة الزمنية في الشكل (b) فبالرغم من أن ليس لها اتجاه عام إلا أن تشتت البيانات يتزايد بزيادة الزمن وهذا دليل على عدم استقرارية هذه السلسلة، وفيما يخص السلسلة الزمنية في الشكل (c) فهي غير مستقرة لأن لها اتجاه خطي عام بالزيادة، وأخيرا السلسلة الزمنية في الشكل (d) فهي أيضا غير مستقرة لأن لها اتجاه عام من الدرجة الثانية.

ثانيا: دراسة دالة الارتباط الذاتي: تدعيما لما تم ملاحظته من خلال الخطوة السابقة (التمثيل البياني للسلسلة الزمنية) وقصد التأكد من استقرارية السلسلة الزمنية، سوف نقوم بدراسة دالة الارتباط الذاتي من خلال رسم تمثيلها البياني (correlogram) أولا ثم اجراء اختبار المعنوية الاحصائية لمعاملاتها ثانيا فكرة عن مدى استقرارية السلسلة الزمنية، لكن قبل ذلك لابد من الاشارة إلى أن دالة الارتباط الذاتي تهتم بدراسة الارتباطات الموجودة بين المشاهدات لفترات مختلفة للسلسلة ذاتها وأن قيم المشاهدات للمتغيرات المدروسة غير مستقلة عن بعضها، وعليه تحدث مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية عندما ترتبط البواقي العشوائية مع بعضها البعض أي أن قيمة المتغير العشوائي (U_t) في السنة (t) يرتبط مع قيمته السابقة (U_{t-1}) أو مع قيمته اللاحقة (U_{t+1})، حيث تمثل معاملات دالة الارتباط الذاتي $[\hat{P}(K)]$ عند الفجوة (K) بالعلاقة التالية: (رمضاني، 2021/2020، صفحة 209، 210؛ العذاري، 2010، صفحة 99)

$$\hat{P}(K) = \frac{\hat{\gamma}_k}{\hat{\gamma}_0}$$

حيث:

$$\hat{\gamma}_k = \sum \frac{(Y_t - \bar{Y})(Y_{t-k} - \bar{Y}_{t-k})}{T}$$

$$\hat{\gamma} = \sum \frac{(Y_t - \bar{Y})^2}{T}$$

حيث تمثل: T: حجم العينة، وk: طول الفجوة الزمنية، وتتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي $\hat{P}(k)$ بين (-1) و(+1).

نقول عن سلسلة زمنية أنها مستقرة إذا كان معامل الارتباط الذاتي يساوي الصفر أو قريب منه لأي فجوة أكبر من الصفر، أما إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة فإن الخطوة الموالية هي محاولة تفريقها بهدف الحصول على سلسلة محولة ومستقرة، لهذا فعند تحليل دوال الارتباط الذاتي لسلسلة زمنية يجب اختبار الفرضية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية للسلسلة الزمنية، فتوضع فرضية العدم في مقابل الفرضية البديلة بمعنى اختبار الفرضيتين: (شيخي، 2011، صفحة 203، 204)

$$\begin{cases} H_0: p(k) = 0 \\ H_1: p(k) \neq 0 \end{cases}$$

ما يؤكد الملاحظة المستنتجة من رسم التمثيل البياني لمعاملات دالة الارتباط الذاتي هو التطرق لاختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي مجمعة، وذلك باستخدام إحصائية (Q) التي اقترحها (Box) و(Pierce) سنة (1970) أو التي اقترحها كل من (Ljeng) و(Box) والمعرفتان على الترتيب بالعلاقتين التاليتين: (شيخي، 2011، صفحة 205؛ رمضاني، 2021/2020، صفحة 210)

$$Q = T \sum_{K=1}^{K} \hat{P}^2 (k)$$

$$Q^* = T(T+2) \sum_{K=1}^{K} \frac{\hat{P}^2 (k)}{T-k}$$

بما أن كلا الإحصائيتين (Q) و(Q^*) تتبعان توزيع كاي تربيع (X^2) وبدرجات حرية (K) وبنسب معنوية (α) في ظل العينات الكبيرة الحجم، فمع ذلك يمكن استخدام إحصائية (Q^*) في حالة العينات الصغيرة الحجم لأنها تعطي نتائج أفضل. (عطية، 2005، صفحة 653، 654)

إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية (Q) أو(Q^*) تزيد عن القيمة الجدولية لتوزيع كاي تربيع (X^2) عند مستوى المعنوية المختار (α)، أي $\{Q > X_\alpha^2 (K)\}$ ففي هذه الحالة نرفض فرضية العدم القائلة بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر وهذا يعني أن السلسلة الزمنية قيد الدراسة غير مستقرة، أما إذا تحقق العكس فالسلسلة الزمنية محل الدراسة تتصف بالاستقرارية، أي $\{Q < X_\alpha^2 (K)\}$ وهو ما يعني رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية. (شيخي، 2011، صفحة 205؛ عثماني، 2022/2021، صفحة 195)

ثالثا: اختبارات جذر الوحدة: تستخدم هذه الاختبارات لتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية، فوجود جذر الوحدة يعني عدم سكون بيانات السلسلة، وكذا يعني وجوده في أي من السلاسل الزمنية على اختلافها وأن متوسط المتغير وتباينه غير مستقلين عبر الزمن. (الكرعاوي، 2018، صفحة 05)

عليه فإن هذه الاختبارات لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، فمن أجل فهم هذه الاختبارات لابد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة: (شيخي، 2011، صفحة 206؛ بن ختم، 2016/2015، الصفحات 130-132)

- **النموذج (TS)**: هذه النماذج غير مستقرة وتبرز عدم استقرارية تحديدية، وتأخذ الشكل الرياضي التالي:

$$Y_t = f(t) + \varepsilon_t$$

حيث تمثل: $f(t)$: دالة كثير حدود للزمن (خطية أو غير خطية)، وε_t: تشويش أبيض.

وأكثر هذه النماذج انتشارا يأخذ شكل كثير الحدود من الدرجة الأولى، وتكتب من الشكل:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 t + \varepsilon_t$$

فهذا النموذج غير مستقر لأن متوسطه $\{E(Y_t)\}$ مرتبط بالزمن، لكننا نجعله مستقرا بتقدير المعالم $(\hat{\alpha}_1, \hat{\alpha}_2)$ بطريقة المربعات الصغرى العادية، وطرح المقدار $(\hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 t)$ من (Y_t) أي:

$$Y_t - (\hat{\alpha}_0 + \hat{\alpha}_1 t)$$

➢ **النموذج (DS)**: هذه النماذج أيضا غير مستقرة وتبرز عدم الاستقرارية العشوائية، وتأخذ الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

ويمكننا جعلها مستقرة باستعمال الفروق أي:

$$\nabla^d Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

حيث تمثل: β: ثابت حقيقي، وd: درجة الفروقات، وغالبا تستعمل الفروقات من الدرجة الأولى في هذه النماذج (d=1)، وتكتب من الشكل:

$$\nabla Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

وتأخذ هذه النماذج شكلين:

- إذا كانت $(\beta = 0)$ يسمى النموذج (DS) بدون مشتقة ويكتب من الشكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وبما أن (ε_t) هو تشويش أبيض، فإن النموذج يسمى نموذج السير العشوائي وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.

ومن أجل إرجاع صفة الاستقرارية لنموذج السير العشوائي، فإنه يكفي تطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى وعليه تصبح الصيغة الرياضية كالتالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t \leftrightarrow (1 - D)Y_t = \varepsilon_t$$

- إذا كانت $(\beta \neq 0)$ يسمى النموذج (DS) بالمشتقة ويكتب من الشكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

ولتحقيق صفة الاستقرارية لهذا النموذج، فإننا نطبق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى، فتصبح الصيغة الرياضية كالتالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \beta + \varepsilon_t \leftrightarrow (1 - D)Y_t = \beta + \varepsilon_t$$

ولمعالجة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة جذر الوحدة واختبار استقراريتها وتحديد درجة تكاملها، فقط تم وضع العديد من الطرق والأساليب والاختبارات المهمة والتي سوف نعرض أحدها على النحو التالي:

I. اختبار ديكي فولر المطور (ADF): قدم ديكي فولر صيغ أخرى لهذا الاختبار وذلك نتيجة القصور الذي شهدته النماذج السابقة لاختبار ديكي فولر البسيط سنة (1979) والذي كان يستند على فرضية أن الأخطاء غير مرتبطة، لهذا تم تطويره سنة (1981) من قبل ديكي فولر ليصبح معروف باسم ديكي فولر المطور، وذلك من أجل إزالة أثر الارتباط الذاتي من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطأة للتخلص من الارتباط الذاتي لحد من الخطأ، ومن ثم تصبح غير مرتبطة ذاتيا، ولتحديد عدد الفجوات الزمنية (P) يتم عادة استخدام معايير (Schwarz, Akaike)، كما يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير معلمات النماذج الثلاثة، ويرتكز هذا الاختبار على الصيغ الثلاثة التالية: (زقرير، 2015/2014، صفحة 246؛ فرحان و إسماعيل، 2017، صفحة 44)

- **النموذج الرابع**: لا يحتوي هذا النموذج على حد ثابت ولا على اتجاه عام، ويعطي بالصيغة التالية:

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

- **النموذج الخامس**: يحتوي هذا النموذج على حد ثابت، ويعطي بالصيغة التالية:

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta x_{t-j+1} + C + \varepsilon_t$$

- **النموذج السادس**: يحتوي هذا النموذج على حد ثابت واتجاه عام، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\Delta x_t = px_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \, \Delta x_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t$$

يستند اختبار (ADF) على اختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة بمعنى أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، في مقابل اختبار الفرضية البديلة التي تنص بعدم وجود جذر الوحدة وهو ما يعني بأن السلسلة الزمنية مستقرة، أي: (لمحنط، 2020/2019، صفحة 108)

$$\begin{cases} H_0: \alpha = 0 \\ H_1: \alpha < 0 \end{cases}$$

يتم اختبار كل من الفرضية الصفرية والفرضية البديلة في اختبار (ADF) من خلال مقارنة القيم المحسوبة (t) مع القيم الجدولية لديكي فولر المطور، فإذا كانت القيمة المحسوبة (t) أكبر من قيمة الجدولية فإننا نرفض فرضية العدم (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1) بمعنى أن السلسلة الزمنية محل الدراسة مستقرة وخالية من جذر الوحدة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة (t) أقل من الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم (H_0) ونرفض الفرضية البديلة (H_1) أي أن السلسلة الزمنية للمتغيرات المدروسة غير مستقرة وتحتوي على جذر الوحدة وسيتم أخذ الفروق الأولى، فإذا حققت السلسلة الاستقرار فإن المتغير يعد متكاملا من الدرجة الأولى {I(1)}، أما إذا لم تحقق ذلك الاستقرار فتؤخذ الفروق من درجة أعلى وهكذا حتى تصبح السلسلة مستقرة. (الجبوري، 2018، صفحة 77؛ حسن و شومان، 2013، صفحة 182)

II. اختبار Zivot and androws: ظهر هذا نوع من اختبارات جذر الوحدة ليأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية، والذي يعتمد اطاره النظري على ثلاث نماذج هي: (بلهوشات، 2023/2022، صفحة 148، 149)

- **النموذج الأول**: يعطي بالصيغة التالية:

$$\Delta y_t = c + \alpha y_{t-1} + \beta t + yDU_t + \sum_{j=1}^{k} d_j \, \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$$

- **النموذج الثاني**: يعطي بالصيغة التالية:

$$\Delta y_t = c + \alpha y_{t-1} + \beta t + \theta DT_t + \sum_{j=1}^{k} d_j \, \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$$

- **النموذج الثالث:** يعطى بالصيغة التالية:

$$\Delta y_t = c + \alpha y_{t-1} + \beta t + yDU + \theta DT_t + \sum_{j=1}^{k} d_j \, \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$$

يلاحظ هنا أن النماذج الخاصة بهذا الاختبار تحتوي ثلاثتها على ثابت واتجاه عام، كما أنها احتوت أيضا على متغيرات وهمية تمثل مكان حدوث الصدمة، حيث Dut متغيرا وهميا Dummy Variable يعكس متوسط التغير في قاطع الدالة Intercept Function، نتيجة لحدوث صدمة في تاريخ معين Break date، بينما يمثل DTt متغيرا وهميا Dummy Variable يمثل التغير في الاتجاه العام للدالة نتيجة لصدمة تحدث في تاريخ معين Break date، وتأخذ هذه المتغيرات القيم الأتية:

$$DU_t = \begin{cases} 1 \dots \dots \dots if \dots t > TB \\ 0 \dots \dots \dots Otherwise \end{cases}$$

$$DT_t = \begin{cases} t - TB \dots \dots \dots if \dots t > TB \\ 0 \dots \dots \dots Otherwise \end{cases}$$

حيث TB هو تاريخ حدوث الصدمة، وt هي الزمن، ويرجع في العديد من الدراسات أن استخدام النموذج C في عملية الكشف على استقرار السلاسل الزمنية هو الأفضل والأقوى من حيث النتيجة، لأن ها النموذج يمثل التغيرات الهيكلية التي يمكن أن يحصل في قاطع الدالة، وفي الاتجاه العام معا، ويقوم هذا الاختبار على الفرضين:

$$Hypotheses \rightarrow \begin{cases} H_0 : \ \alpha = 0 \\ H_1 : \ \alpha \neq 0 \end{cases}$$

بذلك يتم اختبار فرض العدم H_0 القاضي بأن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، وأنها غير مستقرة، مقابل الفرض البديل H_1 القاضي بأن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة، وأنها مستقرة.

يمكن توضيح منهجية ديكي فولر المطور (ADF) في اختبار جذر الوحدة من خلال الشكل المبسط التالي:

الشكل (10.2): منهجية ديكي فولر المطور في اختبار جذر الوحدة

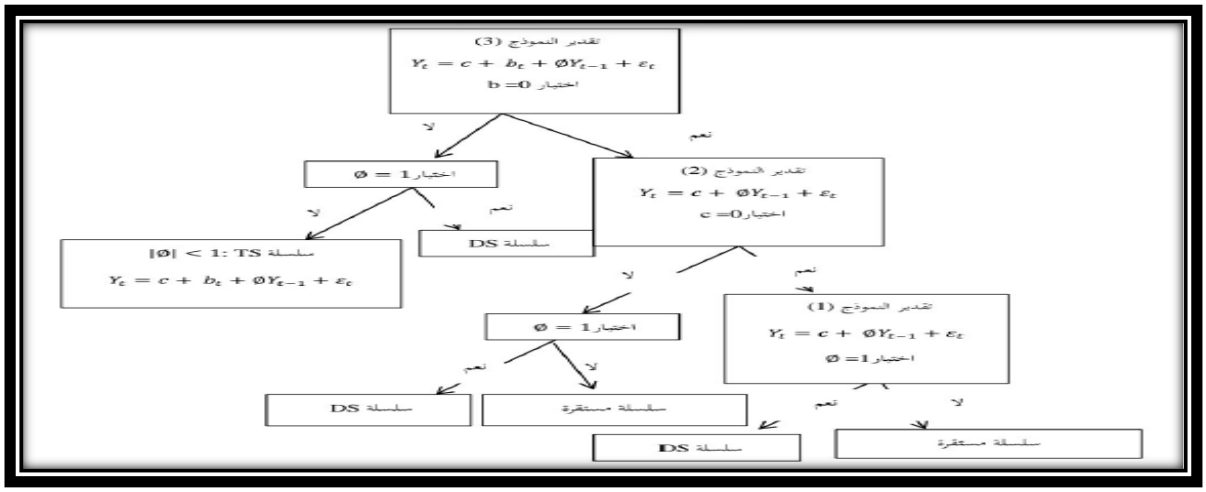

المصدر: (رمضاني، 2021/2020، صفحة 214)

المطلب الثاني: اختبار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الإبطاء (ARDL)

يتناول هذا الفرع أحد أهم طرق الاقتصاد القياسي الحديثة التي تستخدم في تحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية المختلفة تحليلا كميا، والمتمثل في نموذج (ARDL) والذي يستخدم قصد تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل.

الفرع الأول: التعريف بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للإبطاء (ARDL)

تعتبر منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) أحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها في السنوات الأخيرة، فقد قدم هذا النموذج وطور من طرف {Pesaran(1997)، Shinand and Sun(1998)}، بالإضافة لكل من {Pesaran et Al(2001)}، كما أنه يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على أفضل نتائج للمعلمات في الأجل القصير والطويل ولا يشترط أن تكون فترة الإبطاء واحدة لجميع المتغيرات، ويظهر النموذج مزيجا من نموذجين، الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Lag-Distributed Model) ونموذج توزيع الابطاء (Autoregressive model). (بقاص، 2020/2019، صفحة 76؛ البلداوي و الحاني، 2017، صفحة 1740)

يرى (Pesaran) أن نموذج (ARDL) يمكن تطبيقه عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، أي مستقرة عند مستواها {I(0)} أو عند الفرق الأول {I(1)} أو مزيج من الاثنين، فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية {I(2)} أي عند الفرق الثاني. (الغالبي و الكرعاوي، 2021، صفحة 177)

ويمكن كتابة الصياغة الرياضية العامة للنموذج [ARDL (P, q_1 , q_2 .... q_k)] والمكونة من متغير تابع (Y) و(K) ومن المتغيرات التفسيرية (X_1, X_2 .... X_K) بالشكل التالي: (رمضاني، 2021/2020، صفحة 219)

$$\Delta Y_t = c + B_1 Y_{t-1} + B_2 X_{1t-1} + B_3 X_{2t-1} + \cdots + B_{K+1} X_{kt-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \lambda_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1-1} \lambda_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2-1} \lambda_{3i} \Delta X_{2t-i} + \cdots + \sum_{i=0}^{q_k-1} \lambda_{(k+1)i} \Delta X_{kt-i} + \mu_t$$

حيث تمثل: Δ: الفروق الأولى، c: الحد الثابت، μ_t: حد الخطأ العشوائي، B: معلمات العلاقة طويلة الأجل، λ: معلمات العلاقة قصيرة الأجل، (P, q_1 , q_2 .... q_k): تمثل فترات الابطاء للمتغيرات (Y, X_1, X_2 ... X_K) على الترتيب.

الفرع الثاني: مميزات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للإبطاء (ARDL)

يتميز هذا النموذج على غيره من النماذج القياسية المستخدمة بعدة مزايا أهمها: (عثماني، 2022/2021، صفحة 205)

- لا يتطلب جراء هذا الاختبار أن تكون جميع متغيرات الدراسة متكاملة من نفس الدرجة، فيطبق عندما تكون متكاملة من الرتبة صـــفر [I(0)] أو متكاملة من الرتبة الأولى [I(1)] أو مزيج بين الاثنين، في المقابل أن لا يكون أحد المتغيرات متكاملا من الرتبة الثانية [I(2)] أو أعلى؛
- يمكن تطبيق هذا النموذج في حالة ما إذا كان حجم العينة صـــغيرة على عكس مختلف اختبارات التكامل المشترك الأخرى التي يتطلب اجراؤها أن يكون حجم العينة كبيرا لتكون النتائج أكثر كفاءة؛
- تعد المعلمات المقدرة وفق نموذج (ARDL) في الأجل الطويل والقصير أكثر اتساقا (كفؤة وغير متحيزة) عن نظيرتها المقدرة بالطرق الأخرى (مثل أنجل وجرانجر) لاختبار التكامل المشترك؛
- يأخذ نموذج (ARDL) عدد كافي من فترات الإبطاءات الزمنية للحصـــول على أفضـــل مجموعة البيانات من نموذج الإطار العام؛
- قادر على التمييز بين المتغيرات التوضـــيحية والمعتمدة مع إمكانية تقدير المركبات القصـــيرة الأجل والطويلة الأجل بشكل آني وفي الوقت نفسه، ويساعد على التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي.

الفرع الثالث: خطوات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للإبطاء (ARDL)

وتتلخص منهجية (ARDL) في إتباع الخطوات التالية:

أولا: اختبار اســـتقرارية الســـلاســـل الزمنية وتحديد درجة تكاملها: يتم ذلك من خلال القيام بعدة اختبارات لاستقرارية السلاسل الزمنية تتمثل في التحليل البياني ودراسة دالة الارتباط الذاتي واختبارات جذر الوحدة (ديكي فولر "ADF"، فيليبس بيرون "PP") مع الاعتماد على معيار شوارتز ('Schwarz 'SIC) في عملية الاختبار، حيث يرى (Pesaran) بأنه أفضل معيار في اختبار الاستقرارية. (الجبوري، 2018، صفحة 80)

ثانيا: الاختبار الأولي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) في الأجل القصير بواسطة (OLS): الذي يتم من خلال القيام بإجرائيين: (زقرير، 2015/2014، صفحة 252)

- الاجراء الأول يتمثل في اختبار فترة الابطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج (UECM)، وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد (Vector Unrestricted Model Autoregressive) من خلال اســـتعمـــال أربعـــة معـــايير مختلفـــة لتحـــديـــد هـــذه الفترة هي: معيـــار معلومـــات اكيـــاكي (Akaike 'AIC 1973')، معيار معلومات شـــوارتز (Schwarz 'SIC 1978')، معيار معلومات حنان وكوين (Hannan and Quinn 'HQ 1979')، معيار خطأ التنبؤ النهائي (Final Prediction Error 'FPE') المقترح من قبل (Akaike1969)؛
- الاجراء الثاني يتمثل في تقدير (UECM) بواســـطة طريقة المربعات الصـــغرى العادية (OLS) ولتحديد كل نموذج من هـذه النمـاذج يتم إتبـاع اجراء اختبـار النموذج الـذي ينتقـل من العـام إلى الخـاص (General to

Specific) والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية الخاصة به أقل من الواحد الصحيح وذلك بشكل متتالي.

ثالثا: اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود (Bound Test): يعمل هذا الاختبار على التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في النموذج بواسطة اختبار (Wald) أو إحصائية اختبار فيشر (F)، حيث تحسب هذه (قيمة F) وفق العلاقة التالية: (رمضاني، 2021/2020، صفحة 220، 221)

$$F = \frac{R^2/K - 1}{(1 - R^2)/n - K}$$

حيث تمثل: R^2: معامل التحديد، K: عدد معلمات النموذج، n: حجم العينة.

ويركز اختبار الحدود (Bound Test) على فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات النموذج أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، في المقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج أي وجود العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ويتم توضيح هاتين الفرضيتين كما يلي:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0 \\ H_1: \alpha_0 \neq \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq 0 \end{cases}$$

بعد احتساب قيمة إحصاءة (F) يتم مقارنتها بقيمة إحصاءة (F) الجدولية والمحسوبة من قبل بيسران وآخرون (Pesaran et al '2001')، ونظرا لان اختبار (F) له توزيع غير معياري فإن هناك قيمتين حرجتين له هما: (حسن و شومان، 2013، صفحة 190)

- قيمة الحد الأدنى التي تفترض أن كل المتغيرات مستقرة في قيمها الأصلية أي في مستواها، بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الصفر؛
- قيمة الحد الأعلى التي تفترض أن كل المتغيرات مستقرة في الفروق الأولى لقيمها، بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

فبعد القيام بالمقارنة بين إحصائية فيشر (F) المحسوبة مع القيم الحرجة تكون النتيجة على ضوء هذه المقارنة وفق ثلاثة حالات على النحو التالي: (لمحنط، 2020/2019، صفحة 110، 111)

- إذا كانت قيمة (F) أكبر من القيم العليا للقيم الحرجة، فالنتيجة تدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل؛
- إذا كانت قيمة (F) محصورة بين القيم العليا والقيم الدنيا للقيم الحرجة، فتكون النتيجة غير محسومة؛
- إذا كانت قيمة (F) أقل من القيم الدنيا للقيم الحرجة، فالنتيجة تعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وهذا ما يدل على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

رابعا: المعلمات قصيرة الأجل وطويلة الأجل أي تقدير نموذج تصحيح الخطأ: عقب التأكد من وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، يتم كخطوة موالية تقدير معلمات النموذج للأجلين القصير والطويل ومعلمة متجه تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) استنادا إلى عدد فترات الإبطاء المحددة، حيث أن جميع معاملات معادلة المدى القصير هي معاملات تتعمق بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن، يرمز لها عادة بـــ (CointEq) معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الآجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل. (عثماني، 2022/2021، صفحة 207)

خامسا: اختبار السلامة والاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج (ARDL) المقدر: من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات القصيرة الأجل، فإنه يتم استخدام الاختبارين التاليين: (بقاص، 2020/2019، صفحة 80)

- اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cumulative Sum of Recursive Residual 'CUSUM')؛
- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cumulative Sum of Squares Recursive Residual 'CUSUM SQ').

ووفقا لهذان الاختباران يتحقق الاستقرار الهيكلي لجميع المعلمات المقدرة إذا كان الرسم البياني لكل من الاختبار (CUSUM) و(CUSUM SQ) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%) أي لا يوجد تغيرات هيكلية، والعكس إذا كان الرسم البياني خارج إطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%) يعني أن جميع المعلمات المقدرة غير مستقرة ويوجد تغيرات هيكلية.

سادسا: الاختبارات التشخصية لتأكد من جودة أداء النموذج (ARDL) المقدر: وقبل اعتماد هذا النموذج لاستخدامه في تقدير الآثار الطويلة وقصيرة الأجل ينبغي التأكد من جودة أدائه، ويتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية: (بن مريم، 2018، صفحة 66)

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera)؛
- اختبار عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity Test: ARCH)؛
- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)؛
- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي (Ramsey Reset Test).

يوضح الجدول التالي نموذج الدراسة وفق الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية كما يلي:

الجدول (4.2): النموذج المستخدم في الدراسات السابقة والدراسة الحالية

المرجع	عنوان الدراسة	نموذج الدراسة
بلغربي فاطيمة، مداحي محمد	"أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2020)"	ARDL
لياس عايدة، محرز نور الدين	" أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (2000-2019)"	VAR
بلوافي عبد المالك	"أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1971-2014)"	ARDL
مومني لمياء	"أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر"	ARDL
عدناني خولة، أقاسم حسناء، مقدم عبد الجليل	"أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر وقطر"	دراسة تحليلية
عبد الرحمن محمد الزهراني	"أثر التغيرات في أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية خلال الفترة الزمنية 1990-2020)	ARDL
مدوري حادة، مكيديش محمد	"تأثير فيروس كوفيد-19 وسعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال سنة 2020"	VECM
BENHABIB Abderrezak, SI MoHAMMED Kamel, MALIKI Samir	"The relationship between oil price and the Algerian exchange rate"	VAR
Cherakrak Samir, Gaham Wahiba, Sabah Abah Noori Al-Mihyawi	"Impact of Oil Price Fluctuations on Inflation and the Exchange Rate of the Algerian Dinar, 1973-2016"	ARDL
لموتي محمد	"أثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر – دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (2000-2021)"	ARDL
بن مسعود عطاء الله، رقاب طارق	"تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر – دراسة قياسية من 1970 إلى 2014"	VAR وسببية غرانجر
ماحي محمد، قطاف عبد القادر	"انعكاسات أسعار النفط عبى المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول الأوبك خلال الفترة (2000-2015) دراسة قياسية استشرافية"	نماذج البانل
Shahriyar Mukhtarov, Sannur Aliyev, Javid Zeynalov	"The Effect of Oil Prices on Macroeconomic Variables: Evidence from Azerbaijan"	VECM
Obi Ben, Awujola Abayomi, Ogwuche David	"Oil Price Shock and Macroeconomic Performance in Nigeria"	VAR
Nasir M, Al-Emadi AA, Shahbaz M, Shawkat H	"Importance of Oil Shocks and the GCC Macroeconomy: A Structural VAR Analysis"	SVAR

VAR	"Influence Oil Price towards Economic Indicators in Russia"	Anthony Msafiri Nyangarika, Bao-jun Tang
ARDL	"Relationship Between Crude Oil prices and Macro-economic Variables: Evidence from BRICS Countries"	Guntur Anjana Raju, Shripad Ramchandra Marathe
CGE	"The Impact of Exchange Rate Fluctuations and the Oil Price Shocks on Government Budget: CGE Model Approach"	Rezgar Feizi, Khaled Ahmadzadeh, Bakhtiar Javaheri
QQR	"Oil price shocks and Vietnam's macroeconomic fundamentals: quantile-on-quantile approach"	Ho Thuy Tien
VAR وسببية غرانجر	"Assessing the Impact of the Oil Price Shocks on Economic Growth in Oil-Exporting Arab Countries"	MAYIS G. GÜLALIYEV, RAHIMA N. NURALIYEVA, RUHIYYA A. HUSEYNOVA, FIRUDIN E. HATAMOV, ALIKHANLI S. YEGANA, ELVIN S. ABDULLAYEV
ARDL	"أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2020)"	الدراسة الحالية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تشكل النماذج الاقتصادية المختلفة أداة أساسية لتحليل البيانات وتفسير النتائج في الدراسات الاقتصادية، كما يوضح الجدول (4.2)، استخدمت الدراسات السابقة مجموعة متنوعة من النماذج لتحليل تأثير تقلبات أسعار النفط على مختلف المؤشرات الاقتصادية، مما يعكس تنوع النهج التحليلي في هذا المجال.

من الواضح أن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) قد حظي بشعبية واسعة بين الباحثين لدراسة تأثير تقلبات أسعار النفط، كما يتجلى في دراسات بلغربي فاطيمة ومداحي محمد، لياس عايدة ومحرز نور الدين، بلوافي عبد المالك، مومني لمياء، عبد الرحمن محمد الزهراني، لموتي محمد، وGuntur Anjana Raju وShripad Ramchandra Marathe. هذا النموذج يوفر إمكانية تحليل العلاقة بين المتغيرات على المدى القصير والمدى الطويل، مما يجعله أداة قوية لفهم الديناميكيات الاقتصادية المتغيرة مع مرور الزمن.

بالمقابل، اعتمدت بعض الدراسات على نماذج أخرى مثل نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) الذي استخدمته دراسات لياس عايدة ومحرز نور الدين، Abderrezak BENHABIB وآخرون، Obi Ben وآخرون، Anthony Msafiri Nyangarika وآخرون، وMAYIS G. GÜLALIYEV وآخرون. هذا النموذج يسمح بفحص العلاقات المتبادلة بين المتغيرات المختلفة بدون فرض قيود مسبقة على اتجاهات السببية، مما يعزز فهم التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية.

علاوة على ذلك، تم استخدام نماذج أخرى مثل نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) الذي استخدمته دراسات مدوري حادة ومكيديش محمد، Shahriyar Mukhtarov وآخرون، حيث يساعد هذا النموذج في تصحيح الاختلالات في العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات. أما دراسة Nasir M وآخرون، فقد اعتمدت

على نموذج VAR الهيكلي (SVAR) الذي يمكن من فهم التأثيرات الهيكلية والصـــدمات الاقتصـــادية على المتغيرات المختلفة.

بعض الدراســات الأخرى تبنت نهجا تحليليا مختلفا، مثل دراســة عدناني خولة وآخرون التي اعتمدت على دراسة تحليلية مباشرة لتأثير تقلبات أسعار النفط، ودراسة Rezgar Feizi وآخرون التي استخدمت نموذج التوازن العام المحسـوب (CGE) لتحليل تأثير تقلبات سـعر الصـرف وصـدمات أسـعار النفط على الموازنة العامة. بينما اســتخدمت دراســة Ho Thuy Tien نموذج الانحدار الكمي على الكمي (QQR) لفهم تأثيرات صــدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الأساسية في فيتنام.

الدراسة الحالية، التي تتناول تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى 2020، اعتمدت أيضًـــا على نموذج ARDL، مما يتيح لها تحليل العلاقات بين المتغيرات على المدى القصير والطويل. استخدام نفس النموذج في العديد من الدراسات السابقة يتيح إجراء مقارنات مباشرة والاستفادة من الأدبيات الموجودة لتعزيز نتائج الدراسة الحالية.

في الختام، نجد أن الدراسـات السـابقة قد استخدمت مجموعة متنوعة من النماذج التحليلية لمعالجة موضـوع تأثير تقلبات أسـعار النفط، مما يعكس تنوع الأسـاليب والأدوات في التحليل الاقتصـادي. بينما يتشـارك نموذج ARDL بشـعبية واسـعة، إلا أن النماذج الأخرى مثل VAR، VECM، SVAR، CGE، وQQR توفر رؤى مختلفة ويمكن أن تكون مكملة في فهم الديناميكيات الاقتصـــادية. هذا التنوع في النهج يمكن أن يســـاعد الباحثين وصناع القرار في تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لمواجهة تأثيرات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد.

خلاصـــــــــة الفصـــــل:

تحقيقا للمبتغى المطلوب من هذا الفصـــل الذي تناول منهجية الدراســـة، بداية من تحديد عينة الدراســـة ومتغيراتها ثم تقصي مسار تطورها وصولا إلى تحديد أهم الأدوات والطرق الإحصائية والقياسية التي تم اعتمادها، وعليه نلخص أهم النتائج التي جاء بها هذا الفصل في النقاط التالية:

من خلال الدراسة التحليلية لتتبع مسار تطور أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة من 1980 إلى 2020 تبين أن:

✓ حدوث تقلبات كبيرة في الأسواق الدولية للنفط نتيجة انهيار أسعار البترول، حيث نلاحظ تدهورت أسعار النفط بشكل حاد جدا في سنة 1986 بـــ 13 دولار أمريكي للبرميل وسنة 1998 بـــ 12.3 دولار أمريكي للبرميل، وهذا راجع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية والأزمات المالية التي أثرت على الاقتصاد الجزائري آنذاك، بالإضافة إلى سياسات منظمة أوبك الخاطئة وجشع دولها الأعضاء لإبقاء أسعار النفط عالية؛

✓ نتيجة لتذبذب والانهيار الحاد الذي شهدته أسعار النفط على مستوى الأسواق النفطية الدولية تدهورت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ودخل الاقتصاد الجزائري في حالة من الركود الاقتصادي، حيث ارتفع التضخم إلى أعلى مستوياته سنة 2019 بـ 151.36 دج وسنة 2020 بـ 155.02 دج وانخفض إلى أدنى مستوياته سنة 1980 بـ 6.16 دج وسنة 1981 بـ 7.06 دج، كما انخفض النمو الاقتصادي إلى أدنى مستوياته سنة 1980 بـ 162500000000 دج وسنة 1981 بـــ 191400000000 دج، بالإضافة إلى ارتفاع البطالة إلى أعلى مستوياتها سنة 1995 بـــ 31.84% وسنة 1996 بـــ 28.58%، وبلغ رصيد ميزان المدفوعات أدنى مستوياته سنة 2015 بـــ 16.29-% وسنة 2016 بـــ 16.37-%، كذلك بلغت النفقات العامة أدنى مستوياتها سنة 1980 بـ 44.02 مليار دج وسنة 1981 بـ 57.66 مليار دج، وأخيرا ارتفع سعر الصرف إلى أعلى مستوياته سنة 2019 بـ 119.35 دولار أمريكي/ دج وسنة 2020 بـ 126.78 دولار أمريكي/ دج؛

✓ ترتبط أسعار النفط بكل من التضخم، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، والنفقات العامة بعلاقة طردية، أما بالنسبة للبطالة وسعر الصرف فهما يرتبطان بأسعار النفط بعلاقة عكسية؛

للتأكد من نتائج النقطة السابقة وفي ظل البحث عن مدى استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط في الجزائر تم الاستعانة بتقنيات الاقتصاد القياسي، وعلى هذا الأساس تم الاعتماد على مجموعة من المقاربات والاختبارات القياسية تمثلت أهمها في: اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية، ومنهجية الانحدار الذاتي للابطاءات الزمنية الموزعة (ARDL)؛

تعتبر الدراسة الحالية مكملة للدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وعليه فلقد استفادت الدراسة الحالية من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب ومعرفة الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير؛

تتوافق الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في عينة ومتغيرات ونموذج الدراسة، لكن اختلفت معها في الفترة التي تم فيها إعداد الدراسة.

بعدما تم تلخيص ما توصلنا له في هذا الفصل، سنقوم بتأكيد ما تطرقنا له سابقا كميا من خلال الفصل التالي المتمثل في الدراسة التطبيقية والقياسية والمعنون بالنتائج ومناقشتها.

الفصل الثالث

النتائج ومناقشتها

تمهيـــــــد الفصـــل:

عقب الاطلاع على أدبيات هذه الدراسة في شقها النظري والمتمثل في التأطير النظري للعلاقة بين أسعار النفط والمؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، وكذلك شقها التحليلي والمتمثل في التأطير التطبيقي للعلاقة بين متغيرات الدراسة، وكذا على النتائج التي توصلت إليها بعد الاستطلاع على العديد من الأبحاث والدراسات التجريبية السابقة ذات العلاقة بالموضوع، ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة سنتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية التي سنتناول من خلالها النتائج المستخلصة من الدراسة حول تأثيرات سعر النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى مناقشة تأثير ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط على التغير في النفقات العامة وسعر الصرف كقنوات يعبر من خلالها أثر سعر النفط إلى النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة وميزان المدفوعات.

من أجل اختبار مدى تطابق ما عرض في الإطار النظري والتحليلي مع الجانب التطبيقي تم الاعتماد على منهج القياس الاقتصادي لمعرفة مدى تأثير أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، فرغم تعدد الأدوات القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية فقد وقع اختيار هذه الدراسة على أداة متجه الانحدار الذاتي للابطاءات الزمنية الموزعة (ARDL) باعتباره الأنسب في بلوغ الهدف المرجو من هذه الدراسة، وبناء على ما تم عرضه قسم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: نتائج تقدير أثر سعر النفط على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1980-2020)

المبحث الثاني: نتائج تقدير أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2020)

المبحث الثالث: نتائج تقدير أثر سعر النفط على التضخم خلال الفترة (1980-2020)

المبحث الرابع: نتائج تقدير أثر سعر النفط على البطالة خلال الفترة (1980-2020)

المبحث الأول: نتائج تقدير أثر سعر النفط على ميزان المدفوعات خلال الفترة (1980-2020)

سيتم في هذا المبحث تقدير أثر سعر النفط في تحقيق ميزان المدفوعات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ما بين (1980-2020) وذلك من خلال اختبار دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، من ثم تحديد النموذج الأنسب للدراسة وتقدير النموذج المختار.

المطلب الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

سنقوم بتقدير استقرارية السلسلة الزمنية من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة عن طريق الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، واختبار Zivot & androws (1992) unit root test الذي يأخذ بعين الاعتبار وجود تغيرات هيكلية لاحتمالية احتواء سلاسلها على صدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، والجدولين التاليين يوضحان النتائج المتحصل عليها لاختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية محل الدراسة:

الجدول (1.3): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية حسب ديكي فولر (ADF)

No Constant no trend		Constant no trend		Constant and trend			المتغيرات
t-stat	p-value	t-stat	p-value	t-stat	p-value	P	
-1.5079	0.1216	-1.4341	0.5560	-1.4736	0.8221	I(0)	BC
-5.9326	0.0000	-5.8763	0.0000	-5.9083	0.0001	I(1)	
1.9120	0.9850	0.7207	0.9912	-5.0013	0.0015	I(0)	ER
-3.3387	0.0014	-4.2593	0.0017	-4.3076	0.0078	I(1)	
-0.7816	0.3712	-1.4889	0.5289	-1.9602	0.6046	I(0)	POIL
-5.3775	0.0000	-5.3016	0.0001	-5.2125	0.0007	I(1)	

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج EViews12

الجدول (2.3): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية حسب اختبار Zivot & androws

Observation	t-stat	p-value	B. date	K	المتغيرات
I(0)	-3.621387	0.036351	2005	1	INF

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الجدول رقم (1.3) نستنتج أن القيم الحسابية حسب اختبار ديكي فولر لسلسلة ميزان المدفوعات (BC)، سعر الصرف (ER)، وسعر النفط (POIL) غير مستقرة في النماذج الثلاثة عند المستوى، مما يمكننا القول إن السلسة المذكورة غير متكاملة من الدرجة صفر (0) أي I(0)، وبعد إجراء الفرق الأول للسلاسل الغير مستقرة عند المستوى بينت النتائج رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يعني بعبارة أخرى معنوية معلمة الجذر الأحادي φ عند مستوى معنوية 5%، ومنه يمكن القول بأن السلاسل الزمنية (ميزان المدفوعات، سعر الصرف، وسعر النفط) متكاملة من الدرجة الأولى (1) أي I(1).

كما يتضح من خلال الجدول رقم (2.3) أن نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة الزمنية وفقا لاختبار Zivot & androws تبين أن سلسلة التضخم (INF) مستقرة في النماذج الثلاثة عند المستوى، مما يمكننا القول إن السلسلة المذكورة متكاملة من الدرجة صفر (0) أي I(0)، وذلك لأن قيمة اختبار Z&A أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يقبل فرضية البديلة القاضية بأنها مستقرة عند المستوى.

بناءا على نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات محل الدراسة التي قمنا بيها سابقا، تبين أن متغيرات الدراسة تتكامل وتستقر في درجات مختلطة بين المستوى والفرق الأول أي أن درجة التكامل الخاصة بمتغيرات الدراسة هي مزيج بين الدرجة الصفر I(0) والدرجة الأولى I(1)، وعليه يتضح أن النموذج الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لهذه الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة.

المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج أثر سعر النفط على ميزان المدفوعات

بعد قيامنا بتحديد نموذج الدراسة الأمثل سوف يتم دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، من خلال البدء بتقدير نموذج أثر سعر النفط على ميزان المدفوعات، ثم القيام باختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج ميزان المدفوعات، وأخيرا اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل لنموذج ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: تقدير نموذج أثر سعر النفط على ميزان المدفوعات باستخدام منهجية (ARDL)

يتضمن هذا الفرع مرحلتين لتقدير، أولا: تقدير فترة الابطاء المثلى لنموذج ميزان المدفوعات، ثانيا: تقدير نموذج (ARDL) الخاص بميزان المدفوعات.

أولا: نتائج تقدير فترة الابطاء المثلى لنموذج ميزان المدفوعات: قبل تقدير النموذج وتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق نموذج (ARDL) بين ميزان المدفوعات والمتغيرات المفسرة للنموذج يستلزم اختيار أفضل نموذج وذلك بالاعتماد على معيار شوار تز (Schwarz) حيث يعتبر النموذج الأمثل هو النموذج التي تكون فيه قيمة (Schwarz) في أدنى قيمة لها، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (1.3): اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج ميزان المدفوعات

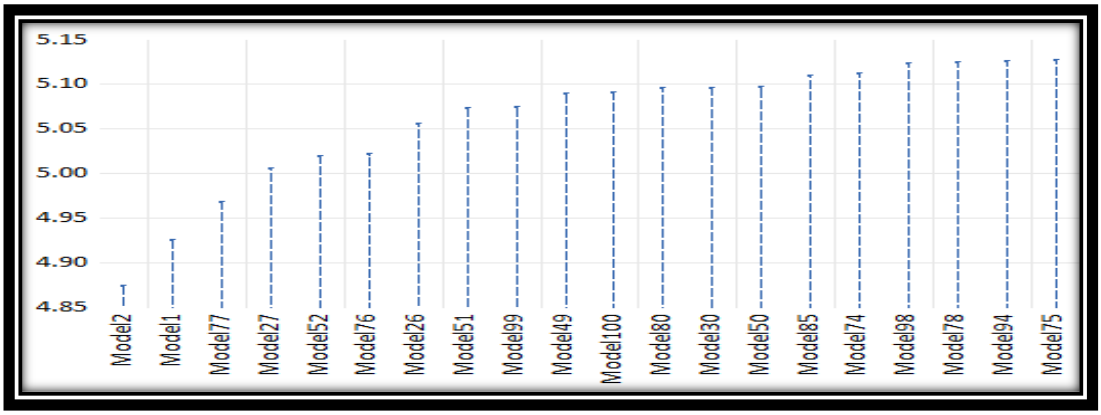

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل أعلاه نجد أن أفضل نموذج بإمكانه تحليل العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر النفط هو ARDL (1, 4, 4, 3) من بين 20 نموذج مقدر، وذلك بالاعتماد على معيار شوار تز (Schwarz) والذي بلغ أدنى قيمة له والتي تساوي: 4.85.

ثانيا: نتائج تقدير نموذج (ARDL) لميزان المدفوعات: عقب اختيار النموذج الأمثل سوف يتم تقدير النموذج الخاص بميزان المدفوعات كما يلي:

الشكل (2.3): نتائج تقدير نموذج (ARDL) الخاص بميزان المدفوعات

Dependent Variable: BC
Method: ARDL
Date: 05/17/24 Time: 22:30
Sample (adjusted): 1984 2020
Included observations: 37 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): POIL ER INF
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 125
Selected Model: ARDL(1, 4, 4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
BC(-1)	0.533629	0.112436	4.746046	0.0001
POIL	0.334310	0.043523	7.681184	0.0000
POIL(-1)	-0.273211	0.063657	-4.291908	0.0003
POIL(-2)	0.091179	0.059063	1.543762	0.1376
POIL(-3)	-0.145927	0.060981	-2.392979	0.0261
POIL(-4)	0.106039	0.051137	2.073611	0.0506
ER	0.401616	0.141956	2.829153	0.0100
ER(-1)	-0.157844	0.186261	-0.847431	0.4063
ER(-2)	0.102123	0.196290	0.520264	0.6083
ER(-3)	-0.307167	0.196803	-1.560788	0.1335
ER(-4)	0.550241	0.149678	3.676159	0.0014
INF	-0.484569	0.251662	-1.925474	0.0678
INF(-1)	0.030567	0.453732	0.067368	0.9469
INF(-2)	0.838316	0.446711	1.876639	0.0745
INF(-3)	-0.921371	0.289104	-3.186988	0.0044
C	0.239044	1.206832	0.198075	0.8449

R-squared	0.965626	Mean dependent var	1.932703
Adjusted R-squared	0.941073	S.D. dependent var	9.815968
S.E. of regression	2.382811	Akaike info criterion	4.872908
Sum squared resid	119.2335	Schwarz criterion	5.569521
Log likelihood	-74.14880	Hannan-Quinn criter.	5.118497
F-statistic	39.32850	Durbin-Watson stat	1.786915
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن النموذج يتمتع بالمعنوية الكلية وذلك من خلال إحصائية فيشر والتي بلغت 39.32850 بمستوى معنوية 0.000000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، حيث يمكننا القول أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى معنوية جميع المعلمات المقدرة في النموذج عند مستوى معنوية 5%، وفيما يخص القوة التفسيرية لنموذج فقد بلغ معامل التحديد (R-squared (R^2) = 0.965626) والذي أعطى قوة تفسيرية عالية جدا للنموذج، حيث تمثل 96.56% من التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات والمشروحة بالتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية 03.44% تفسرها عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

الفرع الثاني: اختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج ميزان المدفوعات

قبل اعتماد النموذج بشكل نهائي في تحليل وقياس العلاقة بين ميزان المدفوعات وسعر النفط، يجب التأكد من صحة وجودة أداء هذا النموذج المدروس وكذلك خلوه من مشاكل القياسية تم الاستعانة بمجموعة من الاختبارات التشخصية التالية:

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي؛
- اختبار عدم ثبات التباين؛
- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي.

والجدول التالي يلخص نتائج المتحصل عليها من خلال تلك الاختبارات على الترتيب كما يلي:

الجدول (3.3): اختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج ميزان المدفوعات

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي			
Jarque-Bera	1.038230	**Probabity**	0.595047
اختبار عدم ثبات التباين			
F-statistic	1.001918	**Prob. F(1,34)**	0.3239
Obs*R-squared	1.030487	**Prob. Chi-Square(1)**	0.3100
اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي			
F-statistic	0.236362	**Prob. F(2,19)**	0.7918
Obs*R-squared	0.898219	**Prob. Chi-Square(2)**	0.6382

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

كما يوضح الشكل المعروض أمامنا نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ميزان المدفوعات كما يلي:

الشكل (3.3): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ميزان المدفوعات

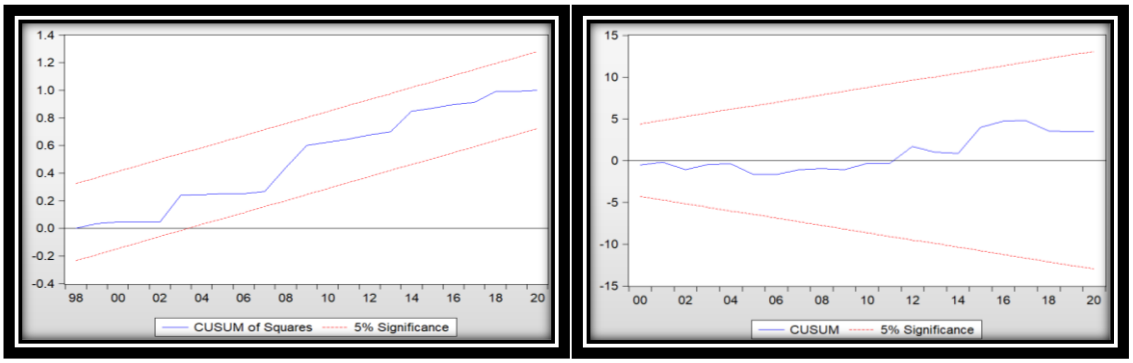

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال نتائج الموضحة في الجدول والشكل أعلاه يمكن استنتاج وتسجيل الملاحظات التالية:

يدل اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أن القيمة إحصائية جارك بيرا (Jarque-Bera) في نموذج (ARDL) المقدر بـــ 1.038230 بقيمة احتمالية قدرها 0.595047 غير معنوية أي أكبر من مستوى المعنوية 5% والذي يأخذنا إلى قبول الفرضـــية الصـــفرية والقول إن طبيعة ســـلســـلة البواقي في نموذج (ARDL) المقدر تتبع التوزيع الطبيعي؛

كما يشـير اختبار عدم ثبات التباين بأن قيمة إحصـائية فيشـر تبلغ 1.001918 بقيمة احتمالية مقدارها 0.3239 وهي أكبر من مســـتوى معنوية 5% مما يأخذنا لقبول فرضـــية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر؛

بالإضافة إلى أن الاختبار الارتباط التسلسلي للبواقي يظهر بأن قيمة فيشر بلغت 0.236362 أي بقيمة الاحتمالية لفيشر تساوي 0.7918 وهي أكبر من مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي تسلسلي للبواقي؛

أيضا بينت نتائج المعاملات المقدرة لنموذج (ARDL) المستخدم أن النموذج مستقر عند المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) حيث نلاحظ من خلال الشكلين الموضحين أعلاه أنه عبارة عن خط وسطي يقع تقريبا داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدر عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لاختبار (CUSUM of Squares)، أما اختبار (CUSUM) فقد أظهر استقرارية المعلمات عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة والانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، وذلك لأن الشكل البياني الإحصائي للاختبارين المذكورين لهذا النموذج وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل

بعد التأكد من المتانة القياسية للنموذج المقدر، سيتم من خلال هذا الفرع القيام أولا باختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل، وأخيرا تقدير العلاقة الطويلة الأجل.

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود (Bounds test)

يتم استخدام هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة للنموذج المقدر، حيث يقوم هذا الاختبار على فرضيتين أساسيتين هما: فرضية العدم H(0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، والفرضية البديلة H(1) التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وذلك من خلال القيام بالمقارنة بين (F) المحسوبة مع (F) المجدولة، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على، أما اذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

من أجل اختبار إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك من عدمه بين ميزان المدفوعات وباقي المتغيرات المستقلة (سعر النفط، سعر الصرف، والتضخم)، نوضح ذلك من خلال النتائج المتحصل عليها بعد القيام بهذا الاختبار في الجدول التالي:

الجدول (4.3): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test)

K = 3 F-statistic = 5.609476				
القيم الحرجة	مستوى المعنوية			
	%1	%2.5	%5	%10

الحد الأدنى I(0)	3.65	3.15	2.79	2.37
الحد الأعلى I(1)	4.66	4.08	3.67	3.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج اختبار الحدود (F-Bounds Test) المبينة قد خلصت إلى أن قيمة (F) المحسوبة 5.609476 أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة للاختبار عند جميع مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%)، وهذا ما يعني رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديلة أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عند كل مستويات المعنوية.

من خلال هذا الاختبار (Bounds Test) تظهر النتائج أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتمثل في ميزان المدفوعات مع باقي المتغيرات المفسرة المعتمدة في نموذج الدراسة (سعر النفط، سعر الصرف، والتضخم).

الفرع الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل

بعد القيام باختبار التكامل المشترك والتأكد من وجود تكامل مشترك بين ميزان المدفوعات والمتغيرات المستقلة للنموذج المقدر (سعر النفط، سعر الصرف، والتضخم)، يمكننا الولوج إلى المرحلة التالية والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل بحيث يتم توضيح النتائج المتحصل عليها لهذا الاختبار من خلال الجدول الموالي:

الجدول (5.3): تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج ميزان المدفوعات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	0.239044	1.206832	0.198075	0.8449
BC(-1)*	-0.466371	0.112436	-4.147864	0.0005
POIL(-1)	0.112390	0.061345	1.832103	0.0812
ER(-1)	0.588969	0.159060	3.702800	0.0013
INF(-1)	-0.537056	0.154216	-3.482484	0.0022
D(POIL)	0.334310	0.043523	7.681184	0.0000
D(POIL(-1))	-0.051291	0.050682	-1.012007	0.3231
D(POIL(-2))	0.039888	0.045405	0.878489	0.3896
D(POIL(-3))	-0.106039	-0.051137	-2.073611	0.0506
D(ER)	0.441616	0.141956	2.829153	0.0100
D(ER(-1))	-0.345197	0.162803	-2.120330	0.0461
D(ER(-2))	-0.243074	0.136905	-1.775489	0.0903
D(ER(-3))	-0.550241	0.149678	-3.676159	0.0014
D(INF)	-0.484569	0.251662	-1.925474	0.0678
D(INF(-1))	0.083054	0.277413	0.299389	0.7676
D(INF(-2))	0.921371	0.289104	3.186988	0.0044
CointEq(-1)*	-0.466371	0.080710	-5.778385	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

قبل تفسير معلمات الأجل القصير لنموذج ميزان المدفوعات سوف نعرج على حد تصحيح الخطأ CointEq (-1) فإذا كانت هذه الأخيرة سالبة ومعنوية، فإن هذا يشير إلى إمكانية تصحيح الخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل، حيث تأخذ معادلة حد تصحيح الخطأ (CointEq) الشكل التالي:

EC = BC - (0.2410*POIL + 1.2629*ER - 1.1516*INF + 0.5126)

ظهرت معلمة تصحيح الخطأ بقيمة (0.466371-) وهي سالبة ومعنوية باحتمالية قدرت بـ 0.0000، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وبالتالي هناك إمكانية تصحيح الخطأ والعودة إلى الوضع التوازني بسرعة 46% في وحدة الزمن والتي هي سنة.

من خلال الجدول السابق تبين أن معظم معلمات النموذج المقدر ترتبط بعلاقة معنوية احصائيا مع المتغير التابع حيث:

ظهرت معلمة ميزان المدفوعات بتأخير سنة *(BC(-1 سالبة ومعنوية إحصائيا في نموذج الأجل القصير بقيمة 0.466371- وباحتمالية قدرها 0.0005، مما يدل على ارتباط ميزان المدفوعات بتأخير سنة بميزان المدفوعات لهذه السنة، أي أن ميزان المدفوعات للسنة الفارطة سوف ينتقل تبعاته للسنة الحالية ويؤثر على ميزان المدفوعات لهذه السنة؛

أما بالنسبة لمعلمة سعر النفط بتأخير سنة لا ترتبط بميزان المدفوعات، حيث ظهرت قيمة المعلمة (-POIL (1 موجبة وغير معنوية إحصائيا بقيمة 0.112390 وباحتمالية 0.0812، ومنه يمكن القول بأن معلمة سعر النفط بتأخير سنة لا تؤثر على ميزان المدفوعات؛

كما أن معلمة سعر الصرف بتأخير سنة ترتبط بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بميزان المدفوعات، حيث بلغت قيمة المعلمة (ER(-1 بـــ 0.588969 باحتمالية مقدارها 0.0013 وهي نسبة تأثير معتبرة جدا، ومنه يمكننا القول إن معلمة سعر الصرف لهذه السنة تؤثر بإيجابية في ميزان المدفوعات؛

أما معلمة التضخم بتأخير سنة ترتبط بعلاقة سلبية ومعنوية إحصائيا بميزان المدفوعات، حيث بلغت قيمة المعلمة (INF(-1 ما يقدر بـــ 0.537056- بقيمة احتمالية بلغت 0.0022 وهي قيمة تأثير سالبة معتبرة، لهذا فإن الارتفاع في معلمة التضخم يؤثر بشكل سلبي في ميزان المدفوعات؛

أيضا ترتبط معلمة سعر النفط بميزان المدفوعات بعلاقة إيجابية ومعنوية إحصائيا، حيث بلغت قيمة المعلمة D(POIL) بـ 0.334310 واحتمالية 0.0000 وهي قيمة تأثير موجبة معتبرة جدا، وعليه فإن معلمة سعر النفط تؤثر بالإيجاب في ميزان المدفوعات؛

كذلك لا ترتبط معلمة سعر النفط بتأخير سنتين بميزان المدفوعات، حيث ظهرت المعلمة (-D(POIL ((2 موجبة وغير معنوية إحصائيا بقيمة 0.039888 واحتمالية 0.3896، وعليه فإن معلمة سعر النفط بتأخير سنتين لا تؤثر على ميزان المدفوعات، كما ظهرت معلمة سعر النفط بتأخير ثلاثة سنوات ((D(POIL(-3 سالبة

وغير معنوية إحصائيا بـــ 0.106039- وقيمة احتمالية 0.0506، وهذا ما يفسر عدم تأثير سعر النفط بتأخير ثلاثة سنوات على ميزان المدفوعات؛

أما بالنسبة لمعلمة سعر الصرف ترتبط بميزان المدفوعات بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائيا، حيث بلغت قيمة المعلمة D(ER) بـــ 0.441616 واحتمالية 0.0100 وهذه قيمة تأثير معتبرة جدا، ومنه بمكننا القول إن سعر الصرف يؤثر بالإيجاب في ميزان المدفوعات؛

بالإضافة لعدم ارتباط معلمة سعر الصرف بتأخير سنتين بميزان المدفوعات، حيث ظهرت المعلمة D(ER(-2)) موجبة وغير معنوية إحصـــائيا بقيمة 0.243074- واحتمالية 0.0903، وعليه فإن معلمة ســـعر الصـــرف بتأخير سنتين لا تؤثر على ميزان المدفوعات، كما ظهرت معلمة سعر الصرف بتأخير ثلاثة سنوات D(ER(-3)) سالبة ومعنوية إحصائيا بـــ 0.550241- وبقيمة احتمالية 0.0014، ومنه يمكننا القول أن سعر الصرف بتأخير ثلاثة سنوات يؤثر بالسلب في ميزان المدفوعات؛

كما لا ترتبط معلمة التضـــخم D(INF) بميزان المدفوعات، حيث ظهرت المعلمة ســـالبة وغير معنوية إحصائيا بقيمة 0.484569- واحتمالية 0.0678، ومنه نقول إن معلمة التضخم لا تؤثر على ميزان المدفوعات؛

أما بالنسبة لمعلمة التضخم بتأخير سنتين فهي ترتبط بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بميزان المدفوعات، فقد بلغت قيمة المعلمة D(INF(-2)) بـــ 0.921371 واحتمالية 0.0044، وعليه نقول أن معلمة التضخم بتأخير سنتين تؤثر إيجابيا في ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: تقدير العلاقة الطويلة الأجل

عقب تقدير وتحليل العلاقة القصيرة الأجل سوف ننتقل مباشر إلى تقدير العلاقة ذات الأجل الطويل وفقا لنموذج (ARDL) بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع المتمثل في ميزان المدفوعات، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها لهذا الاختبار كما يلي:

الجدول (6.3): تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج ميزان المدفوعات

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
POIL	0.240988	0.110991	2.171238	0.0415
ER	1.262876	0.262525	4.810498	0.0001
INF	-1.151564	0.253060	-4.550552	0.0002
C	0.512561	2.608408	0.196503	0.8461
EC = BC - (0.2410*POIL + 1.2629*ER - 1.1516*INF + 0.5126)				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

نلاحظ من خلال الجدول المعروض أعلاه وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفســـرة للنموذج والمتغير التابع والمتمثل في ميزان المدفوعات، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

يرتبط ســـعر النفط بالمتغير التابع والمتمثل في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا حيث قدرت قيمة المعلمة بـــ 0.240988 بقيمة احتمالية قدرها 0.0415 وهي أقل من مستوى معنوية

5%، وهذا ما توافق مع دراسة كل من ("ع. محمد أسامة، غ. عبد الله، 2023"، "ل. عايدة، م. نور الدين، 2021"، "ب. عبد المالك، ب. وليد، 2018") التي تؤكد على وجود علاقة إيجابية ومعنوية إحصائيا في الأجل طويل بين سعر النفط وميزان المدفوعات، أي أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات في الدول المصدرة فزيادة إيرادات صادرات النفط تعزز الفائض في الميزان التجاري مما يحسن الحساب الجاري بشكل ملحوظ، بالإضافة إلى ذلك تدفق العملات الأجنبية الناتج عن هذه الصادرات يزيد من الاحتياطيات النقدية مما يعزز الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة وانعكاس ذلك بشكل إيجابي على ميزان مدفوعاتها، ومن خلال مخرجات العلاقة الطويلة الأجل نجد أن الزيادة في سعر النفط بـــ 1 واحدة يرفع من رصيد ميزان المدفوعات بقيمة 0.240988، في حين توصلت دراستي ("ب. فاطيمة، م. محمد، 2022"، "د. عبد الكريم، ب. ص. رحيمة، 2021") إلى أن هناك علاقة عكسية ومعنوية طويلة الأجل بين سعر النفط وميزان المدفوعات؛

كذلك يرتبط سعر الصرف بميزان المدفوعات في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا بمعلمة قيمتها 1.262876 بقيمة احتمالية مقدارها 0.0001 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، وهذا ما توافق مع الدارسات السابقة ("ب. فاطيمة، م. محمد، 2022"، "د. سلمى، 2015"، " D. Djamal, M. Yassine, B. Soufyane, 2021"، "G. Yasmina, 2012") التي أكدت على أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية إحصائيا في الأجل الطويل بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، في حين أظهرت دراستي ("ب. وفاء، ب. ر. محمد خيمسي، 2019"، "B. ZAKARIA, 2021") أنه توجد علاقة عكسية ومعنوية طويلة الأجل بين سعر الصرف وميزان المدفوعات؛

أيضا يرتبط التضخم بميزان المدفوعات بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا طويلة الأجل بمعلمة قيمتها -1.151564 واحتمالية مقدارها 0.0002 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، وهذا ما توافق مع دارستي ("ط. أمال، م. عبد الجبار، 2021"، "ب. ي. نوة، 2014") التي أكدت على أن هناك علاقة سلبية ومعنوية إحصائيا في الأجل الطويل بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها في نموذج الأجل الطويل وبالنظر لمجموعة من الدراسات السابقة تبين أن تأثير أسعار النفط على ميزان المدفوعات يكون عبر قناة مباشرة تعكس التحولات في الإيرادات والنفقات المتعلقة بصادرات وواردات النفط بالنسبة لدول المصدرة.

المبحث الثاني: نتائج تقدير أثر سعر النفط على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2020)

سيتم في هذا المبحث تقدير أثر سعر النفط في تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ما بين (1980-2020) وذلك من خلال اختبار دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، من ثم تحديد النموذج الأنسب للدراسة وتقدير النموذج المختار.

المطلب الأول: نتائج تقدير أثر سعر النفط على النفقات العامة خلال الفترة (1980-2020)

سنقوم من خلال هذا المطلب بتقدير علاقة سعر النفط بالنفقات العامة وذلك عن طريق اختبار دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، من ثم تحديد النموذج الأنسب للدراسة وتقدير النموذج المختار.

الفرع الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

سيتم تقدير استقرارية السلسلة الزمنية من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة عن طريق الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، حيث تعتبر هذه الخطوة ضرورية قبل البدء بعملية تقدير وتحديد نموذج الدراسة، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها لاختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلاسل الزمنية محل الدراسة:

الجدول (7.3): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية حسب ديكي فولر (ADF)

المتغيرات	No Constant no trend		Constant no trend		Constant and trend		
	P	p-value	t-stat	p-value	t-stat	p-value	t-stat
GE	I(0)	0.0617	-3.4524	0.9048	-0.3656	0.7277	0.1630
	I(1)	0.0310	-3.7950	0.0118	-3.6022	0.0036	-3.0415

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن القيم الحسابية حسب اختبار ديكي فولر لسلسلة النفقات العامة (GE) غير مستقرة في النماذج الثلاثة عند المستوى، مما يمكننا القول إن السلسة المذكورة غير متكاملة من الدرجة صفر (0) أي I(0)، وبعد إجراء الفرق الأول للسلسلة الغير مستقرة عند المستوى بينت النتائج رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة مما يعني بعبارة أخرى معنوية معلمة الجذر الأحادي φ عند مستوى معنوية 5%، ومنه يمكن القول بأن السلسلة الزمنية (النفقات العامة) متكاملة من الدرجة الأولى (1) أي I(1)، أما بالنسبة لسلسلتي كل من سعر النفط (POIL) وسعر الصرف (ER) فقط تم التطرق لاستقرارية هاتين السلسلتين في النموذج السابق (نموذج ميزان المدفوعات)، وبناءا على نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الدراسة التي قمنا بها سابقا، تبين أن متغيرات الدراسة تتكامل وتستقر عند الفرق الأول أي أن درجة التكامل الخاصة بمتغيرات الدراسة هي الدرجة الأولى I(1)، وعليه يتضح أن النموذج الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لهذه الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج أثر سعر النفط على النفقات العامة

بعد قيامنا بتحديد نموذج الدراسة الأمثل سوف يتم دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، من خلال البدء بتقدير نموذج أثر سعر النفط على النفقات العامة، ثم القيام باختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج النفقات العامة، وأخيرا اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل لنموذج النفقات العامة.

أولا: تقدير نموذج أثر سعر النفط على النفقات العامة باستخدام منهجية (ARDL): يتضمن هذا الفرع مرحلتين لتقدير، أولا: تقدير فترة الابطاء المثلى لنموذج النفقات العامة، ثانيا: تقدير نموذج (ARDL) الخاص بالنفقات العامة.

I. نتائج تقدير فترة الابطاء المثلى لنموذج النفقات العامة: قبل تقدير النموذج وتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق نموذج (ARDL) بين النفقات العامة والمتغيرات المفسرة للنموذج يستلزم اختيار أفضل نموذج وذلك بالاعتماد على معيار شوار تز (Schwarz) حيث يعتبر النموذج الأمثل هو النموذج التي تكون فيه قيمة (Schwarz) في أدنى قيمة لها، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (4.3): اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج النفقات العامة

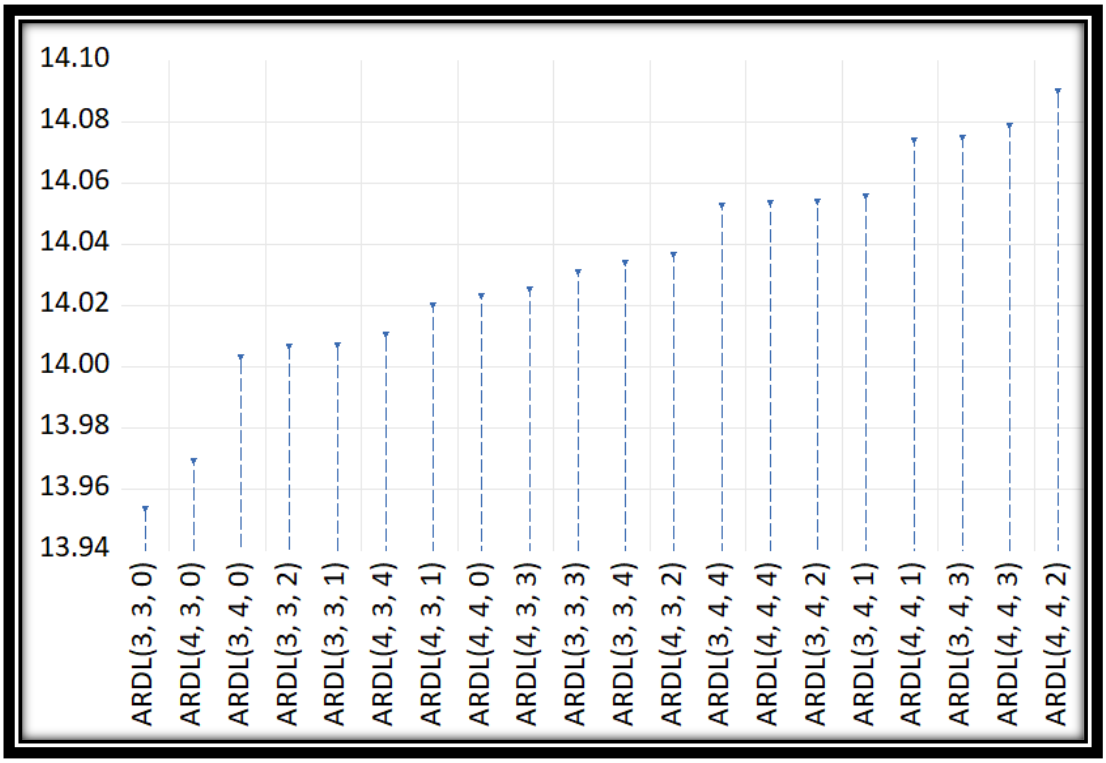

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل أعلاه نجد أن أفضل نموذج بإمكانه تحليل العلاقة بين النفقات العامة وسعر النفط هو ARDL (3, 3, 0) من بين 20 نموذج مقدر، وذلك بالاعتماد على معيار شوار تز (Schwarz) والذي بلغ أدنى قيمة له والتي تساوي: 13.94.

II. نتائج تقدير نموذج (ARDL) لنفقات العامة: عقب اختيار النموذج الأمثل سوف يتم تقدير النموذج الخاص بالنفقات العامة كما يلي:

الشكل (5.3): نتائج تقدير نموذج (ARDL) الخاص بالنفقات العامة

Dependent Variable: GE
Method: ARDL
Date: 05/25/24 Time: 22:50
Sample (adjusted): 1983 2020
Included observations: 38 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): POIL ER
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 48
Selected Model: ARDL(3, 3, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GE(-1)	0.613005	0.100435	6.103490	0.0000
GE(-2)	-0.401817	0.113448	-3.541867	0.0014
GE(-3)	0.566157	0.093596	6.048923	0.0000
POIL	13.83543	3.111111	4.447101	0.0001
POIL(-1)	9.285636	4.877717	1.903685	0.0669
POIL(-2)	-14.95753	5.189671	-2.882174	0.0074
POIL(-3)	17.13833	3.826925	4.478356	0.0001
ER	6.319087	2.219493	2.847086	0.0080
C	-529.2714	116.9850	-4.524269	0.0001

R-squared	0.994578	Mean dependent var	2742.248
Adjusted R-squared	0.993082	S.D. dependent var	2837.188
S.E. of regression	235.9809	Akaike info criterion	13.96877
Sum squared resid	1614922.	Schwarz criterion	14.35662
Log likelihood	-256.4067	Hannan-Quinn criter.	14.10677
F-statistic	664.9256	Durbin-Watson stat	2.157911
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن النموذج يتمتع بالمعنوية الكلية وذلك من خلال إحصائية فيشر والتي بلغت 664.9256 بمستوى معنوية 0.000000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، حيث يمكننا القول أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى معنوية جميع المعلمات المقدرة في النموذج عند مستوى معنوية 5%، وفيما يخص القوة التفسيرية لنموذج فقد بلغ معامل التحديد (R-squared (R^2) = 0.994578) والذي أعطى قوة تفسيرية عالية جدا للنموذج، حيث تمثل 99.45% من التغيرات الحاصلة في النفقات العامة والمشروحة بالتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية 0.55% تفسرها عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

ثانيا: اختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج النفقات العامة: قبل اعتماد النموذج بشكل نهائي في تحليل وقياس العلاقة بين النفقات العامة وسعر النفط، يجب التأكد من صحة وجودة أداء هذا النموذج المدروس وكذلك خلوه من مشاكل القياسية تم الاستعانة بمجموعة من الاختبارات التشخصية التالية:

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي؛
- اختبار عدم ثبات التباين؛
- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي.

والجدول التالي يلخص نتائج المتحصل عليها من خلال تلك الاختبارات على الترتيب كما يلي:

الجدول (8.3): اختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج النفقات العامة

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي			
Jarque-Bera	0.123763	**Probabity**	0.939994
اختبار عدم ثبات التباين			
F-statistic	0.338691	**Prob. F(1,35)**	0.5643
Obs*R-squared	0.354613	**Prob. Chi-Square(1)**	0.5515
اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي			
F-statistic	0.276276	**Prob. F(2,27)**	0.7607
Obs*R-squared	0.762071	**Prob. Chi-Square(2)**	0.6832

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

كما يوضح الشكل المعروض أمامنا نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج النفقات العامة كما يلي:

الشكل (6.3): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج النفقات العامة

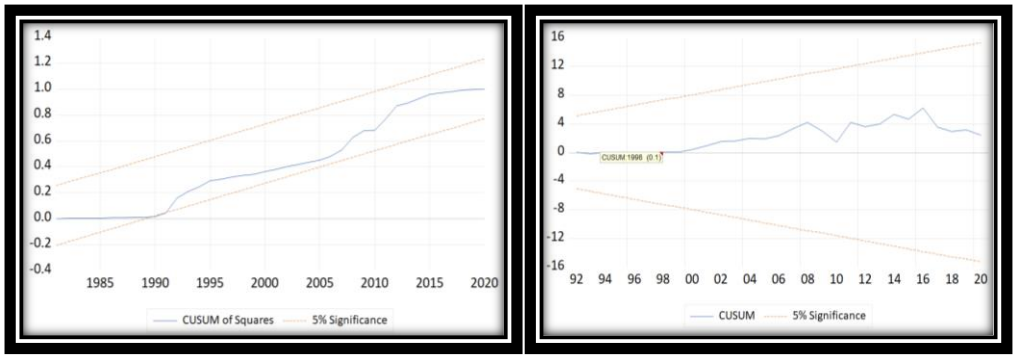

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال نتائج الموضحة في الجدول والشكل أعلاه يمكن استنتاج وتسجيل الملاحظات التالية:

يدل اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أن القيمة إحصائية جارك بيرا (Jarque-Bera) في نموذج (ARDL) المقدر بـــ 0.123763 بقيمة احتمالية قدرها 0.939994 غير معنوية أي أكبر من مستوى المعنوية 5% والذي يأخذنا إلى قبول الفرضـــية الصـــفرية والقول إن طبيعة ســـلســـلة البواقي في نموذج (ARDL) المقدر تتبع التوزيع الطبيعي؛

كما يشـير اختبار عدم ثبات التباين بأن قيمة إحصـائية فيشـر تبلغ 0.338691 بقيمة احتمالية مقدارها 0.5643 وهي أكبر من مســـتوى معنوية 5% مما يأخذنا لقبول فرضـــية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر؛

بالإضـافة إلى أن الاختبار الارتباط التسـلسـلي للبواقي يظهر بأن قيمة فيشـر بلغت 0.276276 أي بقيمة الاحتمالية لفيشـر تسـاوي 0.7607 وهي أكبر من مسـتوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرضـية الصـفرية القائلة بأنه لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي تسلسلي للبواقي؛

أيضا بينت نتائج المعاملات المقدرة لنموذج (ARDL) المستخدم أن النموذج مستقر عند المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) حيث نلاحظ من خلال الشكلين الموضحين أعلاه أنه عبارة عن خط وسطي يقع تقريبا داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدر عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لاختبار (CUSUM of Squares)، أما اختبار (CUSUM) فقد أظهر استقرارية المعلمات عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة والانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، وذلك لأن الشكل البياني الإحصائي للاختبارين المذكورين لهذا النموذج وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل

بعد التأكد من المتانة القياسية للنموذج المقدر، سيتم من خلال هذا الفرع القيام أولا باختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل، وأخيرا تقدير العلاقة الطويلة الأجل.

أولا: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود (Bounds test): يتم استخدام هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة للنموذج المقدر، حيث يقوم هذا الاختبار على فرضيتين أساسيتين هما: فرضية العدم H(0)، والفرضية البديلة H(1)، وذلك من خلال القيام بالمقارنة بين (F) المحسوبة مع (F) المجدولة، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم نقبل الفرضية البديلة، أما اذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة نقبل فرضية العدم.

من أجل اختبار إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك من عدمه بين النفقات العامة وباقي المتغيرات المستقلة (سعر النفط، وسعر الصرف)، نوضح ذلك من خلال النتائج المتحصل عليها بعد القيام بهذا الاختبار في الجدول التالي:

الجدول (9.3): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test)

K = 2 F-statistic = 26.50993				
القيم الحرجة	مستوى المعنوية			
	%1	%2.5	%5	%10
الحد الأدنى I(0)	4.13	3.55	3.1	2.63
الحد الأعلى I(1)	5	4 .38	3.87	3.35

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج اختبار الحدود (F-Bounds Test) المبينة قد خلصت إلى أن قيمة (F) المحسوبة 26.50993 أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة للاختبار عند جميع مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%)، وهذا ما يعني رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديلة أي أنه توجد علاقة

توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عند كل مستويات المعنوية.

من خلال هذا الاختبار (Bounds Test) تظهر النتائج أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتمثل في النفقات العامة مع باقي المتغيرات المفسرة المعتمدة في نموذج الدراسة (سعر النفط، وسعر الصرف).

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل: بعد القيام باختبار التكامل المشترك والتأكد من وجود تكامل مشترك بين النفقات العامة والمتغيرات المستقلة للنموذج المقدر (سعر النفط، وسعر الصرف)، يمكننا الولوج إلى المرحلة التالية والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل بحيث يتم توضيح النتائج المتحصل عليها لهذا الاختبار من خلال الجدول الموالي:

الجدول (10.3): تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج النفقات العامة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	-529.2714	116.9850	-4.524269	0.0001
GE(-1)*	-0.222655	0.044651	-4.986531	0.0000
POIL(-1)	25.30186	2.948869	8.580193	0.0000
ER**	6.319087	2.219493	2.847086	0.0080
D(GE(-1))	-0.164340	0.097682	-1.682406	0.1032
D(GE(-2))	-0.566157	0.093596	-6.048923	0.0000
D(POIL)	13.83543	3.111111	4.447101	0.0001
D(POIL(-1))	-2.180799	3.922060	-0.556034	0.5825
D(POIL(-2))	-17.13833	3.826925	-4.478356	0.0001
CointEq(-1)*	-0.222655	0.020584	-10.81709	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

حيث تأخذ معادلة حد تصحيح الخطأ (CointEq) الشكل التالي:

EC = GE - (113.6373*POIL + 28.3807*ER – 2377.0972)

ظهرت معلمة تصحيح الخطأ بقيمة (-0.222655) وهي سالبة ومعنوية باحتمالية قدرت بـ 0.0000، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وبالتالي هناك إمكانية تصحيح الخطأ والعودة إلى الوضع التوازني بسرعة 22% في وحدة الزمن والتي هي سنة.

من خلال الجدول السابق تبين أن معلمات النموذج المقدر ترتبط بعلاقة معنوية احصائيا مع المتغير التابع حيث:

ظهرت معلمة النفقات العامة بتأخير سنة *GE(-1) سالبة ومعنوية إحصائيا في نموذج الأجل القصير بقيمة 0.222655- وباحتمالية قدرها 0.0000، مما يدل على ارتباط النفقات العامة بتأخير سنة بالنفقات العامة لهذه السنة، أي أن النفقات العامة للسنة الفارطة سوف ينتقل تبعاته للسنة الحالية ويؤثر على النفقات العامة لهذه السنة؛

أما بالنسبة لمعلمة سعر النفط بتأخير سنة ترتبط بالنفقات العامة، حيث ظهرت قيمة المعلمة -)POIL(1 موجبة ومعنوية إحصائيا بقيمة 25.30186 وباحتمالية 0.0000، ومنه يمكن القول بأن معلمة سعر النفط بتأخير سنة تؤثر بالإيجاب في النفقات العامة؛

كما أن معلمة سعر الصرف ترتبط بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بالنفقات العامة، حيث بلغت قيمة المعلمة **ER بـ 6.319087 باحتمالية مقدارها 0.0080 وهي نسبة تأثير معتبرة جدا، ومنه يمكننا القول إن معلمة سعر الصرف لهذه السنة تؤثر إيجابيا في النفقات العامة؛

أيضا ظهرت معلمة النفقات العامة بتأخير سنتين (D(GE(-2)) سلبية ومعنوية في نموذج الأجل القصير بقيمة 0.566157- وباحتمالية قدرها 0.0000، مما يدل على ارتباط النفقات العامة بتأخير سنتين بالنفقات العامة لهذه السنة، أي أن النفقات العامة للسنتين الفارطتين سوف ينتقل تبعاته بالسلب للسنة الحالية ويؤثر على النفقات العامة لهذه السنة؛

كذلك ترتبط معلمة سعر النفط بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بالنفقات العامة، حيث بلغت قيمة المعلمة D(POIL) ما يقدر بـ 13.83543 بقيمة احتمالية بلغت 0.0001 وهي قيمة تأثير موجبة معتبرة، لهذا فإن الارتفاع في معلمة سعر النفط يؤثر بشكل إيجابي في النفقات العامة؛

أيضا بالنسبة لمعلمة سعر النفط بتأخير سنتين ترتبط بعلاقة سالبة ومعنوية إحصائيا بالنفقات العامة، فقد بلغت قيمة المعلمة D(POIL(-2)) بـ 17.13833- واحتمالية مقدارها 0.0001 وهي قيمة تأثير سالبة معتبرة، لهذا فإن معلمة سعر النفط بتأخير سنتين سينعكس بالسلب على النفقات العامة.

ثالثا: تقدير العلاقة الطويلة الأجل: عقب تقدير وتحليل العلاقة القصيرة الأجل سوف ننتقل مباشر إلى تقدير العلاقة ذات الأجل الطويل وفقا لنموذج (ARDL) بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع المتمثل في النفقات العامة، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها لهذا الاختبار كما يلي:

الجدول (11.3): تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج النفقات العامة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
POIL	113.6373	15.57978	7.293896	0.0000
ER	28.38068	6.281935	4.517825	0.0001
C	-2377.097	365.6049	-6.501820	0.0000
EC = GE - (113.6373*POIL + 28.3807*ER - 2377.0972)				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

نلاحظ من خلال الجدول المعروض أعلاه وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة للنموذج والمتغير التابع والمتمثل في النفقات العامة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

يرتبط سعر النفط بالنفقات العامة في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا حيث قدرت قيمة المعلمة بـ 113.6373 بقيمة احتمالية قدرها 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، وهذا ما توافق مع

دراســـة كل من ("ر. بلقاســـم، ب. سمير، 2024"، "ق. عبد المؤمن، ب. رابح، 2022"، "ب. عبد المالك، 2020"، "R. Alaeddine, S. "،"B. Aicha, M. Mohamed lakhdar, S. Mohamed, 2024" "Sorya, 2022"، "M. Mohamed Elamine 1, B. H. Mohamed, 2022") والتي تؤكد على وجود علاقة إيجابية ومعنوية طويلة الأجل بين سعر النفط والنفقات العامة، بما أن النفقات العامة للدولة يتم التخطيط لها وفق الإيرادات العامة وبتعبير أدق الإيرادات النفطية ومن هنا ترتبط النفقات العامة بسعر النفط وفق علاقة طردية، ويظهر من خلال نموذج الأجل الطويل أن زيادة ســـعر النفط بـــــ 1 وحدة يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بـ 113.6373؛

كذلك يرتبط سعر الصرف بالمتغير التابع والمتمثل في النفقات العامة في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصـائيا بمعلمة قيمتها 28.38068 بقيمة احتمالية مقدارها 0.0001 وهي أقل من مسـتوى معنوية 5%، وهذا ما توافق مع دراســـتي ("ص. ي. أكرم، ف. ن. سمير، 2023"، "ب. عبد الحق، 2008") التي أكدت على أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية إحصائيا في الأجل الطويل بين سعر الصرف والنفقات العامة.

المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2020)

ســـنقوم في هذا المطلب بتقدير نموذج النمو الاقتصـــادي في الجزائر خلال الفترة ما بين (1980-2020)، وذلك من خلال اختبار دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، من ثم تحديد النموذج الأنسب للدراسة وتقدير النموذج المختار.

الفرع الأول: دراســة اســتقراريه الســلاســل الزمنية لمتغيرات الدراســة باســتخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

ســيتم بتقدير اســتقرارية الســلســلة الزمنية من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة عن طريق الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، والجدول التالي يوضـــح النتائج المتحصـــل عليها لاختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلاسل الزمنية محل الدراسة:

الجدول (12.3): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية حسب ديكي فولر (ADF)

المتغيرات	Constant and trend		Constant no trend		No Constant no trend	
	P	p-value	t-stat	p-value	t-stat	p-value	t-stat
GDP	I(0)	0.6126	-1.9450	0.0015	-4.3834	0.0001	-4.4475
	I(1)	0.0347	-3.6938	0.0071	-3.7414	0.0024	-3.1477

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن القيم الحسابية حسب اختبار ديكي فولر لسلسلة الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، غير مســتقرة في النماذج الثلاثة عند المســتوى مما يمكننا القول إن الســلســة المذكورة غير متكاملة من الدرجة صـفر (0) أي I(0)، وبعد إجراء الفرق الأول للسـلسـلة الغير مسـتقرة عند المسـتوى بينت النتائج رفض

فرضـية العدم وقبول الفرضـية البديلة مما يعني بعبارة أخرى معنوية معلمة الجذر الأحادي φ عند مسـتوى معنوية 5%، ومنه يمكن القول بأن السـلسـلة الزمنية (الناتج المحلي الاجمالي) متكاملة من الدرجة الأولى (1) أي I(1)، أما بالنسبة لباقي السلاسل الزمنية ميزان المدفوعات (BC)، والنفقات العامة (GE) فقد تم دراسة استقراريتها في نماذج السابقة (نموذج ميزان المدفوعات، نموذج النفقات العامة، ونموذج سعر الصرف) وتبين أنها تستقر عند الفرق الأول أي I(1)، وبناءا على هذه النتائج اتضح أن النموذج الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لهذه الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي

بعد قيامنا بتحديد نموذج الدراسة الأمثل سوف يتم دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، من خلال البدء بتقدير نموذج النمو الاقتصـــادي، ثم القيام باختبارات تشـــخيص جودة وصـــلاحية نموذج النمو الاقتصادي، وأخيرا اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل لنموذج النمو الاقتصادي.

أولا: تقدير نموذج النمو الاقتصادي باستخدام منهجية (ARDL): يتضمن هذا الفرع مرحلتين لتقدير، أولا: تقدير فترة الابطاء المثلى لنموذج النمو الاقتصادي، ثانيا: تقدير نموذج (ARDL) الخاص بالنمو الاقتصادي.

I. نتائج تقدير فترة الابطاء المثلى لنموذج النمو الاقتصـــادي: قبل تقدير النموذج وتحليل العلاقة في الأجلين القصـير والطويل وفق نموذج (ARDL) بين النمو الاقتصـادي والمتغيرات المفسـرة للنموذج يسـتلزم اختيار أفضـل نموذج وذلك بالاعتماد على معيار شـوار تز (Schwarz) حيث يعتبر النموذج الأمثل هو النموذج التي تكون فيه قيمة (Schwarz) في أدنى قيمة لها، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (7.3): اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج النمو الاقتصادي

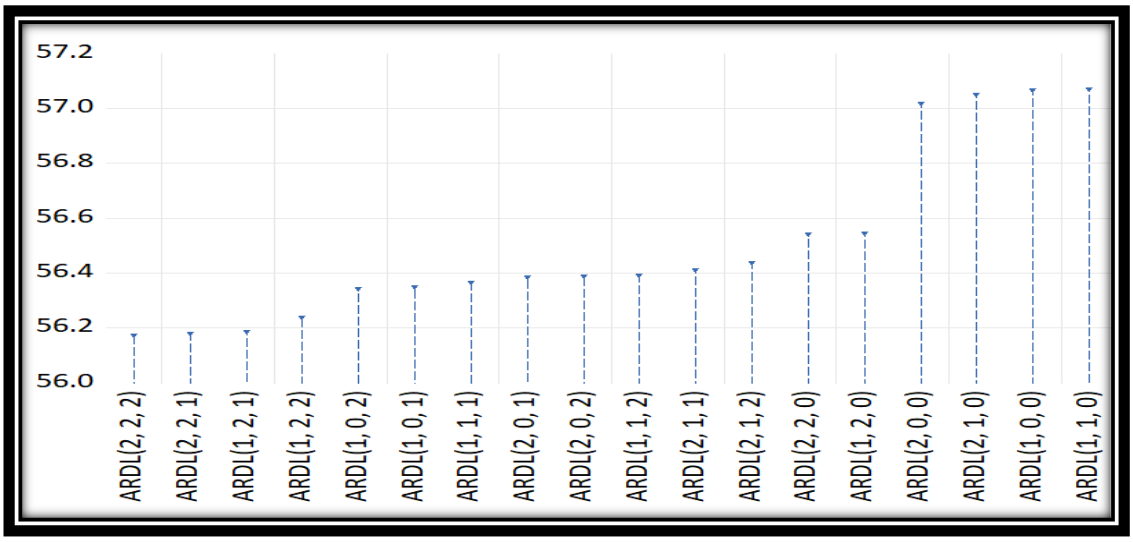

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل أعلاه نجد أن أفضل نموذج بإمكانه تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المفسرة المتمثلة في ميزان المدفوعات والنفقات العامة هو ARDL (2, 2, 2) من بين 20 نموذج مقدر، وذلك بالاعتماد على معيار شوار تز (Schwarz) والذي بلغ أدنى قيمة له والتي تساوي: 56.2.

II. نتائج تقدير نموذج (ARDL) لنمو الاقتصادي: عقب اختيار النموذج الأمثل سوف يتم تقدير النموذج الخاص بالنمو الاقتصادي كما يلي:

الشكل (8.3): نتائج تقدير نموذج (ARDL) الخاص بالنمو الاقتصادي

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/25/24 Time: 23:09
Sample (adjusted): 1982 2020
Included observations: 39 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): GE BC
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 18
Selected Model: ARDL(2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.673937	0.229731	2.933597	0.0064
GDP(-2)	-0.365474	0.190580	-1.917696	0.0647
GE	1.04E+09	1.54E+08	6.782344	0.0000
GE(-1)	1.47E+08	2.32E+08	0.635935	0.5296
GE(-2)	6.49E+08	1.94E+08	3.337199	0.0023
BC	1.25E+11	1.25E+10	10.06367	0.0000
BC(-1)	-8.60E+10	2.62E+10	-3.277683	0.0026
BC(-2)	2.62E+10	1.96E+10	1.335506	0.1918
C	1.73E+11	8.61E+10	2.003854	0.0542

R-squared	0.998113	Mean dependent var	7.20E+12
Adjusted R-squared	0.997609	S.D. dependent var	7.06E+12
S.E. of regression	3.45E+11	Akaike info criterion	56.17200
Sum squared resid	3.58E+24	Schwarz criterion	56.55590
Log likelihood	-1086.354	Hannan-Quinn criter.	56.30974
F-statistic	1983.114	Durbin-Watson stat	2.093268
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن النموذج يتمتع بالمعنوية الكلية وذلك من خلال إحصائية فيشر والتي بلغت 1983.114 بمستوى معنوية 0.000000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، حيث يمكننا القول أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى معنوية جميع المعلمات المقدرة في النموذج عند مستوى معنوية 5%، وفيما يخص القوة التفسيرية لنموذج فقد بلغ معامل التحديد (R-squared (R^2) = 0.998113) والذي أعطى قوة تفسيرية عالية جدا للنموذج، حيث تمثل 99.81% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي والمشروحة بالتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية 0.19% تفسرها عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

ثانيا: اختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج النمو الاقتصادي: قبل اعتماد النموذج بشكل نهائي في تحليل وقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المفسرة، يجب التأكد من صحة وجودة أداء هذا النموذج المدروس وكذلك خلوه من مشاكل القياسية تم الاستعانة بمجموعة من الاختبارات التشخصية التالية:

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي؛
- اختبار عدم ثبات التباين؛

- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي.

والجدول التالي يلخص نتائج المتحصل عليها من خلال تلك الاختبارات على الترتيب كما يلي:

الجدول (13.3): اختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج النمو الاقتصادي

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي			
Jarque-Bera	1.224818	**Probabity**	0.542044
اختبار عدم ثبات التباين			
F-statistic	0.007244	**Prob. F(1,36)**	0.9336
Obs*R-squared	0.007645	**Prob. Chi-Square(1)**	0.9303
اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي			
F-statistic	0.593340	**Prob. F(2,28)**	0.5593
Obs*R-squared	1.585673	**Prob. Chi-Square(2)**	0.4526

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

كما يوضح الشكل المعروض أمامنا نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج النمو الاقتصادي كما يلي:

الشكل (9.3): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج النمو الاقتصادي

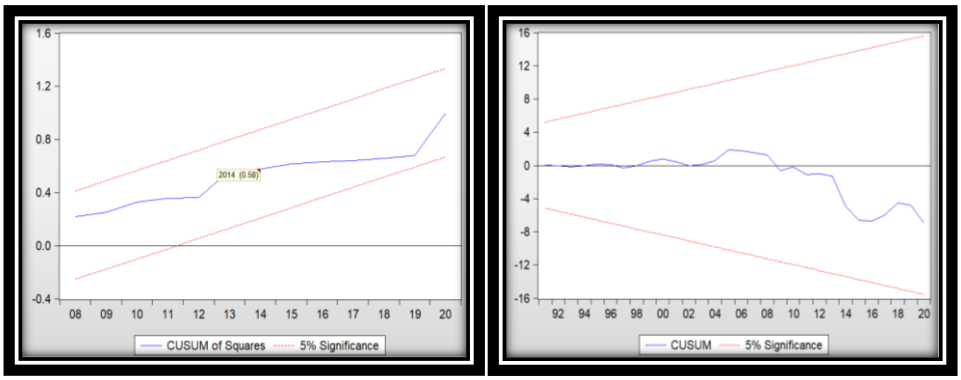

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال نتائج الموضحة في الجدول والشكل أعلاه يمكن استنتاج وتسجيل الملاحظات التالية:

يدل اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أن القيمة إحصائية جارك بيرا (Jarque-Bera) في نموذج (ARDL) المقدر بـــ 1.224818 بقيمة احتمالية قدرها 0.542044 غير معنوية أي أكبر من مستوى المعنوية 5% والذي يأخذنا إلى قبول الفرضـــية الصـــفرية والقول إن طبيعة ســـلســـلة البواقي في نموذج (ARDL) المقدر تتبع التوزيع الطبيعي؛

كما يشـير اختبار عدم ثبات التباين بأن قيمة إحصـائية فيشـر تبلغ 0.007244 بقيمة احتمالية مقدارها 0.9336 وهي أكبر من مســـتوى معنوية 5% مما يأخذنا لقبول فرضـــية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر؛

بالإضافة إلى أن الاختبار الارتباط التسلسلي للبواقي يظهر بأن قيمة فيشر بلغت 0.593340 أي بقيمة الاحتمالية لفيشر تساوي 0.5593 وهي أكبر من مستوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي تسلسلي للبواقي؛

أيضا بينت نتائج المعاملات المقدرة لنموذج (ARDL) المستخدم أن النموذج مستقر عند المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) حيث نلاحظ من خلال الشكلين الموضحين أعلاه أنه عبارة عن خط وسطي يقع تقريبا داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدر عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لاختبار (CUSUM of Squares)، أما اختبار (CUSUM) فقد أظهر استقرارية المعلمات عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة والانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، وذلك لأن الشكل البياني الإحصائي للاختبارين المذكورين لهذا النموذج وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل

بعد التأكد من المتانة القياسية للنموذج المقدر، سيتم من خلال هذا الفرع القيام أولا باختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل، وأخيرا تقدير العلاقة الطويلة الأجل.

أولا: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود (Bounds test): يتم استخدام هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة للنموذج المقدر، حيث يقوم هذا الاختبار على فرضيتين أساسيتين هما: فرضية العدم H(0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، والفرضية البديلة H(1) التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وذلك من خلال القيام بالمقارنة بين (F) المحسوبة مع (F) المجدولة، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على، أما اذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

من أجل اختبار إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك من عدمه بين النمو الاقتصادي وباقي المتغيرات المستقلة (ميزان المدفوعات، والنفقات العامة)، نوضح ذلك من خلال النتائج المتحصل عليها بعد القيام بهذا الاختبار في الجدول التالي:

الجدول (14.3): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test)

K = 2 F-statistic = 8.520528				
القيم الحرجة	مستوى المعنوية			
	%1	%2.5	%5	%10

الحد الأدنى I(0)	4.13	3.55	3.1	2.63
الحد الأعلى I(1)	5	4 .38	3.87	3.35

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج اختبار الحدود (F-Bounds Test) المبينة قد خلصت إلى أن قيمة (F) المحسوبة 8.520528 أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة للاختبار عند مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%)، وهذا ما يعني رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديلة أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

من خلال هذا الاختبار (Bounds Test) تظهر النتائج أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي مع باقي المتغيرات المفسرة المعتمدة في نموذج الدراسة (ميزان المدفوعات، والنفقات العامة).

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل: بعد القيام باختبار التكامل المشترك والتأكد من وجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة للنموذج المقدر (ميزان المدفوعات، والنفقات العامة)، يمكننا الولوج إلى المرحلة التالية والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل بحيث يتم توضيح النتائج المتحصل عليها لهذا الاختبار من خلال الجدول الموالي:

الجدول (15.3): تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج النمو الاقتصادي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	1.73E+11	8.61E+10	0.000000	0.0000
GDP(-1)*	-0.691537	0.134780	-5.130869	0.0000
GE(-1)	1.84E+09	3.53E+08	0.000000	0.0000
BC(-1)	6.56E+10	1.22E+10	0.000000	0.0000
D(GDP(-1))	0.365474	0.190580	1.917696	0.0647
D(GE)	1.04E+09	1.54E+08	0.000000	0.0000
D(GE(-1))	-6.49E+08	1.94E+08	0.000000	0.0000
D(BC)	1.25E+11	1.25E+10	0.0000000	0.0000
D(BC(-1))	2.62E+10	1.96E+10	0.0000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.691537	0.112942	-6.122934	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

حيث تأخذ معادلة حد تصحيح الخطأ (CointEq) الشكل التالي:

EC = GDP - (2.66E+09*GE + 2.49E+10*BC + 2.49E+11)

ظهرت معلمة تصحيح الخطأ بقيمة (0.691537-) وهي سالبة ومعنوية باحتمالية قدرت بـ 0.0000، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وبالتالي هناك إمكانية تصحيح الخطأ والعودة إلى الوضع التوازني بسرعة 69% في وحدة الزمن والتي هي سنة.

من خلال الجدول السابق تبين أن معلمات النموذج المقدر ترتبط بعلاقة معنوية احصائيا مع المتغير التابع حيث:

ظهرت معلمة النمو الاقتصادي بتأخير سنة *(GDP(-1 سالبة ومعنوية إحصائيا في نموذج الأجل القصير بقيمة 0.691537- وباحتمالية قدرها 0.0000، مما يدل على ارتباط النمو الاقتصـــادي بتأخير ســـنة بالنمو الاقتصادي لهذه السنة، أي أن النمو الاقتصادي للسنة الفارطة سوف ينتقل تبعاته للسنة الحالية ويؤثر على النمو الاقتصادي لهذه السنة؛

أما بالنسبة لمعلمة النفقات العامة بتأخير سنة ترتبط بالنمو الاقتصادي، حيث ظهرت قيمة المعلمة (GE(-1 موجبة ومعنوية إحصـــائيا بقيمة 1.84E+09 وباحتمالية 0.0000 وهي قيمة تأثير موجبة معتبرة، ومنه يمكن القول بأن معلمة النفقات العامة بتأخير سنة تؤثر إيجابيا في النمو الاقتصادي؛

كما أن معلمة ميزان المدفوعات بتأخير ســـنة ترتبط بعلاقة موجبة ومعنوية إحصـــائيا بالنمو الاقتصـــادي، حيث بلغت قيمة المعلمة BC(-1) بـــ 6.56E+10 باحتمالية مقدارها 0.0000 وهي نسبة تأثير معتبرة جدا، ومنه يمكننا القول إن معلمة ميزان المدفوعات تؤثر بالإيجاب في النمو الاقتصادي؛

أيضـا ترتبط معلمة النفقات العامة بعلاقة موجبة ومعنوية إحصـائيا بالنمو الاقتصـادي، حيث بلغت قيمة المعلمة D(GE) ما يقدر بـــ 1.04E+09 بقيمة احتمالية بلغت 0.0000 وهي قيمة تأثير موجبة معتبرة جدا، لهذا فإن الزيادة في معلمة النفقات العامة يؤثر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي؛

أيضـا ترتبط معلمة ميزان المدفوعات بعلاقة موجبة ومعنوية إحصـائيا بالنمو الاقتصـادي، حيث بلغت قيمة المعلمة D(BC) ما يقدر بـــ 1.25E+11 بقيمة احتمالية بلغت 0.0000 وهي قيمة تأثير موجبة معتبرة، لهذا فإن معلمة ميزان المدفوعات تؤثر بالإيجاب في النمو الاقتصادي.

ثالثا: تقدير العلاقة الطويلة الأجل: عقب تقدير وتحليل العلاقة القصـيرة الأجل سـوف ننتقل مباشـر إلى تقدير العلاقـة ذات الأجـل الطويـل وفقـا لنموذج (ARDL) بين المتغيرات المفســـرة والمتغير التـابع المتمثـل في النمو الاقتصادي، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها لهذا الاختبار كما يلي:

الجدول (16.3): تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج النمو الاقتصادي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
GE	2.66E+09	50089758	53.12979	0.0000
BC	2.49E+10	1.32E+10	7.194584	0.0000
C	2.49E+11	1.21E+11	2.055103	0.0487
EC = GDP - (2.66E+09*GE + 2.49E+10*BC + 2.49E+11)				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

نلاحظ من خلال الجدول المعروض أعلاه وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفســـرة للنموذج والمتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

ترتبط النفقات العامة بالمتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصـــادي في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصـائيا حيث قدرت قيمة المعلمة بـــ 2.66E+09 وباحتمالية قدرها 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية

5%، وهذا ما توافق مع دراسة كل من ("ح. عيسى، ف. سفيان، 2022"، "ب. محمد، 2022"، "ع. غالية، ب. ع. محمد، 2021"، "Y. Mohamed, 2019"، "M. Merim, B. Djebar, 2019") التي تؤكد وجود علاقة موجبة ومعنوية طويلة الأجل بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، وهذا يؤكد ما جاءت به النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة النفقات الحكومية تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق تعزيز الطلب الكلي، فعندما تنفق الحكومة على مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، فإن ذلك يخلق فرص عمل ويزيد من الإنفاق الاستهلاكي، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تشجع هذه النفقات الاستثمارات الخاصة مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي بشكل أكبر، ومن خلال مخرجات العلاقة الطويلة الأجل فإن الزيادة في النفقات العامة بـــ 1 وحدة ينتج عنه الارتفاع في النمو الاقتصادي بـ 2.66E+09؛

كذلك يرتبط ميزان المدفوعات بالنمو الاقتصادي في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا بمعلمة قيمتها 2.49E+10 بقيمة احتمالية مقدارها 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، وهذا ما توافق مع دراستي ("A. S. Kazeem, D. K. Zandri, F. S. Sune, 2023"، " G. Azeddine, Z. Adel, 2023") التي أكدت على أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية إحصائيا في الأجل الطويل بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي، حيث أن ميزان المدفوعات له تأثير كبير على النمو الاقتصادي، ففائض ميزان المدفوعات يعزز الاستقرار المالي من خلال زيادة الاحتياطيات النقدية مما يدعم الاستثمار ويساهم في تعزيز الثقة في الاقتصاد، هذا الفائض يمكن أن يمول مشاريع التنمية ويحفز النمو الاقتصادي، وحسب مخرجات العلاقة الطويلة الأجل نجد أن الزيادة في ميزان المدفوعات بـ 1 وحدة يؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي بـ 2.49E+10.

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها في نموذج الأجل الطويل وبالنظر لمجموعة من الدراسات السابقة نستنتج أن تأثير سعر النفط على النمو الاقتصادي يمر عبر قناتي النفقات العامة وميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: نتائج تقدير أثر سعر النفط على التضخم خلال الفترة (1980-2020)

سيتم في هذا المبحث تقدير أثر سعر النفط على التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ما بين (1980-2020) وذلك من خلال اختبار دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، من ثم تحديد النموذج الأنسب للدراسة وتقدير النموذج المختار.

المطلب الأول: نتائج تقدير أثر سعر النفط على سعر الصرف خلال الفترة (1980-2020)

سوف يتم من خلال هذا المطلب تقدير علاقة سعر النفط بسعر الصرف وذلك عن طريق اختبار دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، من ثم تحديد النموذج الأنسب للدراسة وتقدير النموذج المختار.

الفرع الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF):

سنقوم بتقدير استقرارية السلسلة الزمنية من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة عن طريق الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، حيث تعتبر هذه الخطوة ضرورية قبل البدء بعملية تقدير وتحديد نموذج

الدراسة، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها لاختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلاسل الزمنية محل الدراسة:

الجدول (17.3): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية حسب ديكي فولر (ADF)

المتغيرات	No Constant no trend		Constant no trend		Constant and trend		
	P	t-stat	p-value	t-stat	p-value	t-stat	p-value
BOT	I(0)	-1.6572	0.7510	-1.4268	0.5593	-0.6350	0.4358
	I(1)	-4.6969	0.0028	-4.0904	0.0028	-4.1487	0.0001

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الجدول أعلاه وحسب اختبار ديكي فولر لسلسة الزمنية محل الدراسة تبين أن سلسلة الميزان التجاري (BOT) لا تستقر عند المستوى، وبعد إجراء الفرق الأول للسلسلة الغير مستقرة عند المستوى بينت النتائج قبول الفرضية البديلة مما يعني بعبارة أخرى معنوية معلمة الجذر الأحادي φ عند مستوى معنوية 5%، ومنه يمكن القول بأن السلسلة الزمنية (الميزان التجاري) متكاملة ومستقرة من الدرجة الأولى (1) أي I(1)، أما بالنسبة لباقي السلاسل الزمنية سعر الصرف (ER)، سعر النفط (POIL)، والنفقات العامة (GE) فقد تم التطرق لاستقراريتها في النموذجين السابقين (نموذج ميزان المدفوعات، ونموذج النفقات العامة)، وعليه نستنتج أن كل متغيرات الدراسة تستقر وتتكامل من الدرجة الأولى (1) أي I(1)، وبناءا على هذه النتائج تبين أن النموذج الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لهذه الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج أثر سعر النفط على سعر الصرف

بعد قيامنا بتحديد نموذج الدراسة الأمثل سوف يتم دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، من خلال البدء بتقدير نموذج أثر سعر النفط على سعر الصرف، ثم القيام باختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج سعر الصرف، وأخيرا اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل لنموذج سعر الصرف.

أولا: تقدير نموذج أثر سعر النفط على سعر الصرف باستخدام منهجية (ARDL): يتضمن هذا الفرع مرحلتين لتقدير، أولا: تقدير فترة الابطاء المثلى لنموذج سعر الصرف، ثانيا: تقدير نموذج (ARDL) الخاص بسعر الصرف.

I. نتائج تقدير فترة الابطاء المثلى لنموذج سعر الصرف: قبل تقدير النموذج وتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق نموذج (ARDL) بين سعر الصرف والمتغيرات المفسرة للنموذج يستلزم اختيار أفضل نموذج وذلك بالاعتماد على معيار شوار تز (Schwarz) حيث يعتبر النموذج الأمثل هو النموذج التي تكون فيه قيمة (Schwarz) في أدنى قيمة لها، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (10.3): اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج سعر الصرف

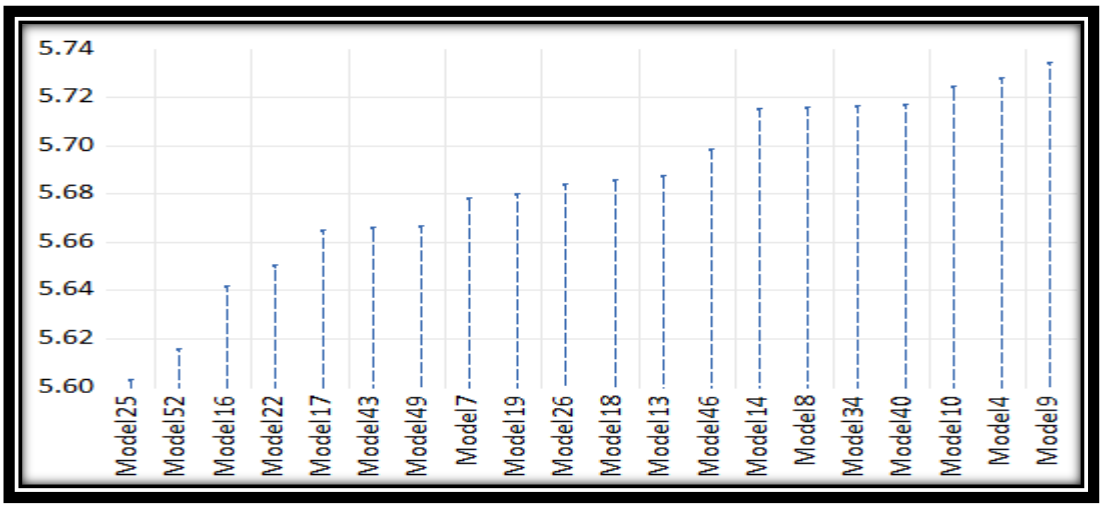

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل أعلاه نجد أن أفضل نموذج بإمكانه تحليل العلاقة بين سعر الصرف وسعر النفط هو ARDL (2, 0, 0, 2) من بين 20 نموذج مقدر، وذلك بالاعتماد على معيار شوار تز (Schwarz) والذي بلغ أدنى قيمة له والتي تساوي: 5.60.

II. نتائج تقدير نموذج (ARDL) لسعر الصرف: عقب اختيار النموذج الأمثل سوف يتم تقدير النموذج الخاص بالسعر الصرف كما يلي:

الشكل (11.3): نتائج تقدير نموذج (ARDL) الخاص بسعر الصرف

Dependent Variable: ER
Method: ARDL
Date: 05/25/24 Time: 23:20
Sample (adjusted): 1982 2020
Included observations: 39 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): POIL GE BOT
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 54
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
ER(-1)	1.051544	0.145707	7.216840	0.0000
ER(-2)	-0.203551	0.141783	-1.435649	0.1611
POIL	-0.228179	0.042706	-5.343039	0.0000
GE	0.003834	0.000967	3.966843	0.0004
BOT	-2.39E-12	2.19E-12	-1.094700	0.2821
BOT(-1)	5.00E-13	2.80E-12	0.178437	0.8595
BOT(-2)	3.68E-12	1.75E-12	2.098102	0.0441
C	5.738839	2.129433	2.695007	0.0113

R-squared	0.992250	Mean dependent var	57.39256
Adjusted R-squared	0.990500	S.D. dependent var	37.34118
S.E. of regression	3.639644	Akaike info criterion	5.602331
Sum squared resid	410.6572	Schwarz criterion	5.943574
Log likelihood	-101.2454	Hannan-Quinn criter.	5.724766
F-statistic	566.9761	Durbin-Watson stat	1.970895
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن النموذج يتمتع بالمعنوية الكلية وذلك من خلال إحصائية فيشر والتي بلغت 566.9761 بمستوى معنوية 0.000000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، حيث يمكننا القول أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى معنوية جميع المعلمات المقدرة في النموذج عند مستوى معنوية

5%، وفيما يخص القوة التفسـيرية لنموذج فقد بلغ معامل التحديد (R-squared (R^2) = 0.992250) والذي أعطى قوة تفسـيرية عالية جدا للنموذج، حيث تمثل 99.22% من التغيرات الحاصـلة في سـعر الصـرف والمشـروحة بالتغيرات المسـتقلة المدرجة في النموذج، أما النسـبة الباقية 0.78% تفسـرها عوامل أخرى لا يتضـمنها النموذج.

ثانيا: اختبارات تشـخيص جودة وصـلاحية نموذج سـعر الصـرف: قبل اعتماد النموذج بشـكل نهائي في تحليل وقياس العلاقة بين سعر الصرف وسعر النفط، يجب التأكد من صحة وجودة أداء هذا النموذج المدروس وكذلك خلوه من مشاكل القياسية تم الاستعانة بمجموعة من الاختبارات التشخصية التالية:

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي؛
- اختبار عدم ثبات التباين؛
- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي.

والجدول التالي يلخص نتائج المتحصل عليها من خلال تلك الاختبارات على الترتيب كما يلي:

الجدول (18.3): اختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج سعر الصرف

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي			
Jarque-Bera	2.597734	**Probabity**	0.272841
اختبار عدم ثبات التباين			
F-statistic	2.789350	**Prob. F(1,36)**	0.1036
Obs*R-squared	2.732587	**Prob. Chi-Square(1)**	0.0983
اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي			
F-statistic	1.594831	**Prob. F(2,29)**	0.2202
Obs*R-squared	3.864496	**Prob. Chi-Square(2)**	0.1448

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

كما يوضح الشكل المعروض أمامنا نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج سعر الصرف كما يلي:

الشكل (12.3): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج سعر الصرف

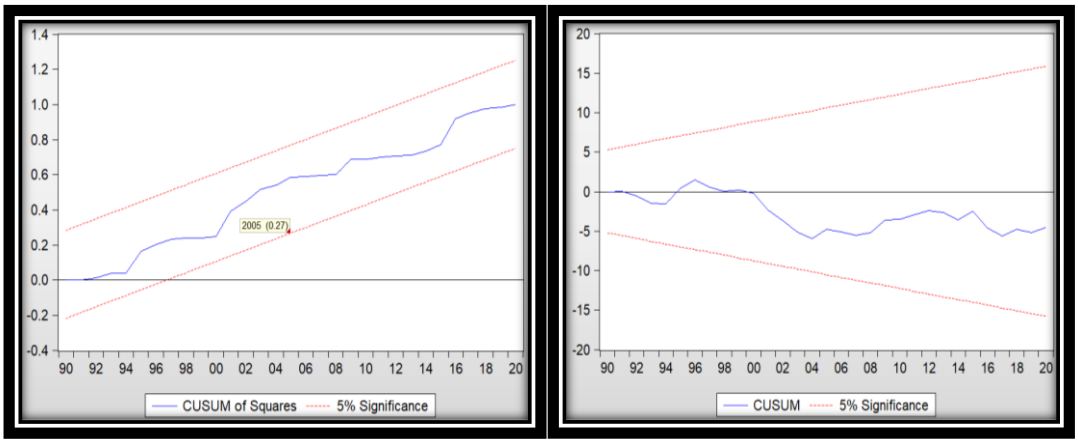

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال نتائج الموضحة في الجدول والشكل أعلاه يمكن استنتاج وتسجيل الملاحظات التالية:

يدل اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أن القيمة إحصائية جارك بيرا (Jarque-Bera) في نموذج (ARDL) المقدر بـــ 2.597734 بقيمة احتمالية قدرها 0.272841 غير معنوية أي أكبر من مستوى المعنوية 5% والذي يأخذنا إلى قبول الفرضـــية الصـــفرية والقول إن طبيعة ســـلســـلة البواقي في نموذج (ARDL) المقدر تتبع التوزيع الطبيعي؛

كما يشـير اختبار عدم ثبات التباين بأن قيمة إحصـائية فيشـر تبلغ 2.789350 بقيمة احتمالية مقدارها 0.1036 وهي أكبر من مســـتوى معنوية 5% مما يأخذنا لقبول فرضـــية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر؛

بالإضـافة إلى أن الاختبار الارتباط التسـلسـلي للبواقي يظهر بأن قيمة فيشـر بلغت 1.594831 أي بقيمة الاحتمالية لفيشـر تسـاوي 0.2202 وهي أكبر من مسـتوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرضـية الصـفرية القائلة بأنه لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي تسلسلي للبواقي؛

أيضا بينت نتائج المعاملات المقدرة لنموذج (ARDL) المستخدم أن النموذج مستقر عند المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) حيث نلاحظ من خلال الشكلين الموضحين أعلاه أنه عبارة عن خط وسطي يقع تقريبا داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدر عند مســـتوى المعنوية 5% بالنســـبة لاختبار (CUSUM of Squares)، أما اختبار (CUSUM) فقد أظهر اســـتقرارية المعلمات عند مســـتوى معنوية 5%، مما يؤكد وجود اســـتقرار بين متغيرات الدراسـة والانسـجام في النموذج بين نتائج تصـحيح الخطأ في المدى القصـير والطويل، وذلك لأن الشـكل البياني الإحصائي للاختبارين المذكورين لهذا النموذج وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل

بعد التأكد من المتانة القياســـية للنموذج المقدر، ســـيتم من خلال هذا الفرع القيام أولا باختبار التكامل المشـترك باسـتخدام منهجية اختبار الحدود ثم تقدير نموذج تصـحيح الخطأ والعلاقة القصـيرة الأجل، وأخيرا تقدير العلاقة الطويلة الأجل.

أولا: اختبار التكامل المشـــترك باســـتخدام منهجية اختبار الحدود (Bounds test): يتم اســـتخدام هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفســـرة للنموذج المقدر، حيث يقوم هذا الاختبار على فرضيتين أساسيتين هما: فرضية العدم H(0)، والفرضية البديلة H(1)، وذلك من خلال القيام بالمقارنة بين (F) المحسوبة مع (F) المجدولة، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم نقبل الفرضية البديلة، أما إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة نقبل فرضية العدم.

من أجل اختبار إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك من عدمه بين سعر الصرف وباقي المتغيرات المستقلة (سعر النفط، الميزان التجاري، والنفقات العامة)، نوضح ذلك من خلال النتائج المتحصل عليها بعد القيام بهذا الاختبار في الجدول التالي:

الجدول (19.3): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test)

K = 3 F-statistic = 7.984470				
القيم الحرجة	مستوى المعنوية			
	%1	%2.5	%5	%10
الحد الأدنى I(0)	3.65	3.15	2.79	2.37
الحد الأعلى I(1)	4.66	4 .08	3.67	3.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج اختبار الحدود (F-Bounds Test) المبينة قد خلصت إلى أن قيمة (F) المحسوبة 7.984470 أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة للاختبار عند جميع مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%)، وهذا ما يعني رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديلة أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عند كل مستويات المعنوية.

من خلال هذا الاختبار (Bounds Test) تظهر النتائج أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتمثل في سعر الصرف مع باقي المتغيرات المفسرة المعتمدة في نموذج الدراسة (سعر النفط، الميزان التجاري، والنفقات العامة).

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل: بعد القيام باختبار التكامل المشترك والتأكد من وجود تكامل مشترك بين سعر الصرف والمتغيرات المستقلة للنموذج المقدر (سعر النفط، الميزان التجاري، والنفقات العامة)، يمكننا الولوج إلى المرحلة التالية والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل بحيث يتم توضيح النتائج المتحصل عليها لهذا الاختبار من خلال الجدول الموالي:

الجدول (20.3): تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج سعر الصرف

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	5.738839	2.129433	2.695007	0.0113
ER(-1)*	-0.152007	0.051925	-2.927444	0.0064
POIL**	-0.228179	0.042706	-5.343039	0.0000
GE**	0.003834	0.000967	3.966843	0.0004
BOT(-1)	1.78E-12	8.39E-13	2.125389	0.0416
D(ER(-1))	0.203551	0.141783	1.435649	0.1611
D(BOT)	-2.39E-12	2.19E-12	-1.094700	0.2821
D(BOT(-1))	-3.68E-12	1.75E-12	-2.098102	0.0441
CointEq(-1)*	-0.152007	0.022641	-6.713689	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

حيث تأخذ معادلة حد تصحيح الخطأ (CointEq) الشكل التالي:

EC = ER - (-1.5011*POIL + 0.0252*GE + 0.0000*BOT + 37.7538)

جاءت معلمة تصحيح الخطأ بقيمة (0.152007-) وهي سالبة ومعنوية باحتمالية قدرت بـ 0.0000، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وبالتالي هناك إمكانية تصحيح الخطأ والعودة إلى الوضع التوازني بسرعة 15% في وحدة الزمن والتي هي سنة.

من خلال الجدول السابق تبين أن معلمات النموذج المقدر ترتبط بعلاقة معنوية احصائيا مع المتغير التابع حيث:

ظهرت معلمة سعر الصرف بتأخير سنة *ER(-1) سالبة ومعنوية إحصائيا في نموذج الأجل القصير بقيمة 0.152007- وباحتمالية قدرها 0.0064، مما يدل على ارتباط سعر الصرف بتأخير سنة بسعر الصرف لهذه السنة، أي أن سعر الصرف للسنة الفارطة سوف ينتقل تبعاته للسنة الحالية ويؤثر على سعر الصرف لهذه السنة؛

أما بالنسبة لمعلمة سعر النفط فإنها ترتبط بسعر الصرف بعلاقة سالبة ومعنوية، حيث ظهرت قيمة المعلمة **POIL بـــ 0.228179- وباحتمالية 0.0000، ومنه يمكن القول بأن معلمة سعر النفط تؤثر بالسلب في سعر الصرف؛

كما أن معلمة النفقات العامة ترتبط بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بسعر الصرف، حيث بلغت قيمة المعلمة **GE بـــ 0.003834 باحتمالية مقدارها 0.0004 وهي نسبة تأثير معتبرة جدا، ومنه يمكننا القول إن معلمة النفقات العامة لهذه السنة تؤثر إيجابيا في سعر الصرف؛

أيضا ترتبط معلمة الميزان التجاري بتأخير سنة BOT(-1) بسعر الصرف حيث ظهرت المعلمة موجبة ومعنوية احصائيا بقيمة 1.78E-12 وباحتمالية قدرها 0.0416، مما يدل على أن معلمة الميزان التجاري بتأخير سنة يؤثر إيجابيا على سعر الصرف؛

كذلك لا ترتبط معلمة الميزان التجاري بأي علاقة مع سعر الصرف، حيث ظهرت المعلمة D(BOT) سالبة وغير معنوية إحصائيا بـــ 2.39E-12- بقيمة احتمالية بلغت 0.2821، ومنه يمكن القول إن معلمة الميزان التجاري لا تؤثر على سعر الصرف.

ثالثا: تقدير العلاقة الطويلة الأجل: عقب تقدير وتحليل العلاقة القصيرة الأجل سوف ننتقل مباشر إلى تقدير العلاقة ذات الأجل الطويل وفقا لنموذج (ARDL) بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع المتمثل في سعر الصرف، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها لهذا الاختبار كما يلي:

الجدول (21.3): تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج سعر الصرف

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
POIL	-1.501107	0.490184	-3.062332	0.0045
GE	0.025224	0.003883	6.496545	0.0000
BOT	1.17E+11	3.17E+12	3.704945	0.0008

C	37.75381	21.78298	1.733179	0.0930
EC = ER - (-1.5011*POIL + 0.0252*GE + 0.0000*BOT + 37.7538)				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

نلاحظ من خلال الجدول المعروض أعلاه وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة للنموذج والمتغير التابع والمتمثل في سعر الصرف، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

يرتبط سعر النفط بسعر الصرف في الأجل الطويل بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا حيث قدرت قيمة المعلمة بـــ 1.501107- بقيمة احتمالية قدرها 0.0045 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، وذلك بالتوافق مع دراسة كل من ("م. حادة، م. محمد، 2021"، "ي. فايزة، 2018"، "ل. سليمة، ي. بوبكر، 2018"، " Ch. B. H. Abderrezak, K. SI "،"Samir, G. Wahiba, S. A. N. Al-Mihyawi, 2019 "MoHAMMED, M. Samir, 2014") والتي تؤكد على وجود علاقة سلبية ومعنوية طويلة الأجل بين سعر النفط وسعر الصرف للعملة الأجنبية أي علاقة إيجابية بين سعر النفط وقيمة العملة المحلية، فارتفاع سعر النفط يزيد من صـــادرات النفط مما يؤدي إلى زيادة تدفقات العملة الأجنبية إلى البلاد وهذا ما يعزز قيمة العملة المحلية (انخفاض سعر الصرف للعملة الأجنبية) نتيجة زيادة الطلب على هذه العملة لتبادل الإيرادات النفطية، وحسب مخرجات العلاقة الطويلة الأجل نجد أن زيادة سعر النفط بـ 1 وحدة يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية بـ 1.501107؛

كذلك ترتبط النفقات العامة بالمتغير التابع والمتمثل في سعر الصرف في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصـائيا بمعلمة قيمتها 0.025224 باحتمالية مقدارها 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتوافق مع دراستي ("م. سومية، 2022"، "م. سهام، 2019") التي أكدت على أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية إحصائيا في الأجل الطويل بين النفقات العامة وسعر الصرف؛

أيضـا يرتبط الميزان التجاري بالمتغير التابع سعر الصـرف في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصـائيا بمعلمة قيمتها 1.17E+11 واحتمالية 0.0008 وهي أقل من مســتوى معنوية 5%، وهذا بالتوافق مع دراســة ("البدوي. رضـا، 2023") التي أكدت على أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية إحصـائيا في الأجل الطويل بين الميزان التجاري وسعر الصرف.

المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج التضخم خلال الفترة (1980-2020)

يتم من خلال هذا المطلب تقدير نموذج التضـــخم في الجزائر خلال الفترة ما بين (1980-2020) وذلك من خلال اختبار دراسـة اسـتقرارية السـلاسـل الزمنية، من ثم تحديد النموذج الأنسـب للدراسـة وتقدير النموذج المختار.

الفرع الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار Zivot & androws unit root test

سنقوم بتقدير استقرارية السلسلة الزمنية من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة الذي يأخذ بعين الاعتبار وجود تغيرات هيكلية والمتمثل في اختبار Zivot & androws (1992) unit root test، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها من هذا الاختبار للسلاسل الزمنية محل الدراسة:

الجدول (22.3): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية حسب اختبار Zivot & androws

المتغيرات	K	B. date	p-value	t-stat	Observation
LINF	1	1994	6.13E-05	-6.435898	I(0)

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة الزمنية وفقا لاختبار Zivot & androws تبين أن سلسلة التضخم (LINF) مستقرة في النماذج الثلاثة عند المستوى، مما يمكننا القول إن السلسة المذكورة متكاملة من الدرجة صفر (0) أي I(0)، وذلك لأن قيمة اختبار Z&A أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي يرفض فرضية العدم القاضية باحتواء السلسلة على جذر الوحدة ويقبل فرضية البديلة القاضية بأنها مستقرة عند المستوى، أما بالنسبة لباقي السلاسل الزمنية النفقات العامة (GE)، وسعر الصرف (ER) فقد تبين من خلال دراسة استقراريتها في النماذج السابقة (نموذج ميزان المدفوعات، نموذج النفقات العامة، نموذج النمو الاقتصادي، ونموذج سعر الصرف) أنها تستقر وتتكامل عند الفرق الأول أي من الدرجة الأولى (1) أي I(1).

بناءا على نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات محل الدراسة التي قمنا بيها سابقا، تبين أن متغيرات الدراسة تتكامل وتستقر في درجات مختلطة بين المستوى والفرق الأول أي أن درجة التكامل الخاصة بمتغيرات الدراسة هي مزيج بين الدرجة الصفر I(0) والدرجة الأولى I(1) ، وعليه يتضح أن النموذج الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لهذه الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة.

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج التضخم

بعد قيامنا بتحديد نموذج الدراسة الأمثل سوف يتم دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، من خلال البدء بتقدير نموذج التضخم، ثم القيام باختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج التضخم، وأخيرا اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل لنموذج التضخم.

أولا: تقدير نموذج التضخم باستخدام منهجية (ARDL): يتضمن هذا الفرع مرحلتين لتقدير، أولا: تقدير فترة الابطاء المثلى لنموذج التضخم، ثانيا: تقدير نموذج (ARDL) الخاص بالتضخم.

I. نتائج تقدير فترة الابطاء المثلى لنموذج التضـــخم: قبل تقدير النموذج وتحليل العلاقة في الأجلين القصـــير والطويل وفق نموذج (ARDL) بين التضـــخم والمتغيرات المفســـرة للنموذج يســـتلزم اختيار أفضـــل نموذج وذلك بالاعتماد على معيار شـــوار تز (Schwarz) حيث يعتبر النموذج الأمثل هو النموذج التي تكون فيه قيمة (Schwarz) في أدنى قيمة لها، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (13.3): اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج التضخم

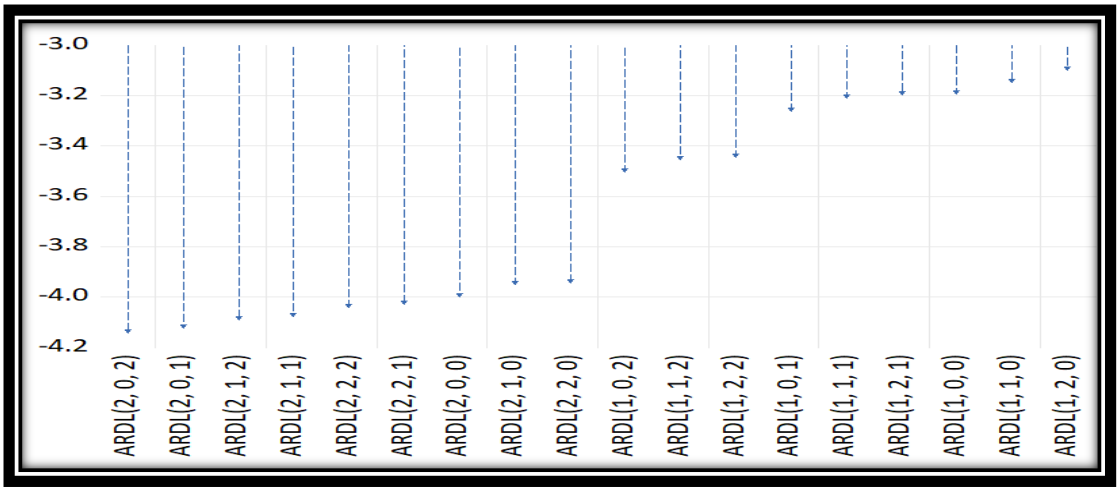

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل أعلاه نجد أن أفضل نموذج بإمكانه تحليل العلاقة بين التضخم والمتغيرات المفسرة المتمثلة في النفقات العامة وســـعر الصـــرف هو ARDL (2, 0, 2) من بين 20 نموذج مقدر، وذلك بالاعتماد على معيار شوار تز (Schwarz) والذي بلغ أدنى قيمة له والتي تساوي: 4.2-.

II. نتائج تقدير نموذج (ARDL) لتضـــخم: عقب اختيار النموذج الأمثل ســـوف يتم تقدير النموذج الخاص بالتضخم كما يلي:

الشكل (14.3): نتائج تقدير نموذج (ARDL) الخاص بالتضخم

Dependent Variable: LINF
Method: ARDL
Date: 05/25/24 Time: 23:31
Sample (adjusted): 1982 2020
Included observations: 39 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LGE LER
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 18
Selected Model: ARDL(2, 0, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LINF(-1)	1.341035	0.111881	11.98623	0.0000
LINF(-2)	-0.510665	0.090585	-5.637388	0.0000
LGE	0.049860	0.015428	3.231696	0.0028
LER	0.183037	0.038080	4.806668	0.0000
LER(-1)	-0.041344	0.058266	-0.709570	0.4831
LER(-2)	-0.068482	0.045404	-1.508293	0.1413
C	0.057727	0.035755	1.614495	0.1162

R-squared	0.999305	Mean dependent var	3.910394
Adjusted R-squared	0.999174	S.D. dependent var	0.982597
S.E. of regression	0.028236	Akaike info criterion	-4.135259
Sum squared resid	0.025513	Schwarz criterion	-3.836671
Log likelihood	87.63756	Hannan-Quinn criter.	-4.028128
F-statistic	7664.116	Durbin-Watson stat	1.740697
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن النموذج يتمتع بالمعنوية الكلية وذلك من خلال إحصائية فيشر والتي بلغت 7664.116 بمستوى معنوية 0.000000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، حيث يمكننا القول أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى معنوية جميع المعلمات المقدرة في النموذج عند مستوى معنوية 5%، وفيما يخص القوة التفسيرية لنموذج فقد بلغ معامل التحديد (R-squared (R^2) = 0.999305) والذي أعطى قوة تفسيرية عالية جدا للنموذج، حيث تمثل 99.93% من التغيرات الحاصلة في التضخم والمشروحة بالتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية 0.07% تفسرها عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

ثانيا: اختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج التضخم: قبل اعتماد النموذج بشكل نهائي في تحليل وقياس العلاقة بين التضخم وكل من النفقات العامة وسعر الصرف، يجب التأكد من صحة وجودة أداء هذا النموذج المدروس وكذلك خلوه من مشاكل القياسية تم الاستعانة بمجموعة من الاختبارات التشخصية التالية:

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي؛
- اختبار عدم ثبات التباين؛
- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي.

والجدول التالي يلخص نتائج المتحصل عليها من خلال تلك الاختبارات على الترتيب كما يلي:

الجدول (23.3): اختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج التضخم

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي			
Jarque-Bera	0.969328	**Probabity**	0.615904
اختبار عدم ثبات التباين			
F-statistic	0.009119	**Prob. F(1,36)**	0.9245
Obs*R-squared	0.009623	**Prob. Chi-Square(1)**	0.9219
اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي			
F-statistic	0.237908	**Prob. F(2,30)**	0.7897
Obs*R-squared	0.608903	**Prob. Chi-Square(2)**	0.7375

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

كما يوضح الشكل المعروض أمامنا نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج التضخم كما يلي:

الشكل (15.3): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج التضخم

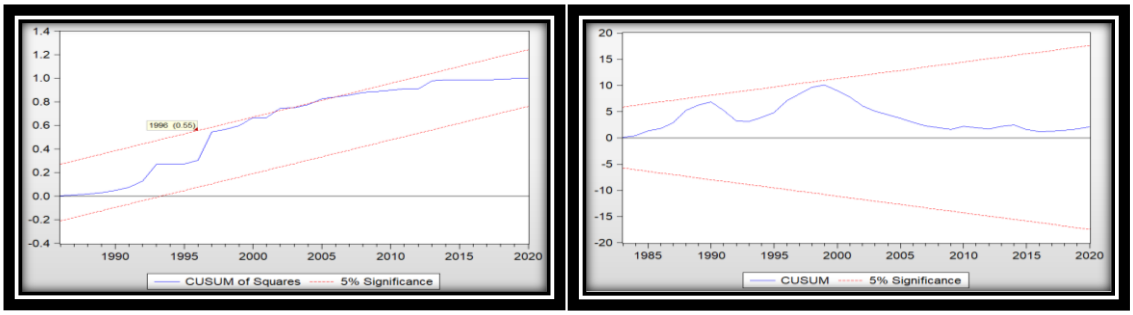

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال نتائج الموضحة في الجدول والشكل أعلاه يمكن استنتاج وتسجيل الملاحظات التالية:

يدل اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أن القيمة إحصائية جارك بيرا (Jarque-Bera) في نموذج (ARDL) المقدر بـــ 0.969328 بقيمة احتمالية قدرها 0.615904 غير معنوية أي أكبر من مستوى المعنوية 5% والذي يأخذنا إلى قبول الفرضـــية الصـــفرية والقول إن طبيعة ســـلســـلة البواقي في نموذج (ARDL) المقدر تتبع التوزيع الطبيعي؛

كما يشـير اختبار عدم ثبات التباين بأن قيمة إحصـائية فيشـر تبلغ 0.009119 بقيمة احتمالية مقدارها 0.9245 وهي أكبر من مســـتوى معنوية 5% مما يأخذنا لقبول فرضـــية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر؛

بالإضـافة إلى أن الاختبار الارتباط التسـلسـلي للبواقي يظهر بأن قيمة فيشـر بلغت 0.237908 أي بقيمة الاحتمالية لفيشـر تسـاوي 0.7897 وهي أكبر من مسـتوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرضـية الصـفرية القائلة بأنه لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي تسلسلي للبواقي؛

أيضا بينت نتائج المعاملات المقدرة لنموذج (ARDL) المستخدم أن النموذج مستقر عند المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) حيث نلاحظ من خلال الشكلين الموضحين أعلاه أنه عبارة عن خط وسطي يقع تقريبا داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدر عند مســـتوى المعنوية 5% بالنســـبة لاختبار (CUSUM of Squares)، أما اختبار (CUSUM) فقد أظهر اســـتقرارية المعلمات عند مســـتوى معنوية 5%، مما يؤكد وجود اســـتقرار بين متغيرات الدراسـة والانسـجام في النموذج بين نتائج تصـحيح الخطأ في المدى القصـير والطويل، وذلك لأن الشـكل البياني الإحصائي للاختبارين المذكورين لهذا النموذج وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل

بعد التأكد من المتانة القياســـية للنموذج المقدر، ســـيتم من خلال هذا الفرع القيام أولا باختبار التكامل المشـترك باسـتخدام منهجية اختبار الحدود ثم تقدير نموذج تصـحيح الخطأ والعلاقة القصـيرة الأجل، وأخيرا تقدير العلاقة الطويلة الأجل.

أولا: اختبار التكامل المشـــترك باســـتخدام منهجية اختبار الحدود (Bounds test): يتم اســـتخدام هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفســـرة للنموذج المقدر، حيث يقوم هذا الاختبار على فرضـيتين أسـاسـيتين هما: فرضـية العدم H(0) القائلة بعدم وجود تكامل مشـترك بين متغيرات النموذج أي عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، والفرضـــية البديلة H(1) التي تنص على وجود تكامل مشـــترك بين متغيرات النموذج أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وذلك من خلال القيام بالمقارنة بين (F) المحسـوبة مع (F) المجدولة، فإذا كانت قيمة (F) المحسـوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نرفض فرضـية

العدم ونقبل الفرضـــية البديلة التي تنص على، أما اذا كانت قيمة (F) المحســـوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

من أجل اختبار إذا كانت هناك علاقة تكامل مشـــترك من عدمه بين التضـــخم وباقي المتغيرات المســـتقلة (النفقات العامة، وســـعر الصـــرف)، نوضـــح ذلك من خلال النتائج المتحصـــل عليها بعد القيام بهذا الاختبار في الجدول التالي:

الجدول (24.3): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test)

K = 2 F-statistic = 3.884894				
القيم الحرجة	مستوى المعنوية			
	%1	%2.5	%5	%10
الحد الأدنى I(0)	4.13	3.55	3.1	2.63
الحد الأعلى I(1)	5	4 .38	3.87	3.35

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج اختبار الحدود (F-Bounds Test) المبينة قد خلصـــت إلى أن قيمة (F) المحســـوبة 3.884894 أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة للاختبار عند مســـتويات المعنوية (5%، 10%)، وهذا ما يعني رفض فرضـــية العدم وقبول فرضـــية البديلة أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

من خلال هذا الاختبار (Bounds Test) تظهر النتائج أنه توجد علاقة تكامل مشـترك بين المتغير التابع والمتمثل في التضخم مع باقي المتغيرات المفسرة المعتمدة في نموذج الدراسة (النفقات العامة، وسعر الصرف).

ثانيا: تقدير نموذج تصـــحيح الخطأ والعلاقة القصـــيرة الأجل: بعد القيام باختبار التكامل المشـــترك والتأكد من وجود تكامل مشـترك بين التضـخم والمتغيرات المسـتقلة للنموذج المقدر (النفقات العامة، وسـعر الصـرف)، يمكننا الولوج إلى المرحلة التالية والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل بحيث يتم توضيح النتائج المتحصل عليها لهذا الاختبار من خلال الجدول الموالي:

الجدول (25.3): تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج التضخم

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	0.057727	0.035755	1.614495	0.1162
LINF(-1)*	-0.169629	0.056849	-2.983845	0.0054
LGE**	0.049860	0.015428	3.231696	0.0028
LER(-1)	0.073211	0.034544	2.119329	0.0419
D(LINF(-1))	0.510665	0.090585	5.637388	0.0000
D(LER)	0.183037	0.038080	4.806668	0.0000
D(LER(-1))	0.068482	0.045404	1.508293	0.1413
CointEq(-1)*	-0.169629	0.041145	-4.122671	0.0002

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

حيث تأخذ معادلة حد تصحيح الخطأ (CointEq) الشكل التالي:

EC = LINF - (0.2939*LGE + 0.4316*LER + 0.3403)

ظهرت معلمة تصحيح الخطأ بقيمة (0.169629-) وهي سالبة ومعنوية باحتمالية قدرت بـ 0.0002، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وبالتالي هناك إمكانية تصحيح الخطأ والعودة إلى الوضع التوازني بسرعة 16% في وحدة الزمن والتي هي سنة.

من خلال الجدول السابق تبين أن معلمات النموذج المقدر ترتبط بعلاقة معنوية احصائيا مع المتغير التابع حيث:

ظهرت معلمة التضخم بتأخير سنة *LINF(-1) سالبة ومعنوية إحصائيا في نموذج الأجل القصير بقيمة - 0.169629 وباحتمالية قدرها 0.0054، مما يدل على ارتباط التضخم بتأخير سنة بالتضخم لهذه السنة، أي أن التضخم للسنة الفارطة سوف ينتقل تبعاته للسنة الحالية ويؤثر على التضخم لهذه السنة؛

أما بالنسبة لمعلمة النفقات العامة فهي ترتبط بالتضخم، حيث ظهرت قيمة المعلمة **LGE موجبة ومعنوية إحصائيا بقيمة 0.049860 وباحتمالية 0.0028 وهي قيمة تأثير موجبة معتبرة جدا، ومنه يمكن القول بأن معلمة النفقات العامة تؤثر بالإيجاب في التضخم؛

كما أن معلمة سعر الصرف بتأخير سنة ترتبط بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بالتضخم، حيث بلغت قيمة المعلمة LER(-1) بـ 0.073211 باحتمالية مقدارها 0.0419 وهي نسبة تأثير معتبرة جدا، ومنه يمكننا القول إن معلمة سعر الصرف لهذه السنة تؤثر بإيجاب في التضخم؛

أما معلمة سعر الصرف ترتبط بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بالتضخم، حيث بلغت قيمة المعلمة D(LER) ما يقدر بـ 0.183037 بقيمة احتمالية بلغت 0.0000 وهي قيمة تأثير موجبة معتبرة، لهذا فإن معلمة سعر الصرف يؤثر بشكل إيجابي في التضخم.

ثالثا: تقدير العلاقة الطويلة الأجل: عقب تقدير وتحليل العلاقة القصيرة الأجل سوف ننتقل مباشر إلى تقدير العلاقة ذات الأجل الطويل وفقا لنموذج (ARDL) بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع المتمثل في التضخم، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها لهذا الاختبار كما يلي:

الجدول (26.3): تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج التضخم

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LGE	0.293936	0.060145	4.887133	0.0000
LER	0.431592	0.086130	5.010959	0.0000
C	0.340313	0.180358	1.886872	0.0683
EC = LINF - (0.2939*LGE + 0.4316*LER + 0.3403)				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

نلاحظ من خلال الجدول المعروض أعلاه وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة للنموذج والمتغير التابع والمتمثل في التضخم، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

ترتبط النفقات العامة بالمتغير التابع والمتمثل في التضـخم في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصـائيا حيث قدرت قيمة المعلمة بـــ 0.293936 بقيمة احتمالية قدرها 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، وهذا ما توافق مع دراسـة كل من ("ب. سـارة، ب. رابح، 2017"، "م. حميد، 2015"، " Ch. Samir, G. "Wahiba, N. A. Sabah, 2020"، "B. E. M'hamed, S. Ali, 2019") التي تؤكد وجود علاقة إيجابية ومعنوية طويلة الأجل بين سـعر النفط والتضـخم، وكذلك تؤكد توافقها مع النظرية الاقتصـادية أي أن زيادة النفقات الحكومية يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع التضـــخم فعندما تنفق الحكومة المزيد على المشـــاريع والبنى التحتية والخدمات يرتفع الطلب على السلع والخدمات بشكل عام وإذا لم يتواكب العرض مع الطلب المتزايد ترتفع الأسعار مما يؤدي إلى التضـــخم بالإضـــافة إلى أن زيادة الانفاق ترفع من كمية النقود المتداولة في الاقتصـــاد مما يعزز من احتمالية ارتفاع الأسعار، ومن خلال مخرجات العلاقة الطويلة الأجل تبين أن الزيادة في النفقات العامة بـــ 1% يترتب عليها الزيادة في التضخم بـ 0.29%، في حين أظهرت دراستي ("س. صلاح الدين، 2022"، "ال. علي، و. عز الدين، 2020") أنه توجد علاقة عكســـية ومعنوية إحصـــائيا في الأجل الطويل بين النفقات العامة والتضخم؛

كذلك يرتبط ســعر الصــرف بالتضــخم في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصــائيا بمعلمة قيمتها 0.431592 بقيمة احتمالية مقدارها 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، وهذا ما توافق مع الدارسـات السـابقة ("ش. عمير، س. زينب، 2021"، "ب. مريم، 2020"، "A. RedouaneAit Kaci, 2023"، "H. mouhcene, M. Sabrina, 2019"، "T. Farid, B. E. Mohamed, 2015") التي أكدت على أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية إحصائيا في الأجل الطويل بين سعر الصرف والتضخم، ويتجلى تأثير سعر الصرف على التضخم في ارتفاع سعر الصرف للعملة الأجنبية (انخفاض قيمة العملة المحلية) يجعل الواردات أكثر تكلفة أي ارتفاع تكلفة السلع والخدمات المستوردة حيث تنتقل هذه الزيادة إلى المستهلكين في شكل أسعار أعلى مما يؤدي إلى التضــخم المســتورد وعلى العكس انخفاض ســعر الصــرف للعملة الأجنبية (ارتفاع قيمة العملة المحلية) يجعل الواردات أرخص ويســـاهم في تقليل التضـــخم، ووفقا لمخرجات العلاقة الطويلة الأجل نجد أن الزيادة في ســـعر الصرف بالعملات الأجنبية بـــ 1% يرفع التضخم بقيمة 0.43%، في حين توصلت دراستي ("ق. رياض، ط. مختار، 2022"، "ج. صليحة، ش. حسنى، 2021") أنه توجد علاقة عكسية ومعنوية إحصائيا بين سعر الصرف والتضخم في الأجل الطويل.

من خلال النتائج التي تم الحصـول عليها في نموذج الأجل الطويل وبالنظر لمجموعة من الدراسـات السـابقة تبين أن تأثير أسعار النفط على التضخم يمر عبر قناتي النفقات العامة وسعر الصرف.

المبحث الرابع: نتائج تقدير أثر سعر النفط على البطالة خلال الفترة (1980-2020)

يتم في هذا المبحث تقدير علاقة سعر النفط بالبطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2020) وذلك من خلال اختبار دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، من ثم تحديد النموذج الأنسب للدراسة وتقدير النموذج المختار.

المطلب الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

سنقوم بتقدير استقرارية السلسلة الزمنية من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة عن طريق الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها لاختبار ديكي فولر المطور (ADF) للسلاسل الزمنية محل الدراسة:

الجدول (27.3): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية حسب ديكي فولر (ADF)

المتغيرات	Constant and trend		Constant no trend		No Constant no trend	
	P	p-value	t-stat	p-value	t-stat	p-value	t-stat
LUN	I(0)	0.6783	-1.8158	0.6074	-1.3276	0.6187	-0.1698
	I(1)	0.0018	-4.8570	0.0003	-4.8683	0.0000	-4.9331

المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن القيم الحسابية حسب اختبار ديكي فولر لسلسلة البطالة (LUN) غير مستقرة في النماذج الثلاثة عند المستوى، مما يمكننا القول إن السلسة المذكورة غير متكاملة من الدرجة صفر (0) أي I(0)، وبعد إجراء الفرق الأول لسلسلة الغير مستقرة عند المستوى بينت النتائج قبول الفرضية البديلة مما يعني بعبارة أخرى معنوية معلمة الجذر الأحادي φ عند مستوى معنوية 5%، ومنه يمكن القول بأن السلسلة الزمنية (البطالة) متكاملة من الدرجة الأولى (1) أي I(1)، أما بالنسبة لباقي السلاسل الزمنية النفقات العامة (GE)، التضخم (INF)، والنمو الاقتصادي (GDP) فقد تم دراسة استقراريتها في نماذج السابقة (نموذج ميزان المدفوعات، نموذج النفقات العامة، نموذج النمو الاقتصادي، نموذج سعر الصرف، ونموذج التضخم) بناءا على نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات محل الدراسة التي قمنا بيها سابقا، تبين أن متغيرات الدراسة تتكامل وتستقر في درجات مختلطة بين المستوى والفرق الأول أي أن درجة التكامل الخاصة بمتغيرات الدراسة هي مزيج بين الدرجة الصفر I(0) والدرجة الأولى I(1)، وعليه يتضح أن النموذج الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لهذه الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة.

المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج أثر سعر النفط على البطالة

بعد قيامنا بتحديد نموذج الدراسة الأمثل سوف يتم دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، من خلال البدء بتقدير نموذج أثر سعر النفط على البطالة، ثم القيام باختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج البطالة، وأخيرا اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل لنموذج البطالة.

الفرع الأول: تقدير نموذج أثر سعر النفط على البطالة باستخدام منهجية (ARDL)

يتضمن هذا الفرع مرحلتين لتقدير، أولا: تقدير فترة الابطاء المثلى لنموذج البطالة، ثانيا: تقدير نموذج (ARDL) الخاص بالبطالة.

أولا: نتائج تقدير فترة الابطاء المثلى لنموذج البطالة: قبل تقدير النموذج وتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق نموذج (ARDL) بين البطالة والمتغيرات المفسرة للنموذج يستلزم اختيار أفضل نموذج وذلك بالاعتماد على معيار شوار تز (Schwarz) حيث يعتبر النموذج الأمثل هو النموذج التي تكون فيه قيمة (Schwarz) في أدنى قيمة لها، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (16.3): اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج البطالة

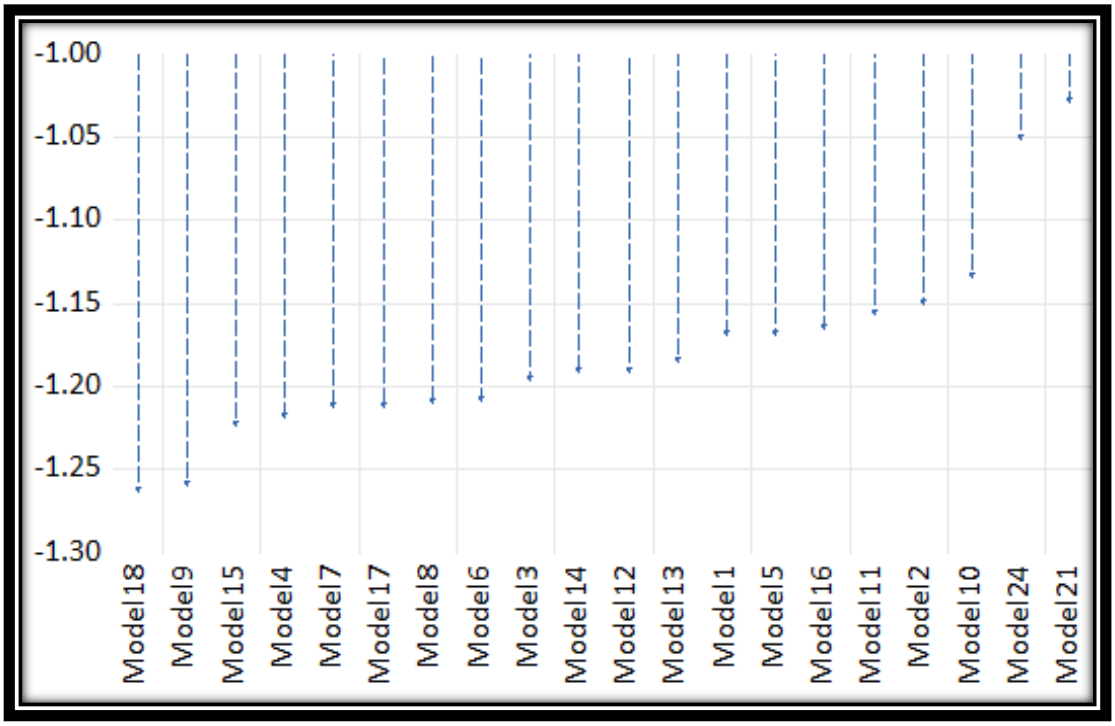

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل أعلاه نجد أن أفضل نموذج بإمكانه تحليل العلاقة بين البطالة وباقي المتغيرات المفسرة (النفقات العامة، التضخم، والنمو الاقتصادي) هو ARDL (2, 1, 0, 0) من بين 20 نموذج مقدر، وذلك بالاعتماد على معيار شوار تز (Schwarz) والذي بلغ أدنى قيمة له والتي تساوي: 1.30-.

ثانيا: نتائج تقدير نموذج (ARDL) للبطالة: عقب اختيار النموذج الأمثل سوف يتم تقدير النموذج الخاص بالبطالة كما يلي:

الشكل (17.3): نتائج تقدير نموذج (ARDL) الخاص بالبطالة

Dependent Variable: LUN
Method: ARDL
Date: 05/25/24 Time: 23:37
Sample (adjusted): 1982 2020
Included observations: 39 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LGE LINF LGDP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 54
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LUN(-1)	0.672713	0.140192	4.798510	0.0000
LUN(-2)	-0.430688	0.128255	-3.358065	0.0020
LGE	0.107226	0.173792	0.616978	0.5416
LGE(-1)	-0.461539	0.136208	-3.388493	0.0019
LINF	1.347101	0.231602	5.816442	0.0000
LGDP	-0.531944	0.184922	-2.876578	0.0071
C	14.58354	4.206541	3.466872	0.0015

R-squared	0.930437	Mean dependent var	2.796573
Adjusted R-squared	0.917394	S.D. dependent var	0.413315
S.E. of regression	0.118792	Akaike info criterion	-1.261740
Sum squared resid	0.451568	Schwarz criterion	-0.963152
Log likelihood	31.60393	Hannan-Quinn criter.	-1.154609
F-statistic	71.33592	Durbin-Watson stat	1.977131
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن النموذج يتمتع بالمعنوية الكلية وذلك من خلال إحصائية فيشر والتي بلغت 71.33592 بمستوى معنوية 0.000000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، حيث يمكننا القول أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى معنوية جميع المعلمات المقدرة في النموذج عند مستوى معنوية 5%، وفيما يخص القوة التفسيرية لنموذج فقد بلغ معامل التحديد (R-squared (R^2) = 0.930437) والذي أعطى قوة تفسيرية عالية جدا للنموذج، حيث تمثل 93.04% من التغيرات الحاصلة في البطالة والمشروحة بالتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية 06.96% تفسرها عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

الفرع الثاني: اختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج البطالة

قبل اعتماد النموذج بشكل نهائي في تحليل وقياس العلاقة بين البطالة والمتغيرات المفسرة للنموذج، يجب التأكد من صحة وجودة أداء هذا النموذج المدروس وكذلك خلوه من مشاكل القياسية تم الاستعانة بمجموعة من الاختبارات التشخصية التالية:

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي؛
- اختبار عدم ثبات التباين؛
- اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي.

والجدول التالي يلخص نتائج المتحصل عليها من خلال تلك الاختبارات على الترتيب كما يلي:

الجدول (28.3): اختبارات تشخيص جودة وصلاحية نموذج البطالة

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي			
Jarque-Bera	0.809025	**Probabity**	0.667302
اختبار عدم ثبات التباين			
F-statistic	0.008735	**Prob. F(1,36)**	0.9261
Obs*R-squared	0.009218	**Prob. Chi-Square(1)**	0.9235
اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي			
F-statistic	0.203837	**Prob. F(2,30)**	0.8167
Obs*R-squared	0.522871	**Prob. Chi-Square(2)**	0.7699

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

كما يوضح الشكل المعروض أمامنا نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج البطالة كما يلي:

الشكل (18.3): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج البطالة

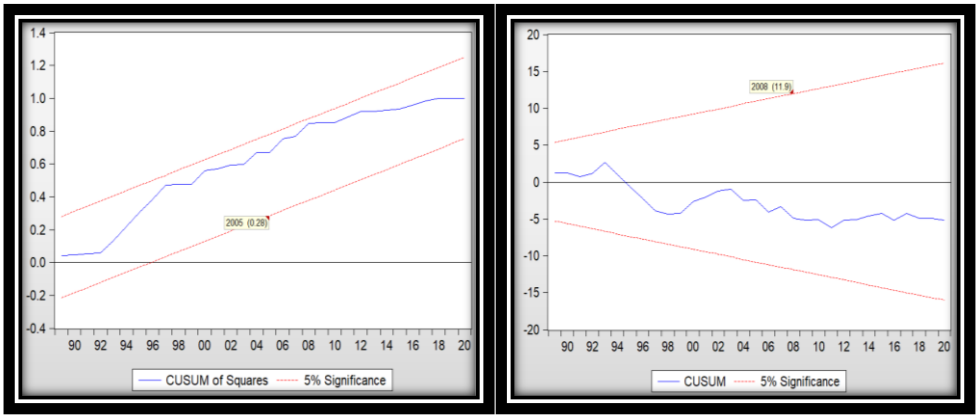

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال نتائج الموضحة في الجدول والشكل أعلاه يمكن استنتاج وتسجيل الملاحظات التالية:

يدل اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أن القيمة إحصائية جارك بيرا (Jarque-Bera) في نموذج (ARDL) المقدر بـــ 0.809025 بقيمة احتمالية قدرها 0.667302 غير معنوية أي أكبر من مستوى المعنوية 5% والذي يأخذنا إلى قبول الفرضـــية الصـــفرية والقول إن طبيعة ســـلســـلة البواقي في نموذج (ARDL) المقدر تتبع التوزيع الطبيعي؛

كما يشـير اختبار عدم ثبات التباين بأن قيمة إحصـائية فيشـر تبلغ 0.008735 بقيمة احتمالية مقدارها 0.9261 وهي أكبر من مســـتوى معنوية 5% مما يأخذنا لقبول فرضـــية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر؛

بالإضـافة إلى أن الاختبار الارتباط التسـلسـلي للبواقي يظهر بأن قيمة فيشـر بلغت 0.203837 أي بقيمة الاحتمالية لفيشـر تسـاوي 0.8167 وهي أكبر من مسـتوى معنوية 5% مما يجعلنا نقبل الفرضـية الصـفرية القائلة بأنه لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي تسلسلي للبواقي؛

أيضا بينت نتائج المعاملات المقدرة لنموذج (ARDL) المستخدم أن النموذج مستقر عند المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) حيث نلاحظ من خلال الشكلين الموضحين أعلاه أنه عبارة عن خط وسطي يقع تقريبا داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج المقدر عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لاختبار (CUSUM of Squares)، أما اختبار (CUSUM) فقد أظهر استقرارية المعلمات عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة والانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، وذلك لأن الشكل البياني الإحصائي للاختبارين المذكورين لهذا النموذج وقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل

بعد التأكد من المتانة القياسية للنموذج المقدر، سيتم من خلال هذا الفرع القيام أولا باختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود ثم تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل، وأخيرا تقدير العلاقة الطويلة الأجل.

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود (Bounds test)

يتم استخدام هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة للنموذج المقدر، حيث يقوم هذا الاختبار على فرضيتين أساسيتين هما: فرضية العدم H(0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، والفرضية البديلة H(1) التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وذلك من خلال القيام بالمقارنة بين (F) المحسوبة مع (F) المجدولة، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على، أما اذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

من أجل اختبار إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك من عدمه بين البطالة وباقي المتغيرات المستقلة (النفقات العامة، التضخم، النمو الاقتصادي)، نوضح ذلك من خلال النتائج المتحصل عليها بعد القيام بهذا الاختبار في الجدول التالي:

الجدول (29.3): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds test)

K = 3 F-statistic = 8.686939				
القيم الحرجة	مستوى المعنوية			
	%1	%2.5	%5	%10
الحد الأدنى I(0)	3.65	3.15	2.79	2.37
الحد الأعلى I(1)	4.66	4 .08	3.67	3.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتائج اختبار الحدود (F-Bounds Test) المبينة قد خلصت إلى أن قيمة (F) المحسوبة 8.686939 أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة للاختبار عند جميع مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5%، 10%)، وهذا ما يعني رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديلة أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عند كل مستويات المعنوية.

من خلال هذا الاختبار (Bounds Test) تظهر النتائج أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتمثل في البطالة مع باقي المتغيرات المفسرة المعتمدة في نموذج الدراسة (النفقات العامة، التضخم، والنمو الاقتصادي).

الفرع الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل

بعد القيام باختبار التكامل المشترك والتأكد من وجود تكامل مشترك بين البطالة والمتغيرات المستقلة للنموذج المقدر (النفقات العامة، التضخم، والنمو الاقتصادي)، يمكننا الولوج إلى المرحلة التالية والمتمثلة في تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل بحيث يتم توضيح النتائج المتحصل عليها لهذا الاختبار من خلال الجدول الموالي:

الجدول (30.3): تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج البطالة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	14.58354	4.206541	3.466872	0.0015
LUN(-1)*	-0.757975	0.121922	-6.216893	0.0000
LGE(-1)	-0.354313	0.174087	-2.035262	0.0502
LINF**	1.347101	0.231602	5.816442	0.0000
LGDP**	-0.531944	0.184922	-2.876578	0.0071
D(LUN(-1))	0.430688	0.128255	3.358065	0.0020
D(LGE)	0.107226	0.173792	0.616978	0.5416
CointEq(-1)*	-0.757975	0.108433	-6.990281	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

حيث تأخذ معادلة حد تصحيح الخطأ (CointEq) الشكل التالي:

EC = LUN - (-0.4674*LGE + 1.7772*LINF - 0.7018*LGDP + 19.2401)

جاءت معلمة تصحيح الخطأ بقيمة (-0.757975) وهي سالبة ومعنوية باحتمالية قدرت بـ 0.0000، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وبالتالي هناك إمكانية تصحيح الخطأ والعودة إلى الوضع التوازني بسرعة 75% في وحدة الزمن والتي هي سنة.

من خلال الجدول السابق تبين أن معلمات النموذج المقدر ترتبط بعلاقة معنوية احصائيا مع المتغير التابع حيث:

ظهرت معلمة البطالة بتأخير سنة *LUN(-1) سالبة ومعنوية إحصائيا في نموذج الأجل القصير بقيمة -0.757975 وباحتمالية قدرها 0.0000، مما يدل على ارتباط البطالة بتأخير سنة بالبطالة لهذه السنة، أي أن البطالة للسنة الفارطة سوف ينتقل تبعاته للسنة الحالية ويؤثر على البطالة لهذه السنة؛

أما بالنسبة لمعلمة النفقات العامة بتأخير سنة لا ترتبط بالبطالة، حيث ظهرت قيمة المعلمة LGE(-1) سالبة وغير معنوية إحصائيا بقيمة 0.354313- وباحتمالية 0.0502، ومنه يمكن القول بأن معلمة النفقات العامة بتأخير سنة لا تؤثر على البطالة؛

كما أن معلمة التضخم ترتبط بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بالبطالة، حيث بلغت قيمة المعلمة **LINF بـ 1.347101 باحتمالية مقدارها 0.0000 وهي نسبة تأثير معتبرة جدا، ومنه يمكننا القول إن معلمة التضخم لهذه السنة تؤثر بإيجابية في البطالة؛

أما معلمة النمو الاقتصادي ترتبط بعلاقة سالبة ومعنوية إحصائيا بالبطالة، حيث بلغت قيمة المعلمة **LGDP ما يقدر بـ 0.531944- بقيمة احتمالية بلغت 0.0071 وهي قيمة تأثير موجبة معتبرة، لهذا فإن معلمة النمو الاقتصادي تؤثر بشكل سلبي في البطالة؛

أيضا معلمة النفقات العامة لا ترتبط بالبطالة، فظهرت المعلمة D(LGE) موجبة وغير معنوية إحصائيا بقيمة 0.107226 واحتمالية 0.5416، ومنه يمكننا القول إن معلمة النفقات العامة لا تؤثر على البطالة.

الفرع الثالث: تقدير العلاقة الطويلة الأجل

عقب تقدير وتحليل العلاقة القصيرة الأجل سوف ننتقل مباشر إلى تقدير العلاقة ذات الأجل الطويل وفقا لنموذج (ARDL) بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها لهذا الاختبار كما يلي:

الجدول (31.3): تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج البطالة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LGE	-0.467447	0.197291	-2.369324	0.0240
LINF	1.777238	0.147595	12.04133	0.0000
LGDP	-0.701796	0.250381	-2.802910	0.0085
C	19.24015	5.566695	3.456296	0.0016
EC = LUN - (-0.4674*LGE + 1.7772*LINF - 0.7018*LGDP + 19.2401)				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

نلاحظ من خلال الجدول المعروض أعلاه وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة للنموذج والمتغير التابع والمتمثل في البطالة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

ترتبط النفقات العامة بالمتغير التابع البطالة في الأجل الطويل بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا حيث قدرت قيمة المعلمة بـ 0.467447- بقيمة احتمالية قدرها 0.0240 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، وهذا ما توافق مع دراسة كل من ("ز. آمنة، غ. عمر، 2022"، "هـ. سفيان، ن. فاطمة، 2021"، "د. جمال، ال، بوزيان،

2021"، "م. حميد، 2015") التي تؤكد وجود علاقة سلبية ومعنوية طويلة الأجل بين النفقات العامة والبطالة، وأيضا يؤكد ما جاءت به النظرية الاقتصادية أي أن زيادة النفقات تساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وتخلق فرص عمل إضافية عندما تزيد الحكومة أو الشركات الخاصة من إنفاقها على مشاريع وخدمات جديدة يحدث نمو في الاقتصاد مما يتطلب عادة توظيف المزيد من العمال وبالتالي يمكن أن تقلل زيادة النفقات العامة من معدلات البطالة، ومنه يمكن القول أن زيادة النفقات العامة بـ 1% يساهم في تخفيض البطالة بـ 0.46%، في حين أن دراستي ("ب. ع. حسيبة، 2020"، "ز. رشيدة، س. محمد الصديق، 2020") أكدت على أن هناك علاقة طردية ومعنوية طويلة الأجل بين النفقات العامة والبطالة؛

كذلك يرتبط التضخم بالبطالة بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا في الأجل الطويل بمعلمة قيمتها 1.777238 واحتمالية مقدارها 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، وهذا ما توافق مع الدراسات السابقة ("م. رضوان، ب. عبد الوافي، ب. عمار، 2022"، "ط. أمال، م. عبد الجبار، 2021"، "ب. ليندة، 2021") التي أكدت على أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية إحصائيا في الأجل الطويل بين التضخم والبطالة، في حين أن هناك بعض الدراسات ("ز. آسيا، 2020"، "س. هند، 2020"، "ج. الطاهر، 2017"، "م. سليم، 2016") أكدت على وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائيا في الأجل الطويل بين التضخم والبطالة؛

أيضا يرتبط النمو الاقتصادي بالمتغير التابع والمتمثل في البطالة بعلاقة عكسية ومعنوية طويلة الأجل حيث قدرت قيمة المعلمة بـ 0.701796- بقيمة احتمالية قدرها 0.0085 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، وهذا ما توافق مع دراسة ("م. عمر، 2021"، "ش. ال. جلال، ب. عيسى، 2012"، " Z. Amina, K. Brahim, "B. Mustapha, 2023"، "T. S. Chahinez, S. M. Kamel, 2018") التي تؤكد وجود علاقة سلبية ومعنوية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والبطالة، في حين أن دراسة (ق. وهيبة، ش. سمير، ص. فاتح، 2020) تأكد أن هناك علاقة طردية ومعنوية إحصائيا في الأجل الطويل بين النمو الاقتصادي والبطالة.

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها في نموذج الأجل الطويل وبالنظر لمجموعة من الدراسات السابقة تبين أن النفقات العامة تعتبر قناة يمر من خلالها أثر سعر النفط على البطالة.

خلاصـــــــة الفصـــل:

تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي يعتمد اقتصـادها بشـكل كبير على عائدات النفط، من هنا تشـكل تقلبات أسعار النفط عاملا مؤثرا وحاسما في تحديد ملامح الاستقرار الاقتصادي للبلاد، وعليه قمنا في هذا الفصل بقياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى 2020، وقد توصلت الدراسة من خلال هذا الفصل إلى عدة نتائج أبرزها:

حسب اختبار ديكي فولر واختبار Zivot & androws لسلاسل الزمنية تبين أن المتغيرات محل الدراسة تتكامل وتستقر في درجات مختلطة بين المستوى والفرق الأول أي أن درجة التكامل الخاصة بمتغيرات الدراسة هي مزيج بين الدرجة الصـفر والدرجة الأولى، وعليه يتضـح أن النموذج الأنسـب لقياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة لهذه الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)؛

يرتبط سـعر النفط بالمتغير التابع ميزان المدفوعات في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصـائيا، أي أن ارتفاع أسـعار النفط يؤدي إلى تحسـين ميزان المدفوعات في الدول المصـدرة فزيادة إيرادات صـادرات النفط تعزز الفائض في الميزان التجاري مما يحسن الحساب الجاري بشكل ملحوظ، بالإضافة إلى ذلك تدفق العملات الأجنبية الناتج عن هذه الصـادرات يزيد من الاحتياطيات النقدية مما يعزز الاسـتقرار المالي والاقتصـادي للدولة وانعكاس ذلك بشـكل إيجابي على ميزان مدفوعاتها، حيث أن الزيادة في سـعر النفط بـــ 1 واحدة يرفع من رصـيد ميزان المدفوعات بقيمة 0.240988؛

يرتبط سعر النفط بالنفقات العامة في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا، وبما أن النفقات العامة للدولة يتم التخطيط لها وفق الإيرادات العامة وبتعبير أدق الإيرادات النفطية ومن هنا ترتبط النفقات العامة بسـعر النفط وفق علاقة طردية، أي أن زيادة سعر النفط بـ 1 وحدة يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بـ 113.6373؛

ترتبط النفقات العامة بالمتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصـــادي في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصـــائيا، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصـــادية حيث أن زيادة النفقات الحكومية تســـاهم في تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق تعزيز الطلب الكلي، فعندما تنفق الحكومة على مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، فإن ذلك يخلق فرص عمل ويزيد من الإنفاق الاســـتهلاكي، بالإضـــافة إلى ذلك يمكن أن تشـــجع هذه النفقات الاستثمارات الخاصة مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي بشكل أكبر، حيث أن الزيادة في النفقات العامة بـــ 1 وحدة ينتج عنه الارتفاع في النمو الاقتصادي بـ 2.66E+09؛

يرتبط ميزان المدفوعات بالنمو الاقتصـــادي في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصـــائيا، حيث أن ميزان المدفوعات له تأثير كبير على النمو الاقتصـــادي، ففائض ميزان المدفوعات يعزز الاســـتقرار المالي من خلال زيادة الاحتياطيات النقدية مما يدعم الاســـتثمار ويســـاهم في تعزيز الثقة في الاقتصـــاد، هذا الفائض يمكن أن يمول مشاريع التنمية ويحفز النمو الاقتصادي، أي أن الزيادة في ميزان المدفوعات بـــ 1 وحدة يؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي بـ 2.49E+10؛

يرتبط سعر النفط بسعر الصرف العملة الأجنبية في الأجل الطويل بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا أي علاقة إيجابية بين سعر النفط وقيمة العملة المحلية، فارتفاع سعر النفط يزيد من صادرات النفط مما يؤدي إلى زيادة تدفقات العملة الأجنبية إلى البلاد وهذا ما يعزز قيمة العملة المحلية (انخفاض سعر الصرف للعملة الأجنبية) نتيجة زيادة الطلب على هذه العملة لتبادل الإيرادات النفطية، حيث أن زيادة سعر النفط بـ 1 وحدة يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية بـ 1.501107؛

ترتبط النفقات العامة بالمتغير التابع التضخم في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية أي أن زيادة النفقات الحكومية يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع التضخم فعندما تنفق الحكومة المزيد على المشاريع والبنى التحتية والخدمات يرتفع الطلب على السلع والخدمات بشكل عام وإذا لم يتواكب العرض مع الطلب المتزايد ترتفع الأسعار مما يؤدي إلى التضخم بالإضافة إلى أن زيادة الانفاق ترفع من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد مما يعزز من احتمالية ارتفاع الأسعار، أي أن الزيادة في النفقات العامة بـ 1% يترتب عليها الزيادة في التضخم بـ 0.29%؛

يرتبط سعر الصرف بالتضخم في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا، ويتجلى تأثير سعر الصرف على التضخم في ارتفاع سعر الصرف للعملة الأجنبية (انخفاض قيمة العملة المحلية) يجعل الواردات أكثر تكلفة أي ارتفاع تكلفة السلع والخدمات المستوردة حيث تنتقل هذه الزيادة إلى المستهلكين في شكل أسعار أعلى مما يؤدي إلى التضخم المستورد وعلى العكس انخفاض سعر الصرف للعملة الأجنبية (ارتفاع قيمة العملة المحلية) يجعل الواردات أرخص ويساهم في تقليل التضخم، حيث أن الزيادة في سعر الصرف بالعملات الأجنبية بـ 1% يرفع التضخم بقيمة 0.43%؛

ترتبط النفقات العامة بالمتغير التابع البطالة في الأجل الطويل بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا، وهذا يؤكد ما جاءت به النظرية الاقتصادية أي أن زيادة النفقات تساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وتخلق فرص عمل إضافية عندما تزيد الحكومة أو الشركات الخاصة من إنفاقها على مشاريع وخدمات جديدة يحدث نمو في الاقتصاد مما يتطلب عادة توظيف المزيد من العمال وبالتالي يمكن أن تقلل زيادة النفقات العامة من معدلات البطالة، أي أن زيادة النفقات العامة بـ 1% يساهم في تخفيض البطالة بـ 0.46%؛

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها بعد القيام بهذه الدراسة تبين أن تأثير أسعار النفط على النمو الاقتصادي، التضخم، والبطالة يمر عبر قناة النفقات العامة، كما أن أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي يعبر كذلك من خلال قناة ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن قناة سعر الصرف يمر من خلالها أثر أسعار النفط على التضخم.

خاتمة

تلعب أسعار النفط دورا محوريا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط مثل الجزائر، إذ تؤثر تقلبات أسعار النفط على عدة جوانب اقتصادية مما يجعلها عاملا حاسما في تحقيق أو عرقلة الاستقرار الاقتصادي، كما أن الاستقرار الاقتصادي يمثل ركيزة أساسية لنجاح أي اقتصاد، حيث يؤثر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهو يساهم في خلق بيئة ملائمة للتنمية المستدامة والاستثمارات الطويلة الأمد، بحيث يعزز الاستقرار الاقتصادي الثقة بين الأفراد والشركات مما يدفع بزيادة الاستهلاك والإنتاج وبالتالي يحقق نموا اقتصاديا مستداما، كما يحد من التقلبات الاقتصادية المفاجئة ويقلل من المخاطر المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك، يساهم الاستقرار الاقتصادي في تقليل مستويات البطالة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، ومن جانب آخر، يساهم الاستقرار الاقتصادي في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث يقلل من التوترات الاجتماعية ويعزز الانسجام والتعاون بين أفراد المجتمع، بشكل عام، فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعتبر هدفا حيويا يسعى إليه كل اقتصاد بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

في ختام هذه الدراسة، نجد من المهم التأكيد على الأثر الكبير الذي تمارسه تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، فقد أظهرت البحوث والتحليلات التي قمنا بها خلال هذه الأطروحة أن تقلبات أسعار النفط تشكل تحديا كبيرا يواجه الاقتصاد الجزائري نظرا لتبعاتها الواسعة على مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ككل.

تدرس هذه الأطروحة إشكالية تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2020 وذلك عن طريق الإحاطة بمختلف الجوانب الخاصة بالموضوع وما ورد عليها في الأدبيات الاقتصادية، كما تم الاستعانة بالأدوات القياسية للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضيات الدراسة.

أولا: اختبار فرضيات الدراسة

وفقا لما تم التطرق له في الدراسة والذي ضم جانبين الأول نظري والثاني تطبيقي يمكن اختبار الفرضيات التي وردت في المقدمة كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** تؤثر أسعار النفط إيجابيا على ميزان المدفوعات في الجزائر، هي فرضية صحيحة.
- **الفرضية الثانية:** تؤثر أسعار النفط إيجابيا على النفقات العامة في الجزائر، أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية.
- **الفرضية الثالثة:** تؤثر أسعار النفط إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال قناتي النفقات العامة وميزان المدفوعات، تم إثبات صحة هذه الفرضية.
- **الفرضية الرابعة:** تؤثر أسعار النفط سلبا على سعر صرف العملات الأجنبية، هذه الدراسة أثبتت صحة الفرضية.

➢ **الفرضية الخامسة:** تؤثر أسعار النفط إيجابيا على معدلات التضخم في الجزائر من خلال قناتي النفقات العامة وسعر الصرف، عليه تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال هذه الدراسة.

➢ **الفرضية السادسة:** تؤثر أسعار النفط سلبا على معدلات البطالة في الجزائر من خلال قناة النفقات العامة، هي فرضية صحيحة.

ثانيا: نتائج الدراسة

يمكن تقسيم نتائج الدراسة إلى شقين كما يلي:

➢ **النتائج النظرية:** من بين أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة في الجانب النظري نذكر ما يلي:

- يعتبر سعر النفط مؤشر مالي لتحديد القيمة التبادلية للنفط عند وضع توازن الطلب والعرض بهدف توجيه السوق النفطي؛
- الاستقرار الاقتصادي يعني أن الاقتصاد يتميز بعدم وجود تقلبات حادة ومتكررة في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، وذلك من خلال استخدام سياسات اقتصادية مناسبة تهدف إلى تحقيق معدلات نمو ثابتة، وفي نفس الوقت تحافظ على معدلات منخفضة للتضخم والبطالة، كما يتمثل أيضا في وجود توازن في ميزان المدفوعات وسعر صرف مناسب ومستقر، هذه العوامل تسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد وتقليل الاهتزازات التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي والاستقرار العام للبلد؛
- بالنسبة لدول المصدرة للنفط تؤدي زيادة أسعار النفط إلى زيادة الدخل الوطني الحقيقي من خلال زيادة أرباح الصادرات، أما بالنسبة للدول المستوردة أكدت أن ارتفاع سعر النفط يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي أي أن التأثير المباشر لزيادة أسعار النفط هو خسارة في الدخل؛
- في حالة البلد المصدر للنفط يعتبر ارتفاع أسعار النفط صدمة إيجابية تعزز الاقتصاد المحلي ولكنها عموما تخلق ضغوطا أعلى للتضخم في الاقتصاد المحلي من خلال ثلاث قنوات يمر من خلالها تقلبات أسعار النفط إلى التضخم، أولا: قناة التكلفة، ثانيا: قناة سعر الصرف، ثالثا: قناة الإنفاق المالي، أما بالنسبة للدول المستوردة فقد يكون تأثير أسعار النفط في أشكال مباشرة وغير مباشرة ومؤثرة ثانية بدوره يؤدي إلى زيادة التضخم؛
- بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط تعتبر زيادة أسعار النفط نعمة فهي تأتي في شكل زيادة في إيرادات الحكومة، وزيادة الاستثمار في المرافق البنية التحتية، وتحسين التوقعات الاقتصادية، وتوفير وظائف أفضل، وتقليل الفقر وبالتالي تخفيض معادلات البطالة، أما في الدول المستوردة تؤدي التغييرات الكبيرة في سعر النفط إلى عدم اليقين بشأن سعر النفط في المستقبل مما قد يؤدي إلى تأجيل الاستثمارات من قبل الشركات، وتأجيل الاستثمار له تأثير سلبي على الإنتاج والتوظيف مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة؛
- في الدول المصدرة للنفط تكون السياسات المالية فعالة إذا كانت أدوات هذه السياسات أي الإيرادات والإنفاق الحكومي والعلاقة بينهما متناسبة، كذلك يؤدي الاعتماد على إيرادات النفط في الميزانية إلى عدم فعالية السياسات المالية ويقلل بشكل كبير من تأثير الضرائب في تقليل العجز، أما في البلدان المتقدمة المستوردة للنفط

فزيادة سعر النفط يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يسبب تباطؤا في الإنتاج والإنتاجية للبلد ويزيد من مستوى الأسعار العامة ويقلل من الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق وبالتالي يقلل من الطلب، لذا سيؤذي اقتصادها وقد يزيد من عجز ميزانيتها؛

- في الدول المصدرة للنفط تكون هناك علاقة وثيقة بين سعر النفط ورصيد الحساب الجاري أي أن تغيير أسعار النفط سيؤدي إلى زيادة متساوية أو متناسبة في عائدات الصادرات لذلك ستؤدي زيادة في الأسعار إلى تحسين الحساب الجاري في الدول، أما في الدول المستوردة للنفط تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل مختلف على الحساب الجاري أي تتسبب تقلبات أسعار النفط في عدم التوازن، حيث يكون التأثير الأولي في الأجل القصير لزيادة أسعار النفط هو تدهور حساب الجاري؛
- الدول المصدرة للنفط تعتبر سعر صرف العملة ممرا رئيسيا يتم من خلاله نقل تقلبات أسعار النفط المتداولة بالدولار الأمريكي إلى الاقتصاد الحقيقي والأسواق المالية، حيث تؤثر أسعار النفط على أسعار الصرف بشكل رئيسي من خلال آلية انتقال ثنائية الاتجاه تشمل كل من سلسلتي العرض والطلب، بينما في الدول المستوردة للنفط تبين أن الارتباط بين سعر النفط الخام وأسعار الصرف يستند إلى، أولا: قانون السعر الواحد، ثانيا: قناة تأثير الثروة، ثالثا: استخدام البلد للسلع المتداولة وغير المتداولة، بالإضافة مرونة الطلب على الاستيراد للنفط في دولة معينة، وعليه فيعتمد التأثير في سعر صرف على آليات تكيفها.

➢ **النتائج التطبيقية:** من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في شقها التحليلي والتطبيقي نذكر:

- من خلال الدراسة التحليلية لتتبع مسار تطور أسعار النفط ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة من 1980 إلى 2020 تبين أن:

– حدوث تقلبات كبيرة في الأسواق الدولية للنفط نتيجة انهيار أسعار البترول، حيث نلاحظ تدهورت أسعار النفط بشكل حاد جدا في سنة 1986 بـــ 13 دولار أمريكي للبرميل وسنة 1998 بـــ 12.3 دولار أمريكي للبرميل، وهذا راجع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والأمنية والأزمات المالية التي أثرت على الاقتصاد الجزائري آنذاك، بالإضافة إلى سياسات منظمة أوبك الخاطئة وجشع دولها الأعضاء لإبقاء أسعار النفط عالية؛

– نتيجة لتذبذب والانهيار الحاد الذي شهدته أسعار النفط على مستوى الأسواق النفطية الدولية تدهورت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ودخل الاقتصاد الجزائري في حالة من الركود الاقتصادي، حيث ارتفع التضخم إلى أعلى مستوياته سنة 2019 بـ 151.36 دج وسنة 2020 بـ 155.02 دج وانخفض إلى أدنى مستوياته سنة 1980 بـ 6.16 دج وسنة 1981 بـ 7.06 دج، كما انخفض النمو الاقتصادي إلى أدنى مستوياته سنة 1980 بـ 162500000000 دج وسنة 1981 بـــ 191400000000 دج، بالإضافة إلى ارتفاع البطالة إلى أعلى مستوياتها سنة 1995 بـــ 31.84% وسنة 1996 بـــ 28.58%، وبلغ رصيد ميزان المدفوعات أدنى مستوياته سنة 2015 بـــ 16.29-% وسنة 2016 بـــ 16.37-%، كذلك بلغت النفقات العامة أدنى مستوياتها سنة

1980 بـ 44.02 مليار دج وسنة 1981 بـ 57.66 مليار دج، وأخيرا ارتفع سعر الصرف إلى أعلى مستوياته سنة 2019 بـ 119.35 دولار أمريكي/ دج وسنة 2020 بـ 126.78 دولار أمريكي/ دج؛

– ترتبط أسعار النفط بكل من التضخم، النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، والنفقات العامة بعلاقة طردية، أما بالنسبة للبطالة وسعر الصرف فهما يرتبطان بأسعار النفط بعلاقة عكسية؛

- تعتبر الدراسة الحالية مكملة للدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وعليه فلقد استفادت الدراسة الحالية من تجارب الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي المناسب ومعرفة الطرق الإحصائية المستخدمة في عملية التقدير، كما تتوافق الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في عينة ومتغيرات ونموذج الدراسة، لكن اختلفت معها في الفترة التي تم فيها إعداد الدراسة؛

- حسب اختباري جذر الوحدة (ADF وZivot & Androws) لسلاسل الزمنية تبين أن المتغيرات محل الدراسة (أسعار النفط، التضخم، النمو الاقتصادي، البطالة، ميزان المدفوعات، النفقات العامة، سعر الصرف، والميزان التجاري) تستقر وتتكامل عند المستوى والفرق الأول، مما يمكننا القول إن هذه السلاسل متكاملة من الدرجة صفر أي I(0) والدرجة الأولى أي I(1)؛

- بناء على نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة التي قمنا بها تبين أنها تتكامل وتستقر في درجات مختلطة بين المستوى والفرق الأول أي أن درجة التكامل هي مزيج بين الدرجة الصفر I(0) والدرجة الأولى I(1)، وعليه يتضح أن النموذج الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة لهذه الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة ويسمح بتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل؛

- أظهرت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة المعتمدة في نموذج الدراسة؛

- توصل نموذج تقدير أثر أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في الأجل القصير إلى النتائج التالية:

– يتأثر ميزان المدفوعات بسعر النفط وسعر الصرف بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائيا، حيث بلغت قيمة المعلمة بـ 0.334310 واحتمالية 0.0000، و0.588969 باحتمالية مقدارها 0.0013 على التوالي، منه يمكننا القول إن سعر النفط وسعر الصرف يرتبطان بعلاقة طردية قصيرة الأجل مع ميزان المدفوعات؛

– يرتبط التضخم بعلاقة سلبية ومعنوية إحصائيا بميزان المدفوعات، حيث بلغت قيمة المعلمة بـ -0.537056 واحتمالية 0.0022، عليه فإن التضخم يرتبط بعلاقة عكسية قصيرة الأجل بميزان المدفوعات؛

– يرتبط كل من سعر النفط وسعر الصرف بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بالنفقات العامة، حيث ظهرت قيمة المعلمة بـ 25.30186 وباحتمالية 0.0000، و6.319087 باحتمالية مقدارها 0.0080 على التوالي، منه نقول إن سعر النفط وسعر الصرف يرتبطان بعلاقة طردية في الأجل القصير مع النفقات العامة؛

– يؤثر كل من النفقات العامة وميزان المدفوعات على النمو الاقتصادي بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائيا، حيث بلغت قيمة المعلمة ما يقدر بـــ 1.04E+09 بقيمة احتمالية بلغت 0.0000 و1.25E+11 بقيمة احتمالية 0.0000 على التوالي، لهذا فإن النفقات العامة وميزان المدفوعات يرتبطان بعلاقة طردية قصيرة الأجل مع النمو الاقتصادي؛

– يرتبط سعر النفط بسعر الصرف بعلاقة سالبة ومعنوية، حيث ظهرت قيمة المعلمة بـــ 0.228179- وباحتمالية 0.0000، منه يمكن القول بأن سعر النفط يرتبط بعلاقة عكسية في الأجل القصير مع سعر الصرف؛

– يتأثر سعر الصرف بالنفقات العامة بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائيا، حيث بلغت قيمة المعلمة بـ 0.003834 باحتمالية مقدارها 0.0004، عليه يمكن القول إن معلمة النفقات العامة ترتبط بعلاقة طردية قصـــيرة الأجل بسعر الصرف؛

– كما أظهرت النتائج أن الميزان التجاري لا يرتبط بأي علاقة مع سعر الصرف، حيث ظهرت المعلمة سالبة وغير معنوية إحصائيا بـــ 2.39E-12- واحتمالية 0.2821، منه يمكن القول إن الميزان التجاري لا يؤثر على سعر الصرف في الأجل القصير؛

– يتأثر التضخم بالنفقات العامة وسعر الصرف بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائيا، حيث ظهرت قيمة المعلمة بـ 0.049860 وباحتمالية 0.0028، و0.183037 بقيمة احتمالية 0.0000 على التوالي، لهذا فإن النفقات العامة وسعر الصرف يرتبطان بعلاقة طردية قصيرة الأجل مع التضخم؛

– يرتبط التضخم بعلاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بالبطالة، حيث بلغت قيمة المعلمة بـ 1.347101 باحتمالية مقدارها 0.0000، عليه يمكننا القول إن التضخم يرتبط بالبطالة بعلاقة طردية في الأجل القصير؛

– يؤثر النمو الاقتصادي على البطالة بعلاقة سالبة ومعنوية إحصائيا، حيث بلغت قيمة المعلمة بـ 0.531944- باحتمالية بلغت 0.0071، لهذا فإن النمو الاقتصادي يرتبط بعلاقة عكسية قصيرة الأجل مع البطالة؛

– لا ترتبط النفقات العامة بالبطالة، فظهرت المعلمة موجبة وغير معنوية إحصائيا بقيمة 0.107226 واحتمالية 0.5416، ومنه يمكن القول إن معلمة النفقات العامة لا تؤثر على البطالة في الأجل القصير؛

✎ توصل نموذج تقدير أثر أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل إلى النتائج التالية:

– يرتبط سعر النفط بالمتغير التابع والمتمثل في ميزان المدفوعات في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا حيث قدرت قيمة المعلمة بـــ 0.240988 بقيمة احتمالية قدرها 0.0415 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، التي تؤكد على وجود علاقة إيجابية ومعنوية إحصائيا في الأجل طويل بين سعر النفط وميزان المدفوعات، أي أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات في الدول المصدرة فزيادة إيرادات صادرات النفط تعزز الفائض في الميزان التجاري مما يحسن الحساب الجاري بشكل ملحوظ، بالإضافة إلى ذلك تدفق العملات الأجنبية الناتج عن هذه الصادرات يزيد من الاحتياطيات النقدية مما يعزز الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة

وانعكاس ذلك بشـــكل إيجابي على ميزان مدفوعاتها، ومن خلال مخرجات العلاقة الطويلة الأجل نجد أن الزيادة في سعر النفط بـ 1 واحدة يرفع من رصيد ميزان المدفوعات بقيمة 0.240988؛

– يرتبط ســـعر الصـــرف بميزان المدفوعات في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصـــائيا بمعلمة قيمتها 1.262876 بقيمة احتمالية مقدارها 0.0001 وهي أقل من مستوى معنوية 5%؛

– يرتبط التضخم بميزان المدفوعات بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا طويلة الأجل بمعلمة قيمتها 1.151564- واحتمالية مقدارها 0.0002 وهي أقل من مستوى معنوية 5%؛

– يرتبط سعر النفط بالنفقات العامة في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا حيث قدرت قيمة المعلمة بـ 113.6373 بقيمة احتمالية قدرها 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، والتي تؤكد على وجود علاقة إيجابية ومعنوية طويلة الأجل بين سعر النفط والنفقات العامة، بما أن النفقات العامة للدولة يتم التخطيط لها وفق الإيرادات العامة وبتعبير أدق الإيرادات النفطية ومن هنا ترتبط النفقات العامة بســـعر النفط وفق علاقة طردية، ويظهر من خلال نموذج الأجل الطويل أن زيادة ســـعر النفط بـــــ 1 وحدة يؤدي إلى زيادة النفقات العامة بـ 113.6373؛

– يرتبط سعر الصرف بالمتغير التابع والمتمثل في النفقات العامة في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا بمعلمة قيمتها 28.38068 بقيمة احتمالية مقدارها 0.0001 وهي أقل من مستوى معنوية 5%؛

– ترتبط النفقات العامة بالمتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصـــادي في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا حيث قدرت قيمة المعلمة بـــ 2.66E+09 وباحتمالية قدرها 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، التي تؤكد وجود علاقة موجبة ومعنوية طويلة الأجل بين النفقات العامة والنمو الاقتصـادي، وهذا يؤكد ما جاءت به النظرية الاقتصـادية حيث أن زيادة النفقات الحكومية تسـاهم في تحفيز النمو الاقتصـادي عن طريق تعزيز الطلب الكلي، فعندما تنفق الحكومة على مشـــاريع البنية التحتية والخدمات العامة، فإن ذلك يخلق فرص عمل ويزيد من الإنفاق الاستهلاكي، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تشجع هذه النفقات الاستثمارات الخاصة مما يســـاهم في تعزيز النمو الاقتصـــادي بشـــكل أكبر، ومن خلال مخرجات العلاقة الطويلة الأجل فإن الزيادة في النفقات العامة بـ 1 وحدة ينتج عنه الارتفاع في النمو الاقتصادي بـ 2.66E+09؛

– يرتبط ميزان المدفوعات بالنمو الاقتصـــادي في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصـــائيا بمعلمة قيمتها 2.49E+10 بقيمة احتمالية مقدارها 0.0000 وهي أقل من مســتوى معنوية 5%، التي أكدت على أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية إحصـــائيا في الأجل الطويل بين ميزان المدفوعات والنمو الاقتصـــادي، حيث أن ميزان المدفوعات له تأثير كبير على النمو الاقتصـادي، ففائض ميزان المدفوعات يعزز الاسـتقرار المالي من خلال زيادة الاحتياطيات النقدية مما يدعم الاستثمار ويساهم في تعزيز الثقة في الاقتصاد، هذا الفائض يمكن أن يمول مشاريع التنمية ويحفز النمو الاقتصادي، وحسب مخرجات العلاقة الطويلة الأجل نجد أن الزيادة في ميزان المدفوعات بـ 1 وحدة يؤدي إلى الزيادة في النمو الاقتصادي بـ 2.49E+10؛

– يرتبط سعر النفط بسعر الصرف في الأجل الطويل بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا حيث قدرت قيمة المعلمة بـــ 1.501107- بقيمة احتمالية قدرها 0.0045 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، والتي تؤكد على وجود علاقة سلبية ومعنوية طويلة الأجل بين سعر النفط وسعر الصرف للعملة الأجنبية أي علاقة إيجابية بين سعر النفط وقيمة العملة المحلية، فارتفاع ســـعر النفط يزيد من صـــادرات النفط مما يؤدي إلى زيادة تدفقات العملة الأجنبية إلى البلاد وهذا ما يعزز قيمة العملة المحلية (انخفاض سعر الصرف للعملة الأجنبية) نتيجة زيادة الطلب على هذه العملة لتبادل الإيرادات النفطية، وحسب مخرجات العلاقة الطويلة الأجل نجد أن زيادة سعر النفط بـ 1 وحدة يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية بـ 1.501107؛

– ترتبط النفقات العامة بالمتغير التابع والمتمثل في سعر الصرف في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا بمعلمة قيمتها 0.025224 باحتمالية مقدارها 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 5%؛

– يرتبط الميزان التجاري بالمتغير التابع سعر الصـرف في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصـائيا بمعلمة قيمتها 1.17E+11 واحتمالية 0.0008 وهي أقل من مستوى معنوية 5%؛

– ترتبط النفقات العامة بالمتغير التابع والمتمثل في التضـــخم في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصـــائيا حيث قدرت قيمة المعلمة بـــ 0.293936 بقيمة احتمالية قدرها 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، التي تؤكد وجود علاقة إيجابية ومعنوية طويلة الأجل بين سعر النفط والتضخم، وكذلك تؤكد توافقها مع النظرية الاقتصادية أي أن زيادة النفقات الحكومية يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع التضخم فعندما تنفق الحكومة المزيد على المشاريع والبنى التحتية والخدمات يرتفع الطلب على السلع والخدمات بشكل عام وإذا لم يتواكب العرض مع الطلب المتزايد ترتفع الأسعار مما يؤدي إلى التضخم بالإضافة إلى أن زيادة الانفاق ترفع من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد مما يعزز من احتمالية ارتفاع الأسعار، ومن خلال مخرجات العلاقة الطويلة الأجل تبين أن الزيادة في النفقات العامة بـ 1% يترتب عليها الزيادة في التضخم بـ 0.29%؛

– يرتبط سعر الصرف بالتضخم في الأجل الطويل بعلاقة طردية ومعنوية إحصائيا بمعلمة قيمتها 0.431592 بقيمة احتمالية مقدارها 0.0000 وهي أقل من مســـتوى معنوية 5%، التي أكدت على أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية إحصائيا في الأجل الطويل بين سعر الصرف والتضخم، ويتجلى تأثير سعر الصرف على التضخم في ارتفاع سـعر الصـرف للعملة الأجنبية (انخفاض قيمة العملة المحلية) يجعل الواردات أكثر تكلفة أي ارتفاع تكلفة السلع والخدمات المستوردة حيث تنتقل هذه الزيادة إلى المستهلكين في شكل أسعار أعلى مما يؤدي إلى التضخم المستورد وعلى العكس انخفاض سعر الصرف للعملة الأجنبية (ارتفاع قيمة العملة المحلية) يجعل الواردات أرخص ويساهم في تقليل التضخم، ووفقا لمخرجات العلاقة الطويلة الأجل نجد أن الزيادة في سعر الصرف بالعملات الأجنبية بـ 1% يرفع التضخم بقيمة 0.43%؛

– ترتبط النفقات العامة بالمتغير التابع البطالة في الأجل الطويل بعلاقة عكسية ومعنوية إحصائيا حيث قدرت قيمة المعلمة بـــ 0.467447- بقيمة احتمالية قدرها 0.0240 وهي أقل من مستوى معنوية 5%، التي تؤكد

وجود علاقة ســـلبية ومعنوية طويلة الأجل بين النفقات العامة والبطالة، وأيضـــا يؤكد ما جاءت به النظرية الاقتصـادية أي أن زيادة النفقات تسـاهم في تحفيز النشـاط الاقتصـادي وتخلق فرص عمل إضـافية عندما تزيد الحكومة أو الشركات الخاصة من إنفاقها على مشاريع وخدمات جديدة يحدث نمو في الاقتصاد مما يتطلب عادة توظيف المزيد من العمال وبالتالي يمكن أن تقلل زيادة النفقات العامة من معدلات البطالة، ومنه يمكن القول أن زيادة النفقات العامة بـ 1% يساهم في تخفيض البطالة بـ 0.46%؛

- يرتبط التضـــخم بالبطالة بعلاقة طردية ومعنوية إحصـــائيا في الأجل الطويل بمعلمة قيمتها 1.777238 واحتمالية مقدارها 0.0000 وهي أقل من مستوى معنوية 5%؛
- يرتبط النمو الاقتصـادي بالمتغير التابع والمتمثل في البطالة بعلاقة عكسـية ومعنوية طويلة الأجل حيث قدرت قيمة المعلمة بـ 0.701796- بقيمة احتمالية قدرها 0.0085 وهي أقل من مستوى معنوية 5%؛

- من خلال النتائج التي تم الحصـــول عليها بعد القيام بهذه الدراســـة تبين أن تأثير أســـعار النفط على النمو الاقتصادي، التضخم، والبطالة يمر عبر قناة النفقات العامة، كما أن أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي يعبر كذلك من خلال قناة ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أن قناة سعر الصرف يمر من خلالها أثر أسعار النفط على التضخم.

ثالثا: اقتراحات الدراسة

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في إعطاء أسعار النفط دور هام وفعال لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهذه الاقتراحات تتمثل في:

- تشجيع الاستثمارات خارج قطاع المحروقات مثل الزراعة، الصناعة، السياحة، والتكنولوجيا لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات؛
- زيادة الإنفاق على البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والطاقة المتجددة؛
- الاهتمام بالاستثمار في مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية والرياح لتقليل الاعتماد على النفط؛
- اتباع ســياســات مالية حذرة تشــمل ترشــيد الإنفاق الحكومي خلال فترات ارتفاع أســعار النفط وتوجيه الفوائض لتعزيز الاحتياطيات المالية؛
- تعزيز الاســـتثمار في الصـــناعة البتروكيميائية والتي تقوم على تحويل المواد الخام البترولية والغاز الطبيعي إلى مجموعة واسعة من المنتجات الكيميائية والبتروكيميائية؛
- الاهتمام بالصناعة التحويلية الخفيفة؛
- ترشيد الاستيراد بهدف الحفاظ على احتياطي العملة وضمان استقرار الاقتصاد الوطني.

رابعا: آفاق الدراسة

عقب معالجة إشكالية الدراسة والتي ترتكز في التعرف على مدى أثر أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار الاقتصـــادي خلال الفترة الممتدة بين (1980-2020)، واســـتخلاص النتائج المتوصـــل إليها، ارتأينا اقتراح وفتح مجموعة من المواضيع كمواصلة للبحث وكآفاق علمية جديدة، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- تأثير تقلبات أسعار النفط على جهود التنويع الاقتصادي في الدول المعتمدة على النفط؛
- دور عائدات النفط في تمويل برامج ومشاريع الأمن الغذائي في الجزائر؛
- أثر انخفاض أسعار النفط على الاستثمار في تقنيات الطاقة المتجددة في الجزائر؛
- أثر تقلبات أسـعار النفط على الاسـتقرار الاقتصـادي في الجزائر: باسـتخدام نماذج التوازن العام المحسـوب CGE؛
- دور عائدات النفط في دعم وتمويل القطاع الزراعي في الجزائر: دراسة قياسية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة بالعربية

1) الكتب:

خالد محمد السواعي. (2018). "**مبادئ الاقتصاد القياسي**". الأردن: دار الكتاب الثقافي للنشر والتوزيع.

دامودار جيجاراتي. (2019). "**الاقتصـــاد القياســـي بالأمثلة**". القاهرة، مصـــر: ترجمة: مها محمد زكي، دار حميثرا للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى.

سمير مصـــطفى شـــعراوي. (2005). "**مقدمة في التحليل الحديث للســـلاســـل الزمنية**". جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية: مركز النشر العلمي، الطبعة الأولى.

عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2005). "**الحديث في الاقتصـــاد القياســـي بين النظرية والتطبيق**". الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

عبد المجيد قدي. (2011). "**البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صـــندوق النقد الدولي**". الدار البيضـــاء، الجزائر: دار بلقيس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

عدنان داود محمد العذاري. (2010). "**الاقتصاد القياسي نظرية وحلول (باستخدام برنامج Minitab, Relase14)**". عمان، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

علي حاتم القريشي. (2017). "**اقتصاديات التنمية**". الطبعة الأولى.

محمد شـيخي. (2011). "**طرق الاقتصـاد القياسـي – محاضـرات وتطبيقات**". الأردن: دار الحامد للنشـر والتوزيع، الطبعة الأولى.

نبيل جعفر عبد الرضا. (2011). "**اقتصاد النفط**". العراق: دار احياء التراث العربي، الطبعة الأولى.

2) البحوث الجامعية:

إيمان بن زروق. (2021/2020). "**التضـخم قياسـه وآثاره مع التطبيق على الاقتصـاد الجزائري**". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD، شعبة اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة01. باتنة، الجزائر.

براهيم بلقلة. (2015/2014). "**سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: نقود دولية، قسم: العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي. الشلف، الجزائر.

حسنى شـشوي. (2021/2020). "**دراسة اقتصادية قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات أســـعار النفط للفترة بين: 1980-2018**". أطروحة مقدمة لنيل شـــهادة دكتوراه الطور الثالث،

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج. البويرة، الجزائر.

حميد سوهير. (2022/2021). "**دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات – حالة الجزائر**". أطروحة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الطور الثالث، تخصص: اقتصاد مالي وتقنيات كمية، قسم علوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03. الجزائر.

حياة عثماني. (2022/2021). "**انعكاس هيكلة القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم – دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2019)**". أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، الشعبة العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي، الجزائر.

حيدر طالب موسى الكرعاوي. (2018). "**محددات النمو الاقتصادي في العراق – دراسة قياسية للمدة (1970-2016)**". أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية. الديوانية، العراق.

خليفة العيدي. (2002/2001). "**تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2000**". رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع: تخطيط، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر. الجزائر.

خولة عدناني. (2022/2021). "**أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة باستخدام نموذج VAR**". أطروحة مقدمة ضمن نيل متطلبات شهادة الدكتوراه L.M.D في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية. أدرار، الجزائر.

دحو بن عبيزة. (2017/2016). "**سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي – دراسة قياسية**". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: تسيير المؤسسات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس. سيدي بلعباس، الجزائر.

سعيد صحراوي. (2010/2009). "**محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر**". رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان، الجزائر.

سعيد هتهات. (2006). "**دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**". رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع: دراسات اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح. ورقلة، الجزائر.

سفيان خوجة علامة. (2016/2015). "**دور الدولة في الحد من البطالة في ظل العولمة والاقتصاد الإسلامي – دراسة حالة الجزائر: 1988-2014**". أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد إسلامي، قسم الاقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة، الجزائر.

سهام مانع. (2019/2018). "**أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري**". أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)، تخصص: إدارة مصرفية، شعبة: علوم تسيير، قسم: علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03. الجزائر.

شهيناز بدراوي. (2015/2014). "**تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية – دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)**". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه نظام ل. م. د في علوم الاقتصاد النقدي والمالي، تخصص: مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان، الجزائر.

شهيناز سومية. (2017/2016). "**الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة – دراسة حالة الجزائر**". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليابس. سيدي بلعباس، الجزائر.

صافية بقاص. (2020/2019). "**البدائل المتاحة في البلدان المغاربية لإقلاع النمو – دراسة حالة (الجزائر، المغرب، تونس)**". أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، التخصص: تحليل اقتصادي، الشعبة العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي، الجزائر.

عادل زقرير. (2015/2014). "**أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الإقتصادي – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)**". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر.

عائشة لمحنط. (2020/2019). " **أثر التمويل الزراعي التقليدي والإسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية – دراسة مقارنة بين الجزائر والسودان للفترة من 1995 إلى 2016**". أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، التخصص: تحليل اقتصادي، الشعبة العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي، الجزائر.

عبد الباسط ولد عمري. (2016/2015). "**إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)**". رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد كمي، شعبة: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة. بومرداس، الجزائر.

عبد المالك بلوافي. (2020/2019). "**أثر تغيرات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1971-2014)**". أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد. وهران، الجزائر.

عطية محمد إسماعيل عوض الجبوري. (2018). "**قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي لبلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة (2003-2016)**". رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، الشعبة العلوم الاقتصادية، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت. تكريت، العراق.

لمياء مومني. (2019/2018). "**أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر**". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: علوم اقتصادية، فرع: اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس. سيدي بلعباس، الجزائر.

محسن حمريط. (2017/2016). "**إدارة سعر الصرف وأثرها على سياسة استهداف التضخم – دراسة حالة الجزائر**". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: نقود وتمويل، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر. بسكرة، الجزائر.

محمد الأمين بلهوشات. (2023/2022). "**أثر التمويل المصرفي الموجه للقطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب خلال الفترة (1980-2019)**". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د، التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي، الجزائر.

محمد أمين بن الدين. (2010/2009). "**دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي – حالة الجزائر (1990-2009)**". رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع: نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم. الجزائر.

محمد ماحي. (2020/2019). "**طبيعة الموازنة العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر 2009-2019**". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03. الجزائر.

منصـوري الحاج العربي. (2022/2021). "**تحليل أثر السـياسـات الاقتصـادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية – دراســة حالة لمجموعة من الدول النامية للفترة الممتدة من 2000-2018**". أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه الطور الثالث، التخصص: تسويق وتجارة دولية، الشعبة العلوم التجارية، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي، الجزائر.

نصـيرة تيكاري. (2017/2016). "**مشـكلة البطالة وأثرها على القلق والاكتئاب لدى خريجي الجامعات الجزائرية**". أطروحة مقدمة لنيل شـهادة دكتوراه العلوم، تخصـص: علم النفس المدرسـي، قسـم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر أبو قاسم سعد لله. الجزائر.

نعيمة حمادي. (2009/2008). "**تقلبات أسـعار النفط وانعكاسـاتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**". رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص: نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف، الجزائر.

نوفل بعلول. (2018/2017). "**أثر نظام سعر الصـرف على ميزان المدفوعات الجزائري – دراسـة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية**". أطروحة مقدمة لنيل شـهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصـص: مالية وبنوك، قسـم العلوم الاقتصـادية، كلية العلوم الاقتصـادية والعلوم التجارية وعلوم التسـيير، جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي، الجزائر.

وسيلة سي بشير. (2023/2022). "**أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشـر في الجزائر**". أطروحة مقدمة ضـمن متطلبات نيل شـهادة الدكتوراه L.M.D، تخصـص: اقتصـاد نقدي وبنكي، شعبة: العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية. أدرار، الجزائر.

وفاء بومدين. (2021/2020). "**أثر تقلبات سـعر الصـرف على ميزان المدفوعات – دراسـة حالة الجزائر (1990-2018)**". أطروحة مقدمة لنيل شـــهادة دكتوراه الطور الثالث LMD، تخصـــص: اقتصـــادي بنكي ومؤسسات مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدية. سوق أهراس، الجزائر.

وفاء رمضـاني. (2021/2020). "**اسـتجابة مؤشـرات الاسـتقرار الاقتصـادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي – دراسـة قياسـية تحليلية لحالة الجزائر للفترة (1990-2018)**". أطروحة مقدمة لاسـتكمال متطلبات شـهادة دكتوراه الطور الثالث، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلو الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر. الوادي، الجزائر.

يوسف بن ختم. (2016/2015). **"العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية – حالة الجزائر"**. رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد قياسي مالي وبنكي، الشعبة العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان، الجزائر.

3) المجلات العلمية:

أحمد بوجلال. (2018). **"إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر"**. **مجلة دراسات العدد الاقتصادي**، جامعة عمر ثليجي، الأغواط، الجزائر، 09(02)، 243-259.

أحمد عباس عبد الله، وزينة كمال طه. (2023). **"دورات تغيرات سعر الصرف في تحليل تغيرات السياسة النقدية في العراق لمدة (2004-2020)"**. **مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية**، جامعة الفلوجة، الفلوجة، العراق، 04(05)، 67-80.

أحمد محمد فرحان، وعماد عبد الجليل علي إسماعيل. (2017). **"قياس التوازن بين المنافع والاشتراكات في نظام التأمينات الاجتماعية بالتطبيق على نظام التأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية"**. **مجلة الاقتصاد والمالية**، 03(01)، 34-54.

إسراء سعد فهد. (2021). **"تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق للمدة (1970-2020)"**. **مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية**، بغداد، العراق(129)، 375-389.

أسماء طارق البلداوي، وعفاف صالح الحاني. (2017). **"تحليل قياسي لاستجابة عرض محصول القمح باستعمال نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) للمدة (1970-2014)"**. **مجلة العلوم الزراعية العراقية، كلية علوم الهندسة الزراعية**، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 48(06)، 1739-1749.

أمحمد بن البار، وصلاح الدين شريط. (2017). **"تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016"**. **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 08(01)، 223-233.

بشير دهان حمزه، ومحمد ناجي محمد. (2022). **"الانضباط المالي في العراق في ظل تقلبات أسعار النفط للمدة (2003-2020)"**. **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية**، كلية الإدارة ولاقتصاد، جامعة بابل، بابل، الحلة، العراق، 14(03)، 487-506.

بلال محمد اسعد، مهند خميس عبد، وخالد روكان عواد. (2019). **"العلاقة بين سعر الفائدة قصير الأجل وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2017)"**. **مجلة كلية المعارف الجامعة**، كلية المعارف الجامعية، الرمادي، الأنبار، العراق، 29(01)، 735-756.

حادة مدوري، ومحمد مكيديش. (2021). "**تأثير فيروس كوفيد–19 وسعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري خلال سنة 2020**". **مجلة نماء للإقتصاد والتجارة**، جامعة محمد الصديق بن يحي، جامعة جيجل، الجزائر، 05(01)، 214-225.

حسين علي عويش الشامي، حنان عبد الخضر الموسوي، وساره صالح مهدي. (2023). "**تحليل العلاقة بين الريع النفطي وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2019)**". **مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد**، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق، خاص(03)، 356-364.

خولة لعدناني، حسناء أقاسم، وعبد الجليل مقدم. (2019). "**أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر وقطر**". **مجلة البشائر الاقتصادية**، جامعة بشار، بشار، الجزائر، 05(02)، 249-263.

خولة شردود، ونور الدين جليد. (2022). "**تمويل عجز الموازنة العامة ما بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي**". **مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية**، المركز الجامعي تيبازة، تيبازة، الجزائر، 01(01)، 52-71.

رزق قطوش، ورمضان بن لوكيل. (2017). "**تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقاربة تحليلية**". **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 13(17)، 177-192.

زينة كمال طه، وأحمد عباس عبد الله. (2023). "**تغيرات سعر الصرف وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020)**". **مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية**، جامعة الفلوجة، الفلوجة، العراق، 04(03)، 355-371.

سفيان خيضر، وصالح حميداتو. (2017). "**تغيرات أسعار النفط الدولية وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري**". **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة**، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 01(02)، 198-222.

سلام كاظم شاني الفتلاوي، وإيهاب علي داوود النواب. (2023). "**استخدام متجه الانحدار الذاتي VAR لقياس دور سعر الصرف في التضخم والنمو الاقتصادي – العراق حالة دراسية للمدة 1988-2017**". **مجلة أهل البيت عليهم السلام**، جامعة أهل البيت عليهم السلام، كربلاء، العراق(28)، 240-264.

سمية براكني، صدام ركابي، وعبد الحميد مدور. (2019). "**تأثير تقلبات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري: دراسة قياسية للفترة (1986-2018) باستخدام نموذج VAR**". **مجلة المدبر**، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر، 06(02)، 49-68.

صفية بوزار، وسمير كسيرة. (2014). "**آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي**". **مجلة المناجر**، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر، 01(01)، 33-58.

صـــلاح مهدي عباس البيرماني، وعلي عبد الله حســـن. (2019). **"قياس وتحليل تقلبات أســـعار النفط واتجاهات الإنفاق الحكومي على قطاعي الأمن والصـحة في العراق للمدة (2006-2016)"**. **مجلة الاقتصـاد والعلوم الإدارية**، كلية الادار والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 25(111)، 276-288.

ضياء حسين سعود، ريام علي طالب، وأمل هادي رشيد. (2022). **"أثر تغيرات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصـــادي في العراق للمدة من 2004-2019"**. **مجلة كلية الكوت الجامعة**، كلية الكوت الجامعة، الكوت، العراق(خاص)، 484-496.

طلال زغبة، محمد صلاح، وبراهيم بلقلة. (2021). **"أسس ومبادئ صياغة سياسة الموازنة العامة في الجزائر لمواجهة تقلبات أسـعار النفط العالمية"**. **مجلة اقتصـاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسـيبة بن بوعلي، الشـلف، الجزائر، 17(01)، 283-300.

عايدة لياس، ونور الدين محرز. (2021). **"أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياســية باســتخدام نموذج أشــعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (2000-2019)"**. **مجلة البشــائر الاقتصادية**، جامعة بشار، بشار، الجزائر، 07(02)، 337-350.

عبد القادر قطاف، ومحمد ماحي. (2019). **"انعكاسات أسعار النفط على المتغيــرات الاقتصادية الكلية لدول الأوبك خلال الفترة (2000-2015) دراسـة قياسـية اسـتشـرافية"**. **مجلة الميادين الاقتصـادية**، جامعة الجزائر03، الجزائر، 02(01)، 07-24.

عثمـان مـداحي. (2020). **"دور الرقـابـة على تنفيـذ الموازنـة العـامـة في ترشـــيـد الإنفـاق العـام"**. **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 16(03)، 101-116.

عطاء الله بن مسعود، وطارق رقاب. (2016). **"تأثير أسعار النفط على البطالة في الجزائر – دراسة قياسية من 1970 إلى 2014"**. **مجلة البديل الاقتصادي**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 03(01)، 270-287.

علي توبين. (2015). **"عجز الموازنة وأثاره بين النظرية والتطبيق"**. **مجلة الاقتصـــاد الجديد**، جامعة خميس مليانة، خميس مليانة، الجزائر، 06(02)، 169-182.

علي رجب. (2012). **"تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية"**. **مجلة النفط والتعاون العربي**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 37(141)، 09-86.

علي عبد الزهرة حســـن، وعبد اللطيف حســـن شـــومان. (2013). **"تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باســتعمال اختبارات جذر الوحدة وأســلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)"**. **مجلة العلوم الاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، البصرة، العراق، 09(34)، 174-210.

عمر هويدي صـــالح. (2017). "**تحليل أثر أســـعار النفط على هيكلية الموازنة العامة في العراق للمدة (2005-2014)**". **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصـــادية والادراية**، جامعة الأنبار، الأنبار، الرمادي، العراق، 09(17)، 94- 117.

عيسى رحيمي، عادل قرقاد، ونصر الدين العايب. (2008). "**ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها**". **مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية**، جامعة الطارف، الطارف، الجزائر، 01(00)، 142-151.

فاطيمة بلغربي، ومحمد مداحي. (2022). "**أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2020)**". **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، جامعة تيسمسيلت، تيسمسيلت، الجزائر، 06(02)،601-622.

فوزية غالب عمر الســعدون. (2013). "**دراســة تذبذب أســعار النفط على المســتوى العالمي والتحليل الإحصائي للسلسلة الزمنية (2000-2009)**". **مجلة العلوم الاقتصادية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، البصرة، العراق، 09(34)، 134-173.

كريم ســالم حســين الغالبي، وحيدر طالب موســى الكرعاوي. (2021). "**محددات النمو الاقتصــادي في العراق: دراســة قياســية للمدة (1970-2016)**". **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصــادية**، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المثنى، المثنى، العراق، 11(01)، 176-187.

كريمة بســدات. (2016). "**دراســة قياســية لأســباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر**". **مجلة المالية والأسواق**، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 03(02)، 241-262.

لحسن دردوري. (2013). "**عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**". **أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر، 07(02)، 103-120.

مبارك قرقب، ومريامة لكصاسي. (2021). "**مقاربات تصــحيح الاختلال في ميزان المدفوعات – حالة الجزائر**". **مجلة الاجتهاد للدراســات القانونية والاقتصــادية**، جامعة تامنغســت، تمنراســت الجزائر، 10(02)، 537-559.

محمد المومني. (2014). "**عجز الموازنة العامة في الاقتصــاد الإســلامي وطرق علاجه**". **أبحاث اقتصــادية وإدارية**، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر، 08(01)، 277-292.

محمد بن مريم. (2018). "**دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (1987-2016)**". **مجلة الأكاديمية للدراســات الاجتماعية والإنسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 10(02)، 55-71.

محمد دعمي، وأمال تباني. (2020). "**واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعيار فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة (2000-2019)**". **مجلة الميادين الاقتصـــادية**، جامعة الجزائر03، الجزائر، 03(01)، 167-190.

محمد غردي. (2012). "**البطالة وآثارها الاقتصـــادية والاجتماعية في الوطن العربي**". **مجلة الإبداع**، جامعة البليدة02، البليدة، الجزائر، 02(02)، 01-08.

محمد لموتي. (2023). "**أثر تقلبات أســـعار النفط على معدل التضـــخم في الجزائر – دراســـة قياســـية باســـتعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (2000-2021)**". **مجلة الأبحاث الاقتصادية**، جامعة البليدة02، البليدة، الجزائر، 18(01)، 145-164.

محمد الزهراني عبد الرحمن. (2022). "**أثر التغيرات في أســـعار النفط العالمية على النمو الاقتصـــادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية خلال الفترة الزمنية 1990-2020)**". **المجلة العربية للنشر العلمي**، رماح، الأردن، (47)، 116-140.

محمد ماحي، وعبد القادر قطاف. (2019). "**انعكاسات أسعار النفط عبى المتغيرات الاقتصادية الكلية لدول الأوبك خلال الفترة (2000-2015) دراسة قياسية استشرافية**". **مجلة الميادين الاقتصادية**، جامعة الجزائر03، الجزائر، 02(01)، 07-24.

مسعود بكادي. (2021). "**أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الدول المصدرة والدول المستهلكة في الفترة (1990-2019) – الجزائر والمغرب أنموذجا**". **مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال**، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 05(01)، 01-22.

منال بلقاسم. (2017). "**أثر تقلبات أسعار النفط على نمو اقتصادات الدول المصدرة للنفط**". **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، 03(01)، 153-164.

منير خروف، ريم ثوامرية، ولينذة فريحة. (2020). "**أثر الاســتثمار الأجنبي المباشــر على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة 1990-2016**". **مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي**، المدرسة العليا للتجارة مخبر الإصلاحات الاقتصادية التنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، الجزائر، 14(01)، 19-36.

موسى عبد الستار عبد الجبار. (2015). "**التطور التاريخي لأسعار النفط الخام للمدة 1862-2010**". **مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، واسط، الكوت، العراق(18)، 01-14.

نادية العقون، وأسماء مخاليف. (2018). "**تقلبات أسعار النفط وانعكاسات على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1986-2017)**". **مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية**، جامعة سوق أهراس، سوق أهراس، الجزائر، 01(01)، 147-170.

نباز حمراشـيد عمر، وسـعود غالي صـبر. (2022). "**لمحة تاريخية عن تطور مراحل تسـعير النفط للمدة (1859-2020)**". **مجلة كردستاني للدراسات الإستراتيجية**، كردستان، العراق(04)، 151-164.

نبهان زمبور السـعدي. (2022). "**الجغرافية السـياسـية للصـدمات النفطية العالمية**". **مجلة سـر من رأى للدراسات الإنسانية**، كلية التربية، جامعة سامراء، سامراء، العراق، 18(74)، 939-966.

هناء سـعد محمد شـبيب. (2016). "**العلاقة التوازنية طويلة المدى بين أسـعار النفط والناتج المحلي الإجمالي– دراسة قياسية لحالة العراق للمدة (2000-2013)**". **مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، الكوفة، العراق، 13(37)، 26-53.

وسيلة البسـتي، محمد لمين علون، وحليمة عطية. (2019). "**عجز الموازنة وطرق تمويله في الاقتصـاد**". **مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال**، جامعة محمد خضر، بسكرة، الجزائر، 08(01)، 165-194.

يحي فاروق كريم البياتي، وزهير بن ناصر بن الحميد عبيدة. (2022). "**أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة من 2010 إلى 2020م**". **مجلة الدراسـات التجارية والإدارية**، مركز الكندي للأبحاث وتطور، لندن، المملكة المتحدة، 04(03)، 121-140.

يزيد تقرارت، سـليم هلال، وسـليمة بن زعمة. (2022). "**تشـخيص وتحليل لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2004-2018)**". **مجلة المالية وحوكمة الشـركات**، الجامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 06(01)، 20-35.

4) التظاهرات العلمية:

محمد الأمين بلهوشـات، وطه بن الحبيب. (25/24 فيفري، 2020). "**أثر صـدمات أسـعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصـادية الكلية (الإنفاق الحكومي، عرض النقد والتضـخم) دراسـة اقتصـادية قياسـية باسـتخدام نموذج "VAR" لحالة الجزائر خلال الفترة (1970 – 2017)**". المؤتمر الدولي الثالث حول: الاقتصـاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسـواق النفطية العالمية، معهد العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، الصفحات 01-18.

5) المواقع الالكترونية:

قاعدة بيانات منظمة الأوبك:

:https://www.oapecorg.org/ar/Home/DataBank

قاعدة بيانات البنك الدولي:

https://data.albankaldawli.org/

قاعدة بيانات وزارة المالية:

https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/impots-ar-3

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1) Books/ Livres:

Baumol, W., & Blinder, A. (2010). **"ECONOMICS: Principles and Policy"**. Eleventh Edition. USA.

PARKIN, M. (2011). **"ECONOMICS"**. TENTH EDITION, Pearson College Div. London, England.

Robinson, F. (2004). **"Balance of Payments made simple"**. Pamphlet No. 8, Bank of Jamaica. Kingston, Jamaica.

2) Undergraduate Research/ Recherche De Premier Cycle:

Alam, M. (1956). **"Demand pull Inflation and Cost Push inflation"**. Program- BA (Hons) Economics 2nd Semester, Course – Macroeconomics II, NAAC Accredited University, Faculty of Education and Methodology, JAYOTI VIDYAPEETH WOMEN'S UNIVERSITY. JAIPUR, India.

Alwerfalli, F. (2022). **"An empirical study of current account balances in oil-exporting countries"**. THESE POUR L'OBTENTION DU DOCTORAT DE SCIENCES ECONOMIQUE, Economics and Finance, PREPAREE A L'ECOLE DOCTORALE DGEP Droit, gestion, économie et politique, Ecole doctorale n°593, Université Bourgogne Franche-Comté. Besançon, France.

Baffes, J., Kose, A., Ohnsorge, F., & Stocker, M. (2015). **"The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses"**. Policy Research Notes (PRNs)15/01, Development Economics, World Bank Group. Washington, USA.

González, A., & Nabiyev, S. (2009). **"Oil price fluctuations and its effect on GDP growth"**. Bachelor thesis within Economics, JÖNKÖPING INTERNATIONAL BUSINESS SCHOOL, JÖNKÖPING UNIVERSITY. Jönköping, Sweden.

Hansen, K. (2021). **"The Open Economy"**. Faculty of Economics and Business Administration, Institute for Economic Policy, Leipzig University, Leipzig. Saxony, Germany.

Ireland, P. (2013). **"LECTURE NOTES ON MACROECONOMIC PRINCIPLES"**. Department of Economics, Boston College. Massachusetts, USA.

Mehrhoff, J. (2015). **"Price indices – theory and practice"**. 1st EMOS Spring School, Universität Trier. Trier, Germany.

Sköld, E. (2020). **"The Relationship Between Unemployment and Oil Price, Oil Price Uncertainty, and Interest Rates in Small Open Economies: A study on Sweden, Norway, Denmark, and Finland"**. Master Thesis in Economics, Kristofer Månsson, International Business School, JÖNKÖPING UNIVERSITY. JÖNKÖPING, Sweden.

3) Scientific Journals/ Revues Scientifiques:

Abounoori, A. A. Nazarian, R. & Amiri, A. (2014). **"Oil Price Pass-Through into Domestic Inflation: The Case of Iran"**. **International Journal of Energy Economics and Policy (IJEEP)**, Econjournals, Turkey, 04(04), 662-669.

Abubakar, A. (2019). **"Oil Price and Exchange Rate Nexus in Nigeria: Are there Asymmetries"**. **CBN Journal of Applied Statistics**, The Central Bank of Nigeria, Abuja, Nigeria, 10(01), 01-28.

Abderrezak, BENHABIB. Kamel, SI MoHAMMED. & Samir, MALIKI. (2014). **"The relationship between oil price and the Algerian exchange rate"**. **Topics in Middle Eastern and African Economies**, Middle East Economic Association, 16(01), 127-141.

Akinsola, M. O., & Odhiambo, N. M. (2020). **"OIL PRICE AND ECONOMIC GROWTH OF OIL-IMPORTING COUNTRIES: A REVIEW OF INTERNATIONAL LITERATURE"**. **Applied Econometrics and International Development**, Euro-American Association of Economic Development Studies, 20(01), 129-151.

Barro, R., & Grossman, H. (1974). **"Suppressed Inflation and the Supply Multiplier"**. **The Review of Economic Studies**, Oxford University Press, Oxford UK, 41(01), 87-104.

Bernstein, E. (1950/1951). **"Latent Inflation: Problems and Policies"**. **Palgrave Macmillan Journals on behalf of the International Monetary Fund**, Staff Papers, International Monetary Fund, Washington, USA, 01(01), 01-16.

Berument, M. H., Ceylan, N. B., & Dogan, N. (2010). **"The Impact of Oil Price Shocks on the Economic Growth Of Selected MENA1 Countries"**. **The Energy Journal**, International Association for Energy Economics, Cleveland, Cuyahoga, Ohio, USA, 31(01), 149-176.

Bibi, S., Haq, M., & Rashid, A. (2021). **"Oil Price Fluctuation and Current Accounts: Exploring Mediation Effects for Oil Importing Nations"**. **International Journal of Energy Economics and Policy (IJEEP)**, Econjournals, Turkey, 11(03), 517-528.

Bolganbayev, A., Myrzabekkyzy, k., Baimaganbetov, S., & al. (2021). **"The effect of oil prices on the economic growth of oil exporting countries bordering the Caspian sea: panel data analysis"**. **International Journal of Energy Economics and Policy (IJEEP)**, Econjournals, Turkey, 11(06), 432 – 437.

Çemrek, F., & Bayraç, H. N. (2021). **"The Econometric Analysis of the Relationship Between Oil Price, Economic Growth and Export In OPEC Countries"**. **alphanumeric journal**, The Journal of Operations Research, Statistics, Econometrics and Management Information Systems, School of Transportation and Logistics, Istanbul University, Istanbul, Turkey, 09(01), 111-124.

Claassen, E.-M. (1990). **"The Real Exchange Rate under Alternative Nominal Exchange Rate Regimes"**. **Journal of International Economic**

Integration, Center for Economic Integration, Sejong University, Seoul, South Korea, 05(01), 64-79.

- DRIOUCHE, M. D. & HAMRIT, A. (2020). **"THE ASYMMETRIC IMPACT OF OIL PRICE SHOCKS ON THE EVOLUTION OF THE UNEMPLOYMENT RATE IN ALGERIA: NEW EVIDENCE USING NARDL ANALYSIS"**. **Les Cahiers du Cread**, Centre de Recherche en Economie Appliquée, Algérie, 36(02), 27-58.
- El Abed, R., Hadj Amor, T., Nouira, R., & Rault, C. (2016). **"Asymmetric effect and dynamic relationships between oil prices shocks and exchange rate volatility: Evidence from some selected MENA countries"**. **Topics in Middle Eastern and African Economies**, Proceedings of the Middle East Economic Association, Middle East Economic Association, 18(02), 01-25.
- Englama, A. (2001). **"Unemployment: Concept and issues"**. **Bullion**. Central Bank of Nigeria, Abuja, Nigeria, 25(04), 01-05.
- Englama, A., Duke, O. O., Ogunleye, T. S., & Umar Isma'il, F. (2010). **"Oil Prices and Exchange Rate Volatility in Nigeria: An Empirical Investigation"**. **Economic and Financial Review**, Central Bank of Nigeria, Abuja, Nigeria, 48(03), 31-48.
- Fischer, S. (1992). "MACROECONOMIC STABILITY AND GROWTH". Cuadernos de Economía, Latin American Journal of Economics, Instituto de Economia, Pontificia Universidad Catolica, Chile, 29(87), 171-186.
- Ghalayini, L. (2011). **"The Interaction between Oil Price and Economic Growth"**. **Middle Eastern Finance and Economics, EuroJournals**, De Gruyter, Berlin, Germany, 13(13), 127-141.
- Ghouri, S. S. (2001). **"Oil demand in North America: 1980-2020"**. **OPEC Review**, Organization of the Petroleum Exporting Countries, USA, 25(04), 339-355.
- Guntur, Anjana Raju. & Shripad, Ramchandra Marathe. (2020). **"Relationship between Crude Oil prices and Macro-economic Variables: Evidence from BRICS Countries"**. **International Journal of Energy Economics and Policy**, EconJournals, 10(05), 264-271.
- Gyagri, M., Amarfio, E. M., & Marfo, S. A. (2017). **"Determinants of Global Pricing of Crude Oil- A Theoretical Review"**. **International Journal of Petroleum and Petrochemical Engineering (IJPPE)**, India, 03(03), 07-15.
- Hajiyev, N., & Rustamov, A. (2019). **"How oil price drops are reflected by imported inflation in Azerbaijan?"**. **International Journal of Energy Economics and Policy (IJEEP)**, Econjournals, Turkey, 09(02), 182-193.
- HALLER, A.-P. (2012). **"Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge"**. **Economy Transdisciplinarity Cognition**, "George Bacovia" University Bacău, Bacău, Romania, 15(01), 66-71.
- Hamilton, J. (2009). **"Understanding Crude Oil Prices"**. **The Energy Journal**, International Association for Energy Economics, 30(02), 179-206.

HERBERT, S. (2015). **"POLICIES FOR ECONOMIC GROWTH AND STABILITY"**. **Journal of Farm Economics**, Oxford University Press, University of Oxford, Oxford, UK, 38(05), 1159-1172.

Ho Thuy, Tien. (2022). **"Oil price shocks and Vietnam's macroeconomic fundamentals: quantile-on-quantile approach"**. **Cogent Economics & Finance**, Taylor & Francis Journals, UK, 10(01), 01-19.

Irmen, A. (2005). **"Extensive and intensive growth in a neoclassical framework"**. **Journal of Economic Dynamics & Control**, Elsevier, University of Amsterdam, Amsterdam, Netherlands, 29(08), 1427–1448.

Ivic, M. (2015). **"ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT"**. **Journal of Process Management – New Technologies International (JPMNT)**, Faculty of Applied Management, Economics and Finance – MEF, University Business Academy in Novi Sad, Belgrade, Serbia, 03(01), 55-62.

Kamel, B., & Mhamed, B. (2021). **"The impact of imported inflation on domestic inflation in Algeria : An ARDL Testing Approach (1990-2019)"**. **Journal of Management and Economic Sciences Prospects**, Université de M'sila, M'sila, Algérie, 05(02), 576-595.

KOH, Y. C., LIM, W. H., & SEK, S. K. (2020). **"EXAMINING THE EFFECT OF OIL PRICE PASS-THROUGH ON THE DOMESTIC PRICES: ASYMMETRIC VERSUS SYMMETRIC ADJUSTMENT MODELLING"**. **Journal of Quality Measurement and Analysis**, the Department of Mathematical Sciences, Faculty of Science and Technology, Universiti Kebangsaan, Malaysia, 16(01), 01-15.

Kuznets, S. (1973). **"Modern Economic Growth: Findings and Reflections"**. **The American Economic Review**, American Economic Association, USA, 63(03), 247-258.

Lebari, T. (2018). **"Vector Autoregressive Modelling of the Interaction among Macroeconomic Stability Indicators in Nigeria (1981-2016)"**. **Asian Journal of Economics**, Business and Accounting, Faculty of Business and Economics, University of Malaya, Kuala Lumpur, Malaysia , 09(04), 01-17.

Long, C. (1942). **"The Concept of Unemployment"**. **The Quarterly Journal of Economics**, Oxford University Press for Harvard University Department of Economics, Oxford University, Oxford, England, 57(01), 01-30.

Manzano, R. V., Pablo, A. R., Vigonte, F., & Abante, M. (2023). **"Ways to Mitigate the Adverse Effect of Balance of Payment Disequilibrium Due to COVID-19 Pandemic on a Country's Economic Health"**. **International Journal of Accounting Research**, London, UK, 11(02), 01-05.

MAYIS, GÜLALIYEV. et al. (2022). **"Assessing the Impact of the Oil Price Shocks on Economic Growth in Oil-Exporting Arab Countries"**. **WSEAS TRANSACTIONS ON BUSINESS AND ECONOMICS**, 19(42), 462-473.

Monjazeb, M. Choghayi, A. & Rezaee, M. (2014). **"THE IMPACT OF OIL REVENUES ON BUDGET DEFICIT IN SELECTED OIL COUNTRIES"**.

Arabian Journal of Business and Management Review, OMAN, 03(11), 197-205.

NAFTANAILA, C. A., BRAGA, V., & ZARNESCU, O. M. (2016). **"Unemployment Evolution and Analysis of Structural Unemployment in Romania in the Period 2014-2015"**. **International Journal of Academic Research in Accounting**, Finance and Management Sciences, Human Resource Management Academic Research Society, Pakistan, 06(01), 54–60.

Nasir, M. et al. (2019). **"Importance of Oil Shocks and the GCC Macro economy: A Structural VAR Analysis"**. **Resources Policy**, Elsevier, Leeds Beckett UNIVERSITY, Leeds, England, 61, 166-179.

Nouira, R. Hadj Amor, T. & Rault, C. (2018). **"Oil price fluctuations and exchange rate dynamics in the MENA region: Evidence from non-causality-in-variance and asymmetric non-causality tests"**. **Quarterly Review of Economics and Finance**, Elsevier, Amsterdam, Netherlands, 73(C), 01-23.

Omoregie, O. K. & Ikpesu, F. (2019). **"Effect Of Oil Price, And Exchange Rate On Current Account Balance In Nigeria"**. **The Journal of Developing Areas**, College of Business, Tennessee State University, Nashville, Tennessee, USA, 53(04), 84-99.

Obi, Ben. Awujola, Abayomi. & Ogwuche, David. (2016). "**Oil Price Shock and Macroeconomic Performance in Nigeria"**. **Journal of Economics and Sustainable Development**, IISTE, 07(24), 137-145.

Prateek, J. Avni, S. & Manoj, K. (2022). **"Recapitulation of Demand-Pull Inflation & Cost-Push Inflation in An Economy"**. **Journal of Positive School Psychology**, Izmir, Turkey, 06(04), 2980-2983.

Rezgar, Feizi. Khaled, Ahmadzadeh. & Bakhtiar, Javaheri. (2022). **"The Impact of Exchange Rate Fluctuations and the Oil Price Shocks on Government Budget: CGE Model Approach"**. **Iranian Economic Review**, University of Tehran, Tehran, Iran, 26(02), 343-368.

saheb Alshukri, M. s., & Hussein Ali, N. A. (2022). **"Analysis of the relationship between the exchange rate and economic growth in Iraq for the period (2004-2020)"**. **Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences (QJAE)**, Al-Qadisiyah University, Iraqi, 24(02), 502-512.

Salim, A. (2019). **"INFLATION: TYPES, CAUSES AND EFFECTS"**. **Impact Journals**, International Journal of Research in Humanities, Arts and Literature, India, 07(01), 343-350.

Sarmah, A. & Bal, D. P. (2021). **"Does Crude Oil Price Affect the Inflation Rate and Economic Growth in India? A New Insight Based on Structural VAR Framework"**. **The Indian Economic Journal**, the Department of Economics, Delhi School of Economics, University of Delhi, Delhi, India, 69(01), 123-139.

Samir, Cherakrak. Wahiba, Gaham. & Al-Mihyawi, Sabah Abah Noori. (2019). **"Impact of Oil Price Fluctuations on Inflation and the Exchange Rate of the**

Algerian Dinar, 1973-2016". **The Journal of social, political, and economic studies**, Washington, USA, 44(01/02), 121-140.

- Stewart, C. (1950). **"The Definition of Unemployment"**. **The Review of Economics and Statistics**, The MIT Press, the John F. Kennedy School, The MIT, Cambridge, Massachusetts, USA, 32(01), 55-59.
- Shahriyar, Mukhtarov. Sannur, Aliyev. & Javid, Zeynalov. (2020). **"The Effect of Oil Prices on Macroeconomic Variables: Evidence from Azerbaijan"**. **International Journal of Energy Economics and Policy**, EconJournals, 10(01), 72-80.
- Turan, T., Karakas, M., & al. (2020). **"How do oil price changes affect the current account balance? : evidence from co-integration and causality tests"**. **Ekonomický časopis**, Slovak Academic Press Ltd, Slovakia, 68(01), 55 - 68.
- Varlik a, S., & Berument, M. H. (2020). **"Oil price shocks and the composition of current account balance"**. **Central Bank Review**, Research and Monetary Policy Department, Central Bank of the Republic of Turkey, Ankara, Turkey, 20(01), 01-08.
- Zukarnain, Z., & Sofian, S. (2017). **"Causality Relationship between Crude Oil Variables and Budget Variables in Malaysia"**. **International Journal of Energy Economics and Policy (IJEEP)**, Ecojournals, Turkey, 07(02), 132-138.

4) Research Paper/ Document De Recherche:

- AHN, N., GARCÍA, J. R., & JIMENO, J. F. (2004). **"THE IMPACT OF UNEMPLOYMENT ON INDIVIDUAL WELL-BEING IN THE EU"**. WORKING PAPER NO. 29, EUROPEAN NETWORK OF ECONOMIC POLICY RESEARCH INSTITUTES. Brussels, Belgium.
- Bacon, R., & Kojima, M. (2008). **"Vulnerability to Oil Price Increases"**. Extractive Industries and Development Series #1, The World Bank. Washington, USA.
- Bank for International Settlements. (2010). **"Economic Growth"**. BIS ECONOMICS PAPER NO. 9, Department for Business Innovation and Skills. London, UK.
- Bank of Jamaica. (2015). **"THE BALANCE OF PAYMENTS"**. International Accounts Unit, Economic Information & Publications Department, RESEARCH AND ECONOMIC PROGRAMMING DIVISION. Kingston, Jamaica.
- Bureau of Labor Statistics, U. (1959). **"THE EXTENT AND NATURE OF FRICTIONAL UNEMPLOYMENT"**. STUDY PAPER NO. 6, 86th Congressl 1st Session. WASHINGTON, USA.
- Central Bank Of Nigeria. (2021). **"Exchange Rate Management In Nigeria"**. Understanding Monetary Policy Series No 8. Abuja, Nigeria.
- Cheratian, I., Farzanegan, M. R., & Goltabar, S. (2019). **"Oil price shocks and unemployment rate: New evidence from the MENA region"**. MAGKS Joint Discussion Paper Series in Economics, No. 31-2019, School of Business and Economics, Philipps-University Marburg. Marburg, Germany.

DARVAS, Z. (2021). **"TIMELY MEASUREMENT OF REAL EFFECTIVE EXCHANGE RATES"**. TWORKING PAPER|ISSUE 15/2021|23, Bruegel. Brussels, Belgium.

Davar, E. (2015). **"Unemployment: Walras's Voluntary and Keynes's Involuntary"**. Institute of Economic Research Working Papers No. 12/2015, Institute of Economic Research. Toruń, Poland.

Dressler, J., & Burns, M. (2004). **"Seven Reports on the Identi cation of Rural Indicators for Rural Communities"**. Prepared for the Rural Secretariat of Agriculture and Agri-Food Canada, New Rural Economy Project, Phase2 (NRE2), The Canadian Rural Revitalization Foundation. Alberta, Canada.

DARSHANA, S. (2018). "DEVELOPMENT ECONOMICS". Directorate of Distance Education, University of Jammu. Jammu, India.

EURASIAN HARM REDUCTION NETWORK. (s.d.). **"MODULE: INTRODUCTION TO PUBLIC BUDGETS"**. Preview of the content of the Module, Eurasian Harm Reduction Association. Vilnius, Lithuania.

European central bank. (2003). **"ACCESSION COUNTRIES BALANCE OF PAYMENTS/ INTERNATIONAL INVESTMENT POSITION STATISTICAL METHODS"**. Frankfurt, Germany.

Fieleke, N. (1976). **"What Is the Balance of Payments?"**. Federal Reserve Bank of Boston, Research Department, l'Université du Michigan, Boston. Massachusetts, USA.

Franco, G. (1989). **"Hyperinflations:The experience of the 1920s reconsidered"**. Department of Economics, Pontifícia Universidade Católica. Rio de Janeiro, Brasil.

Gervais, O., Schembri, L., & Suchanek, L. (2011). **"External Stability, Real Exchange Rate Adjustment and the Exchange Rate Regime in Emerging-Market Economies"**. Bank of Canada Discussion Paper 2011-5, International Economic Analysis Department, Bank of Canada, Ottawa. Ontario, Canada.

Giusti, L., & Zoppè, A. (2017). **"The Real Effective Exchange Rate in Euro Area Member States"**. DIRECTORATE-GENERAL FOR INTERNAL POLICIES, ECONOMIC GOVERNANCE SUPPORT UNIT, European Parliament.

Graf, B. (2020). **"Consumer price index manual: concepts and methods"**. International Monetary Fund. Washington, USA.

International Energy Agency. (2004). **"Analysis of the Impact of High Oil Prices on the Global Economy"**. IEA/(2004). Paris, France.

International Labour Office. (2004). **"Consumer price index manual Theory and practice"**. ILO Library. Geneva, Switzerland.

International Labour Office. (2012). **"Towards the right to work A GUIDEBOOK FOR DESIGNING INNOVATIVE PUBLIC EMPLOYMENT PROGRAMMES"**. Employment Sector, ILO. Geneva, Switzerland.

INTERNATIONAL MONETARY FUND. (2009). "**Balance of Payments and International Investment Position Manual**". USA: Sixth Edition (BPM6), Washington.

International Monetary Fund. (2017). "**How the IMF Promotes Global Economic Stability**". Communications Department. Washington, USA.

Karimli, T., Jafarova, N., Aliyeva, H., & Huseynov, S. (2016). "**Oil Price Pass-Through into Inflation: The Evidence from Oil Exporting Countries**". Working Paper Series, Working Paper No. IHEIDWP01-2016, International Economics Department, The Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva Graduate Institute. Geneva, Switzerland.

Kevin, H. (2000). "**Essential Facts about Inflation**". Bank of Jamaica. Kingston, Jamaica.

Kıpıci, A. N., & Kesriyeli, M. (1997). "**THE REAL EXCHANGE RATE DEFINITIONS AND CALCULATIONS**". Publication No: 97/1, RESEARCH DEPARTMENT, CENTRAL BANK OF THE REPUBLIC OF TURKEY. ANKARA, TURKEY.

Mabro, R. (1984). "**On Oil Price Concepts**". Oxford, England: WPM 3, Oxford Institute for Energy Studies.

Morsy, H. (2009). "**Current Account Determinants for Oil-Exporting Countries**". IMF Working Paper, WP/09/28, Middle East and Central Asia Department, International Monetary Fund. Washington, USA.

Mosbacher, R., Darby, M., Young, A., & Carson, C. (1990). "**THE BALANCE OF PAYMENTS OF THE UNITED STATES**". USA DEPARTMENT OF COMMERCE. Washington, USA.

Nandelenga, M. W., & Simpasa, A. (2020). "**Oil Price and Exchange Rate Dependence in Selected Countries**". Working Paper Series N°334, African Development Bank Group. Abidjan, Côte d'Ivoire.

Ocampo, J. A. (2005). "**A Broad View of Macroeconomic Stability**". DESA Working Paper No. 1, ST/ESA/2005/DWP/1, Department of Economic and Social Affairs, Economic & Social Affairs. UN.

OECD. (2022). "**COMPETITION AND INFLATION**". OECD Competition Policy Roundtable Background Note. Paris, France.

Raifu, I. A. (2021). "**The Role of Institutional Quality in Oil Price-Unemployment Nexus in African and Asian Oil-Exporting Countries**". Research Square.

Rodríguez, R. J., & Sánchez, M. (2004). "**OIL PRICE SHOCKS AND REAL GDP GROWTH EMPIRICAL EVIDENCE FOR SOME OECD COUNTRIES**". WORKING PAPER SERIES NO. 362, European Central Bank. Frankfurt, Germany.

Schmitt, J., & Kris, W. (s.d.). (2011). "**Deconstructing Structural Unemployment**", CEPR Reports and Issue Briefs 2011-06, Center for Economic and Policy Research, Washington, USA.

✍ Stanley, M. (2022). **"Understanding Inflation"**. MORGAN STANLEY INVESTMENT MANAGEMENT, Morgan Stanley Building. New York, USA.

✍ Sturm, M., Gurtner, F., & Alegre, J. G. (2009). **"FISCAL POLICY CHALLENGES IN OIL-EXPORTING COUNTRIES A REVIEW OF KEY ISSUES"**. OCCASIONAL PAPER SERIES NO 104, European Central Bank. Frankfurt, Germany.

✍ universal health coverage. (2023). **"Chapter 2. Core content for understanding universal health coverage and public budgets for health"** . Toolkit for capacity-building, Health budget literacy, advocacy and accountability for.

✍ Yasuhito, T. (2021). **"Involuntary unemployment due to instability of the economy and fiscal policy for full-employment: A theoretical foundation for MMT (modern monetary theory)"**. MPRA Paper No. 106588, Munich Personal RePEc Archive, University Library of Munich. Germany.

5) Scientific Démonstrations/ Démonstrations scientifiques:

✍ Anthony Msafiri, N. & Bao-jun, T. (2018). **"Influence Oil Price towards Economic Indicators in Russia"**. 2nd International Conference on Power and Energy Engineering (ICPEE), Earth and Environmental Science 192, IOP Conference Series Earth and Environmental Science, IOP Publishing, Institute of Physics, Bristol, Royaume-Uni, pp. 01-09.

✍ Poliduts, A. & Kapkaev, Y. (2015, September 09/11). **"Economic Growth: Types and Factors"**. INTERNATIONAL CONFERENCE ON EURASIAN ECONOMIES, SESSION 4A: Growth and Development, Kazan, RUSSIA, pp. 62-66.

✍ Priyatharsiny, S. (2017, December 07/ 08). **"THE IMPACT OF EXCHANGE RATE ON BALANCE OF PAYMENT: AN ECONOMETRIC INVESTIGATION ON SRI LANKA"**. Proceedings of 7th International Symposium, SEUSL, pp. 580-592.

6) Web Sites/ sites Web:

✍ Johnson, P., & Vaidya, D. (2023, October 18). **"Physical Capital"**. Récupéré sur Wallstreetmojo, In Mumbai, India, at: 17:54: https://www.wallstreetmojo.com/physical-capital/

✍ Williams, J. (2023, October 12). **"Oil Price History and Analysis"**. Récupéré sur WTRG Economics, London, Arkansas, USA, at: 19:17: http://www.energybc.ca/cache/oil3/www.wtrg.com/prices.htm

الملاحق

الملحق رقم (01): متغيرات الدراسة

BOT (دج)	GE (مليار دج)	ER (دج /$)	BC (%)	INF (دج)	UN (%)	GDP (دج)	POIL (للبرميل /$)	N
793096215800	44,02	3,84	0,59	6,156025038	12	162500000000	36	**1980**
422809915200	57,66	4,32	0,2	7,05818082	13,2	191400000000	34,2	**1981**
788285176100	72,45	4,59	-0,41	7,51996298	16,3	207600000000	31,7	**1982**
837158899200	84,83	4,79	-0,17	7,968691499	13,1	233700000000	30,1	**1983**
975368441800	91,6	4,98	0,14	8,615462213	8,7	267600000000	28,1	**1984**
910872829800	99,84	5,03	1,75	9,518559692	9,7	291300000000	27,5	**1985**
1572978118500	101,88	4,7	-3,5	10,6961587	18	299500000000	13	**1986**
2496596457400	103,98	4,85	0,21	11,49208777	21,4	323700000000	17,7	**1987**
2455466218400	119,7	5,91	-3,45	12,17144771	21,9	349500000000	14,2	**1988**
2496863617600	124,5	7,61	-1,94	13,30392317	18,1	423300000000	17,3	**1989**
2853386895600	136,5	8,96	2,29	15,51936355	19,7	555800000000	22,3	**1990**
3143250126500	212,1	18,47	5,18	19,53676605	20,6	844500000000	18,6	**1991**
3255169243200	420,13	21,84	1,3	25,72399381	24,38	1048200000000	18,4	**1992**
3269832795100	476,63	23,35	0,8	31,00778603	26,23	1166000000000	16,3	**1993**
3017375297000	566,33	35,06	-1,84	40,01482109	27,74	1491500000000	15,5	**1994**
3275319802700	759,62	47,66	-2,24	51,93108535	31,84	1990600000000	16,9	**1995**
3855738138800	724,61	54,75	1,25	61,63133217	28,58	2570000000000	20,3	**1996**
4153070702700	845,2	57,71	3,45	65,16497863	25,43	2780200000000	18,7	**1997**
4143654216100	875,74	58,74	-0,91	68,3907504	26,8	2830500000000	12,3	**1998**
4458550820300	961,68	66,57	0,02	70,20003532	28,36	3238200000000	17,5	**1999**
3993648792900	1178,12	75,26	8,93	70,438128	29,77	4123510000000	27,6	**2000**
4228810347300	1321,03	77,22	7,06	73,41483508	27,3	4227110000000	23,1	**2001**
4137119146200	1550,65	79,68	4,37	74,4560791	25,9	4522770000000	24,3	**2002**
4501573624400	1639,22	77,39	8,84	77,63457483	23,72	5252320000000	28,2	**2003**
4425007675900	1888,93	72,06	11,12	80,71030165	17,65	6149120000000	36	**2004**
4672739400700	2052,04	73,28	20,52	81,82607845	15,27	7561980000000	50,6	**2005**
4557574601300	2453,01	72,65	24,71	83,71748758	12,27	8501640000000	61	**2006**
4151192026800	3108,67	69,29	22,49	86,79745039	13,79	9352890000000	69,1	**2007**
3494460893300	4191,06	64,58	19,86	91,01458318	11,33	11043700000000	94,4	**2008**
2314423400200	4246,33	72,65	0,31	96,23614476	10,16	9968030000000	61	**2009**
2131089597500	3466,94	74,39	7,58	100	9,96	11991600000000	77,4	**2010**
2154441126300	5731,75	72,98	8,84	104,5242115	9,96	14588500000000	107,5	**2011**
2154441126300	7040,16	77,54	5,78	113,8179305	10,97	16209600000000	109,5	**2012**
563922337900	6024,14	79,37	0,57	117,5218381	9,82	16647900000000	105,9	**2013**
148897064900	6995,77	80,58	-4,33	120,9498642	10,21	17228600000000	96,2	**2014**
-202444287500	7656,33	100,69	-16,29	126,7366464	11,21	16712700000000	49,5	**2015**
359716120700	7297,49	109,44	-16,37	134,8448702	10,2	17514600000000	40,7	**2016**
394936113400	7282,7	110,97	-12,97	142,3842032	12	18876200000000	52,4	**2017**
385633889900	7732,1	116,59	-9,67	148,4639947	11,88	20393500000000	71,44	**2018**
402979158100	7741,3	119,35	-9,87	151,3616678	11,7	20500200000000	64,49	**2019**
580980264300	6902,8	126,78	-12,48	155,0172502	12,25	18476900000000	42,12	**2020**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات كل من

https://www.oapecorg.org/ar/Home/DataBank
https://data.albankaldawli.org/
https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/services-ar/impots-ar-3

الملحق رقم (02): نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

الشكل(01): نتائج اختبار ADF وZivot & androws لنموذج ميزان المدفوعات

التضخم | سعر النفط | سعر الصرف | ميزان المدفوعات

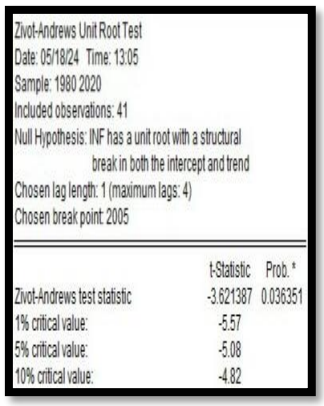

Zivot-Andrews Unit Root Test
Date: 05/18/24 Time: 13:05
Sample: 1980 2020
Included observations: 41
Null Hypothesis: INF has a unit root with a structural break in both the intercept and trend
Chosen lag length: 1 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 2005

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-3.621387	0.036351
1% critical value:	-5.57	
5% critical value:	-5.08	
10% critical value:	-4.82	

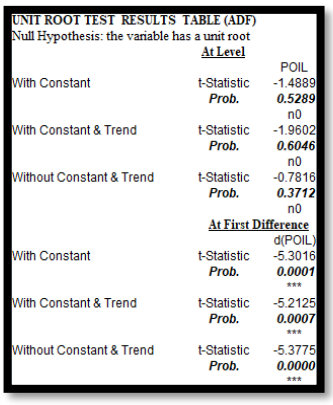

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level
		POIL
With Constant	t-Statistic	-1.4889
	Prob.	0.5289
		n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9602
	Prob.	0.6046
		n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7816
	Prob.	0.3712
		n0
		At First Difference
		d(POIL)
With Constant	t-Statistic	-5.3016
	Prob.	0.0001
		***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.2125
	Prob.	0.0007
		***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.3775
	Prob.	0.0000
		***

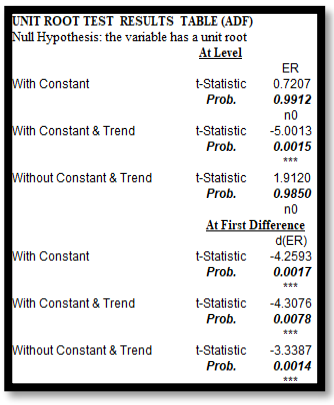

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level
		ER
With Constant	t-Statistic	0.7207
	Prob.	0.9912
		n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0013
	Prob.	0.0015
		***
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.9120
	Prob.	0.9850
		n0
		At First Difference
		d(ER)
With Constant	t-Statistic	-4.2593
	Prob.	0.0017
		***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.3076
	Prob.	0.0078
		***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.3387
	Prob.	0.0014
		***

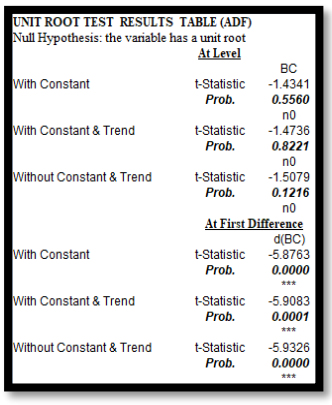

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level
		BC
With Constant	t-Statistic	-1.4341
	Prob.	0.5560
		n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4736
	Prob.	0.8221
		n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5079
	Prob.	0.1216
		n0
		At First Difference
		d(BC)
With Constant	t-Statistic	-5.8763
	Prob.	0.0000
		***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.9083
	Prob.	0.0001
		***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.9326
	Prob.	0.0000
		***

الشكل (03): نتائج اختبار ADF لنموذج النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي

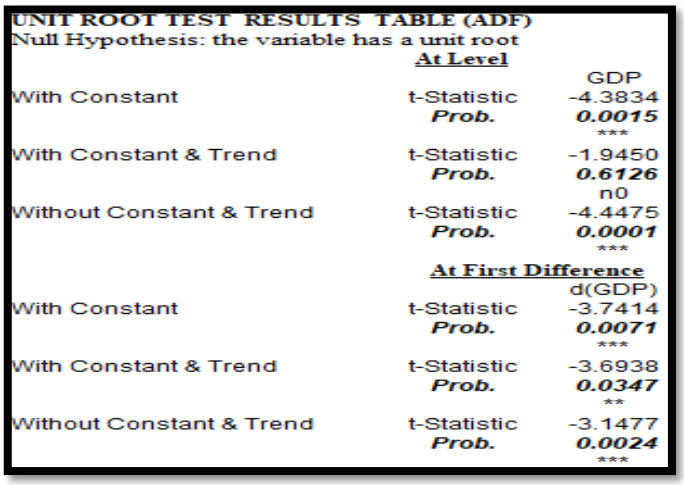

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level
		GDP
With Constant	t-Statistic	-4.3834
	Prob.	0.0015
		***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9450
	Prob.	0.6126
		n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.4475
	Prob.	0.0001
		***
		At First Difference
		d(GDP)
With Constant	t-Statistic	-3.7414
	Prob.	0.0071
		***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6938
	Prob.	0.0347
		**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.1477
	Prob.	0.0024
		***

الشكل(02): نتائج اختبار ADF لنموذج النفقات العامة

النفقات العامة

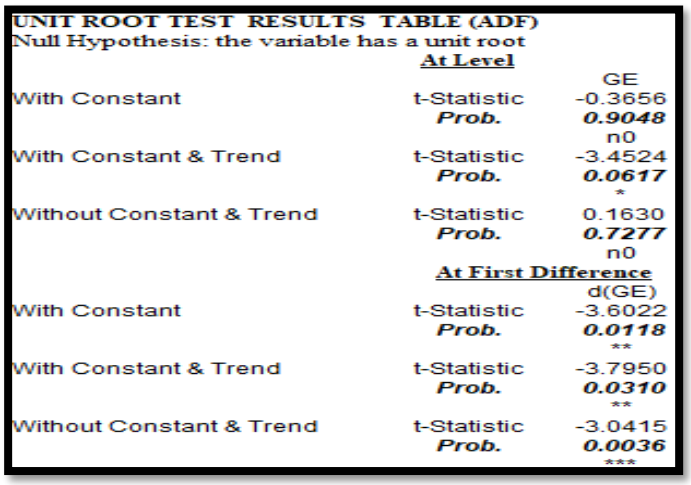

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level
		GE
With Constant	t-Statistic	-0.3656
	Prob.	0.9048
		n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.4524
	Prob.	0.0617
		*
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.1630
	Prob.	0.7277
		n0
		At First Difference
		d(GE)
With Constant	t-Statistic	-3.6022
	Prob.	0.0118
		**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7950
	Prob.	0.0310
		**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.0415
	Prob.	0.0036
		***

الشكل(05): نتائج اختبار Zivot & androws لنموذج التضخم

التضخم

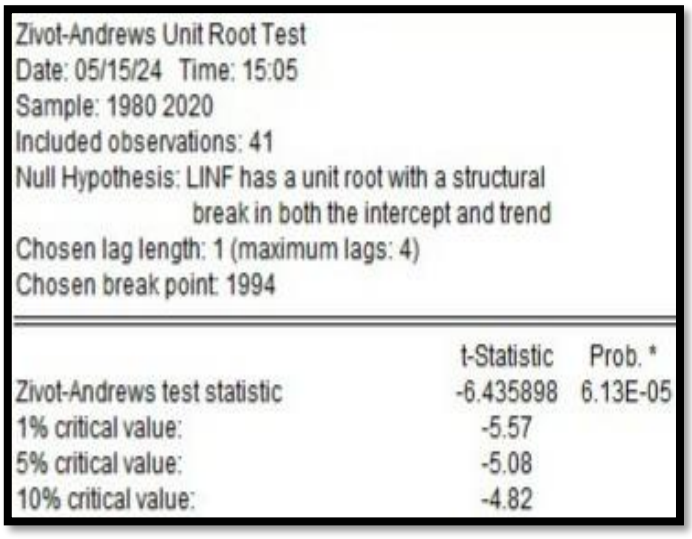

Zivot-Andrews Unit Root Test
Date: 05/15/24 Time: 15:05
Sample: 1980 2020
Included observations: 41
Null Hypothesis: LINF has a unit root with a structural break in both the intercept and trend
Chosen lag length: 1 (maximum lags: 4)
Chosen break point: 1994

	t-Statistic	Prob. *
Zivot-Andrews test statistic	-6.435898	6.13E-05
1% critical value:	-5.57	
5% critical value:	-5.08	
10% critical value:	-4.82	

الشكل (04): نتائج اختبار ADF لنموذج لسعر الصرف

الميزان التجاري

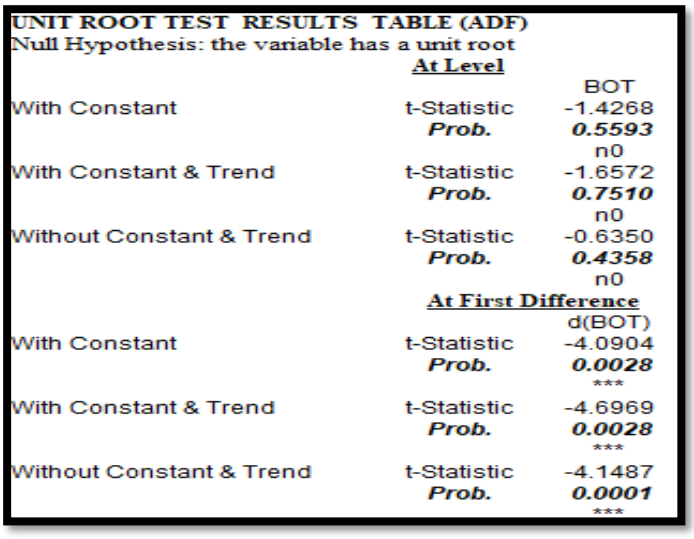

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level
		BOT
With Constant	t-Statistic	-1.4268
	Prob.	0.5593
		n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6572
	Prob.	0.7510
		n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.6350
	Prob.	0.4358
		n0
		At First Difference
		d(BOT)
With Constant	t-Statistic	-4.0904
	Prob.	0.0028
		***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6969
	Prob.	0.0028
		***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.1487
	Prob.	0.0001
		***

الشكل(06): نتائج اختبار ADF لنموذج البطالة

البطالة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)		
Null Hypothesis: the variable has a unit root		
	At Level	
		LUN
With Constant	t-Statistic	-1.3276
	Prob.	0.6074
		n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8158
	Prob.	0.6783
		n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.1698
	Prob.	0.6187
		n0
	At First Difference	
		d(LUN)
With Constant	t-Statistic	-4.8683
	Prob.	0.0003
		***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.8570
	Prob.	0.0018
		***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.9331
	Prob.	0.0000
		***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

الملحق رقم (03): نتائج اختبارات تشخيص جودة النموذج

نموذج ميزان المدفوعات

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

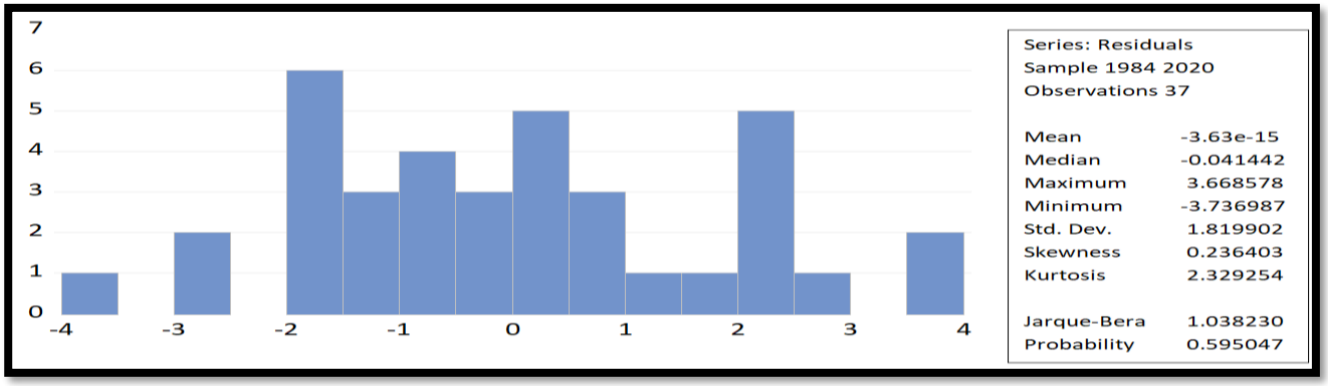

اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.001918	Prob. F(1,34)	0.3239
Obs*R-squared	1.030487	Prob. Chi-Square(1)	0.3100

اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.236362	Prob. F(2,19)	0.7918
Obs*R-squared	0.898219	Prob. Chi-Square(2)	0.6382

نموذج النفقات العامة

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

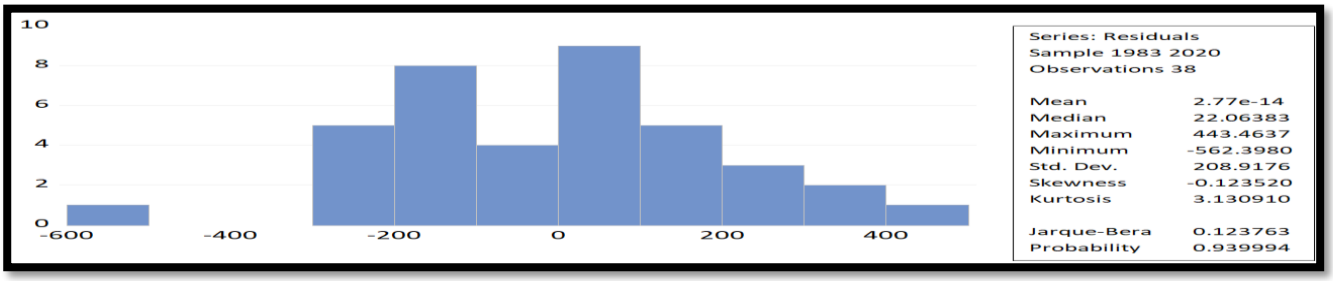

اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.338691	Prob. F(1,35)	0.5643
Obs*R-squared	0.354613	Prob. Chi-Square(1)	0.5515

اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.276276	Prob. F(2,27)	0.7607
Obs*R-squared	0.762071	Prob. Chi-Square(2)	0.6832

نموذج النمو الاقتصادي

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

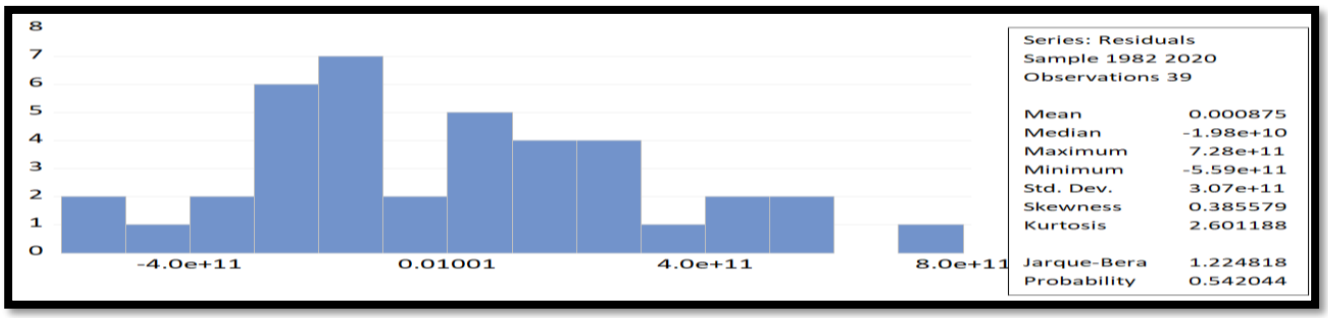

اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.007244	Prob. F(1,36)	0.9326
Obs*R-squared	0.007645	Prob. Chi-Square(1)	0.9303

اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.593340	Prob. F(2,28)	0.5593
Obs*R-squared	1.585673	Prob. Chi-Square(2)	0.4526

نموذج سعر الصرف

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

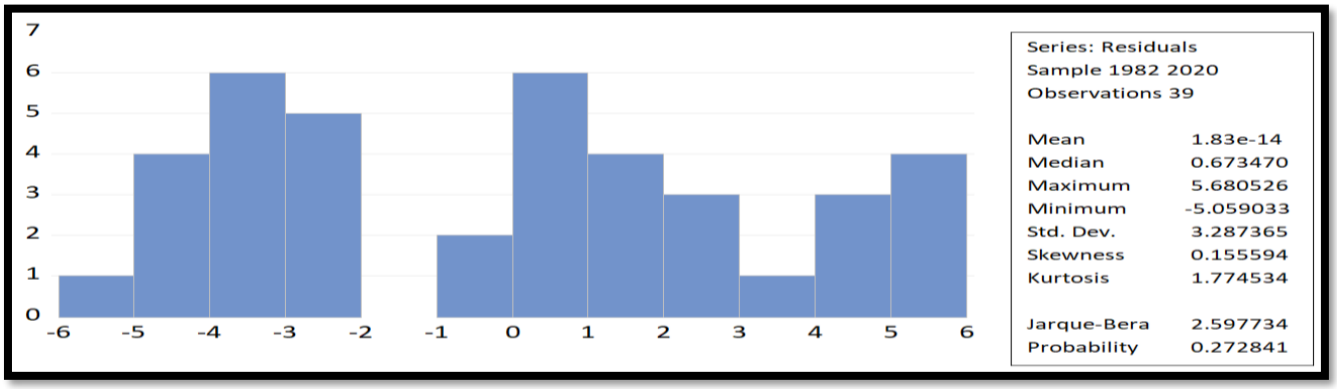

اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.789350	Prob. F(1,36)	0.1036
Obs*R-squared	2.732587	Prob. Chi-Square(1)	0.0983

اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.594831	Prob. F(2,29)	0.2202
Obs*R-squared	3.864496	Prob. Chi-Square(2)	0.1448

نموذج التضخم

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

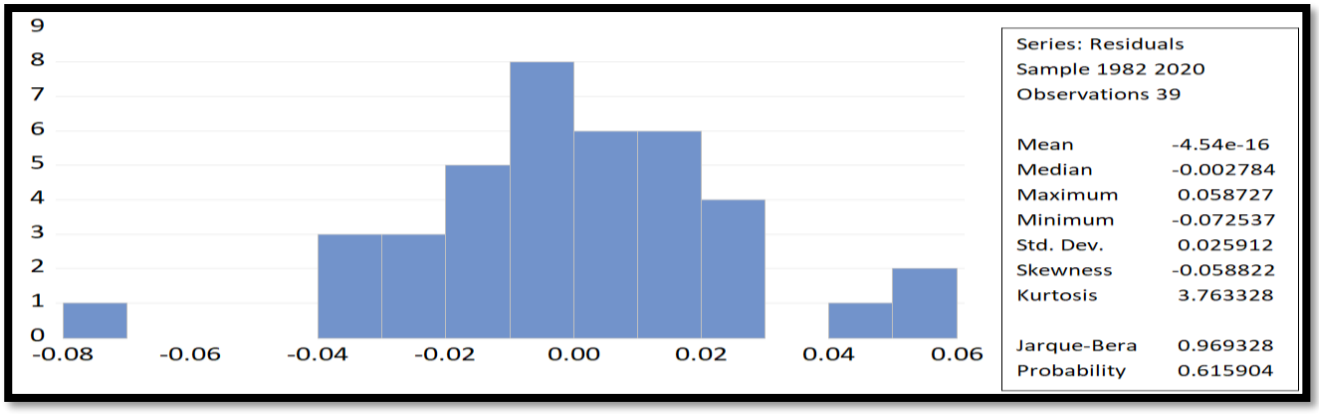

اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.009119	Prob. F(1,36)	0.9245
Obs*R-squared	0.009623	Prob. Chi-Square(1)	0.9219

اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.237908	Prob. F(2,30)	0.7897
Obs*R-squared	0.608903	Prob. Chi-Square(2)	0.7375

نموذج البطالة

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

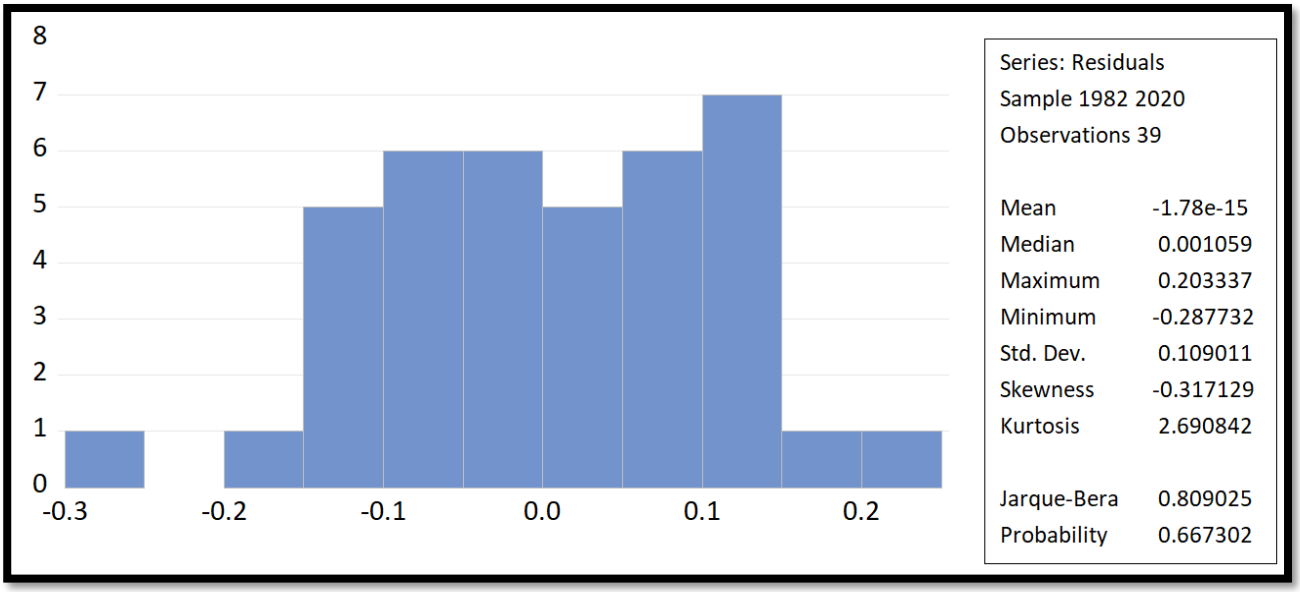

اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.008735	Prob. F(1,36)	0.9261
Obs*R-squared	0.009218	Prob. Chi-Square(1)	0.9235

اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.203837	Prob. F(2,30)	0.8167
Obs*R-squared	0.522871	Prob. Chi-Square(2)	0.7699

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

الملحق رقم (04): نتائج اختبار منهج الحدود (Bounds test)

نموذج ميزان المدفوعات

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.609476	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

نموذج النفقات العامة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	26.50993	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

نموذج النمو الاقتصادي

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.520528	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

نموذج سعر الصرف

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	7.984470	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

نموذج التضخم

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.884894	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

نموذج البطالة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	8.686939	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

الملحق رقم (05): نتائج معلمة تصحيح الخطأ

نموذج ميزان المدفوعات

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(BC)
Selected Model: ARDL(1, 4, 4, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/17/24 Time: 22:39
Sample: 1980 2020
Included observations: 37

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(POIL)	0.334310	0.035076	9.531142	0.0000
D(POIL(-1))	-0.051291	0.035160	-1.458770	0.1594
D(POIL(-2))	0.039888	0.036612	1.089478	0.2883
D(POIL(-3))	-0.106039	0.038637	-2.744461	0.0121
D(ER)	0.401616	0.114935	3.494280	0.0022
D(ER(-1))	-0.345197	0.143963	-2.397819	0.0259
D(ER(-2))	-0.243074	0.123474	-1.968623	0.0623
D(ER(-3))	-0.550241	0.133709	-4.115204	0.0005
D(INF)	-0.484569	0.194467	-2.491785	0.0212
D(INF(-1))	0.083054	0.248633	0.334045	0.7417
D(INF(-2))	0.921371	0.226221	4.072874	0.0005
CointEq(-1)*	-0.466371	0.080710	-5.778385	0.0000

R-squared	0.885763	Mean dependent var	-0.332703
Adjusted R-squared	0.835499	S.D. dependent var	5.384497
S.E. of regression	2.183882	Akaike info criterion	4.656692
Sum squared resid	119.2335	Schwarz criterion	5.179151
Log likelihood	-74.14880	Hannan-Quinn criter.	4.840883
Durbin-Watson stat	1.786915		

نموذج النفقات العامة

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GE)
Selected Model: ARDL(3, 3, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/25/24 Time: 22:57
Sample: 1980 2020
Included observations: 38

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GE(-1))	-0.164340	0.084132	-1.953367	0.0605
D(GE(-2))	-0.566157	0.083509	-6.779589	0.0000
D(POIL)	13.83543	2.851152	4.852574	0.0000
D(POIL(-1))	-2.180799	3.570976	-0.610701	0.5462
D(POIL(-2))	-17.13833	3.257777	-5.260744	0.0000
CointEq(-1)*	-0.222655	0.020584	-10.81709	0.0000

R-squared	0.862820	Mean dependent var	179.7461
Adjusted R-squared	0.841386	S.D. dependent var	564.0656
S.E. of regression	224.6471	Akaike info criterion	13.81088
Sum squared resid	1614922.	Schwarz criterion	14.06944
Log likelihood	-256.4067	Hannan-Quinn criter.	13.90287
Durbin-Watson stat	2.157911		

نموذج النمو الاقتصادي

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/25/24 Time: 23:13
Sample: 1980 2020
Included observations: 39

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.365474	0.113038	3.233185	0.0030
D(GE)	1.04E+09	1.33E+08	0.000000	0.0000
D(GE(-1))	-6.49E+08	1.73E+08	0.000000	0.0000
D(BC)	1.25E+11	1.15E+10	0.000000	0.0000
D(BC(-1))	-2.62E+10	1.50E+10	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.691537	0.112942	-6.122934	0.0000

R-squared	0.859788	Mean dependent var	4.69E+11
Adjusted R-squared	0.838543	S.D. dependent var	8.19E+11
S.E. of regression	3.29E+11	Akaike info criterion	56.01816
Sum squared resid	3.58E+24	Schwarz criterion	56.27409
Log likelihood	-1086.354	Hannan-Quinn criter.	56.10998
Durbin-Watson stat	2.093268		

نموذج سعر الصرف

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(ER)
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/25/24 Time: 23:22
Sample: 1980 2020
Included observations: 39

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER(-1))	0.203551	0.116575	1.746092	0.0907
D(BOT)	-2.39E-12	1.52E-12	-1.570203	0.1265
D(BOT(-1))	-3.68E-12	1.55E-12	-2.366855	0.0244
CointEq(-1)*	-0.152007	0.022641	-6.713689	0.0000

R-squared	0.577011	Mean dependent var	3.140000
Adjusted R-squared	0.540755	S.D. dependent var	5.054561
S.E. of regression	3.425356	Akaike info criterion	5.397202
Sum squared resid	410.6572	Schwarz criterion	5.567824
Log likelihood	-101.2454	Hannan-Quinn criter.	5.458420
Durbin-Watson stat	1.970895		

نموذج التضخم

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LINF)
Selected Model: ARDL(2, 0, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/25/24 Time: 23:33
Sample: 1980 2020
Included observations: 39

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	0.510665	0.072299	7.063279	0.0000
D(LER)	0.183037	0.033709	5.429837	0.0000
D(LER(-1))	0.068482	0.039948	1.714283	0.0961
CointEq(-1)*	-0.169629	0.041145	-4.122671	0.0002

R-squared	0.873179	Mean dependent var	0.079214
Adjusted R-squared	0.862309	S.D. dependent var	0.072761
S.E. of regression	0.026999	Akaike info criterion	-4.289105
Sum squared resid	0.025513	Schwarz criterion	-4.118484
Log likelihood	87.63756	Hannan-Quinn criter.	-4.227888
Durbin-Watson stat	1.740697		

نموذج البطالة

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LUN)
Selected Model: ARDL(2, 1, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/25/24 Time: 23:39
Sample: 1980 2020
Included observations: 39

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LUN(-1))	0.430688	0.109384	3.937380	0.0004
D(LGE)	0.107226	0.087477	1.225753	0.2292
CointEq(-1)*	-0.757975	0.108433	-6.990281	0.0000

R-squared	0.599488	Mean dependent var	-0.001915
Adjusted R-squared	0.577238	S.D. dependent var	0.172251
S.E. of regression	0.111998	Akaike info criterion	-1.466868
Sum squared resid	0.451568	Schwarz criterion	-1.338902
Log likelihood	31.60393	Hannan-Quinn criter.	-1.420955
Durbin-Watson stat	1.977131		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

الملحق رقم (06): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير

نموذج ميزان المدفوعات

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.239044	1.206832	0.198075	0.8449
BC(-1)*	-0.466371	0.112436	-4.147864	0.0005
POIL(-1)	0.112390	0.061345	1.832103	0.0812
ER(-1)	0.588969	0.159060	3.702800	0.0013
INF(-1)	-0.537056	0.154216	-3.482484	0.0022
D(POIL)	0.334310	0.043523	7.681184	0.0000
D(POIL(-1))	-0.051291	0.050682	-1.012007	0.3231
D(POIL(-2))	0.039888	0.045405	0.878489	0.3896
D(POIL(-3))	-0.106039	0.051137	-2.073611	0.0506
D(ER)	0.401616	0.141956	2.829153	0.0100
D(ER(-1))	-0.345197	0.162803	-2.120330	0.0461
D(ER(-2))	-0.243074	0.136905	-1.775489	0.0903
D(ER(-3))	-0.550241	0.149678	-3.676159	0.0014
D(INF)	-0.484569	0.251662	-1.925474	0.0678
D(INF(-1))	0.083054	0.277413	0.299389	0.7676
D(INF(-2))	0.921371	0.289104	3.186988	0.0044

نموذج النفقات العامة

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-529.2714	116.9850	-4.524269	0.0001
GE(-1)*	-0.222655	0.044651	-4.986531	0.0000
POIL(-1)	25.30186	2.948869	8.580193	0.0000
ER**	6.319087	2.219493	2.847086	0.0080
D(GE(-1))	-0.164340	0.097682	-1.682406	0.1032
D(GE(-2))	-0.566157	0.093596	-6.048923	0.0000
D(POIL)	13.83543	3.111111	4.447101	0.0001
D(POIL(-1))	-2.180799	3.922060	-0.556034	0.5825
D(POIL(-2))	-17.13833	3.826925	-4.478356	0.0001

نموذج النمو الاقتصادي

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.73E+11	8.61E+10	0.000000	0.0000
GDP(-1)*	-0.691537	0.134780	-5.130869	0.0000
GE(-1)	1.84E+09	3.53E+08	0.000000	0.0000
BC(-1)	6.56E+10	1.22E+10	0.000000	0.0000
D(GDP(-1))	0.365474	0.190580	1.917696	0.0647
D(GE)	1.04E+09	1.54E+08	0.000000	0.0000
D(GE(-1))	-6.49E+08	1.94E+08	0.000000	0.0000
D(BC)	1.25E+11	1.25E+10	0.000000	0.0000
D(BC(-1))	-2.62E+10	1.96E+10	0.000000	0.0000

نموذج سعر الصرف

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.738839	2.129433	2.695007	0.0113
ER(-1)*	-0.152007	0.051925	-2.927444	0.0064
POIL**	-0.228179	0.042706	-5.343039	0.0000
GE**	0.003834	0.000967	3.966843	0.0004
BOT(-1)	1.78E-12	8.39E-13	2.125389	0.0416
D(ER(-1))	0.203551	0.141783	1.435649	0.1611
D(BOT)	-2.39E-12	2.19E-12	-1.094700	0.2821
D(BOT(-1))	-3.68E-12	1.75E-12	-2.098102	0.0441

نموذج التضخم

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.057727	0.035755	1.614495	0.1162
LINF(-1)*	-0.169629	0.056849	-2.983845	0.0054
LGE**	0.049860	0.015428	3.231696	0.0028
LER(-1)	0.073211	0.034544	2.119329	0.0419
D(LINF(-1))	0.510665	0.090585	5.637388	0.0000
D(LER)	0.183037	0.038080	4.806668	0.0000
D(LER(-1))	0.068482	0.045404	1.508293	0.1413

نموذج البطالة

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	14.58354	4.206541	3.466872	0.0015
LUN(-1)*	-0.757975	0.121922	-6.216893	0.0000
LGE(-1)	-0.354313	0.174087	-2.035262	0.0502
LINF**	1.347101	0.231602	5.816442	0.0000
LGDP**	-0.531944	0.184922	-2.876578	0.0071
D(LUN(-1))	0.430688	0.128255	3.358065	0.0020
D(LGE)	0.107226	0.173792	0.616978	0.5416

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

الملحق رقم (07): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

نموذج ميزان المدفوعات

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	0.240988	0.110991	2.171238	0.0415
ER	1.262876	0.262525	4.810498	0.0001
INF	-1.151564	0.253060	-4.550552	0.0002
C	0.512561	2.608408	0.196503	0.8461

EC = BC - (0.2410*POIL + 1.2629*ER -1.1516*INF + 0.5126)

نموذج النفقات العامة

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	113.6373	15.57978	7.293896	0.0000
ER	28.38068	6.281935	4.517825	0.0001
C	-2377.097	365.6049	-6.501820	0.0000

EC = GE - (113.6373*POIL + 28.3807*ER - 2377.0972)

نموذج النمو الاقتصادي

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GE	2.66E+09	50089758	53.12979	0.0000
BC	9.49E+10	1.32E+10	7.194584	0.0000
C	2.49E+11	1.21E+11	2.055103	0.0487

EC = GDP - (2661258439.4050*GE + 94878259465.2448*BC + 249470795527.2592)

نموذج سعر الصرف

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	-1.501107	0.490184	-3.062332	0.0045
GE	0.025224	0.003883	6.496545	0.0000
BOT	1.17E-11	3.17E-12	3.704945	0.0008
C	37.75381	21.78298	1.733179	0.0930

EC = ER - (-1.5011*POIL + 0.0252*GE + 0.0000*BOT + 37.7538)

نموذج التضخم

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGE	0.293936	0.060145	4.887133	0.0000
LER	0.431592	0.086130	5.010959	0.0000
C	0.340313	0.180358	1.886872	0.0683

EC = LINF - (0.2939*LGE + 0.4316*LER + 0.3403)

نموذج البطالة

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGE	-0.467447	0.197291	-2.369324	0.0240
LINF	1.777238	0.147595	12.04133	0.0000
LGDP	-0.701796	0.250381	-2.802910	0.0085
C	19.24015	5.566695	3.456296	0.0016

EC = LUN - (-0.4674*LGE + 1.7772*LINF -0.7018*LGDP + 19.2401)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12